

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (304)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	47
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	57
حقوق الانسان في العالم	178



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المتهم باغتصاب الفتيات على لسان عمه:

الأدلة ملفقة وانتظروا براءتي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011 العدد 3672

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110707/Con20110707431658.htm>

«عكاظ» - جدة

في الوقت الذي ما زالت قضية اختطاف واغتصاب 13 طفلة في جدة تتفاعل في الوعي الجمعي، أكد لـ«عكاظ» المتهم في قضية الخطف والاغتصاب تمسكه ببرأته وأنه سيظهر الحق ولو بعد حين، مطالبا وسائل الإعلام بإيقاف نشر الأخبار والتسريبات المتعلقة بالقضية، لا سيما أنها ملفقة وغير صحيحة - حسب قوله - وأنها أدانته مسبقا قبل ان يثبت برأته.

ونقل المتهم في رسالته لـ«عكاظ» عبر عمه (شقيق والده) ان الأدلة والقرائن وصور الكاميرات المقدمة ضده غير صحيحة ولا تخصه لا من قريب ولا من بعيد، وطلب من زوجته الصبر مؤكدا لها ظهور برأته وعودته الى أسرته قريبا.

من جهة اخرى، قال عم المتهم في تصريحات لـ«عكاظ» (منشورة في لقاء فيديو في موقع «عكاظ» الالكتروني) إن ما تناقلته القنوات الفضائية عن احدى الضحايا وما أدلت به إنما هو ضرب من الخيال والتلفين، وإن هناك علاقة بين والدها والمتهم، ونصح بالبحث عن الجاني الحقيقي الذي لا يزال طليقا - حسب وصفه.

وأضاف أن أسرة المتهم منعت من زيارته وأنه هاتف زوجته مرتين وطلب منها نقل صوته لـ«عكاظ»، وبين انهم ممنوعون من زيارته حتى يوم امس، في حين ان شقيقه الأكبر زار أمس سجن بريمان ولم يسمح له بلقاء المتهم، وترك له بعض الملابس والمستلزمات لدى ادارة السجن.

وفي سؤال عن اسباب دفاعه عن المتهم في حين ان هناك أدلة وقرائن ضده، قال المتهم بريء حتى تثبت ادانته، وما وقع للمتهم من ضغوط اعلامية يجعل القضية في اتجاه ادانته، ومن الصعب ان المجتمع يضغط في اتجاه الادانة ولم تتوافر الادلة الصحيحة، فالصور التي نشرت لا تمت للمتهم بصلة والقرائن ضعيفة ولم نطلع على أي فحوصات مخبرية او حمض نووي.

وفيما اذا كان دفاعه عن المتهم كونه من افراد أسرته، قال:

لا أدلة على المتهم، ثم لماذا تسرب صور ومعلومات في قضية من بين آلاف القضايا، وما الدليل المادي عليه، ودعني أسأل عن ذلك المتهم الذي احتجز على ذمة القضية ذاتها أكثر من 9 أشهر، ثم تبين انه بريء، وضع ابن اخي مكانه؟ وفي سؤال عن انه ربما يكون الشخص يفعل أشياء في الخفاء بعيدا عن العيون، قال: أنا لا أزكي على الله احدا ولنا في الظاهر، ونحن أكثر من 20 عاما قرييون منه ولم نلاحظ عليه أي سلوك مشين، كما انه لا يوجد عليه أي سوابق او مشكلات.

وحول إذا ما كانوا يشكون في تعمد اقدمهم تسريب المعلومات الى اجهزة الاعلام، قال: دعوني أسأل من سمح للشرطة بتوزيع صور الكاميرات والقضية في طور التحقيق؟، وعقب القبض على المتهم بيوم واحد خرجت تصريحات ان المقبوض عليه هو الجاني الذي خطف واغتصب قاصرات، وقد رفعنا شكاوى الى وزارة الاعلام وإلى الامن العام وإلى جهات عليا، وسنلاحق قضائيا أية جهة تتسبب في الحاق الأذى والضرر بالمتهم وأسرته وتؤثر على مجريات التحقيق. وعما اذا كانت لديهم النية لتكليف محام للدفاع عن المتهم، قال: لم تكن فكرة الاستعانة بمحام واردة من قبل، لكننا اليوم ننسق لتوكيل محام للدفاع عنه، فضلا عن الرفع الى هيئة حقوق الانسان وجمعية حقوق الانسان للمطالبة بمنح المتهم حقوقه.

وعن ابرز ملاحظات الاسرة على الادلة و القرائن المقدمة ضد المتهم، قال: الأدلة والشواهد ضعيفة، فالمتهم لم يسكن شقته إلا منذ عامين، في حين جاءت التهم بأنه يغتصب القاصرات فيها منذ 4 سنوات مضت. زوجته: الشائعات تذبذبا

تمسكت زوجة المتهم ببراءة زوجها وقالت إن زوجها بريء من كل ما نسب له من تهم وردت في التحقيقات، مطالبة بحماية زوجها والإفراج عنه.

وأضافت أنها تعيش وأبناؤها في وضع نفسي سيئ جراء ما ينشر من أكاذيب. ومن جانبه، أوضح الشقيق الأكبر للمتهم أن منزل أخيه مفتوح على مدار العام، وأي أحد يرغب في زيارته يذهب دون استئذان، فكيف يعقل أن المنزل تدخله الفتيات بكل ما نشر في الصحف دون أن يلاحظ أحد؟، ونفى ما نشر عن ان المتهم مريض نفسيا، وقال نحن لدينا أبناء وأطفال ومتعاطفون مع أهالي الضحايا، وهذا الذنب لا يغتفر، ولكن نحن بشر أولا، وأهله ثانيا، ولا يمكن أن يدفع أخي ثمن جريمة غيره.



عضو حقوق الإنسان: لم نتلق قضية تخص الطفلة ريتاج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م العدد 3672

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110707/Con20110707431661.htm>

سلمان العلياني - جدة

نفى عضو هيئة حقوق الإنسان في الطائف عادل الثبيتي الشائعات التي نقلها بعض المقربين لعائلة الطفل المقتول أحمد والتي تدور حول استدعاء الجمعية للجانية في مرة سابقة قبل ارتكابها جريمتها البشعة لتعريضها الطفلة ريتاج للحرق والعض بالأسنان، حيث تدور الشائعات بأن المدرسة التي تلقى الطفل التعليم فيها قد خاطبت حقوق الإنسان في وقت سابق. وأشار الثبيتي في حديثه لـ «عكاظ» أنهم لم يتلقوا أي بلاغ على الإطلاق بهذه الحادثة، مؤكدا أنه لم يعرف أي معلومة تخص هذه العائلة ولم تخاطبهم أي جهة ذات صلة إلا بعد وقوع الجريمة وتناقلها من قبل وسائل الإعلام، مضيفا أن المكتب تلقى شكوى من قبل الأم الحقيقية للطفل تطالب فيها بحضانة ابنها وتم رفع تقرير مفصل عن مطالبات الأم من قبل مكتب حقوق الإنسان التابع للطائف إلى رئيس الجمعية ويتم بعدها مخاطبة المسؤولين والحاكم الإداري لدراسة شكوى ومطالبات الأم وتوجيه الإجراء اللازم حيال مطالباتها إذا ثبت تعرض الطفلة ريتاج شقيقة الطفل أحمد المقتول للعنف.

الرقابة والتحقيق تفتح ملف وفاة شوق أمام بوابة طوارئ

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م العدد 3672

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110707/Con20110707431663.htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة
تحقق هيئة الرقابة والتحقيق في العاصمة المقدسة في قضية مغادرة طبيب وطبيبة المملكة وهما متهمان في التسبب بوفاة الفتاة (شوق 12 عاما) التي قضت أمام بوابة طوارئ مستشفى حكومي في مكة المكرمة مؤخرا حيث إن القضية تنتظر في الهيئة من جانبين أولهما مغادرة الطبيب والطبيبة وعليهما قضية منظورة والأخرى بسبب الإهمال الطبي للمريضة ما أدى لوفااتها.
وكان والد الفتاة المتوفاة توجه أمس لهيئة الرقابة والتحقيق وقدم شكوى مفادها وجود تلاعب في ملف القضية وأن هناك أيادي خفية وراء هروبهم متهمها الشؤون الصحية ومستشفى الملك فيصل في الششة بالضلوع في القضية والتهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات.
كما توجه إلى جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة وقدم شكوى للجمعية يطالبهم بالتدخل وإنصافه بعد وفاة ابنته والحالة النفسية التي تعيشها الأسرة بعد وفاتها نتيجة إهمال طبيبين.
وكانت لجنة الأخطاء الطبية فتحت تحقيقا في وفاة الفتاة شوق أمام بوابة طوارئ مستشفى الملك فيصل في الششة بعد رفض الكادر الطبي إكمال علاجها وتوجيهها إلى مستشفى النساء والأطفال في جرول ورفضهم تهيئة سيارة إسعاف لنقلها.
وأكد الناطق الإعلامي في الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة بالإنيابة فواز الشيخ «أنه تم طلب ملف الفتاة من مستشفى الملك فيصل في الششة لمعرفة الأسباب والتحقيق في الموضوع».

أبناء يصطلون بحميم زوجات الأب

اضطهاد — تجويع — تعذيب — وقتل

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م العدد 3673

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110708/PrinCon20110708431961.htm>

سماح ياسين - المدينة المنورة، إبراهيم القربي، محمد المصباحي - جدة، عارف العضية - عنيزة، أحمد العطوي، بديعة حسن - تبوك

لم يكن مقتل الطفل أحمد الغامدي في محافظة الطائف على يد زوجة أبيه حالة شاذة فردية، بل يأتي في إطار مسلسل التجاوزات التي أبرزت وجهها للمجتمع وتنبئ بتفشي ظاهرة قتل وتعذيب وإيذاء زوجات الآباء لأبناء الأزواج، وفي بعض الحالات تتم هذه التجاوزات والأفعال الشاذة بمشاركة الزوج (الأب) حتى لو لم يشارك في الجرم فعليا، إلا أن سكوته عن ضرب طفله وإيذائه يحمله الجزء الأكبر من المسؤولية، وأرجع البعض ظاهرة جرائم تعذيب أبناء «الضررات» إلى التردّي الأخلاقي وضعف الوازع الديني، فيما طالب البعض الآخر بإيجاد حلول آنية وبعيدة المدى لحماية الأطفال من التعذيب بشكل عام، ومن قبل زوجات الآباء بشكل خاص، وإعادة المجتمع لواقعه النظيف السليم الموائم للفترة السليمة المقتنة وفق الشريعة الإسلامية.

ومن أبرز حالات العنف الأسري التي تناولتها الصحافة السعودية العام الجاري 2011م حالة تعذيب أب لطفله وتسببه لها في حالة شلل رباعي وإعاقة أبدية في مدينة جدة، وحالة أخرى للطفلة ريمان في الطائف 10 أعوام، و التي تعرضت للتعذيب على يد زوجة أبيها، فضلا عن حالة الطفل أحمد الغامدي أربعة أعوام الذي تعرض للضرب على يد زوجة أبيه وفارق الحياة.. فهل ستكون قضية مقتل الطفل أحمد خاتمة الأحران في مسلسل الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال على أيدي زوجات الأب.. وهنا نحاول التعرف على الأسباب والدوافع وراء الظاهرة وكيفية التصدي لها أو التقليل من وطأتها، عبر الغوص في المشكلة وجمع آراء المواطنين والمختصين.

في المدينة المنورة، قالت حنان محمد (معلمة وأم لخمس من الأبناء) انفصلت عن زوجي منذ ثلاثة أعوام، حيث احتفظ زوجي بالأبناء وتزوج بامرأة أخرى، وأضافت عندما طالب طليقي برعاية أبنائي لم أعترض ولم أطلب بحضانتهم حتى لا الجأ إلى المحاكم وخلق جو متوتر لأبنائي، إلا أنني بعد واقعة مقتل الطفل أحمد في الطائف قررت استعادة أبنائي عبر المحكمة.

معاملة سيئة

وبينت أم عبدالله أنها استعادت أبناءها بالقوة من والدهم بعد تعرض أبنائها للتعذيب على يد زوجة أبيهم، وقالت: طلقني زوجي ولدي منه بنتان وصبي، احتفظ بهم والدهم بعد الطلاق، وفي كل مرة يأتون لزيارتي كنت أشاهد آثار الضرب والتعذيب على أجسامهم فضلا عن الإهمال الواضح على مظهرهم الخارجي، وقد اشتكى لي ابني أن زوجة والدهم دائما تصرخ في وجوههم وتكلفهم بمهام التنظيف فضلا عن المعاملة السيئة، فتحدثت مع والدهم عن معاملة زوجته لأبنائي، فاستعادت أبنائي عبر المحكمة بعد تدخل حقوق الإنسان.

تمسكت بابني

أما أماني سعد مطلقة منذ 10 أعوام، ولديها ابن يبلغ من العمر 15 عاما قامت بحضانتها منذ طلاقها من والده فقالت احتضنت ابني بعد الطلاق ورفضت الزواج حتى أتفرغ لتربيته تربية سليمة بعيداً عن تسلط زوجة الأب، وبعد أن اشتد عوده طالب والده باسترداده وقام بتهديدي واللجوء إلى المحكمة كما هدد ابنه وخيره للخضوع لأوامره أو يتبرأ منه ولكن الابن رفض الفكرة بشكل قاطع، والآن بعد أن علم بخبر مقتل الطفل أحمد على يد زوجة أبيه بات أكثر إصراراً، خصوصاً وأن والده قاسي القلب.

حروق بالغة

وفي تبوك، قالت أم وليد وهي أم لأطفال معنفين في تبوك، بعد انفصالي عن زوجي لم أتزوج، وبقي معي طفلاي وليد (سبعة أعوام) وعبد الرحمن (ثلاثة أعوام) لمدة عام ونصف عام، وذات ليلة خطف طليقي الطفلين وأعادهما إليه

خصوصاً وأنه تزوج قبلها بمدة، وقبل شهرين بلغني أن زوجي وضرتني تسبياً في حروق بالغة لأبني في الرأس وسائر الجسم وهما يخضعان للعلاج في المستشفى العسكري في تبوك، وأضافت: طلبت من القائمين على علاج أطفالي توفير الحماية لهما من طليقي المجرم وأشقائه، فأمرت إدارة المستشفى بمنعهم من الزيارة، وخلصت إلى القول: «من سيحامي أطفالي ويحميني من والدهم المجرم، ومن سيبقي أبنائي في حضائتي».

تعالماً مزدوج

وفي مكة المكرمة، بين علي أنهم عانى الأمرين عندما قررت والدته الانفصال عن والده الذي تمسك كثيراً به وبأشقائه، غير أن الممارسات التي شرعت زوجة أبيه في تطبيقها عليهم كانت كبيرة، وانعكس آثارها على نفسية أحد أشقائه الذي تحول إلى شخص عدواني تجاه المجتمع، يقول: وكانت زوجة أبي تعاملنا أمام الوالد معاملة طيبة وأثناء غيابه تذيبنا العذاب، وعندما نشكو له حالنا لا يصدقنا، مضيفاً أن شقيقته وعمرها 30 عاماً ترفض الزواج لوجود ردة فعل عكسية جراء معاملة زوجة الأب، وتخشى من إنجاب الأطفال حتى لا يمارس ضدهم نفس التعنيف من ضررتها أو أقارب الزوج.

الطب النفسي

وهنا كشف عدد من الأطباء النفسيين، عن وجود ماضٍ وعوامل نفسية واجتماعية تدفع إلى ارتكاب الجرائم، وبين استشاري الطب النفسي ونائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي الدكتور محمد عبدالله شاووش، ظهور فصول عديدة من العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع إلى هذا الاتجاه، فضلاً عن ظهور أنماط وأنواع جديدة من هذه السلوكيات وسط المجتمع السعودي، ومن أعظمها وأكثرها بشاعة وتأثيراً جرائم الأقارب والاعتداء على الأبناء والآباء وقتل الأزواج والزوجات، وقد تحدث العلماء إلى إرجاع الجريمة إلى عوامل عضوية وفسولوجية ووراثية واجتماعية. وأضاف: عدد من مرتكبي الجرائم البشعة، ربما قد مروا بظروف اجتماعية ونفسية معقدة أو كانوا في طفولتهم عرضة للإيذاء الجسدي، الجنسي، القمع، النبذ، الإذلال والإهمال، وابتاتوا بسببها عدائين ضد الآخرين وتضطرب لديهم القيم والإحساس بالإنسانية، ويتعاملون مع الآخرين من مبدأ القوة والتحكم والسلطة، وزاد: يبدو من الدراسات أن وسائل الإعلام ومشاهدة العنف في الأفلام بشكل مستمر قد تؤدي إلى تأثير وسلوك العنف على بعض الشخصيات ذات التركيبات النفسية المعقدة، ولا يمكن تقدير الدوافع النفسية إلا بدراسة الحالة من الناحية النفسية والاجتماعية وعمل الاختبارات النفسية.

وأشار استشاري الطب النفسي الدكتور محمد الحامد، إلى أن 99 في المائة من جرائم القتل اضطرابات ذهانية، وفي هذه الحالات يكون مرتكب الجريمة إما مصاباً بالفصام أو تحت تأثير إدمان المخدرات أو ما شابه ذلك، وغالباً ما يكون في حالة هلوسة وخارج نطاق العقل، وأضاف: قتل الأطفال وما حدث أخيراً في الطائف تعد من الجرائم التي هزت المجتمع بأكمله، ومع هذا يجب تشخيص حالة مرتكبي الجريمة، وعرضهم على أطباء متخصصين في علم النفس، لأنهم بطبيعة الحال يحملون في داخلهم شيئاً من العدائية، أو أنهم وجدوا إهمالاً أو تجاهلاً من قبل الوالدين وبالتالي تكون النتائج عكسية. إلى ذلك، اعتبرت استشارية الطب النفسي والخبرة الدولية للأمم المتحدة في مجال علاج الإدمان لدى النساء الدكتورة منى الصواف، إيذاء الأطفال من أخطر القضايا التي يواجهها المجتمع، وبينت أن خطورتها تكون أكثر وطأة عندما يكون المعتدي من الأقارب الذي يفترض أن يكون مصدر حماية لهم، وتضيف: في كل التشريعات أن مرتكبي الإيذاء من الأهل والأقارب أكثر قسوة من الفاعل الغريب، وهذا النوع من أنواع الإيذاء يصعب كشفه خاصة الإيذاء الجسدي، وبالتالي فإن زوجة الأب قد تكون من الشخصيات التي قد تميل إلى النزعة العدوانية، ومن هنا تعمل على إسقاط الغضب على الطفل وتحمله مسؤولية أخطاء الآخرين وهو بريء، وأرجعت تكرار مثل هذه الجرائم إلى ضعف الأنظمة والقوانين المتعلقة بحماية الأطفال من أفراد الأسرة.

الرأي التربوي

وأوضح التربوي ضيف الله البيضان أن حالات العنف التي تمارس ضد الأطفال المسكوت عنها أكثر من تلك الواضحة للعيان، وأضاف: تخاذل المؤسسات المعنية بالتفاعل تجاه بلاغات العنف الأسري أسهم في تفاقم المشكلة، وهذا يبدو واضحاً في نفسيات وأداء الطلاب المنفصلي الأبوين والذين يتعرضون لضغوطات من قبل زوجة الأب، وهنا يحوم الشك في كثير من حوادث الوفاة التي ذهب ضحيتها الكثير من الأطفال بذرائع مشبوهة وغير صحيحة. من جهته، بين أستاذ الدراسات العليا والفقهاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الشيخ صالح السدلان أن مثل هذه الممارسات محرمة في الإسلام، ولا مبرر لحدوثها مهما كانت أفعال الطفلة أو الطفل أو نية المرتكب لهذا الجرم، وأضاف: «هذه الفعلة يقف خلفها زوجة الأب بشخصيتها المتسلطة كنوع من الكراهية والبغض الشديد لأبناء ضررتها، وقد

يكون الأب أحياناً مشاركاً بهذا الجرم حتى بسكوته عن حماية أبنائه»، وشهدت الفترة الأخيرة عدة وقائع من هذا النوع، لأسباب عديدة أهمها ضعف الوازع الديني وانعدام التربية والانحلال الأخلاقي، وأيضاً غياب دور الأب في توجيه الأسرة والحفاظ على رعيته التي هي أمانة عنده.

حوادث محدودة

ويرى رئيس مركز أسياد للدراسات والاستشارات الإعلامية والكاتب الصحفي صالح بن خميس الزهراني، أن إقدام الزوجة على التخلص من أبناء زوجها فيه نوع من التعميم، لأننا أمام حوادث لا تزيد على عدد أصابع اليدين، ولكنها في نفس الوقت مؤلمة ومؤثرة في المجتمع، ويزيد من ألمها ارتكابها من زوجة كان يفترض منها أن تكون الأم الثانية للطفل تحنو عليه وترعاه، وتعوضه بشكل ما عن غياب أمه عنه.

وأضاف: لا شك أن وراء هذه الجرائم أسباباً كامنة منها الغيرة، والأنانية، أو لاهتمام الزوج بأبنائه من الزوجة المطلقة أو المتوفاة، وربما كان السلوك العدواني متأصلاً في الزوجة، وعلى المجتمع بمؤسساته الإعلامية والتربوية والتعليمية والدينية أن تبادر بالتوعية بمخاطر تلك السلوكيات العنيفة ضد الأطفال، وهذا لا يعفي الزوج من المسؤولية، وقد يكون أحياناً شريكاً فاعلاً في الجريمة عندما يربط ما حدث بينه وبين أم الطفل وزوجته المطلقة وهو ما يزيد من قسوة الزوجة الجديدة.

أخطار اجتماعية

واعتبر المشرف على مشروع الحماية الأسرية التابع للجنة التنمية الاجتماعية في عنيزة أحمد العبد العزيز الصابغ، ظاهرة عنف زوجات الأب ضد أبناء الضرة، من الأخطار الاجتماعية والسلوكية التي يشهدها المجتمع حالياً، وأضاف: هذه السلوكيات قد لا تكون ظاهرة ولافتة للنظر لعدة أسباب أهمها صغر سن الطفل وقلة حيلته والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع السعودي، ورصدنا عدة اعتداءات من هذا القبيل، وأن حل المشكلة يتم بعرض زوجة الأب على اختصاصيين في علم النفس والاجتماع لدراسة الحالة.

وبين الصابغ، أن الأب غالباً ما يكون في مثل هذه الحالة مغلوباً على أمره وغير قادر على حماية أبنائه لأسباب نفسية واجتماعية، وأوضح أن الأكثر ألماً على النفس أن يكون الطفل يتيم الأم ففي مثل هذه الحالة يكون الطفل أكثر عرضة للاهتزازات النفسية الخطرة، وأضاف: النظام السعودي يجرم الاعتداء على الأطفال جسدياً ونفسياً وجنسياً من أي جهة كانت، وفي حال وجود شكوى من الطفل أو وليه فإن القاضي سيباشر القضية ضد زوجة الأب ويصدر ضدها الأحكام المشددة.

ضرر الأفلام المبدجلة

وقال المستشار الأسري والمأذون الشرعي في مركز التنمية الأسرية في جمعية الملك عبدالعزيز في تبوك سالم بن عودة العطوي: «لا يشك عاقل على ما زرعه بعض الأفلام المبدجلة نحو زوجة الأب فهي دائماً وأبداً ستظل زوجة الأب أمام أعين الغير، وفي نظر المجتمع سيده قاسية تستقرد بزوجها لتسقيه حبا وحناناً، وأما أبناء زوجها فتسقيهم المذلة والخنوع، وهناك زوجات آباء واعيات ومثقات قمن بدورهن أحسن قيام ولكنهن ندرة.

من جهته، أوضح الأخصائي الاجتماعي في تبوك عليان خضر العطييات أن «بعض زوجات الآباء يقمن بمعاينة وتعذيب أبناء الزوج من زوجته الأولى بهدف التخلص منهم بسبب الغيرة الزوجية، حتى لو كان يعامل الزوج زوجته معاملة طيبة» وأضاف: ظرف انفصال الزوجين له عواقب نفسية واجتماعية واقتصادية، فمن الناحية الاجتماعية بعد الأطفال عن أحد والديهم، ومن عواقبه انحراف الأبناء.

وقال: في حالات عديدة تجد أن الأب يشارك زوجته تعذيب أطفاله والتكثير بهم ويرجع ذلك لضعف الوازع الديني عند الأب أو أن يكون الأب من المدمنين والمنحرفين.

وأرجع رئيس الخدمة الاجتماعية في مستشفى الملك فهد طلال الناشري أسباب العنف إلى ضعف الوازع الديني، وهشاشة العلاقة بين الزوجة وأبناء زوجها، كما أعاد إقدام الزوجة على مثل هذه الأفعال الشنيعة إلى أسباب نفسية، كالغيرة أو الحقد، أو خشيتها من التقاسم العاطفي بينها وبين الأبناء، خصوصاً إن كان والدهم يحن إليهم، وقال: يأتينا أطفال تأثرت جلودهم نتيجة المياه الحارة عند الاستحمام والسبب الزوجة، وبدورنا نبذل الشرطة عن هذه الحالات.

أما أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالله باخشوين، فأعاد إيذاء زوجات الأب لأبناء الزوج إلى الغيرة خاصة إذا لم تنجب، أو لخشيتهما من اقتسام الابن عاطفة الأب معها، مشيراً إلى مساهمة بعض الآباء بطريقة وأخرى في الإيذاء لعدم عدله بين الزوجة وابنه، أو لتقصيره في مراقبة تصرفات الزوجة.

حقوق الإنسان

من جهتها، طالبت جمعية حقوق الإنسان بإنشاء هيئة خاصة تعنى بحماية الأطفال، تقوم برعايتهم وحمايتهم من التعرض للإيذاء والعنف، كما طالبت المحاكم بتقنين الأحكام المتعلقة بحضانة الأطفال.

وذكر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن مشاكل وخلافات الأزواج التي تؤدي إلى الطلاق تنعكس سلباً على الأطفال وحياتهم، والدخول في دوامة الضياع، والتأثير على مستقبلهم التعليمي ورعايتهم، مبيناً أن هناك أثراً سلبية أخرى كالإيذاء الجسدي والنفسي، ما يجعل الطفل يعيش مرحلة لا يستطيع معها التوافق مع المجتمع والاندماج فيه، مشيراً إلى أن الجمعية تدعم التوجه نحو إنشاء هيئة لحماية الأطفال من أجل الاهتمام بحقوقهم والدفاع عنهم، ومكافحة ممارسة العنف ضدهم.

تداخل الثقافات

كشف عضو لجنة الأسرة في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري أن اللجنة تعكف حالياً على دراسة نظام الحماية من الإيذاء بعد إنجاز دراسة نظام حماية الطفل ورفعها للمقام السامي لإقرارها.

وأوضح بكري أن التلوث الذي شكل عاداتنا ومجتمعاتنا واقتصادياتنا، سببه تداخل الثقافات والتي تشكل ثلث سكان المملكة وتنبئ بخطورة ظواهر مجتمعية جديدة مضرّة، وتجهض كل الجهود الحثيثة التي تبذل من أجل إيجاد حلول لقضية حماية الأطفال من العنف بشكل عام ومن عنف زوجات الآباء بشكل خاص.

وقال: لا حلول سريعة للمشكلة، والحلول المطروحة والممكنة تأتي نتائجها على المدى البعيد، وأول هذه الحلول إعادة مجتمعنا لواقعه النظيف السليم الموائم للفطرة السليمة المقننة وفق الشريعة الإسلامية، والحد من زيادة معدلات الضحايا في هذه القضية من الأبناء وهم الحلقة الأضعف.



العاملة القاتلة تشعل فتيل أزمة داخل المنازل ... ومكاتب

الاستقدام تعاني لإيجاد بديل

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285877>

جدة - «الحياة»

تصدرت قضايا العمالة المنزلية في السعودية أخيراً قائمة أهم قضايا الرأي العام التي تتطلب حلولاً عاجلة وملحة، فبعد أن أعلنت حكومة إندونيسيا إيقاف إرسال العمالة إلى السعودية احتجاجاً على تنفيذ حد القصاص في عاملٍ منزلية قتلت ربة المنزل، بدا أن مكاتب الاستقدام تتعرض لأصعب الاختبارات في توفير عمالةٍ بديلة لتلك التي يقدر تعدادها بحسب إحصاءات غير رسمية ما يزيد على مليون عامل وعاملة.

وتأكيداً على عمق المشكلة في هذا الملف، أعلنت جمعية حقوق الإنسان السعودية أن عدد قضايا العمالة المنزلية التي وردت إلى الجمعية خلال العام الماضي بلغ 12 في المئة من إجمالي القضايا الواردة إلى الجمعية.

ويشير بعض المراقبين إلى أن غالبية الإحصاءات التي تتعلق بالعمالة المنزلية سواءً من طريق حجمها أو قيمة رواتبها أو حتى حجم تحويلاتها السنوية إلى بلادها، قديمة» و «بالية» وليست معروفة لجهة بعينها.

القحطاني - الحياة: قضايا العمالة المنزلية تمثل 12 في المئة

مما نتلقاه

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285865>

جدة - حسن السهيمي
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن عدد قضايا العمالة المنزلية التي وردت إلى الجمعية خلال العام الماضي بلغ 12 في المئة من إجمالي القضايا العمالية الواردة إلى الجمعية، مبيناً أن قضايا العمالة المنزلية في السعودية «شائعة» و«متداخلة».

وأشار إلى أن غالبية القضايا العمالية التي وردت للجمعية تمثلت في انتهاكات من جانب أرباب العمل لحقوق العمالة، إلا أنه أكد أن هناك قضايا ليست بالقليلة تم فيها انتهاك لحقوق أرباب العمل من جانب العمالة المنزلية.

ورجح القحطاني أن تقل قضايا العمالة المنزلية بشكل كبير عند الأخذ في الاعتبار حسن اختيار العمالة قبل قدومها إلى داخل الأراضي السعودية من جانب لجان ومكاتب الاستقدام.

وطالب بتوفير التأمين الصحي للعمالة المنزلية، وأن يتم منع العمالة غير المدربة من الدخول إلى السعودية، وذلك لتسببها في الكثير من المشكلات العمالية فيما بعد.

وحول تعليق الحكومة الإندونيسية إرسال عمالها المنزلية احتجاجاً على تنفيذ الحكومة السعودية أخيراً حكم القصاص بحق خادمة من الجنسية الإندونيسية قامت بقتل ربة المنزل الذي تعمل فيه، اكتفى بالقول «هذا تطبيق للقانون».

ودعا رئيس جمعية حقوق الإنسان الجهات المعنية بجلب العمالة المنزلية التي تصل إلى السعودية باختيار ذوي المهارات، تجنباً لأي مشكلات تطفو على السطح لهذا السبب. وشدد على أن قضايا العاملات المنزليات بحاجة إلى جهد جهات حكومية عدة، منها لجان الاستقدام، وذلك لضمان التزام العمالة بالمهام الموكلة إليها.

وكشف أن لائحة للعمالة المنزلية ينتظر أن تبصر النور قريباً، تم خلال المشاورات الأولية فيها أخذ أفكار ورؤى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقال القحطاني: «إن مشكلة قضايا العمالة المنزلية معقدة جداً، لكونها تحدث داخل المنازل التي تحفل بخصوصية كبيرة، ما يزيد من صعوبة مراقبة الوضع لتلك العمالة».

وحض على اللجوء إلى الوقاية والتمثلة على حد قوله في استقدام العمالة المدربة، وإيداع رواتب العمالة في حسابات بنكية خاصة بهم، وضرورة وضع أيام إجازة أسبوعية - وسنوية لتلك العمالة، مشدداً على أهمية تحديد ساعات العمل اليومية.

من جانبه، أوضح الناطق المكلف في شرطة محافظة جدة الملازم أول نواف البوق، أن القضايا الأمنية المتعلقة بالعمالة المنزلية لا تعدو كونها حوادث لا ترقى إلى مستوى الجرائم، ناجمة في الغالب عن خلافات بين العاملة وربة المنزل.

وقال إن 90 في المئة من حوادث العمالة المنزلية تحل من طريق مكاتب العمل، لافتاً إلى أن قضايا التزوير والاعتداء تحال إلى إدارة الوافدين التابعة للمديرية العامة للجوازات.

وحول مدى الزيادة في نسب جرائم العمالة الوافدة، بين أن الجرائم تعود إلى سلوك الإنسان وليست مرتبطة بجنسية أو عرق، لافتاً إلى الخلل الذي طرأ على عقود في السنوات الأخيرة، ما انعكس سلباً على الجانب الأمني.

الأرقام الواقعية لحالات الاعتداء تفوق ما هو موجود في التقارير الرسمية

العنف ضد المواليد.. الظاهرة تحتاج إلى حلول!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م - العدد 15719
<http://www.alriyadh.com/2011/07/08/article648789.html>

الرياض، تحقيق - هيام المفلح
يُعد العنف ضد الأطفال أكبر التحديات التي تواجه تنمية الطفولة المبكرة، التي هي السبيل إلى التنمية الشاملة المستدامة في العالم الإسلامي، وفقاً لما ذكرته منظمة الإسلامية للتربية والثقافة «الائيسيسكو». من هذا المنطلق نفتح - أول مرة - الملف الشائك حول «العنف ضد المواليد حديثي الولادة» في المملكة، لنناقش صوره، ونطرح مقترحات المختصين لتجاوزه، وذلك في ظل انعدام الإحصائيات المتعلقة به، معتبرين أن تصحيح أوضاع هذه الفئة من الأطفال هو حجر الزاوية في تنمية المجتمع.

ظاهرة اجتماعية
أكدت دراسة حديثة أن المسألة باتت «ظاهرة اجتماعية»، وهي أول وأكبر دراسة علمية على مستوى المملكة أعدها برنامج الأمان الأسري الوطني عن العنف الأسري وإيذاء الأطفال، كما كشفت أن الاعتداء على الأطفال وإهمالهم موجود في المملكة بنسبة (78.5%)، وأن الأرقام الواقعية لحالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم تفوق الأرقام في التقارير الرسمية، علماً أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صرحت أن قضايا العنف الأسري والعنف ضد الأطفال الواردة للجمعية بلغت 1923 قضية منذ تأسيس الجمعية عام 2004م إلى 2010م، فماذا عن العنف ضد المواليد حديثي الولادة؟ خصوصية الفئة

قال لنا رئيس اللجنة العلمية في الجمعية الخليجية للإعاقاة «د. عبدالله الصبي»: «إنه لا توجد إحصائية في المملكة عن العنف ضد فئة المواليد، وأكدت ذلك أستاذ علم الاجتماع الجنائي المساعد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن «د. غادة بنت عبد الرحمن الطريف» مبررة ذلك لخصوصية المجتمع وصعوبة معرفة ذلك، منوهة إلى أن العمر يلعب دوراً في حدوث العنف ضد الأطفال، حيث إن أعلى معدل وقوع للعنف ضد الأطفال قبل الثالثة ويتناقص بتقدم العمر، منطلقة من تعريفها لمفهوم الطفل حديث الولادة أنه الرضيع البالغ من العمر ساعات أو أيام أو حتى أسابيع قليلة من الولادة، وطبياً يعتبر المولود طفلاً رضيعاً في خلال 28 يوماً الأولى من عمره، موضحة أن مصطلح المولود يشمل (الأطفال الخدج، والأطفال المتأخر أوانها، والأطفال كاملي المدة)، فالتعريفات تختلف بين الولادة و3 سنوات من العمر. خطف المواليد

شهد مجتمعنا عدة حوادث اختطاف لمواليد حديثي الولادة، شكلت مجال عنف خطيراً ضدهم، رغم أن الدولة صنفت جنائياً قضايا الاختطاف بشكل عام، على أنها من القضايا ذات الأهمية من الدرجة الأولى، وفقاً لتصريح الناطق الإعلامي المكلف في شرطة محافظة جدة الملازم «نواف البوق». ولازال المجتمع يتداول قصصاً مؤلمة «وإن كانت قليلة، لخطف مواليد من المستشفيات، بعد ساعات من ولادتهم، من قبل خادمتين أو مقيمات، بغرض تبنيهم أو استغلال أبويهم والانتقام منهم أو المتاجرة بهم أو بيع أعضائهم، منها حادثة خطف رضيعة في شهرها الثامن من قبل خادمة آسيوية في جدة، واختطاف المولود أنس في يومه الأول من جوار والدته بمستشفى الولادة بالمدينة. توعية المجتمع

وعملت الجهات المعنية على توعية المجتمع وتوجيهه لعدم الاعتماد على العمالة في متابعة العناية بأطفالهم، علماً أنه يوجد في المملكة أكثر من مليون ونصف المليون خادمة تعمل في المنازل، وفقاً لما ذكره الباحث الاجتماعي المتخصص في شؤون الأسرة «عائض القرني»، وتبقى الحاجة إلى إلزام العمالة المستقدمة بالكشف النفسي ضمن الكشوفات التي تجرى عليهم.

وللحد من سرقات المواليد في المستشفيات أعلن عن بادرة أمنية جديدة حيث تم استحداث وضع «أسورة الكترونية» حول معصم الطفل فور ولادته، وتطبق بمستشفى الولادة والأطفال في المدينة أولاً، وفق تصريح مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة «د. عبدالله الطائفي».

جرائم صارخة

وفي صورة دموية للعنف ضد المواليد سجلت لدينا بعض الحوادث، كحادثة الرضيع حديث الولادة الذي وجد في مدينة حائل مرمياً في حاوية للنفايات، أو حادثة الخادمة التي اعترفت بقتل رضيع في شهره الرابع بوضع سم الفئران في رضاعته، أو قد يعلن عن وجود مواليد أحياء في الحاويات أو أمام المساجد، كحادثة الرضيع المولود ذي الملامح الأفريقية الذي وجد في حاوية نظافة - منذ أيام - في المدينة.

يحدث هذا العنف وسط خليط اجتماعي متنوع تضمه المملكة يشمل المواطنين والمقيمين والعمالة والمعتمرين والحجاج، وقد يكون نتاج مرض نفسي أو عصبي يصيب الأمهات، أو نتاج ضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية لديهن، أو قد يكون للمخدرات أو الفقر دور فيه، ما ينتج عن ذلك لقطاع مجهولو النسب.

وقد ذكر مدير مركز الأمير سلطان للتربية الاجتماعية بالدمام «سالم الغامدي» أن المركز يستقبل 8 حالات من مجهولي النسب سنوياً، فيما ذكر «د. أحمد الحسيني» في بحث له عن اللقطة أنه طبقاً لإحصائيات رسمية هناك 8500 طفل من مجهولي النسب يعيشون في دور الرعاية الاجتماعية في المملكة.

ضعف في الخدمات

ويبنى الواقع أن هناك بعض القصور في الخدمات الصحية المقدمة إلى الأطفال حديثي الولادة وأمهم، ما يخلق وجهاً آخر للعنف، فمنذ أيام أغلقت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض أربعة أقسام بمستشفى خاص بالرياض وهي: «قسم النساء والولادة، وعمليات التوليد، وقسم العمليات وقسم العناية المركزة، وقسم الأطفال؛ بسبب نقص التجهيزات الطبية ونقص الكوادر في هذه الأقسام، كما اشتكى أهالي محافظة الخرج من عدم استيعاب قسم النساء والولادة بمستشفى الملك خالد وهو الوحيد لديهم.

حوادث الاختطاف ل «حديثي الولادة» شكّلت مجال «عنف خطير» ضد الطفولة !

الجواز الصحي

وفي بادرة جديدة أعلن وزير الصحة «د. عبدالله الربيع» منذ أيام بدء تطبيق مشروع الجواز الصحي للأم والطفل بالمستشفيات الحكومية بالرياض للتقليل من وفيات الأمهات والأطفال الرضع وحديثي الولادة وحماية الأم أثناء فترة الحمل والولادة، علماً أنه سبق وأعلنت جمعية الهلال الأحمر السعودية عن عزمها إنشاء خدمة - القابلة في الطريق - لتوليد النساء داخل منازلهن ولم ينفذ، مع أن هذا المشروع يأتي متوافقاً مع ما ذكرته الأمم المتحدة منذ أيام، أن زيادة الاستثمار في عمل القابلات قد ينقذ ملايين الأطفال ومئات الآلاف من النساء الذين يموتون كل عام بسبب نقص الرعاية الصحية المدربة أثناء الحمل والولادة، كما شكلت الأخطاء الطبية ميداناً آخر للعنف، فمنذ أيام تم تغريم منشأة صحية 100 ألف ريال لتسببها في وفاة طفل بالمدينة؛ بسبب ما حدث لإحدى الأمهات من أخطاء طبية أثناء ولادتها أدت لوفاة المولود. تشوهات خلقية

وفي تصريح لعضو هيئة التدريس في قسم التربية ورياض الأطفال في جامعة الملك سعود «د. شريفة القاسم»، ذكرت أن 19% ممن تعرضوا لأخطاء طبية في مستشفيات المملكة هم من الأطفال نتج عن أغلبها تشوهات خلقية عند الولادة وإعاقة جسدية وعقلية.

المصلحة تتطلب «الكشف النفسي» على العمالة حتى لا يقع الأبناء ضحايا

وأضافت أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد الأخطاء الطبية في السنوات الست الماضية بلغ نحو 26 ألفاً معظم ضحاياها من النساء أثناء الولادة بنسبة 27%، ثم الجراحة للكبار والأطفال بنسبة 21%، ويأتي في الترتيب الثالث الأطفال بنسبة 19%، مطالبة وزارة الصحة بسن قوانين رادعة وتكثيف الرقابة على أقسام الولادة والأطفال في المستشفيات وإعادة شروط القبول في كليات الطب.

معاملة خاصة

«قتلة» امرأة سعودية قتلت زوجها في أبها، ورفضت دخول السجن من دون أن يرافقها ابنها «نايف» ذي الخمسة أشهر، فسُح لها بأن يبقى معها، وترعرع الرضيع بين السجينات حتى خرج منذ مدة وعمره أربع سنوات وشهران، فهل يمكن

اعتبار هذا الإجراء عنفاً ضد المواليد؟، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار الشرعي «حمد بن عبدالله بن خنين» أوضح أن المادة 13 من نظام السجن والتوقيف تضمن أن تعامل المسجونة أو الموقوفة الحامل ابتداءً من ظهور أعراض الحمل عليها معاملة خاصة من حيث الغذاء والتشغيل، حتى تمضي مدة أربعين يوماً على الوضع، كما جاءت المادة 14 بنقل الحامل المسجونة أو الموقوفة إلى المستشفى عند اقتراب الوضع وتبقى فيه حتى تضع حملها ويصرح لها الطبيب بالخروج منه، وأكدت المادة 15 على أن يبقى مع المسجونة أو الموقوفة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين، فإذا لم ترغب في بقاءه معها أو بلغ السن سلم لأبيه أو لمن له حق حضنته شرعاً بعد الأم، فإن لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه أودع إحدى مؤسسات رعاية الأطفال، على أن تخطر الأم بمكان إيداعه وقواعد رويته، مبيناً أن النظام كفل حق المواليد لكن تبقى مسألة التنفيذ، مقترحاً مساعدة القطاع الخاص بافتتاح مراكز إيواء ورعاية وتأهيل تربوية ملاصقة للسجون، ويمكن تعيين الأم موظفة فيه إن رغبت.

قوانين الدواء

حتى في مجال تغذية حديثي الولادة هناك ما يمكن تسميته عنفاً، حيث يحرمون من حقهم في الرضاعة الطبيعية، ما جعل سوق الرضاعة الصناعية يزدهر وسط قوانين تجارية غير صارمة، ففي تصريح صحفي سابق للمشرع على كرسي أبحاث حديثي الولادة بجامعة الملك سعود» د. خالد الفالح» أورد مفارقة تتضمن أن عدد سكان المملكة 28 مليون نسمة ما بين مواطن ومقيم أي ما يعادل عشر سكان أميركا تقريباً، وفي المقابل لدينا أكثر من 30 نوعاً من الحليب الاصطناعي، أما أميركا فلديها 4 شركات فقط، مضيفاً أن كثيراً من أنواع الحليب الاصطناعي المباعة في أسواقنا يُكتب عليها - صنع في فرنسا - أو غيرها، لكن هذه العبارة تكون متبوعة عادة بعبارة أخرى هي «لا يباع إلا في السعودية!»، داعياً إلى أن تقنين هيئة الغذاء والدواء حليب الأطفال حديثي الولادة بقوانين الدواء لديها، وليس بقوانين الغذاء، كما هو معمول به حالياً، لأن قوانين الدواء أشد صرامة.

مضحك مبكراً

ويحدثنا «د. الصبي» أنه من المضحك المبكي رؤيتنا صور هذا العنف بمجتمعنا ثم نتجاهلها، نتيجة للموروث الاجتماعي والطب الشعبي، مضيفاً: «حتى عند اكتشاف تلك الحالات لا يمكننا كمختصين محاسبة الوالدين على فعلتهم، كما لا يمكن محاسبة من يقوم بذلك من مدعي الطب الشعبي» ذاكراً أن صور الممارسات الاجتماعية المضرة للمولود «كمتلازمة الطفل المترنح» التي تحدث نتيجة العنف في ملاعبة الطفل من خلال هزه أو قذفه للأعلى، يؤدي لارتجاج المخ والنزيف المصاحب، كذلك «الأخية» وهي «الكي» في منطقة البطن التي يلجأ إليها المداوي الشعبي لعلاج مغص المواليد وبكائهم المستمر، أو قد يتم حرق مواضع من جسد الطفل من قبل الرقاة لتخليصه من الجن، كما حدث منذ عامين للرضيعة «شادن» ذات الأشهر العشرين في مدينة الخبر.!

عادات غريبة

وأضاف: هناك عادة «الفروك» - فرك أسنان الرضيع ببودرة شعبية - ثبت احتواؤها على الرصاص من آثارها تشنجات قد تؤدي إلى فقر الدم والتخلف العقلي، وكذلك عادة وضع الكحل في عين المولود أو في سرتته، علماً أنه أجريت دراسات لدينا على مستوى الرصاص في دم الحوامل، بينما لم تتم دراسة تأثير ذلك في الأجنة ومستقبل المواليد. وذكر عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني «خالد بن عبدالرحمن الفاخري»، عادة وضع لوح خشبي دائم على بطن الرضيعة للمحافظة على شكل جسدها، أو وضعه على رأس الرضيع لاتخاذ شكل معين، وكذلك جرح الطفل بعد ولادته مباشرة لتجنب استبداله أو سرقة، أو محاولة تغريق الرضيع بهدف تعليمه السباحة، وهناك ممارسات صحية أخرى صنفها الفاخري بالعنف كاستخدام جهاز شفط المولود المتعسر، بما يحدثه من تشوهات للطفل، إضافة إلى التشوهات أو حدوث الوفاة عند قلة العناية المقدمة عند التوليد، علماً أنه مازالت بعض المناطق تقوم ب «ختان البنات» بواسطة بعض القابلات، رغم أن الختان ممنوع في مراكزنا الصحية الحكومية والخاصة.

خطة وطنية

للتصدي لظاهرة العنف ضد المواليد أوصت «د. غادة الطريف» بوضع تشريعات تعزيزية لحماية حقوق الطفل وآلية تطبيقها، مع وضع خطة وطنية مناهضة لهذا العنف، ويوصي «الفاخري» بتسريع إصدار نظام حماية الطفل وتوفير الأخصائيين المدربين على التعامل مع حالات العنف، مع تشديد العقوبات على من ينتهك حقوق أطفاله، إلى جانب نزع ولاية الأب الذي ثبت قيامه بهذا.

تعاون مشترك بين الادعاء العام وحقوق الإنسان بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 17607

<http://www.al-madina.com/node/314398>

حسين بختاور - المدينة المنورة

استقبل رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة المدينة المنورة الشيخ عبدالله بن مطلق العتيبي بمكتبه قبل يوم أمس وفداً من أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة ضم كلا من الدكتور طلحة غوث والدكتور عمر حافظ و خالد الدعجان و بحث العتيبي عدداً من المواضيع المتعلقة بأعمال فرع الهيئة مثمناً دور فرع الجمعية وضرورة تعاون جميع الجهات مع أعمال فرع الجمعية وتذليل ما قد يعوق مهامها . حضر اللقاء مدير مكتب رئيس الفرع والمنسق الاعلامي محمد بن عبدالرحيم عسيري ، يذكر أن زيارة الوفد للفرع تأتي امتداداً لجولاته الشاملة للمنطقة وتتضمن زيارة السجون ودور التوقيف ودور الملاحظة والمرافق الصحية والخدمية وغيرها للوقوف على مدى تطبيق تلك الجهات لحقوق الانسان التي أوجبته الشريعة الغراء ورعتها المملكة .



الشورى يتبنى استطلاعاً إذاعياً عن هموم المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 3674

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110709/Con20110709432100.htm>

معتوق الشريف - جدة

كشف استطلاع إذاعي عن عدد من القضايا التي تشغل هاجس المواطنين منها غلاء أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية وارتفاع قطع غيار السيارات، وقضية مخرجات التعليم وقبول الطلاب بالجامعات في تخصصات لا يرغبونها أو لا تتفق مع قدراتهم ومع سوق العمل، وارتفاع تكاليف رسوم قبول طلاب الانتساب في الجامعات ورسوم الدراسات العليا. وطالب المستمعون في الاستطلاع الذي نفذته إذاعة البرنامج الثاني في جدة عبر برنامج (صباح النور يابلدني) الأربعاء الماضي، بإلغائها أو تخفيضها في ضوء حرص الدولة الدائم على تطوير التعليم والنهوض بأبناء وبنات الوطن والتيسير عليهم، وإيجاد تنظيمات فعالة للحد من ارتفاع الأسعار ودعم المؤسسات الحكومية بمؤسسات مدنية تساهم في القضاء على استغلال المواطنين. وتبنى مجلس الشورى استطلاع الإذاعة، عبر تبني عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض عضو مجلس الشورى والمشرّف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة ضيف البرنامج سليمان الزايدي الذي شارك بالتعليق على مطالب المستمعين وتبنيها، داعياً المواطنين لزيارة المجلس. يشار إلى أن الحلقة من إعداد وإشراف سمير حبيب بخش وتقديم ضيف الله الزهراني وإيمان سالم وإخراج سارة خوجة.

مطالبات بإنشاء هيئة لحماية الأطفال المعنفين... والتدقيق في حق الحضانة

المصدر: جريدة الحياة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286205>

جدة - سارة المطيري
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة» رصد الجمعية لـ 136 قضية عنف ضد الأطفال من إجمالي القضايا الواردة إليها خلال الأشهر الماضية.
وأكد القحطاني أن الجمعية مهتمة بقضايا المعنفين، وأنها تبذل جهوداً في رصد قضاياهم ومحاولة ضمان حقوق الطفل وحمايته.
في حين استنفرت حادثة مقتل الطفل أحمد الغامدي البالغ من العمر أربعة أعوام على يد زوجة أبيه جهود الجمعية بحسب القحطاني، مطالبة بزيادة الوعي المجتمعي عن حقوق الطفل وظاهرة العنف ضد الأطفال.
وقال: «إن حقوق الإنسان طالبت بضرورة وجود الأنظمة والتشريعات الكافية والتي تضمن تكاتف أجهزة الدولة من أجهزة الأمن والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام مع الأسرة في هذا الشأن»، مقترحاً إنشاء وسيلة رقابية من الجهات كافة تلتزم بالتبليغ عن أي عنف وتتخذ الإجراء اللازم بحقه.
وأكد أنه في حال كان العنف الممارس من أحد أفراد الأسرة فإن الجمعية حريصة على إيجاد توازن بين معيارين وهما توفير الحماية الكاملة للطفل، وقابلية بقاءه في أسرته.
ونوه بضرورة صدور نظام حماية الأطفال من الإيذاء، ليسهم في إيجاد حماية أفضل للأطفال، لافتاً إلى أن التعرف على أسباب العنف ومحاولة معالجتها أو التقليل منها سيساعد في تلافي مثل هذه الحالات.
وطالب رئيس الجمعية بسرعة إصدار نظام يحمي الأطفال من الإيذاء، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة قيام المحاكم بالاستعجال في القضايا المتعلقة بالأطفال سواء الحضانة أو الزيارة أو الرؤية، والتدقيق في إصدار حكم من تكون له الحضانة من الأبوين.
من جهته، أشار المحلل النفسي وأستاذ الدراسات والبحوث الاجتماعية الدكتور هاني الغامدي إلى أن الإعلام أسهم في إبراز أشكال العنف التي تمارس ضد الأطفال، وقال: «في المؤتمر الأول للعنف الأسري بالمملكة قبل عامين طُرحت أكثر من 30 ورقة ناقشت العنف، وخرجت بتوصيات، من أهمها إنشاء الهيئة العليا لرعاية الأسر والتي يتفرع منها بشكل مباشر الاهتمام بالنشء حتى يكون هناك برامج توعوية وبرامج موجهة للأب والأم، للحصول على التأثير المناسب للسلوكيات التربوية لصالح النشء.»
وطالب بتفعيل قرارات المؤتمر الأول للعنف في المملكة، والذي تضمن الإبلاغ عن حالات العنف وعدم السكوت عنها واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتفعيل دور الشؤون الاجتماعية لاتخاذ اللازم في الحالات التي تثبت عليها العنف، إضافة إلى التوعية، ووجود مناهج دراسية لتعريف الطفل بحقوقه تجاه ما يمارس عليه من عنف، وقيام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بدورها في مكافحة هذا العنف من خلال دعائها.
من جانبه نبه المستشار القانوني خالد أبو راشد إلى ضرورة التفريق بين الحضانة والحماية القانونية، وقال: «إن الحضانة هي قواعد شرعية تنظم علاقات الأطفال بين والديهم وهذه هي الحالات العادية، ولكن إذا تعرض الطفل لإيذاء من قبل أحد والديه، فهنا تتدخل الحماية القانونية ويعاقب الجاني على جريمته.»
وأضاف: «إن المشكلة تكمن في أن الناس لا يفرقون بين الحضانة والرعاية وفي حالة تتدخل الحماية القانونية بمعاقبة المعتدي سواء بالسجن أو بحد القتل أو بحرمانه من الحضانة فهنا يبرز دور القضاة، فيفترض أولاً معاقبة المعتدي

وحرمانه من الحضانة وإيقاف حقه وتؤخذ الحضانة لمن يكون أهلاً لها، وإن لم يوجد فيفترض على جهات دور الرعاية القيام بالمسؤولية.



حقوق الإنسان تطالب بالحد من التأشيرات الفردية الزايدي - المدينة : جهات حكومية لم تنفذ قرار نقل المقار خارج منى منذ 20 عاماً

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 17607

<http://www.al-madina.com/node/314395>

طالب الذبياني - مكة المكرمة
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تنفيذ الأمر الصادر في 1410 هـ بنقل مقرات الأجهزة الحكومية التي لا تقوم بعمل ميداني في الحج إلى خارج منى مشيرة أن المساحة التي تشغلها هذه المصالح والهيئات بلغت (364.787) متراً مربعاً وفق قرار المالية عام 1429 هـ. وقال - (المدينة) سليمان الزايدي المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة : إن عدم الالتزام بالتنفيذ يفاقم من الزحام والاقتراش في منى في ظل زيادة عدد الحجاج بنسبة 100% عن الطاقة الاستيعابية لمنى وطالب بوضع حل جذري لتأشيرات الحجاج الفرادي لما ينتج عنها من ظواهر سلبية مع إلزام البعثات بعمل دورات تثقيفية للحجاج شاملة للعبادات والسلوك العام والنظافة العامة لأن البيئة ملك للجميع. ودعا إلى التوسع في البناء في منى وإعادة النظر في وضع المخيمات في ظل زيادة الشكاوى من سوء صيانة التكيف وانقطاع المياه المتكرر عن المخيمات وتكدس أعداد كبيرة من الحجاج في طوابير أمام دورات المياه. وأعرب عن أمله في إدراج مادة لحقوق الإنسان في المناهج مشيراً إلى وجود خطة للجمعية للتوسع في افتتاح فروع بمختلف المدن. فإلى نص الحوار:

* كيف تنظرون إلى التحولات الجديدة في المملكة، خاصة على صعيد تعزيز حقوق الإنسان؟
- مفهوم حقوق الإنسان يمثل منهجاً وعنواناً لمرحلة جديدة حمل لواءها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي كرس وقته وجهده لحقوق الإنسان والمنافحة عنها. وتتسم هذه المرحلة بالمنهجية في حقوق الإنسان، فمجلس الملك ممارسة فعلية لإعطاء الناس حقوقهم، واهتمامه بالمواطن وقراراته تجسد رعايته لحقوق المواطنين، وحتى أوامره للوزراء والتفذيذيين المباشرين بالإسراع في المشاريع تجسد حرصه على حقوق المواطن.

ثقافة حقوق الإنسان

** من الملاحظ أن الجمعية في هذه المرحلة تركز كثيراً على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ما هي الأسباب؟
- ثقافة حقوق الإنسان في جملتها حديثة الانتشار في المجتمع السعودي لأن غالبية المواطنين والمقيمين لم يتعودوا على اللجوء إلى المؤسسات الحقوقية للمطالبة بحقوقهم، ، والآن بعد أن وجدت المؤسسات الممثلة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك هيئة حقوق الإنسان الرسمية بدأ الناس يعرفون دور هذه الهيئات الحقوقية، ويتجهون لها، وبدأت تطرح قضايا حقوقية فردية وجماعية وبيئية وأخرى تتعلق بالعنف والعمالة والسجون والسجناء، وما يدور في المحاكم القضائية.
* بلغة الأرقام نود أن تحدثونا عن القضايا بشئ أنواعها التي باشرت بها الجمعية في مكة؟
- القضايا التي باشرها المكتب أنواع منها الاستشارات، وقد بلغت الاستشارات المكتبية والهاتفية أكثر من (12) ألف استشارة، والأمر الثاني هناك قضايا ترفع ضد جهات حكومية، وغالباً تكون قد وصلت إلى طريق مسدود، فتتدخل الجمعية عبر مجموعة من الأعضاء العاملين يقومون بزيارات ميدانية للمستشفيات والسجون والمناطق القروية والريفية، ومن ثم يتم التواصل مع الجهات المعنية. وبلغت الأرقام فقد باشر المكتب منذ افتتاحه حتى التاسع من شهر رجب الماضي (1375) قضية وقام بـ(29) زيارة لبعض الإدارات الحكومية ولقرى جنوب مكة المكرمة.
تكدس الحجاج

* ما هي أبرز جوانب القصور التي رصدتها فريق الجمعية على الجهات المشاركة في خدمة الحجاج الموسم الماضي؟
- تم تشكيل فريق عمل للجمعية لمتابعة أعمال الحج على مدى عامين، وفي حج العام الماضي كتب الفريق تقريراً شاملاً سجل فيه ملاحظاته ونعتقد أن تقرير الجمعية سيساهم في حل كثير من المشاكل التي تعترض الحج والحجاج، خاصة فيما يتعلق بالسكن وقيام الجهات المعنية بأدوارها كاملة.

و بلغ عدد حجاج بيت الله الحرام عام 1431 هـ (2.789.399) حاجاً فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية لمشعر منى (1.35.....) حاجاً وفقاً لتصريح وكيل وزارة الحج، وبناء على ذلك يتضح أن الفائض في عدد الحجاج هو (1.439.399) حاجاً، وهي مشكلة تتفاقم عاماً بعد آخر لأن المساحة لا تتغير وخلال جولة الفريق في مشعر منى لاحظ أن بعض الوزارات والأجهزة الحكومية اتخذت مواقع لها داخل المشعر وبالرجوع إلى القرارات التي أصدرتها وزارة المالية عن إشغالات منى يتبين أن المساحة التي تشغلها هذه المصالح والهيئات بلغت (364.787) متراً مربعاً وفق قرار المالية عام 1429 هـ، وبناء على تلك المساحات المشغولة لم يكن الافتراض محصوراً كما في السابق على طريق المشاة وتحت جسر الجمرات بل في كل أنحاء مشعر منى، وفيما كان يفترض أن يسكن في الخيمة الواحدة ذات المساحة (4×4) عشرة حجاج إلا أنه نتيجة لضيق المشعر فإن الخيمة الواحدة يسكنها (16) حاجاً.

وبالنسبة للحجاج الفرادى وهم حجاج الدول التي لا يوجد بينها وبين المملكة ممثلة في وزارة الحج اتفاقيات تنظيم قدومهم أدى ذلك إلى ازدياد ظاهرة الافتراض خصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبروز ظاهرة النصب والاحتلال حيث يتم المصادقة على عقود صورية دون حصول الحجاج على خدمات السكن مما يؤثر على الخدمات الموجهة للحجاج القادمين مع البعثات الرسمية، وإقدام بعض شركات الحجاج الفرادى على إسكانهم في أماكن لا تصلح للسكن، ويضاف إلى ذلك قيام عدد كبير من الحجاج الفرادى بالتسلل إلى خيام حجاج القرعة، واستخدام جميع المرافق المخصصة لهم. ومن الملاحظات التي تم رصدها أيضاً عدم تنفيذ بعض الجهات الحكومية لأوامر نقل مقارها إلى خارج المشاعر ومعاونة الجهات الأمنية من (الافتراض) مما تسبب في عرقلة حركة سيارات النظافة والخدمات، وانتشار النفايات وقيام بعض الإدارات باستضافة حجاج من الداخل والخارج وإسكانهم في مقراتها، والأولى أن يتم إسناد هذه الاستضافة إلى مؤسسات متخصصة بتقديم السكن والإعاشة والمواصلات عن طريق العقود.

وأشار التقرير أيضاً إلى أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها أمانة العاصمة المقدسة لتكون المشاعر نظيفة إلا أنه لوحظ تكس النفايات في المشاعر أيام التشريق، كما أن التوسع في منح تأشيرات الحجاج الفرادى أدى إلى إرباك البعثات وازدياد ظاهرة الافتراض. وشهد الموسم عدم توفر المياه بكميات كافية داخل أحياء مكة المكرمة والمشاعر وارتفاع قيمة صهاريج المياه (الوايتات) وعدم تكامل صيانة الشبكات في المشاعر وقلة إعداد حافلات النقل الجماعي داخل مكة المكرمة مما أدى إلى شكوى الحجاج من صعوبة المواصلات وارتفاع أسعارها من وإلى المنطقة المركزية حيث تراوحت ما بين 3 إلى 15 ريالاً للفرد أيضاً. * ما هي أبرز الملاحظات التي تضمنها التقرير أيضاً؟

- تم رصد أطفال وشباب يقومون بتأجير دراجاتهم النارية خاصة عند نقاط الفرز مما يسبب إعاقة حركة المشاة وشكوى أصحاب مؤسسات حجاج الداخل من قدم الخيام وسوء صيانة التكييف وقلة الماء وانقطاعه المتكرر عن المخيمات بمنى وقلة دورات المياه وتكدس أعداد كبيرة من الحجاج في طوابير والانتظار لفترات طويلة لقضاء حاجاتهم سواء في عرفة أو مزدلفة أم منى. وتضمنت الملاحظات أيضاً عدم إمام بعض رجال الأمن بخريطة المشاعر مما سبب لهم إحراجاً أمام الحجاج عند سؤالهم عن مكان معين في المشاعر، كما أن تخزين حافلات نقل الحجاج داخل الأحياء والطرق شكل عائقاً للمركبات الحكومية والإسعافية والأمنية والعامة. وتم رصد شكوى تتعلق بعدم تعقيم وإعادة تأهيل المدارس التي تستخدمها بعض الأجهزة الحكومية أيام الحج حفاظاً على صحة الطلاب والطالبات من الأضرار الصحية، وتمادي الحجاج في الافتراض عاكسين مظهراً غير حضاري.

* * أمام هذه السلبيات التي رصدتموها هل وضعت توصيات لتلافيها خلال موسم حج هذا العام؟

- تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها ضرورة نقل مقرات الأجهزة الحكومية التي لا تقوم بعمل ميداني خدمي إلى خارج منى تنفيذاً للأمر السامي الكريم الصادر في عام 1410 هـ لضمان حق الحاج في المبيت ووضع حل جذري لتأشيرات الحجاج الفرادى (تأشيرات مجاملة) لما ينتج عنها من ظواهر سلبية مع إلزام البعثات بعمل دورات تثقيفية للحجاج شاملة للعبادات والسلوك العام والنظافة العامة لأن البيئة ملك للجميع

كما أوصينا بتوفير وسائل نقل ترددية بعد نقاط الفرز لإيصال الحجاج كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة إلى مخيماتهم في مشعر منى والتأكيد على وزارة الحج على تسليم المواقع المخصصة لمؤسسات حجاج الداخل في وقت مبكر حتى يمكن تجهيزها بما يليق بالحجاج وضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى ببدائل مضافة للاستفادة من البناء

على سفوح الجبال وإدخال نظام (GPS) على الخدمات في مؤسسات الطوافة ولمرشدي الحجاج. وحفاظًا على الصحة العامة لا بد من تكثيف الرقابة على نظافة دور إسكان الحجاج والشوارع المحيطة بها والمشاعر المقدسة والحد من تأثيرات الحجاج الفرادى وربط الحجاج الفرادى ببعثات دولهم أو الدول القادمين منها ومنع إسكان الحجاج في قصور الأفراح التي لا توفر لهم الخصوصية ومنع سيارات نقل الحجاج من الوقوف في الشوارع الخلفية والعامة داخل الأحياء خلال الأيام من 12/6 إلى 12/13 والتنسيق مع وزارة الصحة ممثلة في الطب الوقائي للكشف على المدارس المستخدمة من القطاعات الحكومية قبل تسليمها لإدارة التعليم.

رصد أوضاع القرى

****زرت عددًا من القرى في جنوب مكة المكرمة ماذا رصد الفريق من سلبيات ؟**

- الفريق قدم تقريراً شفافاً وواضحاً وبه معلومات مؤكدة وقد رفع إلى سمو أمير منطقة مكة المكرمة وتجابوب سموه معه وعلى ضوء هذا التقرير تم إصلاح الكثير من الشؤون التي أثارها تقرير الجمعية في قرى جنوب مكة المكرمة سواء ما يتعلق بالصحة أو بالطرق أو بالمياه أو بالأمن وبهذه المناسبة نتقدم باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة على دعمه المتواصل لما تقدمه له الجمعية من ملاحظات وأفكار.

***من خلال زيارتكم للإدارات الحكومية ورصد ملاحظتكم عليها كيف وجدتم تجابوب تلك الجهات مع الجمعية**
- أستطيع القول ان جمعية حقوق الإنسان اليوم تخطى بتفهم كامل من الجهات الرسمية سواء الأهلية أو الحكومية لأنها لم تباشر منذ إنشائها حتى اليوم إلا قضايا موثقة ومدعومة بأرقام وحقائق ولهذه الحثيثة فالجهات الرسمية والأهلية أصبحت تتفق في معلومات الجمعية.

*** في زيارتكم لهذه الجهات سواء الرسمية أو الأهلية رصدت ملاحظات ومخالفات إلى ماذا تعززون ذلك ؟**

- لا شك ان هناك عدة أسباب منها طول الإجراءات وبعض الموظفين الذين لا يعطون القضايا المطروحة حقها من الدراسة ومن البحث والاهتمام.

*** ألا ترى أن الجمعية بحاجة للتوسع وزيادة في المكاتب والأعضاء؟**

- الذين يعملون في الجمعية فنتان ، موظفون رسميون يقومون بمتابعة القضايا وفريق آخر هم المتعاونون من الرجال والنساء، والجمعية عملها متدرج من حيث الدعم وأمامها الكثير لكي تعمل، ولدينا ستة مكاتب في حين يفترض أن يكون لها مكتب في كل منطقة إدارية لكن لدى الجمعية الآن خطة لافتتاح مكاتب في المناطق الإدارية ودعم المكاتب القائمة.

*** ما زال عمل فرع الجمعية بمكة المكرمة مقتصرًا على مكة وبعض القرى المجاورة في حين هناك محافظات تتبع لمكة المكرمة كمحافظة الليث والقفزة لم تمتد إليها يد الجمعية ما تعليقكم؟**

- العمل بين مكتب العاصمة المقدسة والمكتب الرئيسي بجدة موزع بين الزملاء، فالمناطق التي أشرت لها هي تحت مسؤولية الزملاء في فرع محافظة جدة، وبالتأكيد قاموا بزيارات لها لكن يظل العمل بحاجة إلى متابعة أكثر.

*** من خلال مباشرتكم للقضايا الفردية في المجتمع هل ما زال هناك خجل وحياء مجتمعي في كشف بعض القضايا والإفصاح عنها ؟**

- الجمعية تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتسعى من خلال ورش عمل ولقاءات تعقدها إلى التوغل في المجتمع، وتعريفهم بأن المطالبة بالحقوق ليس عيباً، وآخر نشاط للجمعية كان نشاطاً ثقافياً مفتوحاً بسوق الحجاز ، ووجدنا أن الناس بدأوا يتفهمون دور الجمعية، ويسألون، ويحرصون على اقتناء مطبوعات الجمعية.

*** كيف ترون العلاقة بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان؟**

- الهيئة جهاز آخر غير الجمعية، وهما يلتقيان في الأهداف و المهام والواجبات وكل جهاز يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود. والتعاون قائم بين الجهازين.

*** ماذا تريد الجمعية من المجتمع؟**

- المطلوب من المجتمع بعمومه أن نتوسع فيما نسميه التربية على حقوق الإنسان، ونربي الأطفال على حقوقهم، ونعلمهم أن الحقوق مرتبطة بالواجبات، وعدم القيام بالواجب يؤدي إلى نقص في الحقوق.

*** هل تؤيد الجمعية إيجاد مادة الحقوق ضمن المناهج الدراسية؟**

- اطلع الى ان تضم مناهج وزارة التربية والتعليم ما نسميه اليوم التربية على الحقوق، سواء في كتاب أو ضمن المناهج الأخرى بمسمى (التربية على حقوق الإنسان)

الجهات المختصة تحقق في مقطع الفيديو ضابط يضرب ابنه ست سنوات في مركز شرطة بالمدينة.. والأم تسجل الواقعة تصويرا

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 17607

<http://al-madina.com/node/314495>

تركي الصاعدي - المدينة المنورة
بدأت الجهات المختصة في مدينة الرياض التحقيق في مقطع فيديو (تحتفظ المدينة بنسخة منه) قدمته إحدى السيدات يظهر فيه طليقها وهو يعتدي على أحد أبنائه داخل مركز شرطة ، وذلك أثناء تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بشأن طلب زيارة الأطفال إلى والدهم. وقامت والددة الأطفال بتصوير واقعة الاعتداء على أبنائها والتقدم بشكوى رسمية ضد طليقها ، الذي يعمل ضابطاً في إحدى القطاعات العسكرية في المدينة المنورة، إلى الشرطة وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واتهمته فيها باستخدام العنف الأسري ضد أبنائه وارفقت مع الشكوى مقطع فيديو يظهر فيه طليقها وهو يعتدي على أبنائه بوجود عدد من أفراد الشرطة الذين قاموا بمنعه من مواصلة الاعتداء على إحدى أبنائه الذي يبلغ من العمر ست سنوات أثناء جلوسه على أحد المكاتب في المركز. تقول والددة الأطفال الذين تعرضوا لعنف أسري من والدهم أن أطفالها تعرضوا لعنف أسري داخل مركز شرطة ديراب يوم الأحد بتاريخ 1432/8/2 هـ من قبل والدهم والذي يعمل رجل أمن برتبة ضابط وقد قام بذلك أمام المسؤولين بمركز الشرطة عندما قمت بإحضارهم لدى المركز وذلك لتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بشأن طلب زيارة الأطفال لوالدهم بعد غيابهم سنتين متواصلتين وانقطاعه عنهم وعندما أحضرتهم له رفضوا الأطفال الذهاب معه فلم يقوم حينها بالتودد إليهم وأخذهم بالطريقة السلمية بل اختار العنف والقوة وقام بالتهجم عليهم وضربهم أمام أفراد الشرطة بدون رحمه ولا إنسانيه متجاهلاً صراخهم وبكائهم وفي حاله هستيري ؛ مما استدعاني لتصوير ما حصل من عنف أسري بكاميرا الجوال لتوثيق واثبات الواقعة ورافقه مع الشكوى التي قدمتها إلى الشرطة برقم 70729 وتاريخ 1432/8/3 هـ وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض بشكوى اطالب فيها بالتحقيق مع طليقي حول ما حدث منه من عنف أسري ضد أبنائه وتشكيل لجنة من الجهات المختصة لحماية أبنائي وضمان سلامتهم من العنف الذي تعرضوا له من قبل والدهم ومعالجة الآثار المترتبة على ذلك العنف ودراسة حالة والدهم للتأكد من عدم تشكليه خطراً على أبنائه وعدم تكرار العنف الأسري ضد أبنائه

سفارة المملكة بصنعاء تتهم مواطنا موقوفا بالاستخفاف بها

المصدر: جريدة الوطن السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=61459&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2011-07-09 3:14 AM

ردت سفارة المملكة في صنعاء على استفسارات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول موقف سعودي اشتكى إلى الأخيرة منها، بخطاب تبرئ فيه ساحتها وتؤكد على متابعتها للقضية رغم ما بدر من المواطن تجاهها . وخاطبت الجمعية السفارة ابتداء حول قضية مواطن موقوف في قضية منظورة أمام محكمة الأموال بصنعاء، فرد السفير السعودي في صنعاء علي الحمدان بالتأكيد على أنهم كفوا محاميا وموظفا لمتابعة القضية لدى الجهات المختصة وحضور الجلسات بغرض الدفاع وتقديم المساعدة المطلوبة رغم وجود الأدلة والاعترافات لدى الجهات القضائية . وجاء في الرد: أما ما يخص المذكرة التي قدمها وتتضمن السفارة لم تتجارب مع قضيته ولم ترد على الخطابات المرسله لها ولم يحضر أي شخص يمثل السفارة أثناء فترة احتجازه، فهي مزورة ولم تصدر من قبل نيابة الأموال العامة . ولفتت السفارة في خطابها إلى أن هذا "يدل على الاستخفاف وعدم المسؤولية من شخص لا يعي ما يفعل من تجاوزات تعرضه للسجن والمساءلة."

تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حاليا، قضية مواطن سعودي موقوف حاليا في قضية منظورة أمام محكمة الأموال بصنعاء. وكررت الجمعية مخاطبتها للسفارة السعودية في العاصمة اليمنية التي أكدت بدورها أنها كلفت موظفا ومحاميا لمتابعة قضية المواطن مع الجهات الأمنية والقضائية اليمنية . وأشارت السفارة في خطاب تلقتة الجمعية موقع باسم السفير علي بن محمد الحمدان، حصلت "الوطن" على نسخة منه، أنه سبق إفادة الجمعية عن حالة المواطن، مؤكدة أنها كلفت محاميا وموظفا تابعا للسفارة بمتابعة قضيته لدى الجهات المختصة وبحضور جميع جلسات القضية بغرض الدفاع وتقديم المساعدة المطلوبة في مثل هذه القضايا رغم وجود المضبوطات والأدلة والاعترافات المقدمة للجهات القضائية . وجاء في خطاب السفارة السعودية بصنعاء: أما ما يخص المذكرة التي قدمها وتتضمن أن السفارة لم تتجارب مع قضيته ولم ترد على الخطابات المرسله لها ولم يحضر أي شخص يمثل السفارة في صنعاء أثناء فترة احتجازه، فهي مزورة ولم تصدر من قبل نيابة الأموال العامة. وقد طلبت النيابة أصل الوثيقة المزورة لتضم للقضية وتتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

ولفتت السفارة في خطابها إلى أن هذا يدل على الاستخفاف وعدم المسؤولية من شخص لا يعي ما يفعل من تجاوزات تعرضه للسجن والمساءلة.

مركز وطني لمراقبة الأسعار واحتواء موجة الغلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 3675

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110710/Con20110710432391.htm>

منيرة المشخص - الرياض

يعتزم عدد من المستهلكين التقدم بشكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضد وزارة التجارة، لعدم تحركها لوقف زيادة الأسعار التي يفرضها التجار كل يوم. وأكدوا لـ «عكاظ» أن الوزارة تكتفي بالتفرج على هذه المسرحية الهزلية، دون أن تبدي بادرة أمل واحدة لإنقاذ الموقف المتأزم، وقالوا «لم نسمع أبداً أنها عاقبت تاجراً رفع الأسعار أو تلاعب في موسم التخفيضات التي تعتبر أكبر عملية نصب تحاك ضدنا كمستهلكين، وللأسف أصبح الواحد منا لا يستطيع أن يفرح كثيراً بأية زيادة في الراتب، لأن التاجر ما أن يسمع بأي تحسن في أجره الموظف إلا ويبادر برفع الأسعار ويضاعفها». من جانبها، تقول سيدة «هناك جهات لم تصرف حتى الآن راتب الشهرين وبدل غلاء المعيشة لموظفيها، ما يجعلهم في وضع صعب مع ارتفاع الأسعار الذي ألهم غلاء المعيشة، ولم تراع وزارة التجارة ظروفنا أبداً، وتقصيرها يظهر حتى في برامجها التوعوية، ولم تطالبنا بالتبليغ عن تاجر بالغ في رفع الأسعار، ولم نسمع عنها أنها عاقبت تاجراً، فأصبحت وزارة توعية المستهلك وحماية التاجر».

وتضيف سيدة أخرى «أن المسؤولين في الوزارة يكررون مقولة لكل حادثة حديث، وأن المستهلك كسول لأنه لم يبلغ عن زيادة الأسعار ولا أدري هل هم لا يقرأون الصحف ولا ينزل مراقبوها للسوق لمشاهدة الغلاء على الطبيعة؟ ماذا ينتظرون حتى نلجأ للزراعة في منازلنا ونخبز ونأكل مما نصنع أنفسنا!».

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية تهتم بأية شكوى ترفع لها ضد أية جهة تقصر أو تخالف الأنظمة والقوانين، لأن الجمعية دورها الأساسي حماية حقوق الإنسان دون تمييز ولا تفريق بين أحد. وأضاف أن الجمعية تقدمت بمسودة مشروع إلى مجلس الوزراء يتعلق بإصدار نظام لحماية المستهلك يتكون من 49 مادة وقال «نحن بانتظار الموافقة عليه وإقراره ومن ثم تطبيقه على الفور». وأفاد أن النظام شارك في صياغته العديد من الجهات التي لها علاقة بالمستهلك، وفي توضيح منه على تساؤل من «عكاظ» ما إذا كان من بين المشاركين رجال أعمال قد يؤثرون على أي قرار لأنه سيكون في غير صالحهم قال «من المؤكد أنه لن يكون لهم على الإطلاق أي تأثير لأن المشاركين سيأخذون برأي الأغلبية ولن ينظروا إلى مصلحة أي أحد من الممكن أن يضر رأيه بالمستهلك».

وزاد «للأسف الشديد أننا لمسنا أن التاجر يستغل أية زيادة تخصصها الدولة للمواطنين في رفع الأسعار، ونعتبر ذلك استغلالاً واضحاً وغير عادل، خصوصاً أن ذلك يتحقق بشكل متواصل فالنظام يعطي التاجر حق زيادة الأسعار بما معدله 5 في المائة في العام، لكننا لاحظنا أن التاجر يزيد عن ذلك المعدل وبشكل متكرر لذا على وزارة التجارة التدخل سريعاً لمنع ذلك».

يذكر أن مسودة مشروع حماية المستهلك والتي رفعت إلى المقام السامي تتكون من 49 مادة تصب جميعها في مصلحة المستهلك، ومن بينها المادة 26 والتي تنص على إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات لحماية حقوق المستهلك، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتخصص له ميزانية بالتساوي ضمن ميزانية وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ويكون مقره الرياض وله فروع في بقية مناطق المملكة إذا دعت الحاجة لذلك، ويكون للمركز مجلس يتألف من عدة جهات حكومية ومجلس الغرف وجمعية حماية المستهلك وغيرها من جمعيات المجتمع المدني.

قالوا إنها أصبحت وزارة توعية المستهلك وحامية التاجر مستهلكون يشكون "التجارة" لعدم تحركها لوقف "زيادة الأسعار"

المصدر : صحيفة سبق الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=26869>

متابعة - الرياض: يعتزم عدد من المستهلكين التقدم بشكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضد وزارة التجارة، لعدم تحركها لوقف زيادة الأسعار التي يفرضها التجار كل يوم. وأكدوا أن الوزارة تكتفي بالتفرج على هذه المسرحية الهزلية، دون أن تبدي بادرة أمل واحدة لإنقاذ الموقف المتأزم.

ووفقاً لتقرير أعدته الزميلة منيرة المشخص ونشرته "عكاظ"، قالوا «لم نسمع أبداً أنها عاقبت تاجراً رفَعَ الأسعار أو تلاعب في موسم التخفيضات التي تعتبر أكبر عملية نصب تحاك ضدنا كمستهلكين، وللأسف أصبح الواحد منا لا يستطيع أن يفرح كثيراً بأية زيادة في الراتب، لأن التاجر ما أن يسمع بأي تحسن في أجره الموظف إلا ويبادر برفع الأسعار ويضاعفها».

من جانبها، تقول سيدة «هناك جهات لم تصرف حتى الآن راتب الشهرين وبدل غلاء المعيشة لموظفيها، ما يجعلهم في وضع صعب مع ارتفاع الأسعار الذي ألهم غلاء المعيشة، ولم تراع وزارة التجارة ظروفنا أبدأ، وتقصيرها بظهر حتى في برامجها التوعوية، ولم تطالبنا بالتبليغ عن تاجر بالغ في رفع الأسعار، ولم نسمع عنها أنها عاقبت تاجراً، فأصبحت وزارة توعية المستهلك وحامية التاجر».

وتضيف سيدة أخرى «أن المسؤولين في الوزارة يكررون مقولة لكل حادثة حديث، وأن المستهلك كسول لأنه لم يبلغ عن زيادة الأسعار ولا أدري هل هم لا يقرأون الصحف ولا ينزل مراقبوها للسوق لمشاهدة الغلاء على الطبيعة؟ ماذا ينتظرون حتى لنجا للزراعة في منازلنا ونخبز ونأكل مما نصنع أنفسنا!».

من جانبه، أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية تهتم بأية شكوى ترفع لها ضد أية جهة تقصر أو تخالف الأنظمة والقوانين، لأن الجمعية دورها الأساسي حماية حقوق الإنسان دون تمييز ولا تفريق بين أحد. وأضاف أن الجمعية تقدمت بمسودة مشروع إلى مجلس الوزراء يتعلق بإصدار نظام لحماية المستهلك يتكون من 49 مادة وقال «نحن بانتظار الموافقة عليه وإقراره ومن ثم تطبيقه على الفور».

وأفاد أن النظام شارك في صياغته العديد من الجهات التي لها علاقة بالمستهلك، وفي توضيح منه على تساؤل من «عكاظ» ما إذا كان من بين المشاركين رجال أعمال قد يؤثرون على أي قرار لأنه سيكون في غير صالحهم قال «من المؤكد أنه لن يكون لهم على الإطلاق أي تأثير لأن المشاركين سيأخذون برأي الأغلبية ولن ينظروا إلى مصلحة أي أحد من الممكن أن يضر رأيه بالمستهلك».

وزاد «للأسف الشديد أننا لمسنا أن التاجر يستغل أية زيادة تخصصها الدولة للمواطنين في رفع الأسعار، ونعتبر ذلك استغلالاً واضحاً وغير عادل، خصوصاً أن ذلك يتحقق بشكل متواصل فالنظام يعطي التاجر حق زيادة الأسعار بما معدله 5 في المائة في العام، لكننا لاحظنا أن التاجر يزيد عن ذلك المعدل وبشكل متكرر لذا على وزارة التجارة التدخل سريعاً لمنع ذلك».

يذكر أن مسودة مشروع حماية المستهلك والتي رفعت إلى المقام السامي تتكون من 49 مادة تصب جميعها في مصلحة المستهلك، ومن بينها المادة 26 والتي تنص على إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات لحماية حقوق المستهلك، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتخصص له ميزانية بالتساوي ضمن ميزانية وزارة التجارة والصناعة

ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ويكون مقره الرياض وله فروع في بقية مناطق المملكة إذا دعت الحاجة لذلك، ويكون للمركز مجلس يتألف من عدة جهات حكومية ومجلس الغرف وجمعية حماية المستهلك وغيرها من جمعيات المجتمع المدني.



طالبوا بخصخصة المستشفيات والتأمين الطبي للمواطنين

أعضاء شورى لـ الصحة: تقريركم الأقدم.. والأخطاء قائمة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 17610

<http://al-madina.com/node/314936>

ماجد عسيري، عبدالله الزهراني، عبدالله المانع - الدمام
رد أعضاء مجلس الشورى على تقرير وزارة الصحة الذي أكد قدم معلوماتهم عن مشاريع الوزارة التي شهدت نقلة نوعية في السنوات الاخيرة على حد ما جاء في تقرير الوزارة المنشور امس. ورفض الاعضاء ما ذهب اليه تقرير الوزارة، مشيرين الى ان مناقشات المجلس استندت الى التقرير الذي قدمته الوزارة عن أعمالها لعام 1428-1429 هـ وما بعده، وبالتالي إذا كانت معلومات المجلس قديمة فإن تقرير الوزارة هو الأقدم. وقالوا إن أخطاء الوزارة لازالت قائمة كما هي، وبرزها قلة الكوادر الطبية والأسرة ونقص الأدوية والنظافة، بالإضافة الى الصعوبات الكبيرة القائمة في السعودية. وطالبوا بتطبيق التأمين الطبي على المواطنين وخصخصة المستشفيات الحكومية بإسناد إدارتها للقطاع الخاص. وقال عضولجنة الأسرة والشؤون الاجتماعية الدكتور طلال بكري ان المجلس لم يناقش سوى التقرير الذي قدمته الوزارة لأعوام 1428 / 1429 / 1430 / 1431 هـ، ورغم رد الوزارة على المجلس وعلى التقرير الذي وصلنا منهم إلا أنها لازالت مقصرة ولن تصل لمرحلة الرضا. وأضاف الكثير من المستشفيات تعاني من عدم وجود الكوادر الطبية المؤهلة وعدم توفر الأسرة للمرضى والأدوية وضعف النظافة.

وأضاف بكري: رغم رد وزارة الصحة على المجلس الا أن الأخطاء لازالت موجودة والحل هو خصخصة معظم المستشفيات الحكومية وتسليمها إلى القطاع الخاص والتوجه إلى تغطية المواطنين بالتأمين الطبي وأن تنفق جميع الأموال التي تصرفها الدولة على وزارة الصحة في تغطية المواطنين طبياً. وأردف بكري: وزارة الصحة قادرة على حل المشكلات والخلل الذي لديها، مشيراً الى ان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه رجل مجتهد وله إسهامات في هذا المجال ولم يقصر ولكن الوزارة ليست رجلاً واحداً. وعن التوظيف في وزارة الصحة قال بكري: لا زال هناك نقص في التوظيف رغم أنها ليست الوحيدة المعنية بذلك.

من جانب آخر قال عضو مجلس الشورى الدكتور زين العابدين في تصريح لـ «المدينة»: إذا كانت وزارة الصحة تقول ان معلومات مجلس الشورى قديمة فمعلومات الصحة هي الاقدم لان مجلس الشورى لم يأت بشيء من الخارج والنظام ينص على ان ترفع كل وزارة تقريرها لمجلس الشورى خلال شهر من نهاية السنة المالية على ان يعرض على المجلس خلال شهرين الى ثلاثة اشهر. واضاف: اذا كانت معلومات وزارة الصحة في ردها على مجلس الشورى صحيحة فمعنى ذلك انها بدأت في تعديل وضعها كثيراً، ولكن الرد في الصحف امس لم يكن موجوداً في التقرير الذي وصل لمجلس الشورى.

واكد عضو مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي نائب رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية لـ «المدينة» ان التقارير تأتي الى مجلس الشورى سنوياً والتقارير التي لدينا هي لعام 1429 / 1430 هـ ووضح ان وزارة الصحة ترفع تقريرها الى المقام السامي الذي يحيله للمجلس وتدرسه اللجنة المختصة ثم يقدم الى المجلس.
حقوق الإنسان تنضم للشورى: الملاحظات المرصودة على أداء الوزارة لم تختف

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ «المدينة» أن جمعيته تتابع ما يدور بين مجلس الشورى ووزارة الصحة بدقة، مشيراً إلى أن هدفها الرئيس هو المواطن ورعايته الصحية. وقال في تصريح هاتفي أمس «لا شك أن حق المواطن في الرعاية الصحية يحتاج إلى جهد أكبر للوصول إلى الموصى به. ولفت إلى جهود وزير الصحة الدكتور الربيعه التي تم الاطلاع عليها خلال زيارة سابقة للوزارة، لكن هذه الجهود والأعمال تحتاج إلى وقت فيما المواطن والمريض لا ينتظران. داعياً إلى وضع آليات سريعة لمعالجة الوضع القائم بما يتوافق مع الخطط التي تهدف إلى إيجاد رعاية صحية متقدمة في هذا المجال، ورأى أن الإشكالية في الهيكلة التي تحتاج إلى تفعيل ومتابعة أطباء وممرضين للوصول إلى رعاية صحية جيدة».

وعن اقتناعه شخصياً وأعضاء جمعيته بما شاهدوه في تقرير وزارة الصحة خلال زيارتهم الأخيرة. قال: «الخطط الموضوعية جيدة لكن الأساس في التنفيذ وسرعته والوفاء بالمتطلبات ووجود كوادر بشرية لتنفيذ هذه المشروعات، وفي حال تنفيذ هذه الخطط ستقضي على الكثير من المشكلات القائمة، لكن لا تزال الملاحظات المرصودة موجودة ولم تختف، مثل عدم الحصول على موعد مناسب وعدم توفر اسرة، وعدم توفر العلاج في المستشفيات وخاصة المناطق النائية. كما تشمل عدم توفر بعض الاختصاصيين في المناطق النائية لعدم وجود حوافز للعمل، مشدداً على أهمية التنسيق والمراقبة والتخطيط وإشعار العاملين بأهمية تقديم الخدمة للمواطن في الوقت المناسب والأسلوب المناسب، وأعرب عن أسفه لوجود جفاء واضح من العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية تجاه المرضى وتحديد مواعيدهم، وعندما لا يتوافر علاج في مستشفى معين ليس من المعقول أن يبحث المواطن عن علاج بل الجهة المسؤولة أو المستشفى هو من يبحث عن علاج للمواطن، وكل هذه الأمور لا تزال مرصودة وستضم إلى تقرير الجمعية المقبل».

وعن أبرز الشكاوى التي وردت إلى الجمعية عن مستشفيات وزارة الصحة قال «من الأمور المهمة في هذا الشأن عدم توفير العلاج في الخارج رغم صدور توجيهات بذلك. كما أن هناك شكوى لبطء مكتب الهيئات الصحية الذي ينظر في علاج المواطنين في الخارج ولا بد من علاج هذا البطء وأسبابه، ولفت إلى وجود شكوى من الأخطاء الطبية وعدم توفر العلاج في المدن الرئيسية. ورأى أن هناك تدخلاً من الوزير شخصياً لإيجاد حلول لهذه المشكلات، لكن هناك بعض القضايا التي لا تزال ترد إلى الجمعية تتعلق بمستوى الخدمات الصحية».

وعن الميزانية السنوية لوزارة الصحة قال: «قد تكون الاعتمادات غير كافية أحياناً، لكن المشكلة أيضاً قد تتعلق بالشركات المتعاقدة مع الوزارة لتقديم الرعاية الصحية وتوفيرها، ومن الممكن أن تستهلك الاعتمادات في مشروعات بأعلى من أسعارها وفي النهاية يصبح المريض أو متلقي الرعاية الصحية هو الضحية».



حقوق الإنسان: رصد 3 آباء تحرشوا بأبنائهم بسبب المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 17610

<http://www.al-madina.com/node/315053>

سلوى حمدي - الرياض

كشفت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين «للمدينة» عن ثلاث حالات تحرش من آباء لأبنائهم خلال العام الماضي، وذلك نتيجة تعاطي خمر ومخدرات. مبينة أن أغلب حالات تحرش الأطفال تكون لأبناء أمهاتهم مطلقاً، أثناء وجودهم عند الأب. وقالت إن هذه الحالات التي وردت للجمعية ليست مقياساً لوجود حالات أخرى أثرت عدم الشكوى، معتبرة أن التحرش بالأطفال لم يصل إلى حد الظاهرة بعد. وشددت على ضرورة أن تكون الحضانة للأصلح من الأبوين بعد دراسة وضع الأسرة جيداً من خلال لجان نسائية يتم تأسيسها بمحاكم الأحوال الشخصية تضم في عضويتها متخصصين في الشريعة، وعلم الاجتماع والنفس للوصول إلى القرار الصائب بموضوعية، وبما يصب في مصلحة الطفل.

حقوق الإنسان تتدخل لصالح موقوف دون محاكمة 3 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 3677

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110712/Con20110712433254.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
تدخل فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة لصالح شاب موقوف منذ ثلاثة أشهر في قضية جنائية دون محاكمة. وأوضحت أسرة المواطن في شكوى مقدمة لحقوق الإنسان (تحتفظ «عكاظ» بصورة منها) أن ابنهم موقوف منذ ثلاثة أشهر في توقيف شرطة قباء على ذمة قضية جنائية دون تحويله للمحاكمة أو إطلاق سراحه إن لم يثبت عليه شيء. وقال لـ «عكاظ» شقيق الموقوف «يعيش شقيقي ظروفًا نفسية صعبة في السجن بسبب عدم تحويله للمحاكمة، كما أن الأسرة عانت كثيرا في قضيته التي أصبحت بين شرطة قباء وهيئة التحقيق دون فائدة، ما دعانا للتقدم بشكوى لفرع جمعية حقوق الإنسان من أجل التدخل لإنهاء هذه المعاناة». المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور محمد العوفي أوضح أنه جرى رفع شكوى المواطن للجهات المختصة للتحقق منها، وتطبيق ما تنص عليه الأنظمة في مثل هذه الأمور.



...وحقوق الإنسان تطالب بصياغة قانون لتنظيم عملها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287184>

المدينة المنورة - «الحياة»
أوضح عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور عمر زهير حافظ لـ «الحياة»، عدم تلقى الجمعية أية بلاغات أو شكاوى من مواطنين أو مقيمين عن عملية ابتزاز «طبي» أو استغلالهم في البحوث العلمية.
وأكد أن الجمعية تتابع بشكل جاد مثل هذه القضايا التي تحكمها الأنظمة واللوائح والمتعلقة بإجراءات التجارب الطبية على الإنسان، لافتاً إلى أن هذا النوع من البحوث يجب إخضاعها للرأي الشرعي قبل البدء في تنفيذها.
وقال: «إن مسألة حصول المرضى على أموال من أجل إخضاعهم لتجارب طبية يجب أن يصدر بها فتوى شرعية من مفتي البلاد، نظراً إلى نوعية التجربة ومخاطرها وأهميتها في علاج المرضى». ونبه في حديثه إلى ضرورة البحث في أسباب ودوافع موافقة بعض المرضى على خضوعهم لمثل هذه البحوث العلمية، لأن مثل هذه القضايا تحتاج إلى تحقيق وتدقيق وشروط مقننة لايفترض تجاوزها.
ولفت إلى وجود وثيقة تأمين على أخطاء ممارسه المهنة الطبية في الوقت الراهن، إلا أن الأنظمة لم تقرر حتى الآن التأمين على أخطاء البحوث الطبية، إذ يجب درس هذه المسألة من أجل صياغة قانون واضح لمزاوتها في البلاد.
وذهب إلى إمكان استغلال الأطباء لبعض المرضى وإقناعهم بالأموال وهو من القضايا الواردة، خصوصاً أن كليات الطب في الجامعات تعتمد على التدريب والبحوث العلمية، إلا أن مثل هذه البحوث ترجع لأمانة «الباحث» ومدى وعيه بالأنظمة ومخاطر مثل هذه التجارب على أجساد المرضى.

شرطة الرياض: خلاف وقع بين الأب والأم في مركز ديراب ودورنا تنفيذ ما في الصك الشرعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 17610

<http://al-madina.com/node/315072>

مكتب المدينة - الرياض

أكد العقيد ناصر القحطاني الناطق الإعلامي لشرطة منطقة الرياض لـ«المدينة» أن ما حدث في مركز ديراب في قضية اعتداء ضابط على ابنه في مركز الشرطة هي مشكلة حدثت بين الأب والأم في المركز أثناء تنفيذ صك شرعي، وتمت السيطرة عليها، وغادرت الأم مع أبنائها المركز، قائلًا: إن دورنا تنفيذ ما جاء في الصك الشرعي. وفي نفس القضية انتقد الدكتور محمد أبو رزيرة استشاري نفسي تسليم الأطفال في مركز الشرطة، وقال: لا يجب علينا تحميل الأب مسؤولية ما حدث لأنني لا أعتقد أن هناك أبًا يعتمد إيذاء ابنه، وقضية تسليم الأبناء في مركز الشرطة لها تأثير على نفس الطفل؛ لأن مشاهدة الطفل للملابس العسكرية يشعره بالخوف لا أنها تعنى السلطة، ولو قامت الأم بإحضار أحد أصدقاء أبنائها مع ابنها أثناء تسليم الطفل لكان له دور كبير في تقبل الأب لولده مع إعطائه الحلوى، ولو قام والده بأخذه والسير معه برفقة والدته بوجود محرم، وأخذه إلى مكان ترفيهي أو مطعم لكان له دور في تقبل الطفل لوالده. وأضاف: كان المفروض على الأم ألا تستغل ما حدث من الوالد تجاه ابنه من عنف في إثارة المشكلة، وكان الأفضل أن تعالج المشكلة بشكل يضمن استمرار العلاقة بين الطفل ووالده، لأن هذه المشكلة سوف تؤثر على الطفل، وأتمنى من الآباء استخدام بدائل للعقاب البدني تجاه ابنهم، وأنا مستعد أن أقدم الاستشارة لهذه الأسرة.

وكانت الجهات المختصة في الرياض قد بدأت التحقيق في مقطع فيديو (تحتفظ «المدينة» بنسخة منه) قدمته إحدى السيدات يظهر فيه طليقها وهو يعتدي على أحد أبنائه داخل مركز شرطة في مدينة الرياض، وذلك أثناء تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بشأن طلب زيارة الأطفال والدهم، وقامت والددة الأطفال بتصوير واقعة الاعتداء على أبنائها والتقدم بشكوى رسمية ضد طليقها، والذي يعمل ضابطًا في إحدى القطاعات العسكرية في المدينة المنورة، وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، واتهمته فيها باستخدام العنف الأسري ضد أبنائه، وأرفقت مع الشكوى مقطع فيديو يظهر فيه طليقها وهو يعتدي على أبنائه بوجود عدد من أفراد الشرطة، والذين قاموا بمنعه من مواصلة الاعتداء على أحد أبنائه، أثناء جلوسه على أحد المكاتب في المركز.

حقوق الإنسان ترحب ببيان مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 14171

<http://www.al-jazirah.com/20110713/In95.htm>

الجزيرة- سليمان الظفيري

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببيان مجلس الوزراء الصادر يوم أمس والذي دعا فيه الحكومات العربية الأخذ بالإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي.. وقالت الجمعية ان هذه الدعوة تأتي انسجاماً مع مشروع الملك عبد الله للإصلاح وتوجيهاته المستمرة باحترام حقوق الناس وحرياتهم والتحذير من الإساءة في المعاملة مع كافة الأفراد مواطنين ومقيمين.

وقالت الجمعية إن حقوق وكرامة الإنسان أصبحت اليوم الركيزة الأساسية للتطور والتقدم في العالم، ودعت الجمعية كافة المسؤولين في الجهات الحكومية الالتزام الدقيق بهذه التوجيهات السامية وجعلها معياراً أساسياً لتقويم الأداء في أجهزتهم.



الختلان عضو دائم لهيئة حقوق الإنسان في منظمة التعاون

الإسلامي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724

<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650288.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

تم انتخاب مرشح المملكة الدكتور صالح بن محمد الختلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود لعضوية الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي. وجاء الاختيار خلال الانتخابات التي جرت على هامش اجتماع وزراء خارجية المنظمة المنعقد مؤخراً في أستانة عاصمة كازاخستان.

وإضافة إلى المملكة يمثل الدول العربية في الهيئة المكونة من 18 عضواً كل من المملكة المغربية و مصر والإمارات العربية المتحدة و السودان ودولة فلسطين. كما اعتمد وزراء الخارجية خلال اجتماعهم الموافقة على النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على أن يكون مقرها المؤقت في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة

قاروب: منع المحامين المرشحين من المراقبة... وتقرير عن الانتخابات للجهات المختصة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287498>

جدة - بدر محفوظ

أكد رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في السعودية الدكتور ماجد قاروب أن اللجنة لن تسمح بمشاركة أي محام في مراقبة الانتخابات البلدية المقبلة، مضيفاً «إنه لا يمكن أن نشرك أي محام سيترشح في الانتخابات في عملية المراقبة على سير الانتخابات» ومشيراً إلى أن هناك أكثر من محام تقدموا للترشح في عدد من الدوائر في مدينة الرياض. وكشف قاروب خلال مؤتمر صحفي عقده أمس داخل الغرفة التجارية في جدة أن اللجنة ستقدم تقريراً مفصلاً عن سير الانتخابات وممارسة العمل فيها من دون أي فساد من أي نوع كان لجميع سلطات الدولة بما فيها السلطات المدنية، مشيراً إلى أن التقرير سيعتمد على تسجيل كل الملاحظات التي تحدث في العملية الانتخابية داخل كل الدوائر المعدة للاقتراع. وكانت اللجنة الوطنية للمحامين أعلنت أمس في جدة مشاركة 1700 محام سعودي مسجلين في وزارة العدل في مراقبة العملية الانتخابية للمجالس البلدية التي ستجرى في نهاية أيلول (سبتمبر) المقبل والترتيب مع الجهات كافة لضمان مشاركة الجميع وبفاعلية في عملية المراقبة. واعتقد قاروب أن حجم السليبيات المرصودة خلال انتخابات الدورة السابقة سيقبل عنها خلال الدورة الحالية، بفضل التطور الكبير الذي شهدته ثقافة الانتخاب عند الناخب السعودي، مشدداً على أن لجنة الطعون ليس لها علاقة أبداً بلجنة المحامين المعنية لمراقبة الانتخابات.

وأكد عدم نظامية مشاركة أي محام في مراقبة العملية الانتخابية حال ترشحه للانتخاب عن دائرته، لافتاً إلى أن دور اللجنة ينحصر في المراقبة والمتابعة لسير الانتخابات، وقال «نحن نراقب فقط، وسنضمن ملاحظتنا وتقريرنا الذي نعهده في هذا الخصوص أي اختلالات أو تباينات تؤثر على العملية الانتخابية». وأوضح أن وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب وافق على طلب مجلس الغرف السعودية ممثلاً باللجنة الوطنية للمحامين للقيام بدوره الوطني من خلال مراقبة العملية الانتخابية للمجالس البلدية التي ستجرى في الـ 29 من سبتمبر المقبل من خلال 1700 محام مسجلين في وزارة العدل. وأكد قاروب أن اللجنة ستسعى إلى تطبيق أرقى المعايير الانتخابية الضامنة لتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة، كما أن الوزارة على أتم الاستعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة لعمل المراقبين كافة، وإشعار منظمات المجتمع المدني للمشاركة في مراقبة الانتخابات والترتيب مع الجهات لضمان مشاركة الجميع وبفاعلية في عملية المراقبة. وكشف رئيس اللجنة الوطنية للمحامين بالملكة أن اللجنة ومن منطلق قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الوطن والمجتمع ستقوم وباعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني برقابة الانتخابات البلدية للمجالس البلدية التي ستجرى في التاسع والعشرين من أيلول (سبتمبر) المقبل والتأكد من سلامة وصحة العملية الانتخابية، خصوصاً وأن غالبية أعضاء لجان المحامين بالغرف التجارية منتخبون من قبل زملائهم المحامين المرخصين من قبل وزارة العدل ولديهم رصيد من الخبرة والممارسة للعمل الانتخابي المنظم.

وأوضح أن اللجنة الوطنية للمحامين ستقوم بهذا العمل الرقابي من خلال أكثر من 1700 محام بواسطة لجان المحامين بالغرف التجارية وإدارتها القانونية، موضحاً أن اللجنة العامة للانتخابات ستقدم التسهيلات اللازمة لأداء عمل المحامين كمراقبين للانتخابات كافة وسيتم لأجل ذلك وضع الآليات والإجراءات والتعليمات اللازمة والضرورية لإنجاح هذه العملية الرقابية والتي سيتم الإعلان عنها قريباً. وأكد رئيس اللجنة الوطنية للمحامين ترحيب اللجنة بانضمام أي أو كل مؤسسات المجتمع المدني السعودي مثل هيئة الصحفيين السعوديين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الجغرافية السعودية والجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان والهيئة السعودية للمهندسين وجمعية الاقتصاد السعودية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للإدارة وجمعية المنتجين والموزعين السعوديين

وجمعية حماية المستهلك وغيرها من الجمعيات الأهلية السعودية. وكشف قاروب أن أعضاء اللجنة الوطنية للمحامين ونيابة عن زملائهم المحامين وطلبة القانون والشريعة رفعوا رجاءهم للمقام السامي بطلب الموافقة على إشهار وإعلان الهيئة الوطنية للمحامين التي رفع مشروع نظامها وزير العدل لتتضم بذلك إلى شقيقتها من الجمعيات المهنية السعودية.



الترحيب بالدعوة إلى الحفاظ على كرامة الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=62076&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2011-07-13 2:32 AM

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببيان مجلس الوزراء الصادر أول من أمس، الذي دعا فيه الحكومات العربية إلى الأخذ بالإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي .
وقالت الجمعية في بيان صحفي أمس: إن الدعوة تأتي انسجاماً مع مشروع خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإصلاح وتوجيهاته المستمرة باحترام حقوق الناس وحرياتهم والتحذير من الإساءة في المعاملة مع كافة الأفراد من مواطنين ومقيمين، مشيرة إلى أن حقوق وكرامة الإنسان أصبحت اليوم الركيزة الأساسية للتطور والتقدم في العالم .
ودعت الجمعية، كافة المسؤولين في الجهات الحكومية إلى الالتزام الدقيق بهذه التوجيهات السامية، وجعلها معياراً أساسياً لتقويم الأداء في أجهزتهم.

1700 محام يراقبون إجراءات الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=62065&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 2011-07-13 2:24 AM

وافق وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز على السماح لقرابة 1700 محام بمراقبة أعمال المراحل النهائية للانتخابات البلدية المقبلة، عبر الترتيب مع كافة الجهات لضمان مشاركة الجميع بفاعلية. وكشف رئيس اللجنة الوطنية للمحامين الدكتور ماجد محمد قاروب أمس، عن أن هذه الموافقة جاءت بناء على طلب تقدم به مجلس الغرف السعودية ممثلاً باللجنة الوطنية للمحامين، وأن هذه الموافقة تأتي في إطار حرص وزارة الشؤون البلدية على تطبيق أرقى المعايير في الانتخابات البلدية، لضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة. وقال في مؤتمر صحفي استضافته غرفة جدة أمس، لكشف تفاصيل مراقبة المحامين لأعمال الانتخابات البلدية، إن الأمير منصور بن متعب وعد بأن وزارته على أتم الاستعداد لتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لعمل المراقبين، وإشعار منظمات المجتمع المدني للمشاركة في مراقبة الانتخابات، والترتيب مع كافة الجهات، لضمان مشاركة الجميع بفاعلية في عملية المراقبة.

وأوضح أن اللجنة ستنفذ هذا العمل الرقابي عبر 1700 محام، وبواسطة لجان المحامين بالغرف التجارية وإدارتها القانونية وستقدم اللجنة العامة للانتخابات كافة التسهيلات اللازمة لأداء عمل المحامين كمراقبين للانتخابات، وسيتم لأجل ذلك وضع الآليات والإجراءات والتعليمات اللازمة والضرورية لإنجاح هذه العملية الرقابية التي سيتم الإعلان عنها قريباً. وكشف عن أن اللجنة ومن منطلق قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الوطن والمجتمع وباعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني ستراقب الانتخابات، والتأكد من سلامة وصحة العملية الانتخابية خاصة وأن معظم أعضاء لجان المحامين بالغرف التجارية منتخبون من قبل زملائهم المحامين المرخصين من قبل وزارة العدل ولديهم رصيد من الخبرة والممارسة للعمل الانتخابي المنظم.

وأكد انضمام عدد من مؤسسات المجتمع المدني السعودي لأعمال الرقابة، مثل هيئة الصحفيين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الجغرافية وجمعية العلاقات العامة والإعلان وهيئة المهندسين وجمعية الاقتصاد وهيئة المحاسبين القانونيين وجمعية الإدارة وجمعية المنتجين والموزعين وجمعية حماية المستهلك وغيرها من الجمعيات الأهلية.

رفض تقنين الفئة العمرية

تأنيث اللانجري ينهض بنصف مليون وظيفة نسائية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433319.htm>

«عكاظ» - المكاتب الداخلية

بدأت بورصة العد التنازلي لتأنيث محلات المستلزمات النسائية التي من المتوقع أن يدشن هذا الإجراء بعد ستة أشهر حسب تصريحات وزير العمل المهندس عادل فقيه والذي أكد أمس في تصريحات له أن هذه المحلات مخيرة بين التأنيث أو الإغلاق.

وتماشيا مع هذه المعطيات الجديدة التي لا تقبل الجدل، ليست «عكاظ» قفزات الشفافية والتقت منظومة من الكوادر النسائية والاقتصاديين في مختلف المناطق والذين أكدوا أن القرار يفتح سوق العمل للفتيات السعوديات ولكن بشرط أن يتجاوب رجال الأعمال مع القرار. فيما رفضت مجموعة من الكوادر النسائية آلية تقنين الفئة العمرية في العمل في المحلات النسائية.

كما كشفت الإحصائيات أن حجم سوق المستلزمات النسائية يبلغ تقريبا نحو 10 مليارات ريال (2.6 مليار دولار) سنويا، وأن هناك 500 ألف وظيفة تنتظر السعوديات بعد قرار تأنيث بيع المحلات النسائية.

وفي سياق ذي علاقة بتأنيث المحلات النسائية، توقع اقتصاديون أن يؤدي تطبيق قرارات وزارة العمل أمس الأول بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة والسماح لها بالعمل في المصانع إلى توظيف أكثر من 200 ألف امرأة خلال عام واحد بشرط تجاوب رجال الأعمال مع القرارات التي تأخر تطبيقها عدة سنوات.

تجفيف البطالة

وقال الاقتصادي عبدالله الغامدي إن القرارات التي أعلنها وزير العمل أمس الأول تهدف إلى حل مشكلة البطالة بين الخريجات التي تزيد على 50 في المائة بين الجامعيات على أقل تقدير، مشيرا إلى أن نسبة البطالة بين النساء عموما وصلت إلى 28 في المائة، وأن أكثر من مليوني فتاة يرغبن في الحصول على فرص عمل. ولفت في هذا الصدد إلى تقدم أكثر من 300 ألف خريجة لعشرة آلاف وظيفة تم الإعلان عنها مؤخرا في وزارة التربية. وطالب وزارة العمل بالحزم في تنفيذ القرار وإيقاف تراخيص المحلات المخالفة، معتبرا ذلك الحل الوحيد لهذه المعضلة المزمنة، محذرا في الوقت ذاته من محاولات رجال الأعمال لإجهاد القرارات كما جرت العادة. ولفت في هذا السياق إلى عشرات القرارات التي تم اتخاذها لدعم السعودية ومن أبرزها في عام 1415 هـ القرار رقم 50 لمجلس الوزراء وكان يقضي بالسعودة المتدرجة بنسبة 5 في المائة سنويا، والقرار رقم 120 الصادر في عام 1425 هـ والذي قضى بالسماح للمرأة بالعمل في المصانع لكن لم يتم تفعيل هذه القرارات.

ومن جهته، طالب الاقتصادي فهد المطيري القطاع الخاص بالتعاطي بإيجابية مع القرارات التي تهدف إلى توظيف الوظائف في مجال بيع المستلزمات النسائية للحد من المضايقات التي تتعرض للمرأة، مشيرا إلى أن القرار يحل واحدة من المشاكل الاجتماعية المزمنة كما يوفر وظائف مناسبة للفتيات.

وقال إن تجربة توظيف الفتيات في مجال الكاشيرات في الهايبرات الكبرى كانت ناجحة إلى حد بعيد نتيجة حماس المرأة في العمل ورغبتها في إثبات وجودها.

وأشار إلى أهمية الالتزام بساعات عمل محددة وتقديم رواتب تحفيزية لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالعمل، داعيا الجهات الحكومية هي الأخرى للعمل على استيعاب بعض الفتيات في ظل وجود 63 ألف وظيفة يشغلها أجنبيات نسبة منهن نساء. ولفت إلى ضرورة أن يرتبط التوظيف باجتياز الفتيات دورات في فنون البيع والشراء حتى يحقق القرار أهدافه في تكريس الأمان الوظيفي للباحثات عن عمل.

من جانبه، قال هاني طالبي مدير مبيعات في إحدى الشركات سنونث ماركة واحدة لبيع المستلزمات النسائية من أصل 8 ماركات تملكها الشركة، وعدد فروعها في المملكة 90 معرضاً، ولا نشترط اللغة الإنجليزية أو الخبرة أو الشهادات الحاسب الآلي ولكن نفضل في التوظيف من تملك الخبرة وسبق لها العمل في محلات تجارية، وقبل التوظيف يتم إجراء مقابلات شخصية مع مديرة فروع المنطقة ولا توجد اشتراطات شكلية معينة ومن ثم ندرّبهن لمدة ثلاثة أشهر على طريقة البيع والتعامل مع العميلة، وسبق لنا توظيف موظفات ولكن وجدنا أن إنتاجية الموظفين تفوق إنتاجية الموظفات في المبيعات.

ليس بالضرورة أن تمتلك المتقدمة للعمل مؤهلاً جامعياً ونكتفي بالشهادة الثانوية، وتبدأ الرواتب من 2600 ريال تزيد مع الخبرة، بالإضافة إلى بدل السكن بقيمة راتين وتأمين طبي ونملك نظاماً للحافز، وتخضع رواتبنا للتأمينات الاجتماعية. في داخل المعارض الحالية توجد غرفة استراحة للموظفين ستكون خاصة بالموظفات أما بالنسبة لدورات المياه والمصلى فتكون في داخل المجمع التجاري نفسه.

وعن الحراسة الأمنية يقول: المحلات مقفلة وغير مكشوفة للمتسوقين ويوجد جرس خاص بالمحل وحارس أمن لضمان حماية الموظفات.

وعن عدد الموظفات في المعرض يقول: يعتمد عددهن على مساحة المعرض وحجم المبيعات ونهتم بتوظيف السعوديات لدعم صندوق الموارد البشرية بخلاف الموظفة الأجنبية. وقياساً على تجربتنا السابقة تبين أن هناك العديد من الفتيات السعوديات ممن يرغبن في العمل وبحاجة إليه عند توفير البيئة المناسبة.

وأعربت عادة المسعود عن عودة الأمل لها في إمكانية وجود وظيفة بعد أن طرقت جميع أبواب العمل ولم تتمكن من إيجاد وظيفة مناسبة لها، خاصة أن عائلتها ترفض العمل المختلط وتوفر وظائف نسائية تقتصر على النساء فقط يمكنها من العمل براحة دون أي قيود.

العمل ممتع

وتشاركها الرأي عبير والتي عملت في أحد محلات بيع الملابس النسائية (اللانجري) فتقول: لقد عملت كبائعة في محل خاص ببيع الملابس النسائية ووجدت أن العمل ممتع جداً مع أن التعامل مع النساء صعب جداً ولا يلزمه الكثير من اللياقة والهدوء وتمالك الأعصاب، وظللت أعمل في هذا المحل ما يقارب السنة والنصف، إلى أن قام صاحب المحل بإرجاع الباعة الرجال للمحل وتسريحنا بعد أن نزلت المبيعات إلى النصف.

أما أمل (ممرضة) فتؤيد الفكرة بشدة فتقول: تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية يأتي لصالح المرأة حيث يكون باستطاعتها التسوق براحة وبخصوصية بعيداً عن الإحراج الذي يمكن أن تشعر به عندما يكون البائع رجلاً، فالمرأة أعلم بما تريده المرأة، لذلك أنا أؤيد قرار تأنيث المحلات أولاً لأنه يحافظ على خصوصية المرأة، وثانياً لأنه يتيح فرصاً وظيفية للكثيرات اللاتي يرغبن العمل.

منى الأحمدى وخلود كردي وعائشة المولد استحسن القرار وعبرن عن استعدادهن للعمل في هذه المحلات لأنهن يبحثن عن عمل منذ وقت طويل، وأجمعن على أنهن لم يتمكن من الحصول على عمل في هذا المجال، إلا أنهن سعيدات بتأنيث المحلات لأنهن سوف يجدن متسعاً من الحرية في التسوق دون إحراج وبخصوصية تامة.

ومن جانبها، قالت إيلا الشدوي رئيسة مجلس شابات الأعمال في غرفة الشرقية إن الخطوات التي اتخذتها وزارة العمل في عملية تأنيث المحلات النسائية ستقود إلى نجاحها بخلاف القرارات السابقة، مشيرة إلى أن التزام الوزارة بكونها الجهة الوحيدة المسؤولة عن مراقبة والإشراف على القرار سيكون حافزاً للسير قدماً في تنفيذ عمل المرأة، وذلك بعيداً عن الجهات الأخرى التي تمارس أدواراً لا تدخل ضمن صلاحياتها، موضحة أن القرار يحمل في طياته مؤشرات النجاح، خصوصاً أن القرار لا يتضمن إغلاق المحلات التجارية التي تعمل بها النساء.

لا إحصائيات

وحول عدد النساء المستفيدات من القرار، أوضحت أنه لا توجد إحصاءات دقيقة بشأن عدد المحلات التجارية وكذلك عدد الوظائف الشاغرة وغيرها من التفاصيل، بالإضافة لذلك فإن الإحصاءات المتوافرة لدى وزارة العمل والتي تشير إلى أن نسبة البطالة لدى النساء تبلغ 29 % لا تمثل الأرقام الحقيقية، كما أنها تستند على البيانات المسجلة في وزارة الخدمة المدنية، وبالتالي فإن العملية بحاجة إلى بعض الوقت لتحديث الكثير من البيانات للحصول على الإجابات الوافية، موضحة أن نسبة الإناث من إجمالي عدد السكان بالمملكة تصل إلى 49 % تقريباً، فيما تصل نسبة القوى العاملة نحو 15 % من إجمالي عدد النساء بالمملكة.

واعتبرت فوزية الطبيب رئيسة لجنة المشاغل النسائية القرار أمراً إيجابياً وبالغ الأهمية، مشيرة إلى أن القرار سيحدث قفزة نوعية في السوق بشكل عام، مضيفة أن المرأة بحكم طبيعتها تتفهم احتياجات المرأة وبالتالي فهي القادرة على التعاطي مع بنات جنسها فيما يتعلق بالملابس الداخلية أو مستلزمات التجميل.

قرار رائع

وقالت الأنوار المطيري إحدى سيدات الأعمال في منطقة القصيم وصاحبة محل تجميل نسائي إن قرار تأنيث المحلات النسائية مطلب كانت النساء تطالب بتطبيقه عاجلاً ولا شك أنه في بداية الأمر سيواجه عقوبات وهذا شيء طبيعي ولكن مع مرور الوقت سيثبت نجاحه.

وقالت ليلي الجفن مصممة أزياء ومستثمرة إن القرار طال انتظاره حيث أثبتت التجارب أن المرأة قادرة على أن تدير عملها التقني الخاص بنفسها والدليل من ذلك انتشار المشاغل الخاصة النسائية والتي تعنى بكافة التفاصيل التي تساعد المرأة على ارتداء ما يناسبها.

الجوهرة العلي خريجة اقتصاد منزلي منذ خمس سنوات قالت لم أجد عملاً منذ أن تخرجت والآن لا أفكر فقط بالعمل في مستلزمات مثيلاتي من النساء بل إنني سوف انطلق نحو الاستثمار في هذا المجال وكلي أمل أن تبادر الجهات الداعمة والممولة بدعم المشاريع المختصة بعمل المرأة في المحلات النسائية عموماً.

من جانبها، قالت منيرة الحربي لدينا في بريدة تجربة ناجحة بل مميزة من خلال أسواق مختصة في المستلزمات النسائية وهي عبارة عن مركز داخلي تباع فيه المرأة وتستثمر وتشتري النساء بحريتهن وهنا سيكون القرار داعماً لنشر مثل هذه الثقافة التسويقية في المجتمع، وألمحت إلى سوق الحريم في بريدة وقالت يعتبر سوق الجردة في بريدة واحداً من أعرق الأسواق التجارية على مستوى المملكة ويوجد فيه جزء مختص ببسطات مرتبة ومنظمة تديرها النساء وهنا لن يكون الأمر غريباً على واقعنا.

وفي سياق ذي علاقة بالموضوع، تواجه أسواق حائل تحدياً كبيراً، حيث تبلغ نقاط البيع لمستلزمات النسائية بالمنطقة أكثر من 10 آلاف محل، حيث سيستفيد من هذا القرار أكثر 30 بالمائة من الفتيات اللاتي يبحثن عن عمل بالمنطقة، فيما وصف الفتيات الباحثات عن العمل أن هذا القرار خلق فرصاً وظيفية للفتاة السعودية وإبعاد الأجانب.

وقالت كل من منى محمد وعبير سالم وسهى أحمد إن الخطط التي تيسر عليها وزارة العمل في تأنيث الأسواق النسائية الجديدة ستتيح الكثير من الفرص الوظيفية وانخفاض نسب المشكلات المتجاوز عنها من عمالة الملابس النسائية في المنطقة.

لا مشكلة

وفي منطقة نجران، أكدت عدد من الفتيات صعوبة تطبيق تأنيث المحلات النسائية الكبيرة نظراً لعزوف بعض رجال الأعمال الكبار عن تسليم محلاته للمرأة، خصوصاً أن هناك مجالا للمرأة السعودية بإثبات وجودها وحققها في ممارسة البيع والشراء وقدرتها على التسويق كغيرها من بديلاتها الأجنبية أو العامل الأجنبي، إضافة إلى حفظ خصوصية هذه المحلات وما نجده اليوم من بعض النساء خاصة كبار السن يقمن بعملية البيع في بسطات متواضعة للملابس النسائية وغيرها وليس هناك أي مشكلة، مؤكدات أنهن قارئات على الاندماج داخل سوق العمل.

وتقول رحمة بص إنها تعمل في محل نسائي وتشرف عليه في أحد المجمعات وتمارس البيع والشراء وهو نشاط نسائي بحث من ملابس داخلية ومكياج وعلطات مختلفة ونحن نعرف ماتريده المرأة حتى أنها لا تحجل من أي شيء تريده بعكس الرجل.

وتقول نورة م إن تأنيث المحلات يتطلب متابعة لتنفيذه على أرض الواقع بعيداً عن المماطلة التي يبديها بعض أصحاب المحلات ويجب عليهم تطبيقه، مشيرة إلى أن هناك عدداً من المستفيدات من المواطنات من هذه الوظائف حيث يوجد الآلاف من الأرامل والمطلقات والمحتاجات ذوات الظروف الخاصة لمثل هذه الوظائف، متسائلة في الوقت نفسه عن الإزديادية في المماطلين لتنفيذ القرار حيث أثبتن قدرتهن على العمل من العامل في هذه المحلات النسائية.

وقالت سميرة خ إن قرار تأنيث المحلات هو صائب وسوف يواجه في بداية الأمر صعوبة، إلا أن تجربة بعض النساء من كبار السن الذين نراهن في بسطات بالقرب من بعض المحلات الكبيرة في بسطات صغيرة لهن استطعن كسر هذه الحواجز وهناك دور على أصحاب هذه المحلات أو إغلاقها في توظيف بنات الوطن والاستفادة من قدراتهن أو تلجأ الدولة إلى منح تصاريح مرخصة من البلدية والتجارة بفتح محلات خاصة لهن وعدم السماح لأي مؤسسة أو شركة لفتح محل لبيع ملابس نسائية إلا بشرط توظيف النساء بوضع يسمح ممارسة العمل بحرية ودون أي مشاكل حسب الأنظمة والقوانين. وأضافت سميرة قائلة «لدينا تجربة بوجود سوق نسائية في البلد في أبا السعود من سنين طويلة ولا يزال حتى اليوم وتمارس فيه عدد من النساء عملية البيع ولا يوجد عليه أي إشكالية».

ومن ناحية أخرى، وصفت عدد من المهتمات بالشأن الاقتصادي القرارات المتعلقة بعمل المرأة التي أقرتها وزارة العمل بالجيدة والتي تكفل استيعاب الخريجات والحد من البطالة النسائية، مبديات في الوقت نفسه اعتراضهن على تقنين الفئة

العمرية للعمل في قطاع المستلزمات النسائية والمصانع من 20 إلى 35 عاما، الأمر الذي يضيع الفرصة على الكثير من الكفاءات.

بدورها تساءلت المحللة الاستثمارية عضو جمعية الاقتصاد السعودية ريم أسعد عن الأسس الإحصائية والرقمية التي اعتمدتها وزارة العمل لتحديد الفئة العمرية من 20 إلى 35 للعمل في هذه المجالات. وتقول: كان من الأجدر من وزارة العمل تمديد الحد العمري للعاملات إلى 45 عاما؛ لأن المرأة بهذه العمر ما زالت قادرة على العمل جسديا وذهنيا ولم تبلغ سن التقاعد ويحسب لها هذا في التأمينات الاجتماعية ولأن المرأة في الأربعين في الأغلب إما معيلة وربة منزل أو مطلقة أو أرملة.

من جانبها، رحبت عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة فائق بندقجي بالقرارات التي تصب في مصلحة عمل المرأة ولكن اعتبرت تحديد الفئة العمرية تمييزا، إلا إذا كان القصد استيعاب الخريجات بداية الأمر، وتضيف نحن مع حرية الاختيار.

وتتفق مع الرأي السابق أستاذ السلوك التنظيمي في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة سوزان القرشي بأن القرارات جيدة ولكن مقننة نسبيا فيما يخص تقنين الفئة العمرية واللافت أن هذا التحديد شمل العاملات من المنزل.

فيما تختلف مع الآراء السابقة في تقنين الفئة العمرية باحث التوظيف في صندوق تنمية الموارد البشرية هويدا بطيش التي تقول أرى أنه لم يتم إصدار هذا القرار إلا بناء على دراسة مسبقة من الوزارة لعدد العاطلات عن العمل. وتقول مبرمج تطبيقات وتمويل مشاريع بينك التسليف أمانى منصوري القرارات التي صدرت مؤخرا صائبة وأنت في وقتها وتساعد الفئات النسائية على العمل وسوف تحد كثيرا من البطالة.

وتؤكد عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة زينب السحيمي أن قرارات وزير العمل كانت صائبة وتفتح مجالات واسعة تتفق مع سياسة خادم الحرمين الشريفين، حيث أعطت مجالات عديدة لدخول المرأة سوق العمل.

في حين أن الجامعات تخرج كل عام أعدادا كبيرة من الفتيات لم يستوعبها المجال الصحي أو التعليمي ولكن المجالات التي فتحت لها الآن مناسبة ومتوافقة مع الشرع ومؤشر إيجابي للاستفادة من الطاقات البشرية في المجتمع، ومن الناحية الاقتصادية سوف يكون الإنتاج أكثر والعمل مستمر، ويكفي أنها تعمل وتنشغل بأشياء مفيدة لها ولمجتمعها.

وتستغرب الدكتورة السحيمي عن تمديد سقف العمر فسن 20 عاما مناسب جدا للجيل الجديد والذي يخرج من الجامعات بأعداد كبيرة سوف تكون له فرص العمل متاحة عن السابق، أما فيما يخص 35 عاما فالمفروض لا يحدد هذا السن فهناك مجالات تحتاج للسن الكبيرة وتكون أكثر نضجا وانضباطا وعطاء في العمل والإنتاج، وأنني أتساءل لماذا وضع سن 35 عاما فهل يبرر لنا معالي الوزير السبب؟ أما لأن عدد السكان الأكثر والغالبية من الشباب أكثر من كبار السن لماذا تحديد سقف العمر 35 سنة نريد أن نعرف.

وتضيف سيدة الأعمال سارة بغدادى القرارات سرتنا كثيرا والأنظمة واضحة للشركات.

تحديد السن

وفيما يخص تحديد سقف للعمر فالأفضل سن 21 سنة؛ لأنها تكون راشدة، أما تحديد 35 عاما هذا في منتهى الصعوبة فالعطاء لا يحدد بسن قد تكون أكثر من الأربعين أو الخمسين وفي حاجة للعمل وتكون أكثر مسؤولية للأسرة وأحوج من الشابة للعمل.

وعمل المرأة في المحلات النسائية هذا قرار وزاري كان من المفروض أن يطبق منذ 5 سنوات فالمرأة أفضل في هذا العمل من الرجل ولكن نرجو أن لا تكون المحلات مبهمه ومفتوحة للجميع وهناك تجارب ناجحة فالكثيرات يعملن في قطاعات بالزي المحتشم الإسلامي من غير لفت نظر لأنها تعمل بنظام محدد وتلتزم به يكفل لها كرامتها أيضا عمل المرأة في المصانع التي تناسبها كالغذاء والدواء والتعبئة والتغليف يكفي أننا مستقبلا سوف نقضي على البطالة بفتح مجالات جديدة تضمن عمل الخريجات إن شاء الله.

ومن ناحية أخرى، أكدت لـ «عكاظ» الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها سوف تسعى خلف القرارات التي تضمن للمرأة العاملة حقوقها حتى تنفذ مع ضمان حمايتها التجارية والشرعية بتوضيح الضوابط والإجراءات.

وبين الدكتور مفلح القحطاني أنه لا بد أن تكون هناك إجراءات تنفيذية تسهل أعمال المرأة ضمن الأطر المسموحة وإزالة أي عراقيل وعقبات تقف في طريق تحقيق هذه المشاريع، كما يجب أن تكون الضوابط الشرعية واضحة لأرباب العمل بحيث إنها تكون واضحة في التطبيق بحيث لا تؤدي مستقبلا لعرقلة التنفيذ، وقال مثل هذه الإجراءات تحتاج لمتابعة لضمان تنفيذها ووضعها في حيز الوجود.

عندما تكون هناك أنظمة وقرارات لعمل المرأة لم تنفذ حينها تبدأ الجمعية فتسعى من أجل تنفيذ هذه القرارات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإزالة العقبات المانعة للتنفيذ، ولا شك أن تفعيل هذه القرارات يسير إلى إنصاف الجنسين وإتاحة فرصة العمل لهما وفق التوجيهات السامية لذلك من منطلق دور الجمعية كجهة رقابية سوف تسعى لتحقيق هذه التوجيهات.

من جهتها، طرحت مديرة مركز فاطمة الزهراء في الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة دلال كعكي تساؤلات حول مصير هذا القرار إذا ما واجه تناقضات الآراء المدعومة بالسلطة الدينية لبعضها رغم الإقصاء الذي أكدت عليه وزارة العمل لكل من يعارض هذا القرار.

وقالت دلال كعكي طالعنا وزارة العمل وهي تقصي مسؤولية الجهات الحكومية وعلى رأسها هيئة الأمر بالمعروف من هذا القرار، مطالبة الجميع بالتعاون ولكن شاهدنا الكثير من مثل هذه القرارات التي جمدت تحت طائل الموانع الدينية والحجج لسد ذرائع المجتمع ولذلك ما مدى صلاحية هيئة الأمر بالمعروف والنهي على المنكر على قرارات مجلس الوزراء لكي تعطلها لذلك لا بد أن تحدد صلاحياتها وعملها الذي لا ينكر ولكن في حدود المقبول. وأشارت كعكي أن من خلال المشروعات التي تدعمها الغرفة من مشاريع صغيرة للأسر سوف ترى النور عبر إتاحة الفرصة للاستفادة من الأيدي العاملة النسائية في خطوط الإنتاج والذي سوف يساهم في إتاحة فرص عمل هائلة أمام فتيات المجتمع بشكل عام والمكيات بشكل خاص. وطالبت كعكي بضرورة ضلوع إمارات المناطق بكافة الجهات المندرجة تحتها في تنفيذ هذا القرار ومعاينة كل من يقف ضده.

بعد زيارته في مستشفى الملك فهد .. حقوق الإنسان: رام مازال مقيدا بالسلاسل .. وأبرقنا للإمارة للتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433426.htm>

معتوق الشريف - جدة

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الخدمات الطبية والإرشادية والتوعوية المقدمة للسجين المريض رام برديب مالي «هندي الجنسية» الذي لا يزال مقيدا بالسلاسل على السرير في غرفة 454 في مستشفى الملك فهد في جدة منذ 125 يوما من قبل إدارة السجون بتهمة التزوير («عكاظ» - 1432/7/11هـ).

وأوضح عضو الجمعية معتوق عبد الله الشريف لدى زيارته السجين صباح أمس في المستشفى، أن الوضع سيء لاسيما مع طول بقاء السجين مقيدا في السرير لا يستطيع الحركة أو قضاء الحاجة مما أدخله في مرحلة اكتئاب نفسي لفقدانه وسائل الترفيه والمشاهدة والقراءة، إضافة إلى الحركة، وقال: «التقينا مدير المستشفى وشرحنا له وجهة نظرنا وما رصدناه من ملاحظات، وطالبناه بأن يحظى المريض بزيارة متخصص في الطب النفسي لمعاينة السجين ووضع برنامج تأهيلي له، إضافة إلى الإيعاز لإدارة التوعية لتوفير وسائل تسلية داخل الغرفة التي لا يستطيع التحرك منها بسبب تقييد قدميه في السرير، ومتابعة موضوعه مع السجون».

عضو لجمعية الذي زار السجين قبل شهر قال: «هذه الزيارة تأتي لإعداد تقرير المتابعة عن الحالة، بعد أن أبرق الفرع أمس الأول برقية عاجلة لسمو أمير منطقة مكة المكرمة حول زيارتنا الأولى للسجين قبل شهر ووضع الصحي والأسلوب الذي وجدنا عليه المريض وأضاف، نأمل أن تنحل قضية السجين في أقرب وقت؛ لأن الأطباء ينصحون بترحيله بعد أن استقرت حالته الصحية لكنهم يخشون من زيادة تردي حالته النفسية التي ستؤثر على حالته الصحية وما وصل إليه من تقدم في مرحلة العلاج». يذكر أن السجين الهندي «رام برديب مالي»، الذي يتلقى العلاج مقيدا بالسلاسل منذ دخوله مستشفى الملك فهد في جدة في الخامس من شهر صفر الماضي محالا من السجن العام في جدة، وهو يعاني من إعياء وضعف شديد تبين بالفحص الطبي أنه مصاب بفقر دم شديد ونقص حاد في مكونات الدم من الصفائح الدموية وخلايا الدم البيضاء مما أدى إلى إصابته بالتهاب حاد، تبين بالمعاينة الطبية وجود فشل حاد في نخاع العظم لدرجة تمثل خطورة على حياته مما استدعى المستشفى إدخاله العناية المركزة ثم نقله إلى غرفة عزل خشية من أي عدوى حتى تماثل للشفاء. وكان السجين يعاني لدى زيارته من قبل عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف من حالة نفسية صعبة بسبب بقاءه في المستشفى مقيد بالسلاسل، في الوقت الذي يذكر فيه أن من كان معه في القضية تم ترحيلهم إلى بلدهم الهند، كما اتضح لعضو الجمعية وبحسب ملف المسجون أن المستشفى خاطب إدارة السجن العام أكثر من مرة مطالبا سرعة ترحيل المريض إلى بلده بعد استقرار حالته لاستكمال علاجه في بلده نظرا للتكاليف الباهظة التي تصرف على حالته والتي بلغت مئات الألوف وشغله غرفة في المستشفى وخشية انتكاس حالته من جراء تقييده في السرير طيلة فترة العلاج الأمر الذي أدخله في حالة نفسية صعبة، وقد أوضح الشريف حينها أن الجمعية «نعكف على إعداد تقرير عن وضع المريض لرفعه للجهات ذات الاختصاص لترحيله نظرا لظروفه الصحية»، وقال: «تقييد المريض بهذا الأسلوب انتهاك لحقوقه وعمل غير إنساني وغير لائق وامتثال لكرامة المريض وتخفيفه»، وأضاف «لدى حقوق الإنسان إجراءات نظامية تحد من ممارسة بعض الجهات وارتكابها مثل هذا الخطأ»، وزاد «سوف نتواصل مع إمارة المنطقة لترحيله إلى بلاده والاستفادة من الإفراج الصحي».

حقوق الإنسان تؤكد الإهمال والأمانة تدعو المواطنين إلى الإبلاغ شكاوى من تحول مقابر بمكة إلى مرمى نفايات ومستودعات للعمالة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 17611

<http://al-madina.com/node/315152>

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
تنتشر في أحياء وضواحي مكة بعض المقابر المهملة مما جعلها عرضة لانتهاك حرمتها وتحول بعضها إلى مأوى للحيوانات الضالة أو مرمى للنفايات ومخلفات البناء، ومن بينها مقبرة الناصرية بمخطط الفيحاء، ومقبرة الهنداوية التي انهارت جدرانها، وبقيت على حالها دون تحرك من أجل إعادة ترميمها، وانتهاء بثلاث مقابر بحي المنصور يستغلها بعض مالكي الورش كمخزن لتخزين معدات الصيانة.
في البداية قال المواطن فوزي السيد إن مقبرة الناصرية من المقابر القديمة على طريق الفيحاء الرابط بالجموم وقد وضع فاعل خير لوحة تشير إلى ذلك لتنبه المارة بأنها مقبرة وبعدها قام أحد الإخوة بوضع أسلاك شائكة ومع مرور الوقت أصبحت السيارات تسير من فوقها لجهل المارة بأنها مقبرة.
ويضيف المواطن محمد الصبحي من سكان حي الهنداوية أن المقبرة الموجودة في الحي من أقدم المقابر لكنها تعاني تجاهل أمانة العاصمة المقدسة، ودفع ذلك السكان لتقديم شكوى لدى مكتب جمعية حقوق الإنسان بمكة الذين قاموا مشكورين بالوقوف على المقبرة ورفع بخصوصها تجاه الجهات المعنية وقبل فترة شرعت الأمانة بتسويرها لكن المشروع توقف فجأة دون أن نعلم أسباب ذلك.
ويقول المواطن أحمد محمد برناوي من سكان المنصور أن المقابر الثلاث بالحي لا تحظى بمراقبة دورية وقبل فترة فتح بعض عمال الورش الميكانيكية الذين يعملون بجوارها أحداها ووضعوا معداتهم فيها خاصة في أوقات المواسم مثل الحج. وطالب بضرورة تكثيف جولات أمانة العاصمة المقدسة من أجل الحفاظ على تلك المقابر كي لا تنتهك حرمتها. من جهته قال الدكتور أحمد بناني أستاذ كلية الدعوة قسم عقيدة بجامعة أم القرى سابقا إن الرسول صلى الله عليه وسلم بين أن حرمة المسلم ميتا كحرمة حيا ولذلك تعامل المسلمين مع مقابرهم على مدى التاريخ باحترام من خلال صيانتها وتسويرها والاهتمام بها حفاظا عليها من العبث ودخول الحيوانات لها وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم بأن الرجل يجلس على جمرة من نار تحرق ثيابه حتى تخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر، وواجبنا تجاهها الحفاظ عليها. وأضاف: لا يجوز التعدي على المقابر إلا في حالات الضرورة القصوى مثل أن تكون في مجرى سيل ويخشى بان يكشف الرفات أو كان تكون في مكان فيه نجاسات أو حيوانات يمكن أن تنتهك حرمة الموتى وعند ذلك تنقل الرفات إلى أماكن أخرى للمحافظة عليها امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم بأن كسر عظم المؤمن ميتا ككسر عظمه حيا.
الأمانة: لا نعلم عن مقبرة الناصرية
أوضح الناطق الإعلامي لوكالة الخدمات بأمانة العاصمة المقدسة سهل مليباري أن الأمانة لا تعلم شيئا عن مقبرة الناصرية لذلك لم يتم تسويرها وكان من واجب المواطن الذي اكتشفها التبليغ عنها لدى إدارة التجهيز للوقوف عليها أما فيما يخص مقبرة الهنداوية فالعمل جار على تسويرها. وفيما يتعلق بالمقابر التي يستغلها مخالفو أنظمة الإقامة والعمل فان فرق البلديات الفرعية تقوم بجولات لمتابعة لجميع المقابر المسجلة لدى الأمانة وفي حال استغلال أي منها يجب على المواطنين وسكان الحي إبلاغ الأمانة لاتخاذ اللازم.
حقوق الإنسان: وقفنا على مقبرة تحولت مرمى نفايات

أوضح عضو مكتب جمعية حقوق الإنسان بمكة الدكتور محمد السهلي أن لجنة من المكتب وقفت على مقبرة الهنداوية بناء على الشكوى المقدمة من الأهالي بشأن استغلالها وانتهاك حرمة الموتى ووجود تسربات مياه ورمي نفايات بها وقد رصدنا خلال زيارتنا العديد من الملاحظات. وأشار إلى وجود مشكلة في التعامل مع المقابر النائية المنتشرة بمكة، وقبل فترة وجيزة وقفت على مقبرة أصبحت مرمى للنفايات والمخلفات لعدم معرفة البعض بأنها مقبرة. ودعا الجهات المسؤولة عن المقابر لزيادة الاهتمام بها حفاظا على حرمة الموتى.

قضايا اجتماعية لا يمكن تجاهلها

المصدر: جريدة الوطن السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=6421>

عبدالله صادق دحلان

من يعتقد أن بناء الطرق والمباني الشاهقة وإنشاء جامعات الخمس نجوم وتشبيد القصور والمصانع والمزارع هي الواجهة للمدنية والتقدم يكون قد أخطأ في حق المجتمع. فالرقي والتقدم أساسه الإنسان قبل ثلاثة عقود تقريباً كانت بعض القضايا الاجتماعية تعتبر سرية وممنوعاً تداولها علنياً، لا عبر الصحافة ولا عبر أي وسيلة إعلامية أخرى، وغير وارد التصريح الرسمي عن حجمها وعددها ومواقعها. والحقيقة كنت أتضيق أحياناً من هذا الأسلوب، وكلم كلفني الأمر من الدخول في حوارات ساخنة مع بعض المسؤولين أفقدتني علاقتي بهم. ولقد خسرتهم وخسرت قضيتي معهم في ذلك الوقت، ولم أكن الوحيد الذي كان يطالب بالشفافية والإعلان رسمياً عن بعض القضايا الاجتماعية التي قد تتحول إلى ظواهر، ومشاركة المجتمع وبعض مؤسسات المجتمع بما فيها الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية لطرح الحلول وبدائلها، ومن تلك القضايا الاجتماعية التي كان ممنوعاً الإعلان عنها أو تناولها علناً. انتشار المخدرات وانتشار مرض الإيدز والإرهاب والمعاقين وحقوق الإنسان بمواضيع عامة وطبيعية وهي ليست حكراً على المملكة ومطروحة للنقاش في معظم دول العالم النامي والمتقدم مع اختلاف أسلوب وطريقة الطرح ودرجة حساسية المتعاملين معه. ومع تطور الزمن وتطور ثقافة المتعاملين مع هذه القضايا ومع كبر حجم هذه القضايا لدرجة يصعب تجاهلها وأصبح واقعاً فرض على الدولة التعامل معه وإعداد الخطط والميزانيات وتهيئة جميع الإمكانيات للتعامل معها. وتشكر الدولة على جهودها الكبيرة في محاربة المخدرات وجهودها الأقل في معالجة الإدمان من جميع أنواع المخدرات، وأقصد بالأقل أنه لا يتساوى فيها الطلب للعلاج أمام العرض من مرافق معالجة الإدمان الحكومية، وقوائم الانتظار كبيرة لدى مستشفيات الأمل لمعالجة الإدمان وأخشى ارتفاع نسب المدمنين مع ارتفاع نسب المدخنين وعندها ستكون المعالجة صعبة جداً. وكلم طالبت بضرورة التوسع في إنشاء مستشفيات معالجة الإدمان وتعميم الخدمة على جميع مناطق المملكة، لأن الإدمان ليس مقتصرأ على المناطق الكبيرة، وترحيل المدمنين من المناطق الصغيرة إلى المدن الكبيرة فيه صعوبة كبيرة وعلى وجه الخصوص للنساء والفتيات. أما الإيدز فالحمد لله أنه بدأ الاهتمام بالتعامل معه كواقع، إلا أن مستوى المعالجة ليس على قدر المشكلة وحجمها في الوقت الذي أنشأت فيه بعض الدول الخليجية الصغيرة مراكز متخصصة لمعالجة مرضى الإيدز ورعايتهم منزلياً وفي مراكز العمل وفي المراكز الصحية وخصصت ميزانيات ضخمة لنشر الوعي الثقافي بالمرض على جميع المستويات.

ولا أود أن أعود إلى المشكلات القديمة التي أخذت الدولة طريقها في التعامل معها لكنني سأطرح اليوم بعض القضايا القديمة في الفعل والحديث في الإشهار عنها والمطلوب وضع الخطط لمعالجتها. وأعتقد أن من مصادر المعلومات التي تؤكد بعض هذه القضايا هي جمعية حقوق الإنسان والمؤسسات التعليمية. ومن هذه القضايا التحرش الجنسي للأطفال وقضية المثليين من الرجال والنساء، وهي قضية ذكرت في القرآن الكريم، فالقضية انتشرت في المدارس النظامية والخاصة وفي الجامعات الحكومية والخاصة وهي مستترة في العلاقة وفي المعالجة ولم تظهر على العلن لمناقشتها والبحث عن أسبابها ووسائل وطرق معالجتها ولا تزال في إطار الاعتراف والإنكار من بعض المعنيين وما زالت في إطار العيب والفضيحة وخارجة عن إطار العادات والتقاليد في ضمها للنقاش وإيجاد الحلول لمعالجتها. وهي موجودة في جميع أنحاء العالم وهناك برامج وخطط لمعالجتها في بعض الدول الإسلامية، وهناك قوانين ونظم في بعض الدول المتقدمة وللأسف تحفظ لهؤلاء الشاذين حقوقهم، ونحن كمسلمين يحرم ديننا هذه العلاقة وعقابها كبير. والمطلوب التعامل مع القضية كواقع يحتاج إلى معالجة. أما القضايا الحديثة التي تزداد نسبها في مجتمعنا فهي التحرش الجنسي من قبل الآباء والإخوان لبناتهم وأخواتهم وتطور الأمر إلى ممارسة الفاحشة، ولم تكن هذه المسألة معروفة نتيجة خوف الأبناء

من إقضاء هذه الأسرار نتيجة تهديد الآباء والإخوان ولولا جمعية حقوق الإنسان السعودية ولولا جهود الدولة في فتح باب الاستماع لشكاوى الأبناء ولولا زيادة ثقافة حقوق الأبناء لما ظهرت القضية إلى المناقشة العامة وتتطلب مزيداً من اهتمام الجهات المتخصصة في معالجة هذه القضية بجميع الوسائل. أما عقوق الوالدين ورغم الأمر الإلهي بالحرص على رضا الوالدين ومعاملتهم معاملة حسنة، إلا أن الواقع الذي لا يصدق الإنسان السوي أن هناك من عقوق الوالدين ما يدفعنا إلى طرحها كقضية للنقاش نبحث عن الأسباب ووسائل وطرق المعالجة. فمن عقوق الوالدين إهمالهم وعدم رعايتهم وأحياناً عدم الاعتراف بهم كأباء في المجتمع وأحياناً يصل الأمر إلى التعدي عليهم بالضرب أو الحبس في غرف مغلقة أو إخراجهم من منازلهم إلى الشوارع. وفي غياب دور المسنين وقلة عددها تزداد القضية وتصبح كارثة اجتماعية. وكما قلت إنها مسألة لا يصدقها الإنسان العاقل المؤمن السوي لكنها موجودة على أرض الواقع .

أما الكارثة التي يعاني منها المجتمع وغير المعلنة وهي قنبلة موقوتة أخشى من أثارها السلبية على مجتمعنا فهي الاكتئاب النفسي، وهي قضية ارتفعت نسبتها بدرجة عالية جداً وهي بين الشباب والكبار نساء ورجالا وتزداد نسبها لدى المتقاعدين صغار السن وعلى وجه الخصوص العسكريون بدرجاتهم الذين يحالون للتقاعد مبكراً دون بدائل عمل أو تأهيل لبدائل عمل أخرى، وترتفع حالة الاكتئاب لدى العاطلين عن العمل وأعدادهم بمئات الآلاف والمطلقات والمطلقين والعوانس والأرامل وضحايا سوق الأسهم، والمنازل مليئة بحالات الاكتئاب التي لم تهتم الأجهزة المعنية بمعالجتها أو بدراستها والتعرف على حقيقتها وأثارها السلبية وخطورتها على أمن واستقرار المجتمع. إن قلة عدد المراكز المتخصصة لمعالجة الاكتئاب وندرة المتخصصين بهذا المرض وعدم اعتراف المرضى وذويهم بهذا المرض إما خوفاً من العيب ونظرة المجتمع وتحاشياً من الفضيحة أو هروباً من تحمل المسؤولية في تكلفة المعالجة، ويتوقع بعض المتابعين لحالات الاكتئاب أن 40% من السعوديين يعانون من حالات اكتئاب ولكن بدرجات، وللأسف لا يوجد من يدرس هذه الحالات وأسبابها. فعلى سبيل المثال أن أزمة الأسهم وخسارة المتعاملين فيها تسببت في مئات الآلاف من حالات الاكتئاب، وأزمة و كارثة سيول جدة أيضاً كان لها أثر كبير في ارتفاع نسبة الاكتئاب . هذا بالإضافة إلى حالات القهر والظلم والفساد الإداري والمالي والفقر والبطالة وغيرها من الأسباب.

إن طرحي اليوم يمثل واقعاً نعيشه في بلادنا يرفض البعض الاعتراف به، ويقلل البعض الآخر من أهميته، ويهمل الآخرون قضايها مجتمعياً ويذهبون للتبرع بمئات الملايين من الدولارات لمعالجة أزمات مجتمعات أخرى .

إن بلادنا في أمس الحاجة إلى مستشفيات متخصصة ومراكز علاج متقدمة وإلى مراكز بحث اجتماعية وصحية . إن من يعتقد أن بناء الطرق والمباني الشاهقة وإنشاء جامعات الخمس نجوم وتشبيد القصور والمصانع والمزارع هي الواجهة للمدنية والتقدم يكون قد أخطأ في حق المجتمع . فالرقي والتقدم أساسه الإنسان.

إن القضايا الاجتماعية التي طرحتها هي واقع أتمنى أن نضع الخطط لمعالجتها مبكراً، قبل أن تتحول إلى ظواهر، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة.

حضانة الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الإحد9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721
<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649296.html>

د. هتون أجواد الفاسي*

إن أيّ مراقب للشأن القانوني في السعودية سيلاحظ على الفور تكدس القضايا في المحاكم لاسيما قضايا الأحوال الشخصية، والتي تشمل الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والإرث بشكل رئيس وبما يتفرع عنها من تبعات. وكما نرى فهي القضايا التي تكون المرأة بالضرورة طرفاً فيها، وفي أحيان أخرى الأطفال كذلك.

وفي ظل وجود جنس واحد في المحاكم قضاء ودفاعاً وإدارة فإن المرأة تجد نفسها دوماً الحلقة الأضعف وغير المرحب بها في أجواء المحاكم الرجالية مهما كانوا مضيافين ومرحبين. ويتبع الأجواء الشكوية الأجواء المضمونية، فكيف تصاغ الأحكام وكيف تُتخذ فيها القرارات، ومن يضع الأنظمة ويغير فيها وينقح؟

للإجابة سوف نجد أنهم كذلك أخوتنا الرجال ممن لا نشك في ذمهم ولكن نضع علامات استفهام حول إلمامهم بما يهم المرأة ومصالحها وتفاصيل قضاياها. وهذه ليست إلا مقدمة لأحد المواضيع القانونية الشائكة في أروقة المحاكم والتي تُظلم فيها المرأة بشكل كبير، ألا وهي الحضانة.

ولا أدعي أنه موضوع جديد لم يطرق أو لم يُلفت نظر المؤسسة القضائية إليه، لكنني أجد أن استجابتهم لدواعي الحاجة إلى تحرك جاد في أمر الحضانة ما زالت ضعيفة لاسيما ونحن نتناول قضايا بشرية. والزواية التي أريد تناول موضوع الحضانة من خلالها هي تبعات الحكم بالحضانة لغير الأم لأي سبب من الأسباب والتي بحاجة لكثير من المراجعة والتحقيق منها. وما يتبع هذا الموضوع في الفترة الحالية هو القضية البشعة والمأساوية التي شهدتها الطائف الأسبوع الماضي وهزت المملكة وما زالت، باكتشاف الطفل المفقود أحمد الغامدي ذي الأربع سنوات جثة مكوّمة في كيس زبالة بعد تعرضه للضرب حتى الموت واعتراف زوجة الأب بقتله.

فهذه الحادثة المؤلمة تفتح ملف أحكام الحضانة، وسوف تبقى مفتوحة حتى يتم اتخاذ قرار شجاع من طرف القضاء ليراجع أحكام الحضانة السابقة والحالية.

وقد استطرّد في هذا الموضوع مطالبين بسن قوانين لمحاربة العنف ضد الأطفال وإجراء الدراسات عددٌ من الكتاب والكتابات مثل جمال بنون، وناصر الحجيلان، ومنيرة المشخص، وأميمة الجلامه، ومحمد الثبيتي، وخلف الحربي، وغيرهم. كما تناول القضية القانونيون والحقوقيون فطالبت جمعية حقوق الإنسان في المملكة بعد هذه الحادثة، بإنشاء هيئة خاصة بحماية الأطفال، تهتم بحقوقهم، ورعاية مصالحهم، وحمايتهم من العنف، كما طالبت المحاكم - بحكم الاختصاص - بتقنين الأحكام المتعلقة بحضانة الأطفال.

وتكوّنت على الفيس بوك صفحة تدعو للحضانة للأم أو للجدّة وتطلب السماح من أحمد على التقصير في المطالبة بحقه على الرغم من أنها لم تكن الحالة الأولى التي يشهد فيها المجتمع السعودي تعنيف الأطفال حتى الموت من طرف الأب أو زوجة الأب في أجواء طلاق، ومنع الحضانة عن الأم وقائمة الأطفال ممن قضوا مؤلمة فهذه غصون ذات الأعوام الـ9 التي قضت تحت تعذيب والدها وزوجة أبيها (مكة المكرمة 2006) ونفذ فيهما القصاص في 2008، وشرعاً التي قُتلَت على يد والدها في أبريل 2008، وأريج التي سيقطها للدار الآخرة. ومن قائمة الأحياء الطفلة ريف التي حرقَت أطرافها من قبل زوجة أبيها مديرة المدرسة السابقة وعضوة لجنة إصلاح البين، وبالكاد عادت إلى الحياة (الطائف 2005) ومحمد ذو العاشرة الذي ينال التعذيب والحرق على يد والده وأخيه لأبيه (الطائف 2008) (وغيرهم، ولا أستثني من العنف ضد الأطفال عملية خطفهم للتكيد بأمرهم كما في حالة الطبيبة السعودية التي خطفت بنتيها من الإمارات بعد زواج أربعة عشر عاماً ولم يبت القاضي في أمر حضانتها لهما ولا رُويتهما حتى الآن. وكما لاحظ من قبل الكاتب القدير محمد صادق دياب رحمه الله، فإن قضايا العنف لم ترد في أي منها أن الأم هي المتهمّة أو المعنفة أو القاتلة، بينما كانت هي

دوماً المطلقة المنتظرة لموعد زيارة أبنائها، أو من ترفع الشكاوى والقضايا للحكم في قضية حضانتها لأبنائها عمراً بأكمله .

ووفق إحصاءات وزارة العدل فإن هناك 10.000 قضية حضانة تنظر في المحاكم ولم يبت في أمرها بعد، وهذا أمر يستغرق أعواماً وأعواماً يكون الأطفال قد أنهوا فترة طفولتهم دون الرعاية الأسرية المنشودة لتأخر النظر في قضاياهم أو للحكم في غير صالح الطفل ولصالح الأب في غالب الأحيان، كما في قضية الطفل المغدور أحمد الغامدي الذي تأخرت قضيته ثلاث سنوات ونصف ولم يبت فيها بعد، ومضت السنون وتصل أخت أحمد الكبرى، ريتاج إلى سن السابعة دون أن تنتقل حضانتها إلى أمها حتى بعد ثبوت العنف الوحشي الذي تعرض له أخوها في بيت أبيها وشكواها مما تتعرض له هي أيضاً، وما زال الأب يتصرف وكأنه المالك المتصرف فينقل الفتاة إلى الباحة ويبلغ خال الطفلة أن حضانة الطفلة من حقه لبلوغها السابعة (صحيفة وئام).

والأمر المكروور الذي لا بد أن يُعاد دون كلل هو ضرورة إيجاد حل لحضانة الأطفال لاسيما الفتيات منهن، بأن لا تنتقل إلى الأب بشكل آلي بعد وصولهن السابعة، فهذا الحكم خلافي وليس قطعياً وما يجب أن يُقدم في أمر الحضانة هو مصلحة الأطفال ولو تعدوا العمر المتعارف عليه للانتقال إلى حضانة الأب. فضلاً عن مراجعة حالات التسوية والتأخير التي تُنسب إلى المحاكم والتي تقضي على حياة أسر بأكملها، فكل يوم وكل شهر تتأخر فيه قضية الحضانة ونقل الأطفال بعد الطلاق إلى أمهم يؤدي إلى مأس لا حصر لها تعج بها البيوت .

لقد أصبح حرمان الآباء، بعد الطلاق، الأمهات من رؤية وحضانة أطفالهن أمراً لا يخلو منه بيت لاسيما في حال ارتفاع معدلات الطلاق لدينا والتي ينتج عنها أطفال عرضة للنزاع وللانتقام .

وفي غياب أنظمة عادلة تكفل تنفيذ الأحكام الشرعية المنصفة للأطفال ثم للأم، وأجهزة تراقب بيوت الأسر الحاضنة وحال الأطفال فيها، فإننا سوف نبقى في دوامة العنف ضد الأطفال ولن نسامح أنفسنا على هذا التفريط .

وباختصار لا بد من وضع مدونة لأحكام الأسرة تتبع محكمة خاصة بالأحوال الشخصية تشارك النساء المختصات في وضعها..

افتراءات المراسلين الغربيين

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 14168

<http://www.al-jazirah.com/20110710/ar4.htm>

أ.د. محمد بن سعود البشر

الباحث في اتجاهات الكتابات الغربية عن السعودية والسعوديين التي تنشرها وسائل الإعلام أو مراكز الدراسات والبحوث، يكاد يصل إلى نتيجة حتمية تتعلق بتناولهم لقضايا الدين والمجتمع على وجه الخصوص. فكثير من هذه الكتابات لا تخلو من حالين:

- 1- إما أن تكون مبنية في الأساس على معلومات خاطئة ومغلوبة.
- 2- وإما أن تكون مكذوبة.

حتى المعلومات المبنية على تصورات خاطئة أو مغلوبة كان أساسها الكذب المتعمد والافتراء المقصود. ذلك أن العملية تبدأ من المراسلين الإعلاميين الغربيين الذين يفدون إلى المملكة لإعداد تقارير عن موضوعات معينة، ثم يعودون إلى بلادهم فيكتبون ما يخالف واقع مارأوه وشاهدوه، ويكذبون على من قابلوه من المسؤولين أو العلماء أو المثقفين أو عامة المواطنين.

يفعلون ذلك عن عمد وسبق إرادة في الكذب والافتراء والتزوير، لهدفين رئيسين:

- 1- إما بهدف الإثارة الكاذبة، من خلال عناوين كاذبة تستفز القارئ الغربي أو تجذب انتباهه للقراءة والمتابعة لما ينشر، أو من خلال رسائل تتضمن معلومات خاطئة ومغلوبة.

- 2- وإما لتوافق توجهاتهم الشخصية سياسات المؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها. ثلاثة أمثلة في سياقات زمنية مختلفة يمكن ذكرها لتقف شاهداً على ما سبق ذكره، ومثلها كثير:

1- في حرب تحرير الكويت، قدمت إلى المملكة الكاتبة الصحفية كريستيان أمبور، مراسلة صحيفة كريستيان ساينس مونيتور Science Monitor Christian، وأعدت تقريراً صحفياً وتلفزيونياً عن الحياة الاجتماعية في المملكة. وبعد عودتها إلى الولايات المتحدة استضافتها قناة ABC التلفزيونية وتحدثت معها عن (العادات البالية والمتخلفة للمجتمع السعودي) التي لا توافق الثقافة الأمريكية، وبخاصة في مسائل الحجاب، والاختلاط، والتعليم. وقالت الصحفية: (إن هذا المجتمع لا يزال يعيش في القرن السادس عشر الميلادي).

2- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعرضت المملكة (حكومة وشعباً ومؤسسات) إلى عاصفة إعلامية غربية أريد منها خلخلة البناء الديني والاجتماعي في المجتمع السعودي. وحملت كثيراً من المضامين الإعلامية عن المملكة إساءات مقصودة، وتشويه متعمد لدينها وثقافتها. بيد أن من الإعلاميين الغربيين من بالغ في النقد السافر بطريقة أحرجت المؤسسات الإعلامية الغربية. من هؤلاء ستيفن شوارتز Stephen Schwartz، الذي عُرف بنقده الدائم لما يسمى (الأصولية الإسلامية)، و (الوهابية السنية) كما يسميها، وله فيها كتابات كثيرة، منها (هزيمة الوهابية)، (مشكلة الوهابية)، وغيرها. وبسبب نقده (غير المهني والبعيد عن الموضوعية) للمملكة العربية السعودية فُصل من إذاعة (صوت أمريكا). البُعد عن معايير المهنية والموضوعية هو السبب في فصله كما تقول القناة، لكن ما وراء ذلك هو الكذب والغلو في النقد الجارح الذي عُرف به ستيفن شوارتز عندما يكتب عن موضوعات أو قضايا سعودية.

3- اليوم، وبدون أية مبررات سياسية تدعو للكذب والتجني على المملكة، يأتي إلينا المراسلون الغربيون في زيارات تستهدف إعداد تقارير عن مجتمعنا وقضاياها، يلتقون بمسؤولين وعلماء ومثقفين، يحاورنهم ويتحدثون معهم وإليهم، ثم يعودون فيكتبون في تقاريرهم ويزورون في أقوال من التقوا بهم وتحدثوا معهم. آخر هؤلاء هو مراسل صحيفة الجارديان البريطانية جاسون بورك Jason Burke الذي كتب سلسلة تقارير عن المملكة، كذب فيها على عدد من العلماء، متهماً بعضهم بأنه يتحدى سياسة الملك الإصلاحية، ويتخذ من مسجده الصغير مكاناً لمناوأة خطوات الإصلاح، ويتهم آخراً بإعجابه بحياة الغربيين إلى حد رضاه عن طريقتهم في شرب الخمر!!

شواهد كذب المراسلين الغربيين في تقاريرهم الصحفية عن المملكة واقتراءاتهم على المسؤولين فيها، والعلماء، والمتقنين، والمواطنين تضيق عن الحصر، وامتألت بها أضاير المهتمين والمتخصصين. والمهم أن ندرك أنّ هؤلاء المراسلين لم يأتوا حباً لبلادنا أو خدمة للسعوديين، أو البحث عن مادة إعلامية موضوعية وصادقة، بل هم يرومون تحقيق غايات وأهداف محددة تخدم توجّهات شخصية، أو مؤسسات فكرية، أو جماعات دينية، أو لوبيات حزبية سياسية. والسؤال هو: ماذا علينا أن نفعل تجاه الحد من هذا الكذب المتعمّد والتشويه المقصود لديننا وحياتنا الاجتماعية الذي دأب المراسلون الغربيون على ممارسته في وسائل إعلامهم؟

تنبادر إلى الذهن خطوات عجلية، أهمها :

- 1- أن لا نبالغ في الاحتفاء بهم عند قدومهم، أو أن نمنحهم أهمية أكبر مما يستحقونها. فلم يأتوا لخدمتنا، بل لتحقيق مصالحهم، وقد لمست شخصياً أنّ من بيننا من بالغ في الاحتفاء بهم، وأنزلهم منازل لا يستحقونها، وبالغ في خدمتهم، وأظهر لهم مشاعر توحى بنعمتهم علينا، وهي رسالة أوحى لهم بـ (الدونية) التي جعلتهم يكتبون عنا من منطلق معادلة (القوي والضعيف)، وما تحمله من انبهار الضعيف بشخصية القوي، وإعجابه به، وخنوعه له!!
 - 2- إذا التقى المراسل الغربي بالمسؤول أو العالم أو المثقف فليشعره أنّ اللقاء سيكون مؤقتاً، وليس بالضرورة أن يعرف المراسل سبب التوثيق، فهو حق أدبي وقانوني ليس له أن يسأل عن بواعثه أو تفاصيله.
 - 3- إذا انتهى اللقاء، فلا بد أن يُوحى إلى المراسل - بطريقة لطيفة غير مباشرة - أنّ تقريره المكتوب عن اللقاء إذا نُشر بطريقة مخالفة للحقيقة فإنّ المراسل سيخضع للمساءلة القانونية. وهذا حق مقدّس عندهم، فلا يجب أن نتردّد في ممارسته كما يفعلون.
 - 4- يأتي المراسلون الغربيون إلينا وفي جعبتهم حزمة من التهم الجاهزة والأباطيل الكاذبة عن ديننا ومجتمعنا، فعلى من يحاورهم ويلتقيهم أن لا يقف من ادعاءاتهم موقف المقرّب بها أو المبرّر لوجودها، بل يجب اتخاذ موقف المدافع والمفدّ للشبهات والأباطيل، وأن ننقل إلى مرحلة التنبيه إلى تجاوزات بلادهم في مجالات عديدة وفق ما يقتضيه سياق الحوار معهم.
 - 5- من المناسب للجهات الرسمية في الدولة، وبخاصة وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإعلام وهيئة حقوق الإنسان، والجهات الأهلية مثل المؤسسات الصحفية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات، والأفراد مثل طلبة العلم والمتقنين، أن تكون لديهم قائمة بأهم ما يردده المراسلون الغربيون من موضوعات وقضايا عند زيارتهم للمملكة تتضمن الشبهات والردود عليها.
- هذه خطوات مقترحة، تسهم في تقليل افتراءات المراسلين الغربيين على السعودية والسعوديين، فالقضية جد هامة، والتصدي لها همّ مشترك، وذروة سنام ذلك كله الإخلاص في النية والعمل واستشعار المسؤولية الدينية والوطنية.

المرأة ضحية مفاهيم متخلفة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287151>

عقل العقل

قبل أسابيع صرّح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» بأن بعض بعض النساء اللاتي سلمن إلى ذويهن بعد انتهاء فترة سجنهن تعرضن للقتل أو التعذيب! في البدء يجب أن نشكر الدكتور القحطاني على شفافيته في الطرح واعترافه بمثل هذه النهايات المفجعة لبعض النساء، ولكن في اعتقادي أنه لم يطرح حلاً أو يقدم لنا ما الجهات ذات العلاقة التي يجب أن تقوم بحماية النساء في مثل هذه الحالات؟ إن هذا يعد فشلاً للجهات الرسمية في حماية المرأة حتى وإن أخطأت، ويجب أن تقوم المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بالوقوف إلى جانب المرأة وخلق حلول حقيقية لإعادة تأهيلها ودمجها في المجتمع، وكما هو معروف فالحياة في مجتمعاتنا تعقدت إلى درجة لا نعرف من الساكن أماناً أحياناً؛ فالخوف من الفضيحة من قبل البعض لسلوك امرأة قد لا نعرف الأسباب والظروف التي مرت بها لا تبرر قتلها أو تعذيبها، وللأسف فبعض الأسر قد يصيبها التفكك وعدم الاهتمام ببعض أفرادها لظروف وأسباب كثيرة، وعند وقوع أي خطأ من إحدى النساء نجد الجميع يلومها على مثل هذا السلوك.

إن احترام المرأة في اعتقادي وتجنّبها الانزلاق في مثل هذا الوضع هو في خلق امرأة مستقلة اقتصادياً، ولديها الثقة بنفسها، وعدم غرس مفهوم الضعف والخطر فيها، فهذا لن يقودها إلى الاستقلالية وتجنب المشاكل كأى إنسان آخر في المجتمع.

سمعت أناساً يتحدثون بحرقة وتعاطف مع تلك النسوة، ولكن الحلول غير موجودة لديهم، البعض يطرح إقامة مراكز إيواء وحماية لهؤلاء النسوة، لتكون إقامتهن في تلك المراكز لفترة معينة، إضافة إلى تصميم برامج تدريبية تؤهلن للحصول على وظائف يكون دخلها جيداً لتستطيع العيش باستقلالية في منازل مستقلة كأى إنسان يعيش في كرامة، ولا يكون أسير الخوف والظلم والاضطهاد من عادات ومفاهيم متخلفة، فالإنسان سواء رجلاً أو امرأة هو عرضة السلوك الخاطئ، ولكن مثل هذه الأحكام تؤدي إلى تدمير الإنسان، وخاصة المرأة في مجتمعاتنا المحافظة، وتجعله هدفاً سهلاً للابتزاز من الكل، وكم من النساء اللاتي يعانين في مثل هذه الظروف.

قضية جرائم الشرف الموجودة لدينا يجب أن تتصرف فيها الجهات الرسمية بحزم، وإن تشرع لها قوانين تحمي المرأة من القتل في ظروف قد لا تكون بهذه الدرجة من الوضوح، والجهود الرسمية في اعتقادي من خلال برامج الحماية بعد فترة السجن وتوقيف المجتمع، هي ما سيحمي المجتمع من مثل القضية الشائكة، ولكن نجد أن هناك صمتاً وتجاهلاً لمثل هذه الحوادث التي نقرأ عنها في إعلامنا المحلي بشكل متزايد، نريد خطة وطنية لمعالجة هذه المشكلة، تكون مطروحة للنقاش بكل شفافية لجميع أفراد المجتمع، لأن الاعتراف بقضايا جرائم الشرف هو بداية الحل، كذلك يمكن أن تلعب وسائل الإعلام وخاصة المرئية دوراً فعالاً بالتركيز الإيجابي على مثل هذه القضايا، ولكن ما نشاهده حتى من خلال الأفلام والمسلسلات، أن المرأة التي تقع في مثل هذه القضايا تعاني من السلبية وتكون منبوذة من كل من يحيط بها، وتصبح هدفاً سهلاً للتخلص منها جسدياً، وكلنا نتذكر أفلاماً ومسلسلات تظهر المشاهد، وكيفية دفن من يتلخّش شرفها من النساء كما يزعمون في الصحاري من قبل الأهل، ومن بعض الأمهات في بعض الأحيان.

إن ثقافة القتل والإخفاء من مسرح الحياة وبشكل سريع ضد بعض النساء هي نمط سائد في مجتمعاتنا، التي ترث مثل هذه المفاهيم البالية من الآلاف السنين، وتطبقها بشكل متكرر، فلم نسمع يوماً عن إعدام شخص ارتكب مثل هذه الجرائم، نعم، هذه القضايا حساسة وشائكة، وقد يكون التدخل الرسمي فيه بعض الصواب، ولكن في حال وجود جريمة ظاهرة بسبب مثل هذه المفاهيم، فيجب ألا يكون هناك تراخ مع من ارتكب هذه الجرائم.

موقف مخجل للخطوط السعودية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433358.htm>

بدر بن أحمد كريم

كنت أتمنى لو كانت الخطوط الجوية السعودية أكثر حكمة واتزاناً ووقاراً، قبل أن تقرر منع صحيفة «عكاظ» من التداول على رحلاتها الداخلية والخارجية، فهي لا تملك هذا الحق، وهي ليست جهة قضائية، وإنما مؤسسة ضمن منات المؤسسات الحكومية، من حق الناس أن يعبروا عن آرائهم إزاء خدماتها، والمادة (26) من السياسة الإعلامية والمادة (8) من نظام المطبوعات والنشر، كفلتا حق التعبير عن الرأي، ومن ثم فإن منع المسافرين من قراءة «عكاظ» أو أي صحيفة سعودية مماثلة على طائرات الخطوط السعودية، هو انتهاك لحقهم في الإعلام، وهذا لا يجوز.

ما حدث ليس أمراً مؤسفاً فحسب، بل مخجل ومعيب ونقطة سوداء في تاريخ الخطوط السعودية، وعليها أن تتحمل مسؤولية ما جنت يداها، ولو ترك الباب مفتوحاً لغيرها لأصبحت وسائل الإعلام السعودية عاجزة عن أن تكون أذناً للمجتمع وعوناً للحكومة، ولأصبحت أي وسيلة إعلامية سعودية تنتقد، عرضة لقرار مماثل.

لا أتذكر جهة حكومية، مارست دوراً ضاغطاً على صحيفة سعودية، أو حاولت إقصاءها، أو ألغتها من قائمة اهتمامات الناس، ولكن الخطوط السعودية نبأت المركز الأول!! والخشية كل الخشية أن تكون «عكاظ» مقدمة لقرارات مماثلة تطال «الرياض» و «الوطن» و «الجزيرة» و «المدينة» و «البلاد» فتكون الانتكاسة، في وقت أصبحت وسائل الإعلام السعودية، شريكة في التنمية، وداعمة للأمن والاستقرار، ومعززة للوحدة الوطنية.

شكوى «عكاظ» ضد الخطوط السعودية، أمام هيئة الصحفيين السعوديين، التي قال أمينها العام (د. عبد الله الجحلان): «إن الهيئة لا ترضى بأي شكل من الأشكال، أن تمارس أي جهة حجب حرية التعبير، ومنع ممارسة النقد الموضوعي البناء، وفق الأطر الصحافية المهنية المتعارف عليها» ناهيك عن موقف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الراض لهذا السلوك.

إذا كانت الخطوط السعودية راضية أن تكون أول جهة حكومية، تمنع صحيفة سعودية من التداول، وترى أنها فوق مستوى النقد، فإن هذا ليس من حقها، وأمر مرفوض، وقضية لا ينبغي أن تمر دون مساءلة ومحاسبة، فهل تعتذر الخطوط السعودية علناً، على الإساءة البالغة التي ألحقتها بالإعلام السعودي المقروء؟.

الحارثي - الحياة: جهات كثيرة تشترك في مسؤولية تكديس النزلاء... والحل يتطلب عاماً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285881>

الرياض - سحر البندر

رفض المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي تحميل مديريته وحدها مسؤولية تكديس النزلاء الذي تعاني منه بعض السجون، معتبراً أن جهات كثيرة تشترك في هذا الأمر، متوقفاً أن تنتهي هذه المشكلة ببناء إصلاحات جديدة العام المقبل.

وقال لـ «الحياة»: «جهات كثيرة تشترك في مسؤولية تكديس النزلاء في السجون، وليس فقط السجون، والتعليمات صريحة بأن معاملة السجناء لها الأولوية في كل الأحوال، وسيتم الانتهاء من بناء إصلاحات جديدة العام المقبل أو منتصف العام الذي يليه، كما أن العفو الملكي ساعد في التخفيف من مشكلته الاكتظاظ». وشدد على أن النزير يحظى بجميع حقوقه داخل السجن، ويستطيع هو أو أسرته تقديم دعوى في حال سوء المعاملة للجهات القضائية أو الحقوقية، وعند التأكد من أن مسؤولاً عن نزلاء خالف الأنظمة واللوائح فإنه يضع بذلك نفسه أمام فوهة المدفع ويعرض نفسه للمحاسبة.

وتابع: «لا نسمح بأي تجاوزات داخل السجون ولا التعدي على حقوق النزير، ونحن أقرب إلى النزلاء من هيئة حقوق الإنسان، لأننا نتعايش معهم في كل دقيقة، والرعاية الاجتماعية والنفسية في السجون تقوم بدور حيوي بالمفهوم الإسلامي الواسع لمعنى الرعاية لتشمل كل النزلاء أياً كانت أعمارهم وجنسياتهم أو الأفعال التي ارتكبوها».

وأضاف أن الرعاية تشمل أسر السجناء إذا كانت بحاجة إلى ذلك، ولهذا السبب تم تزويد السجون باختصاصيين اجتماعيين ونفسيين لبحث حالة النزير بمجرد دخوله السجن ومعرفة ما إذا كان يعول أسرة من عدمه، والكتابة لمكتب الضمان الاجتماعي التابعة له منطقة سكن الأسرة من أجل صرف معاش ضمان الأسرة، وكذلك فتح ملف لكل نزير بمجرد دخوله السجن يشتمل على البيانات الأساسية عنه وعلاقته بالآخرين والمشكلات التي يعاني منها، لافتاً إلى أن الاختصاصي الاجتماعي يجري مقابلة للنزير عند دخوله السجن لمعرفة وضعه وأسرته، وما يحتاج إليه من خدمات خلال فترة محكوميته، إضافة إلى متابعة اندماج السجن مع بقية النزلاء وتكوين علاقات إيجابية معهم، والإعداد للندوات الضرورية التي تهتم برعاية النزلاء، والقيام بأبحاث على مستوى الفرد والجماعة، ودرس المشكلات التي تحدث داخل السجن، ثم وضع الخطط اللازمة للتعامل معها وفق أسلوب منظم، وتدريب النزلاء على القيام بأعمال رياضية اجتماعية، ما يساعد في تقليص حجم المشكلات عن طريق تدخل جماعات النشاط الاجتماعي.

وأشار إلى أن الاختصاصي النفسي يتولى دراسة قدرات النزير العقلية والنفسية وما قد يؤثر فيه، ويقترح خطة شاملة للتخفيف من الضغوط النفسية والتوترات التي قد يعاني منها، وتجهيئته للحياة الاجتماعية خارج السجن.

وقال الحارثي: «يتعاون الاختصاصي الاجتماعي والنفسي في سبيل تذليل ما يواجهه النزير من صعوبات وما يعانيه من مشكلات سواء مع نفسه أو مع أسرته ومجتمعه أو داخل بيئة السجن كي يثق بنفسه وقدراته ويعتمد على ذاته في حل مشكلاته، وتجهيئته لتقبل برامج الإصلاح، ويسهم كل من الاختصاصي الاجتماعي والنفسي مع الطبيب النفسي في دراسة وتشخيص وعلاج بعض الحالات التي تحتاج إلى اهتمام ومتابعة خاصة وفق نوعية المشكلة».

واعتبر أن زيارات مسؤولي هيئة حقوق الإنسان إلى السجون تلعب دوراً مهماً في تدارك بعض السلبات، وتمكن من التعاون مع الجهات الأخرى التي يوجد لديها قصور، بما يؤدي إلى تكثيف الجهود بين القطاعات ذات العلاقة لتدارك الخلل ومعالجته، خصوصاً أن السجون لها اتصالات مباشرة مع القضاء والجهات القابضة ووجهات التحقيق. وكان مسؤولون في هيئة حقوق الإنسان زاروا أخيراً سجنين القريات وجازان، ورصدوا ملاحظات عدة فيهما، منها زيادة عدد السجناء بما يفوق الطاقة الاستيعابية، وتأخر النظر في بعض قضايا السجناء.

مخالفون للأنظمة وعمال يحترقون تحت الشمس

المصدر: جريدة اليوم الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/18226.html>

طلال الشمري - الدمام

العديد من الشركات والمؤسسات الأهلية في المنطقة الشرقية لم تلتزم بتعليمات وزارة العمل المتعلقة بمنع تشغيل العمالة وقت الظهيرة وتحديدًا ما بين الثانية عشر ظهراً والثالثة مساءً والتي قامت بإجبار العشرات من عمالها الوافدة بالعمل تحت أشعة الشمس الحارقة سواء بقطاع الإنشاءات أو غيرها من القطاعات وتعريض حياتهم للخطر جراء ارتفاع درجات الحرارة العالية والتي تصل إلى 45 درجة مئوية في مثل هذا الوقت من السنة ، ما دفع مكتب العمل بالمنطقة الشرقية إلى تشكيل فرق ميدانية لمراقبة أعمال الشركات الميدانية وضبط المخالفة منها للحفاظ على حياة العمال الوافدين. وأكدت مصادر مطلعة لـ "اليوم" أن مكتب العمل بدأ بتكوين فرق لزيارة مواقع عمل الشركات والمؤسسات الخاصة في الأوقات المحظور العمل بها تحت أشعة الشمس مبينة بأن الجولات الميدانية ستكون مكثفة وبشكل يومي بعد تزايد حالات الإجهاد وضربات الشمس التي تلحق بالعمال في ضوء تزايد أعمال الإنشاءات والبناء.

وأكد عدد من المواطنين بمدينة الخبر والدمام ، قيام شركات ومؤسسات خاصة، بإجبار عمالها على العمل وقت الظهيرة في مواقع ومناطق العمل المكشوفة تحت أشعة الشمس معرضين حياة العمال للخطر داعين الجهات المعنية إلى معاقبة الشركات المخالفة.

وقال سامي الفهد أن إجبار العمالة على العمل في فترة الظهيرة غير أنساني مشيراً بأن أشعة الشمس وارتفاع درجات الحرارة قد تتسبب بالوفاة.

مكتب العمل بدأ بتكوين فرق لزيارة مواقع عمل الشركات والمؤسسات الخاصة في الأوقات المحظور العمل بها تحت أشعة الشمس، بعد تزايد حالات الإجهاد وضربات الشمس التي تلحق بالعمال في ضوء تزايد أعمال الإنشاءات والبناء. ونوه إلى وقوع حالات إغماء بين العمال مطالباً بتكثيف جولات مكتب العمل على المؤسسات والشركات وضبط المخالفة وتطبيق النظام عليها.

ولفت فيصل العجمي إلى عدم اهتمام بعض مسؤولي الشركات بتنفيذ تعليمات العمل وإجبار عمالها بالعمل تحت أشعة الشمس مؤكداً على أهمية تطبيق قرار وزارة العمل ومخالفة الشركات غير الملتزمة بتطبيق القرار. وقال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين أن الهيئة أبوابها مفتوحة لمثل هذه القضايا وتستقبل العمال من مختلف الجنسيات للإستماع إلى مشاكلهم منوهاً إلى الهيئة تقوم بمخاطبة مكتب العمل حرصاً منها على متابعة مختلف القضايا التي تتعلق بالمواطن والمقيم .

ولفت إلى أن الهيئة رصدت عبر فروعها بالمملكة مثل هذه القضايا العمالية وتتابعها.

يشار إلى أن المتحدث الرسمي بوزارة العمل خطاب بن صالح الغنزي قد صرح مؤخراً بأن الوزارة بدأت بمتابعة تنفيذ القرار، وتنفيذ ورش العمل قبل بدء تطبيق القرار للتعريف به، والتهيئة لتطبيقه، منوهاً إلى مشاركة عدد من الجهات الحكومية المختصة ومجلس الغرف السعودية إضافة لمجموعة من الشركات والمؤسسات التي تمارس أنشطة المقاولات الميدانية، وعدد من مفتشي العمل المختصين وتوزيع مطبوعات ونشرات توعوية وتعريفية بالقرار، ومخاطر العمل تحت أشعة الشمس.

وأكد في تصريحه بأن القرار ينص على أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الثانية عشر ظهراً إلى الثالثة مساءً خلال الفترة الواقعة من الأول من يوليو إلى نهاية أغسطس من كل عام.

أم وبناتها الثلاث يقطعن 1000 كلم هرباً من العضل و العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286893>

الخبر - ياسمين الفردان

طالبت سيدة سعودية، توفير «الأمان النفسي» لها ولبناتها الثلاث، من جراء «الأذى الجسدي واللفظي» اللذين لحقا بهن، لسنوات «طويلة»، على يد زوجها. وجاءت المطالبة من خلال مخاطبة فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة إذ اتهمن رب الأسرة بـ «عضل الفتيات، وممارسة العنف الأسري».

ودفعت هذه الظروف التي عاشتها الزوجة (في العقد الخامس) والبنات (39 و35 و22 سنة)، إلى قطع مسافة تقدر بنحو ألف كيلو متر، من محافظة الطائف إلى حفر الباطن، حيث يقيم ابن السيدة. وأوضحت الأخوات الثلاث في اتصال مع «الحياة»، أن الأسباب التي أدت إلى مطالبتهم تمثلت في «سلبهم العمر والشباب والمال والأموعة»، متسائلات عن سبب إصرار الأب على عودتهن إلى داره، عبر بلاغ تقدم به إلى شرطة حفر الباطن، متهماً إياهن بـ «سرقة أموال من خزينته، زوراً وبهتاناً»، بحسب الفتيات وشقيقتهم.

وتحكي إحدى البنات (تحتفظ الصحيفة باسمها)، قصتهن، التي تعود إلى نحو 30 سنة. وقالت: «قضيتنا بدأت تتفاقم، وباتت مثل الجريح الذي لا صوت له، سوى الألم، وإن لم نخاطب الجهات المعنية لمعالجتها الآن، فستكبر أكثر، ككرة الثلج»، موضحة أن «مشكلتنا تكمن في قوامة والدنا علينا، وما يبدر منه اتجاهنا، من أذى لفظي وجسدي أمارت قلوبنا». ووصفت الفتاة سلوك والدها معهن بـ «السيء»، مردفة أنه «كان يخلق المشكلات من دون سبب. وكان كثير السفر. لكن قدومه لم يكن بشارة خير، لأنه كان يخلق الجرح ليولد معاناة جديدة»، مشيرة إلى أن طفولتها وشقيقاتها كانت «مثل الكابوس، إذ كنا نستيقظ على أصوات الشجار، فتارة نرى والدتنا غارقة في الدماء، وأخرى نستيقظ على صوت صراخ، أو حبس إحدانا في غرفة، وضربها ضرباً مبرحاً، ويمنعنا من الاستجداد بأي أحد، أو الذهاب إلى الطبيب، خوفاً من استخراج تقارير طبية، تفضح العنف الذي نعاني منه. حتى أن اخواني نقلوا أعمالهم إلى خارج مدينة الطائف، تجنباً للمشكلات التي كان يحدثها معهم، والتي كانت تصل أحياناً إلى حد التهديد بالقتل».

وروت متأثرة «حرم إحدى أخواتي، وهي من أم أخرى، من والدتها، وضربها ضرباً مبرحاً في غرفة مغلقة، حتى لم يعد هناك أي عضو سليم فيها، وحرماها من حنان والدتها لشهور متواصلة». وبيّنت أنها تركت عملها كونه «يستنزف قوتي وتعبي بلا فائدة»، موضحة أن والدها «انتهمز ضعفي، واستولى على راتبي كاملاً، من دون أن يعطيني أو أمي ولو جزءاً منه». وأضافت «حتى الضمان الاجتماعي، الذي لم تكن نملك سواه، كان يأخذ منا عتوة، من دون أن يكون لنا الحق في ريال واحد منه». وأضافت: «اكتمى بزيادة مصروفنا كعائلة، من مئتين إلى 500 ريال، ويجب أن يغطي هذا المبلغ جميع مستلزماتنا الشخصية والمنزلية».

وذكرت أنهن يعملن مع والدهن «مثل العبيد في أرض زراعية يمتلكها»، واصفة ما يقمن به «واحدة تخلع، والثانية تطلع، والأخرى تسقي، والأخيرة تحفر، ويجعلنا نحمل أدوات ثقيلة، من دون مراعاة لأنوثتنا وضعفنا»، مضيفاً «لهذا السبب كان يمنعنا من الزواج، حتى بلغت الكبرى منا 39 سنة، والتي تليها 35 سنة»، مشيرة إلى أنه رفض تزويج شقيقاتها، التي تبلغ 22 سنة، «لأنه يرغب في تزويجها من شقيق زوجته الثانية، التي يعاملها وأولادها أفضل معاملة»، مضيفاً «يصفنا بالفاشلات، والبائرات، أو البهائم».

ولم يكتف الأب بذلك، فبحسب البنات «كان له مكتب مفتوح على داخل البيت، يدار بواسطتنا، وننظم له تعاملاته التجارية، من إيجارات أراض، وبيع سيارات. وكنا له بمثابة العين الصادقة، فكيف يتهمنا بسرقة أمواله، ونحن نقسم بالله أن أيدينا لم تمد على أي قرش له، على رغم حاجتنا وعوزنا»، مضيفاً «كثيراً ما هددنا بالقتل عبر أسلحة يمتلكها، وهي مرخصة». وأيد شقيق الفتيات، ما ذكرته عن أبيهن، مضيفاً «أثرت وأخوتي البعاد عنه، من مرارة الظلم الذي تعرضنا إليه، إذ أشهر السلاح علينا مراراً». وأبان أن قدوم والدته وشقيقاته من الطائف إلى حفر الباطن كان «بشق الأنفس»، مستهجنًا البلاغ

«الكاذب» الذي رفعه الأب ضده، متهماً إياه بسرقة أموال من خزينته، كي يجبره على عودة والدته وشقيقاته إلى الطائف. وقال: «أتوقع في أي لحظة أن يقابلني فيها والدي في أي مكان، وقد يقتلني، وغير مستغرب حدوث ذلك منه.»

المحامي: بلاغ الأب كيديّ

بدوره، قال المحامي حسن البريك، الذي يدافع عن السيدة وبناتها، في تصريح لـ «الحياة»: «خاطبنا أمير المنطقة الشرقية، بعد أن دخلت القضية منعطفاً خطراً»، مضيفاً أن «القضية التي أخذت في أبعادها شقي العنف الأسري والجسدي، رفعت باسم الأم، التي تحملت العناء لعقود طويلة، وهذا كاف لإيصالهم إلى بر الأمان.»

وأبان «قدم الأب بلاغاً كيدياً إلى شرطة حفر الباطن، متهماً فيه الابن بسرقة أموال من خزينته، فيما أن البصمات خير شاهد على زور بلاغه»، مردفاً «تقدمنا بخطاب إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية، للتدخل في القضية. فيما لم أجد التجاوب المطلوب من شرطة حفر الباطن، إذ طالب مديرها بمساعدة الأب بعودة الأم وبناتها إلى الطائف.»

بدورها، ذكرت الناشطة الاجتماعية انتصار المحسن، أنه «يحق للبنات رفع دعوى ضد والدهن، لرفع وصايته عليهن، في حال عضلهن»، مبيّنة أن من حقوقهن «التقدم إلى الجهات المتخصصة، بطلب الحماية من سلطة الأب. وهناك نظام يحمي الأبناء من العنف الأسري؛ لكن لا توجد عقوبات رادعة للأب الذي يمارس العنف، لحماية الأبناء، وضمان حقوقهم في حياة كريمة». وأشارت إلى أن السبب وراء تنامي ظاهرة العنف الأسري يعود إلى «الجهل بثقافة الحقوق، والعقوبات لمن يرتكبها»، مبيّنة أن «البعض يتستر على هذه القضايا خجلاً من افتضاحه لدى المسؤولين.»

حقوق الإنسان: المرأة لا تستطيع التغلب على العنف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286866>

جدة - مباركة الزبيدي
أكدت مشرفة الفرع النسوي في هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عضو برنامج الأمان الأسري وهيئة التدريس في قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة فتحية القرشي، عدم ظهور أي مؤشرات تدل على ارتباط ممارسات العنف الأسري بزواج المرأة السعودية برجل أجنبي. وأشارت القرشي في حديث إلى «الحياة» إلى أن الأمر يتطلب إجراء دراسات ميدانية للتأكد من العلاقة بين زواج السعودية بأجنبي وتعرضها لممارسات عنف. وأبانت أن الاختيار الخاطئ للعلاقات يشكل سبباً رئيساً في انتشار ممارسات العنف، ولكن هذا السبب يعمل بصفة كبيرة في بيئات تحرم المرأة من بدائل الحياة الأفضل، وبين الإناث اللائي ينقصهن الوعي الحقوقي، ويفتقرن إلى المعرفة والثقة في القنوات والأحكام القانونية. وقالت: «إن استخدام العنف يعكس اتجاهات وسلوكيات غير مهذبة ولا أخلاقية فهو يتناقض مع تكريم الله للإنسان وتتضمن أنواعه اعتداءات على الضرورات الخمس التي حرم الشرع العدوان عليها». وأوضحت أنه لا يمكن لجميع الإناث التغلب على أنواع العنف الممارس ضدهن، طالما توجد جذور ثقافية لبعض أنواعه، واستناد البعض إلى تفسيرات جزئية انتقائية ومتمحيزة للأحكام الدينية. وأضافت: «طالما استمر عدم التكافؤ في العلاقات مع تغييب القانون في جميع الحلول والأحكام يظل انتهاك الحقوق واستخدام العنف وسيلة يستخدمها الأشرار باتجاه الأضعف لسد أبواب الحوار واستعراض القدرة والانتصار، وطالما أن الأمور متاحة بصفة كبيرة لطبيعة أخلاق الأشخاص، فإن تجنب الوقوع تحت براثن المعنفين يتطلب أن تتأكد المرأة من توافر الدرجة التي ترتضيها من الدين والأخلاق في من تقبله زوجاً، ونظراً إلى استحالة ذلك في ضوء انتشار النفاق وتطور مهارات الخداع فإن على المرأة أن تتعلم مهارات الحوار والاتصال ومعرفة المواقف والأوقات التي ينبغي أن تتجنب مناقشة الأمور والمشكلات خلالها». ولفتت إلى وجود أشخاص يمارسون العنف كعادة في ظل غياب الوعي بسبب تعاطي المسكرات وإدمان المخدرات، فتصبح المرأة بين خيارين، أولهما الخضوع وتحمل الإساءة، والثاني السعي للحصول على الطلاق. وزادت: «ما بين هذين الخيارين يظهر ما يطلق عليه في علم الاجتماع «التحاشي» Avoidness وما يعرف في ثقافتنا بـ«المدارة» والتجنب، حيث تسعى إلى تجنب الاتصال بمرتكب العنف قدر الإمكان بأساليب تبتعد عن المواجهة وتعتمد تغيير المواضيع وتجنب محاولات الإصلاح، وهذه الأسر تشبه القوقعة الفارغة، إذ يقل اتصال أفرادها إلى الحد الأدنى لتجنب تقديم مبررات لاستخدام العنف».

الرياض تستعرض جلسات محاكمة المتهمين ال 16 التي من رمضان الماضي القاضي يوجه بإخراج أحد المحامين بعد تجاوزه الآداب.. وآخر يعتذر عن الترافع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650205.html>

متابعة - محمد الغنيم

بدأت محاكمة المتهمين بالقيام بأنشطة محظورة خطيرة على امن الوطن ووحدته وسلامته وعددهم (16) ستة عشر متهما بتاريخ 1431/9/5هـ حيث تم في الجلستين الأولى والثانية تلاوة الدعوى العامة على كافة المتهمين وتسليم كل متهم نسخة من لائحة الدعوى العامة التي تضمنت التهم الموجهة إليه وإفهامه بحقه في توكيل محام للدفاع عنه . وأكد مستشار معالي وزير العدل والمتحدث الرسمي للوزارة الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السعدان ان القاضي حدد لكل متهم مدة شهر للإجابة على التهم الموجهة إليه وقد حضر المتهمون الرابع والسابع والخامس إلى المحكمة بعد أن تم الإفراج عنهم مؤقتا بكفالة قبل بدء المحاكمة وذلك بموجب المادة (120) من نظام الإجراءات الجزائية وبحيث تستمر محاكمتهم وهم مطلقو السراح .

واضاف انه بدأت المحكمة في الاستماع إلى دفاع المتهمين في الجلسة الثالثة بتاريخ 27/10/1431 هـ، واستمرت في ذلك خلال الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة التي عقدت بتاريخ 1431/10/18 و 1431/10/19 و 1431/10/20 حيث أوضح غالبية المتهمين عدم مقابلتهم محاميهم لإعداد ردهم على التهم في حين قدم المتهم "الثالث" جواباً مكتوباً على التهم المنسوبة إليه ، وذكر المتهم "السادس عشر" أن ما قام به تم لصالح كفيله المتهم الأول وبأمر منه، وأنكر المتهم "الرابع" جميع التهم المنسوبة إليه، وذكر المتهم السابع أن بعض التهم المنسوبة إليه غير صحيحة وأنكر الدعوى بصيغتها التي عرضت عليه .

تمكين المتهمين من حقوقهم الشرعية والنظامية.. وصفحات المحاضر تتجاوز 1000 صفحة وقال السعدان انه تم استئناف المحاكمة بالجلسة السابعة التي تم عقدها بتاريخ 21/1/1432 هـ بحضور (8) ثمانية متهمين ومحاميهم حيث أشاروا إلى أنهم لم يحضروا الجواب وأن لديهم مسودة جواب على الدعوى يرغبون في تسليمها للمحامي الحاضر بالجلسة لإعداد الجواب عن الدعوى، وعرض القاضي في الجلستين الثامنة والتاسعة التي تم عقدها بتاريخ 1432/6/5هـ و 1432/6/6هـ بحضور المتهمين ما قدمه المحامي من مذكرات جوابيه على الدعوى عن كل متهم من موكله بلغ عدد صفحاتها ما يزيد على 500 صحيفة ووصل عدد صفحات بعض المذكرات 73 صفحة وطلب منهم التأكيد على أن ذلك يمثل جوابهم حيث أضاف المتهم الأول بأن ذلك يمثل جوابه المبدئي وأن له الحق في إضافة وتعديل ما ورد في المذكرة .

وفي 1432/6/6هـ قامت المحكمة بعرض أدلة الادعاء على المتهمين في الجلستين العاشرة والحادية عشر (8) ثمانية متهمين ومحاميهم حيث تم تزويد كل منهم بنسخة من الأدلة للاطلاع عليها وتقديم جوابه تفصيلاً خلال عشرة أيام، وقد أكد المتهم " السابع " في الجلسة صحة ما ورد من أدلة منسوبة إليه موضحاً أنه لم يكن يقصد الإساءة لولاة الأمر أو الوطن منكرًا ما

ورد في الدعوى من نقضه البيعة أو عصيان ولي الأمر، وتدخل القاضي في هذه الجلسة بالتنبيه على المحامي بعدم التدخل أثناء حديث المتهمين إلا بإذن وترك المدعي عليه يجيبون بأنفسهم حسب اختيارهم لذلك . المحكمة أفرجت سابقاً عن بعض المتهمين بكفالة وتستكمل محاكمتهم بعد إطلاق سراحهم واستكملت المحكمة عرض أدلة الادعاء على المتهمين في الجلسة الحادية عشرة بتاريخ 7/6/1432 هـ وذلك في غياب المحامي الذي اعتذر عن الترافع في القضية. وفي نهاية الجلسة أوضحت المحكمة للمتهمين حقهم في توكيل أي محام آخر مرخص .

(الافراج المؤقت)

وأصدرت المحكمة في الجلسة الثانية عشرة التي عقدت بتاريخ 1432/6/8 هـ قراراً بالإفراج المؤقت بكفالة عن المتهمين "الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر" وبحيث يتم استكمال محاكمتهم وهم مطلقوا السراح .

وأشار السعدان أن المتهم الأول أبدى في الجلسة الخامسة عشرة التي تم عقدها بتاريخ 1432/6/28 هـ رغبته في مواصلة محاميه السابق في الدفاع عنه حيث أوضحت المحكمة بأن المحامي هو من انسحب عن الجلسة وأن المحكمة لا تعترض على استمراره شريطة التزامه بأداب المحاماة .

وقدم المتهم الثاني في الجلسة السادسة عشرة التي عقدت بتاريخ 1432/6/29 هـ جواباً كتابياً على الأدلة، وحضر محامي المتهمين في الجلسة السابعة عشرة التي عقدت بتاريخ 2/7/1432 هـ حيث أبدى رغبته في الاستمرار في الدفاع عن موكله، ولكنه ذكر أنه حضر لقصد كتابة محضر بأن المحكمة أخطأت عليه وأنه ينبغي من القاضي الاعتذار له حيث أمر القاضي بإخراجه بعد أن تجاوز آداب المحكمة .

وفي الجلسة الثامنة عشرة التي عقدت بتاريخ 1432/7/3 هـ تم إبلاغ المتهمين بقرار المحكمة عدم قبول المحامي لإخلاله بنظام المحاماة وأن لكل متهم مهلة (15) يوماً لاختيار محام آخر والإجابة على أدلة الادعاء وأصدرت المحكمة في هذه الجلسة قراراً بالإفراج المؤقت بكفالة عن المتهم الثاني وبحيث تستكمل محاكمتهم وهو مطلق السراح .

وأكد القاضي في الجلسة الثانية والعشرين التي عقدت بتاريخ 1432/7/23 هـ على أن المهلة التي حددتها المحكمة لتعيين محام قد انتهت وأن على المتهمين الرد على أدلة الادعاء العام مع احتفاظهم بحقهم للاستعانة بمن شأؤوا في ذلك .

وشرعت المحكمة باستلام والاستماع لدفاع المتهمين حيال أدلة الادعاء العام في الجلسة الثالثة والعشرين التي عقدت بتاريخ 1432/8/2 هـ، في حين حضر في بعض الجلسات ذوو بعض المتهمين وممثلين عن هيئة حقوق الإنسان وبعض الإعلاميين .

(تمكين المتهمين من حقوقهم الشرعية)

وقد مكنت المحكمة المتهمين جميعاً من حقوقهم الشرعية والنظامية وبلغ عدد صفحات ما تم رصده في محاضر المحكمة ما يزيد على 1000 صفحة.

العنف والحلول السلبية....؟

المصدر: جريدة الرياض السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م - العدد 15720

<http://www.alriyadh.com/2011/07/09/article648925.html>

د. هيا عبد العزيز المنيع

قبل عدة سنوات دشّن خادم الحرمين الشريفين وقت كان ولياً للعهد حفظه الله بنفسه بوابة الاعتراف بالفقر ومن هناك بدأت مواجهة المشكلة والبحث عن الحلول وبالفعل تحولت المشكلة إلى هاجس عام وبدأت الدولة تبحث عن حلول بعضها تحقق وبعضها في طور التنفيذ وإن كانت الحلول بطيئة إلا أن الاعتراف به يمثل خطوة نوعية ستقود للعلاج خاصة وأن المشكلة تتركز على سلطة في البلاد وهاجس تم اتخاذ أكثر من قرار لمعالجته مثل زيادة مستحقات الضمان أكثر من مرة تعديل سلم الرواتب وتحديد حد أدنى لها تبعه تعديل الرواتب الحكومية مع الاهتمام الملموس بالسكن كنقطة مهمة تعاني منها الأسر ذات الدخل المحدود ...

في الجانب الآخر يعاني مجتمعنا من مشكلة أخرى ليست ذات صفة محلية بل هي مشكلة تعاني منها كل المجتمعات الإنسانية وتزداد خطورتها في المجتمعات التي تتعامل معها المؤسسة الأمنية وفق منظور اجتماعي ألا وهي مشكلة العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص....؟؟؟ مجتمعنا كبقية المجتمعات الإنسانية يعاني من تلك المشكلة وللأسف بعض المؤسسات الحكومية دون قصد تدعم تلك المشكلة بالصمت أو التعامل الناعم مع مرتكبي العنف خاصة بين أعضاء الأسرة الواحدة...، مثلاً حين تكتفي الشرطة بتعهد مرتكب العنف ثم تعيد له الضحية على طبق من ذهب باعتباره ولي الأمر أبا أو أخاً أو زوجاً فإنها تكسر بقايا إنسانية هؤلاء الضعفاء وتزيد من رغبة العنف عند هؤلاء....، والنتيجة هروب الفتيات، موت الأطفال، ارتفاع المرض النفسي عند بعض الرجال، ارتفاع نسبة الطلاق والتسرب من المدرسة للجنسين، ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات عند الجنسين أيضاً.....؟ وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تنتج عن العنف تارة وتولد العنف تارة أخرى.....؟؟؟

مشكلتنا أننا نتفاعل مع المشكلة وفق مثيرات عاطفية ترتبط بالموقف المؤقت وبأخذنا الحماس للبحث عن الحلول متى وقعت حادثة كما حصل مع الصغير أحمد وقبله فتيات وأطفال تناولنا قضيتهم بحماس انطفاً أو برد بمجرد ما برزت قضية أخرى ومن هنا تأتي خصوبة البيئة الاجتماعية بنمو العنف داخل المجتمع...، ضعف برامج الوقاية على كافة المستويات بات واضحاً ومخيفاً أما المعالجة فليست سوى مجموعة من المسكنات والعقاب بالمناسبة لا يكون قوياً إلا في حالة القتل....؟؟ وهنا جزء من عمق العنف وخطورة تجذره في المجتمع خاصة وأن المؤسسات الأمنية تغلب البعد الاجتماعي في الكثير من حالات العنف رغبة الالتئام للأسرة بينما الواقع يقول غير ذلك....؟؟ فالعنف لا يولد سلاماً ولا يطرح حلاً واثقاً عائلياً بل هو المنشار الذي يقتص الحب من جذوره ويولد الحقد على الجميع أي ليس الأسرة فقط بل والمجتمع الذي عجز بكل مؤسساته عن حماية هؤلاء الضعفاء ...

اكرر العنف ليس رجلاً وليس أنثى بل هو سلوك بشري نابع من أنفس غير سوية ومواجهته مسؤولية الجميع بقوة وحزم...، المؤسسات الأمنية لابد أن تصنف تلك الجرائم وتفرض آلية للتدخل لا تخضع لأي اعتبارات اجتماعية بل الحق ولا شيء غيره...، وزارة المالية لا بد أن تدعم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء مؤسسات ودور إيواء لهؤلاء المعنفين لنلتقي بهم ونساعدهم بإعادة تأهيلهم النفسي قبل أن نلتقي في عزائهم....؟؟ العنف مشكلة حقيقية ومواجهتها ليس ترفاً بل مسؤولية الجميع اعتقد أن هيئة حقوق الإنسان مطالبة وبقوة فتح الملف وفرض إجراءات حماية لهؤلاء الضعفاء...، لأننا نتفق على رغبة واحدة وهي صحة المجتمع مستقبلاً وصلابة أفراده دون عنف ...

بالمناسبة قضية أحمد ابتدأت بخبر أن زوجة الأب عذبتة إلى حد القتل ثم قامت بتقطيعه وانتهت الحادثة بنفي تقطيع زوجة الأب للبريء أحمد....؟ قمة الألم أن نسينا أيها الصغير أنك عذبت إلى حد الموت وتذكرنا أنها لم تقطعك....؟؟ وهل يضير الشاة سلخها بعد ذبحها؟!...

خطورة انتهاك حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 64645

http://www.aleqt.com/2011/07/13/article_558641.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في الحلقة السابقة بدأنا الحديث عن السياسة التي اتبعتها المملكة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك احتراماً للحقوق التي وردت في الكتاب والسنة كما وردت واضحةً وبينة في مواد نظام الحكم الأساس للمملكة وسبق وفي حلقات متتابعة شرحت كل المواد التي وردت في ذلك النظام عن تلك الحقوق وفصلناها تفصيلاً ، كما أشرت في الحلقة السابقة إلى رقم الأمر الملكي المنظم للسياسة المذكورة ومدتها التي تنتهي عام 1434 هـ ، وركزت تلك السياسة على نشر تلك الثقافة من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها - ولعل المقصود بغيرها يعني تلك الدوائر الحكومية التي لها مساس بتطبيق وممارسة حقوق الإنسان الرئيسية - مثل : حق العدل ، حق الحياة ، حق الكرامة ، حق الحرية ، حق الأمن ، حق السلام - تلك الدوائر مثل وزارة العدل ووزارة الداخلية ، ديوان المظالم ، وهيئة التحقيق والادعاء العام ، وديوان المراقبة العامة ، وأخيراً الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وغيرها من الدوائر والهيئات ذات العلاقة التي من أهم واجباتها تطبيق ومراعاة حقوق الإنسان وخطورة انتهاك حقوق الإنسان ومحاربة الظلم والإهانة والتخويف والتهديد والتمييز ، كما أشير في الأمر الملكي إلى مسؤولية وواجبات مركز النشر والإعلام والتوثيق والترجمة في مجال حقوق الإنسان ، ويهدف المركز المذكور الذي تم إنشاؤه في هيئة حقوق الإنسان إلى نشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتأصيل ثقافتها، ومن أهم أهداف المركز بجانب نشر الثقافة تنظيم دورات خاصة للتوعية في المجال الحقوقي لمنسوبي الجهات المعنية وغيرهم من المهتمين بتلك الحقوق .

الأهداف العامة لبرنامج الثقافة
قبل أن نبدأ في سرد الأهداف المشار إليها أود أن أذكر القراء الأعزاء بأن رسالة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان التي وردت في الأمر الملكي المشار إليه تتركز في أن يكون نشر تلك الثقافة في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم وبناء القدرات المؤسسية في القطاعين العام والخاص ليرتقي أدائها المعزز لحماية حقوق الإنسان باستلهاً رسالة الإسلام السمحة في العدل والمساواة وما يتفق معها من التراث العربي وقيمته الأصيلة ومن العهود والمواثيق الدولية . أما ما يخص الأهداف العامة لبرنامج ثقافة حقوق الإنسان فهي :

- 1- تنمية الوعي بحقوق الإنسان التي كفلها الإسلام بين أفراد المجتمع وتعزيزه والسعي إلى تمكينهم من هذه الحقوق .
- 2- التعريف بالأنظمة والتعليمات والإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان وتفعيلها من خلال تهيئة العمل في جميع المجالات المحققة لذلك .
- 3- التنبيه إلى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان والتحذير منها .
- 4- تفعيل ما تضمنه النظام الأساس للحكم في المملكة والأنظمة المنبثقة منه مثل نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات فيما يخص حقوق الإنسان وفي الحلقة القادمة (181) نكمل ما تبقى من الأهداف المذكورة ثم ندخل في باب السياسات الخاصة بتنفيذ برنامج التثقيف المذكور.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نيوزيلندا: إنذار نهائي لسائقي باص رفضار كوب سعوديتين ترتديان الحجاب

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285631>

أوكلا ند (نيوزيلندا) - «الحياة» دعا زعماء حزب العمال وقادة وطنيون في نيوزيلندا إلى تغليب التسامح الديني والثقافي في أعقاب اتخاذ إجراءات ضد سائقي باصين أنزل أحدهما مبعثة سعودية من الباص لمجرد أنها تغطي وجهها بـ«الحجاب»، فيما تصرف الثاني بشكل مماثل مع سعودية محجبة .

وقال المدير العام لشركة باصات نيوزيلندا جون كالد ر لصحيفة «نيوزيلند هيرالد» «أول من أمس إن السائقين عوقبوا بإنذار نهائي وفرض عليهما حضور جلسات مع خبراء استشاريين لمناصحتهما في شأن التسامح الديني.

وذكرت الصحيفة ان أحد السائقين قام بعد إكمال برنامج النصح بزيارة لأحد مساجد أوكلا ند وتقدم باعتذار إلى المسلمة التي أنزلها من باصه، فيما لا يزال الثاني يخضع للبرنامج الاستشاري. وكانت القنصلية السعودية في نيوزيلندا تقدمت بشكوى إلى الحكومة النيوزيلندية احتجاجاً على ما تعرضت له المواطنتان السعوديتان اللتان ترك سائق الباص إحداهما باكية في الشارع بعد قراره عدم إركابها على متن الباص.

وقال كالد ر إن سلوك السائقين ينم عن «رهَاب من الحجاب» ليس له ما يبرره. لكن رئيس اتحاد جمعيات مسلمي نيوزيلندا أنور عبدالغني ذكر لصحيفة «دومنيون بوست» النيوزيلندية أنه على رغم القلق الذي أثارته الحادثتان، إلا انهما تبدوان معزولتين.

وأشارت وزيرة الشؤون العرقية النيوزيلندية هيكيا باراتا إلى أن قوانين الحرية الدينية في بلادها واضحة جداً. وقالت إن نيوزيلندا أضحت بلداً متعدد الثقافات، ما يحتم التسامح وتقديم تنازلات.

الدمام: مجمع الأمل يدرس رفع مدة برنامج علاج الإدمان إلى

عامين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285573>

الدمام - رحمة ذياب

يتجه مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، لتمديد برنامج «علاج الإدمان» من عام إلى عامين. فيما تقدم متعاقدون من الإدمان، بطلبات إلى إدارة المجمع، للحصول على شهادات تفيد بأنهم «متعاقدون» بمدة لا تقل عن عامين كي يتسنى لهم الالتحاق بالوظائف، والاستفادة من العامين بصورة «أوسع وأشمل».

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في المجمع راشد الزهراني، لـ «الحياة»: «إن إدارة المجمع تبحث خططاً ومقترحات لتمديد برنامج علاج الإدمان للأشخاص المتعاقدين في قسم الرعاية المستمرة، لأسباب عدة، أبرزها أن حصولهم على الشهادة لمدة عام، قد يدفع بعض الجهات التي يطلبون العمل فيها، إلى رفضهم، فيما شهادة لمدة عامين، ستعزز الاعتقاد بأن هذا الشخص لا يمكن أن يعود إلى برائن المخدرات، لأن مدة العلاج كافية لناحية التأهيل العلاجي والنفسي». وأكد أن هذا المقترح «لا يزال قيد البحث».

وعن برنامج الرعاية المستمرة، أوضح الزهراني، أن البرنامج «مدته عام، وفي حال طرأ تغيير على البرنامج العلاجي بزيادة المدة، سيتم استحداث طرق علاجية، وتكثيف الجلسات النفسية، والتردد على الاختصاصيين المعالجين طيلة العامين، وزيادة عدد أعضاء الفريق العلاجي»، لافتاً إلى أن ذلك «يقلل فرص العودة إلى الإدمان». وأطلق المجمع أخيراً، برنامج الرعاية المنزلية لذوي الظروف الخاصة وكبار السن.

إلى ذلك، شارك المشرف العام على المجمع الدكتور محمد الزهراني، في فعاليات «ملتقى حماية الدولي السابع لبحث قضايا المخدرات»، الذي نظّمته القيادة العامة لشرطة دبي في الإمارات العربية المتحدة بعنوان «نحو رؤية استشرافية لمستقبل آمن»، تحت شعار «المخدرات في العام 2020... التحديات وآليات المواجهة». وشاركت في الملتقى 13 دولة، من ضمنها المملكة، ممثلة في الأجهزة الأمنية والجهات المعنية في مكافحة المخدرات. وعقد الملتقى أكثر من أربع جلسات موسعة، تناولت بالبحث والمناقشة تحديات المخدرات على المستويين العربي والدولي في العام 2020، «رؤية حاضرة ونظرة مستقبلية». وتناول الزهراني، ضمن ورقة قدمها في الجلسة الثانية، محور «العلاج والتأهيل»، مستعرضاً الرؤية المستقبلية لتطوير المنظومة العلاجية والتأهيلية لمواجهة التحديات المستقبلية. وأكد حرص مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، على متابعة مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات، التي تُعنى في مكافحة المخدرات في مجالي الوقاية والعلاج، إذ يخدم المجمع شريحة كبيرة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ويعاملون فيه معاملة المواطن السعودي، لناحية أهلية العلاج والاهتمام.

المدينة ترصد حالات العنف وضحاياه بعد مقتل أحمد مختصون يطالبون بتشريعات جديدة لحماية أطفال الطلاق.. وإعادة النظر في أحكام الحضانة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م العدد 17605

<http://al-madina.com/node/314028>

ابتهاج منباوي - جدة

فتح مقتل الطفل «أحمد» ذي الأعوام الثلاثة جراح المجتمع وآلامه، حيث أعاد إلى الذاكرة مشهد قتل الطفلة غصون، الذي برزت في تفاصيله شخصية الجاني لتجسدها زوجة الأب، في مأساة ميلودرامية، تشابهت أركانها ودوافعها، كما تشابه القاتل والمقتول في أن معا.

فالطفل أحمد الذي قتلته زوجة أبيه الأولى، دفع مقتله كثيرا من المختصين إلى دق ناقوس الخطر بضرورة إعادة النظر وتضافر الجهود في إيجاد أحكام قضائية في قضايا الحضانة تصب في مصلحة الطفل وحمايته بالدرجة الأولى، خاصة أن أحمد يأتي كخامس قصة أخذت صدى واسعا بتفاصيلها، حيث أن الحادثة الأولى التي عرفها المجتمع، كانت عن تعرض الطفلة «رهف» عام 2006 للتعذيب الوحشي من زوجة أبيها، والذي كان الفضل بعد الله في إنقاذ حياتها هو اكتشاف مديرة المدرسة لأثار التعذيب والتبليغ عنها، مما كشف عن القضية، وأنقذت الطفلة ذات الأعوام الستة، لتأتي بعدها الطفلة «بليقيس» التي تعرضت لكسر في الجمجمة، لكنها ظلت على قيد الحياة، غير أن الحالات الأخرى التي سجلها المجتمع كانت أقل حظا، حيث فجع المجتمع في العام 2008 بمقتل الطفلة «أريج»، وفي نفس العام من نهايته جاء مقتل «غصون» لتتكرر الحادثة بعد خمس سنوات بمقتل «أحمد». حيث كان العامل المشترك في القصص الأربع هي كون الضحايا أبناء مطلّقين، والجاني الرئيسي فيها هو زوجة الأب.

«المدينة» فتحت الملف للوقوف على الظاهرة، والتقت عددا من المختصين وأعضاء مجلس الشورى وحقوق الإنسان لمناقشة قضية العنف الممارس ضد أطفال المطلّقين، وفيما يلي نورد جانبا من الآراء:

فاجعة اجتماعية

تقول الدكتورة منال الصومالي الأخصائية الاجتماعية في مستشفى الملك فهد: إن قصة أحمد فاجعة آلمت المجتمع بأسره، فلا يمكن أن نتوقع حدوث مثل هذه الجرائم على يد نساء، بالتحديد في مجتمع إسلامي، بدافع الغيرة أو غيره ضد طفولة بريئة لا ذنب لها، مبيّنة أن المشكلة وجود كم كبير من الأنظمة المسؤولة عن ضمان حقوق الطفل وخاصة أبناء المطلّقين منهم، ولكن في حالة التنفيذ هناك حلقة مفقودة وهمزة وصل غير موجودة بين الجهات المعنية لتفعيل هذه الحقوق وحماية الأطفال، وأشارت إلى أن افتقار تواصل الجهات المعنية مع الأسر المطلقة ولدت نوعا من العنف الأسري الذي يمارس بعيدا عن عين الرقيب.

وتضيف منال: إن أبرز المشاكل تظهر في حالات الطلاق وبشكل وحشي، وهنا تكون الكلمة لصاحب السلطة الأقوى سواء كانت أمّا أو أبّا، والوسيلة الوحيدة التي يتم محاربة كل طرف الآخر بها هي الحرمان من التواصل ورؤية الأبناء، وهذا لو نظرنا له لوجدناه حقا أساسيا لكل طفل لا بد أن يكفل له في حالة الطلاق، وليس لأي طرف الحق في المنع. وبالرجوع لحالة وقصة الطفل أحمد فهي شديدة المأساوية، خاصة أن انعكاساتها النفسية سيئة على المجتمع، فلا بد ألا ننسى أن السيدة مرتكبة الجرم «زوجة الأب»، لديها أبناء، والآن سينشأون وهم مدركون أن والدتهم قتلت أخاهم في وضع وحشي، وهذا تأثيراته على تكوينهم غير جيدة، إلى جانب ضرورة تعرضها للكشف النفسي، فقد أقدمت على التخطيط الكامل للجريمة والتخلص من الجثة، وهذه تعتبر جريمة كاملة. وبينت الصومالي ضرورة أن تكون هناك وقفة في إعادة النظر في حدوث الطلاق بين أي زوجين، ولا بد من حصر الأسر المطلقة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتحديد وضعية أطفالهم وأماكن إقامتهم ومتابعتهم بشكل دوري إلى جانب إلزام كافة الأطراف بضرورة أن يرى كل طرف

أبناءه، وهذا يكون من دور المحاكم بشكل أساسي مع ضرورة أن تكون قضايا الطلاق والحضانة متسمة بالتسريع وعدم البقاء فترات طويلة تحت طائلة الروتين.

قضايا الحضانة

الدكتورة سعاد بن عفيف أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز، تؤكد أن ما تعرض له الطفل كان بمثابة الفاجعة للمجتمع وتدفعنا إلى إعادة النظر في حقوق الطفل لدينا فالأمراض النفسية موجودة في المجتمع وأكثر ما ينتج عنها هو العنف، ولا بد أن تأخذ المحاكم هذه القضايا بعين الاعتبار، فالحضانة إن أعطيت للأب نجد الأبناء يتعرضون لمثل هذه الممارسات على يد ذويهم، وإن تركوا للأم دفعتهم الظروف الاقتصادية إلى التنازل عن الحضانة لصالح الأب، ولذلك أرى ضرورة أن يتوفر لدى المحاكم أخصائيات اجتماعيات يعملن لحماية هذه الفئة، لأن غياب الجهة المخولة برعاية هؤلاء الأبناء لا توجد لدينا، لأن المحاكم هي الجهة الوحيدة وهي ليس لديها الوقت الكافي لمتابعة كل حالة فحالات الطلاق كثيرة لذلك يجب إيجاد جهاز تنفيذي تابع للمحاكم يتابع حالات أطفال مابعد الطلاق لحمايتهم وضمان حقوقهم



يجوز للموظف التنازل عن حقوقه للدولة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م العدد 3673

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110708/Con20110708431846.htm>

سعيد الباحص - الدمام

أعطى مجلس الخدمة المدنية لموظفي الدولة الحق في جواز التنازل عن حقوقهم وبدلاتهم المقررة نظاماً أو أي مزايا مدرجة في أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها وقراراتها المكملة. ونبه أن التنازل عن كل الحقوق يتم وفق صيغة نظامية بحيث يكون خطياً مع إسقاط الحق في المطالبة أمام الجهات الحكومية أو القضائية وأن ينص ذلك في القرار الإداري، كذلك التأكد من إجازة ما سبق من تنازلات من بعض الموظفين ولا تقبل دعوى المطالبة بها. وأورد المجلس توضيحاً بالإجراء القانوني والنظامي في كيفية صرف رواتب الموظفين مكفو في اليد ومن في حكمهم، بحيث تصرف نصف صافي رواتبهم فإذا برئ أو عوقب بغير الفصل يصرف له الباقي من راتبه أما إذا عوقب بالفصل فلا يستعاد ما صرفت له من رواتب مالم تقرر الجهة التي أصدرت قرار العقوبة. وأرشدت بعدم جواز الحجز على رواتب الموظفين إلا بأمر الجهة المختصة بحيث لا يتجاوز مقدار المحجوز كل شهر ثلث صافي راتب الموظف الشهري ماعدا دين النفقة. وبيّنت أن الموظفين المحكوم عليهم بكف اليد من الوظيفة العامة ينحصر في عدة أنواع منهم من يسجن احتياطياً وذلك إذا كان سجنه بسبب اتهامه بارتكاب جريمة الاعتداء على النفس والعرض والمال أو ارتكاب جريمة تخل بالشرف والأمانة أو بسبب تهمة سياسية أو ارتكابه جريمة تتصل بالوظيفة العامة.

الحكم ب 80 جلدة على مدمن هدد القاضي بالقطيف

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م - العدد 15719
<http://www.alriyadh.com/2011/07/08/article648768.html>

القطيف- منير النمر

حكمت المحكمة الجزئية في محافظة القطيف على مدان "مدمن" مخدرات شتم وهدد القاضي أمس بالجلد 80 جلدة، والمنع من السفر عاما كاملا، ويأتي الحكم بعد إدانة الرجل بالإدمان على المخدرات، فيما تنتظر له قضية أخرى خاصة بعقوق الوالدين، إذ قال والده إن ابنه يضربه ويتهجم عليه، ويتلفظ عليه ألفاظا بذيئة .
والرجل الذي أثر على نفسيته التعاطي أمر القاضي أن يحال للعلاج في الصحة النفسية، فيما تدخل العسكري المرابط عند القاضي (احتياطيا) بعد أن رأى أن الرجل أخذ يهدد القاضي الذي كان مدركا أن الرجل يعاني من المرض النفسي، ما لم يؤثر في الحكم الشرعي عليه الذي رفض المدان قضائيا التوقيع عليه .
يشار إلى أن الرجل سجن على خلفية عقوق والديه، بيد أن التحاليل التي أجريت له كشفت أنه مدمن على المخدرات منذ أعوام عدة.

اختصاصية تطالب بـ دورات تدريبية للأطفال المعوقين...

لحمايتهم من التحرش

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/285926>

الرياض - ياسر الشاذلي

طالبت عضوة جمعية الأطفال المعوقين الدكتورة فوزية أخضر بضرورة تنفيذ «دورات تدريبية» لهم ولأسرهم، لحمايتهم من «التحرش».

وقالت في حديث إلى «الحياة»: «على رغم كل الخدمات العظيمة التي تقدمها الدولة بقطاعها الخاص والعام، وما قدمته وتقدمه الجمعية بقيادة الأمير سلطان بن سلمان، إلا أن هناك حاجات ومتطلبات ضرورية تنقص هذه الفئات داخل وخارج الجمعية».

وأضاف أن هناك خدمات تهتم بمشاعرهم وأحاسيسهم الاجتماعية والنفسية لم يتم التطرق لها، مثل مراقبتهم أو الإيذاء والعنف النفسي والاجتماعي، والجسدي والتحرش الجنسي، الذين يتعرضون له من خلال الأسرة أو مراكز الإيواء خلال حياتهم، وكلها أمور لم تقدم لهم بعد، لافتة إلى أن حقوقهم لا تقتصر على تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم فقط، بل يجب حمايتهم من جميع أنواع الاستغلال النفسي والمعنوي والمادي والاجتماعي والاقتصادي، وحمايتهم من الإيذاء والإساءة. وعن رأيها في إسهام المرأة السعودية ودورها في المجال الخيري بصفة عامة، وأهمية دور أمهات الأطفال المعوقين في مراحلهم العلاجية والتعليمية والتأهيلية بصفة، أوضحت ثقافة العمل التطوعي تحتاج إلى وقفات كبيرة لأنها مغفلة، خصوصاً أنها تظهر بصورة عفوية في الأزمات، مثل كارثة سيول جدة، «وفي اعتقادي أن المشكلة تكمن في عدم وجود استراتيجية وخطة واضحة تحدد مفهوم التطوع وأهميته، وتحدد حقوق وواجبات المتطوع، مع التأكيد على أن المرأة هي أقدر الناس على العمل التطوعي»، مشيرة إلى أن ثقافة التطوع لدينا غير واضحة، وبشوبها الغموض والضبائية. وعن ما إذا كان ذلك يتعارض مع موعد الانطلاق الفعلي للعمل التطوعي في الغرب الذي تأخر حتى عام 2001، قالت: «حدد الغرب يوم الخامس من كانون أول (ديسمبر) من كل عام، كيوم عالمي للتطوع منذ عام 2001، وهو بالفعل البدايات الحقيقية للتطوع في الدول الغربية، لكن هذا التأخير كان بسبب العديد من السياسات والخطط، والأهداف الساعية لتشجيع الأعمال التطوعية، وتركيز الجهود للتغلب على أمراض المجتمع المختلفة، كالفقر والجوع والأمراض والأمية والإعاقة والعنف والإيذاء والإرهاب، وتحجيم التمييز العنصري وغيره من أمراض المجتمع الضارة، وتوعية الأفراد بواجبهم تجاه الإنسانية، وإخراجهم من دائرة الأنا المطلقة إلى مفهوم نحن، وهذا انطلق من لسان الملك عبدالله قبل فترة وجيزة حينما قال: «من نحن بدون المواطن؟»، وهي عبارة صادقة تدعو للتطوع وفعل الخير والعمل من أجل الآخرين بشتى الصور».

وذكرت أن أهم معوقات «العمل التطوعي» في السعودية والعالم العربي قد تكون بسبب عدم تقدير المجتمع للمتطوع، وغياب التوعية الإعلامية الكافية عن التطوع، وعدم تشجيع المؤسسات العامة والخاصة للشباب على أهميته، وبعض المعوقات الإدارية التي تعيق مشاركة الشباب في العمل التطوعي. وأوضحت أن عوائق التطوع تختلف من مجتمع إلى آخر، منها عوائق بيئية يكون الموقع فيها بعيداً، أو في مكان مزدحم، أو يصعب الوصول إليه، وأخرى اجتماعية كأن يكون القائمون على المؤسسة من فئة معينة فقط، أو من طبقة اجتماعية واحدة، أو نظرة دونية للمؤسسة، وعوائق فكرية تتمثل في تفاوت الثقافات بين القائمين على الجهة الخيرية وبين فئات المتطوعين في المجتمع، إضافة إلى العوائق الأمنية المتمثلة في عدم معرفة اللوائح، وكثرة التشويش على الجهات الخيرة من أجهزة الإعلام، وأخيراً عوائق إدارية، كمحدودية البرامج التطوعية المطروحة، وضيق الأفق في تحديد معنى العمل الخيري، وضعف برمجته بحسب الوقت والمكان والتخصص».

ولفتت إلى أن تشجيع الأفراد للتطوع يكون عن طريق بث روح التطوع من خلال التنشئة الأسرية، والمؤسسات التعليمية، وتعويد الناشئة على ممارسة التطوع بصورة منظمة وفعالة، وإقامة مراكز للمتطوعين لتكون وسيطاً يوجه التطوع للمكان أو الجهة المناسبة للتطوع بحسب وقته وإمكانات ومهاراته، مشيرة إلى أنه من حق المتطوع الحصول على التوجيه والتدريب اللازم للقيام بالعمل، والتعامل باحترام وتقدير، وعدم تضييع وقته نتيجة لسوء التخطيط، ومنحه الفرصة للأسئلة وإعطاء الاقتراحات الخاصة بالعمل الذي يقوم به .



هيئة وطنية لحماية الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م العدد 3673

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110708/Con20110708431946.htm>

لا يمكن بناء مجتمع متماسك وقوي وقائم على الإيمان بوحدة الوطن إلا من خلال بناء الأسرة وجعل هذه الأسرة هي فاتحة ومقدمة لبناء المجتمع والوطن. ومن هنا فإن مسألة التربية في مفهومها العميق والشامل تبدو ضرورية ومركزية في بناء الأسرة والمجتمع.. لأن التربية هي العامل الأساسي في كل شيء لأنها تركز على ما هو ديني وتربوي وثقافي. وبوجود الوازع الديني أولاً والعامل التربوي ثانياً والعامل الثقافي ثالثاً يتأسس في المجتمع والوطن الوعي الاجتماعي. ولأن المجتمع السعودي في مكوناته وتعددياته المختلفة يركز على التواصل الإنساني تتعزز قيمة الاهتمام بالأطفال بصفتهم واجهة العائلة والمجتمع والوطن في قادم الأيام في ظل حالات الاعتداء على الأطفال والاعتصاب وبروز لغة الرذيلة بين بعض أفراد وشرائع المجتمع بسبب انتشار فضائيات العري واللغة الفضائحية ومن أجل حماية الأطفال من الاعتصاب وزنى المحارم وغير ذلك من المظاهر التي لا تمثل هوية المجتمع السعودي الدينية والروحية والأخلاقية لذا ينبغي وضع دراسات عن هذه الحالات من قبل الدارسين والباحثين من علماء الاجتماع والنفس وعلماء الدين والمتخصصين في الشأن العام، والاتجاه إلى صياغة مشروع وطني من أجل إنشاء هيئة وطنية سعودية لحماية الأطفال من التعدي الجسدي وذلك من أجل القضاء على هذه الظواهر السلبية القائمة على غياب الوازع الديني والوعي الاجتماعي والثقافي من أجل حماية المجتمع السعودي.

الجنة هددوا ضحاياهم بالساطور ووثقوا فعلتهم بمقاطع

الفيديو

مراهقون يغتصبون امرأة أمام أطفالها .. والادعاء يطالب

بإعدامهم

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 7 شعبان 1432 هـ - 8 يوليو 2011م العدد 3673

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110708/Con20110708431924.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

حرر المدعي العام لائحة دعوى ضد أربعة جناة بينهم مراهقان. وطلب إحالتهم للمحكمة العامة وتطبيق القتل حدا أو تعزيرا بحقهم، بعد أن أدانتهم التحقيقات باغتصاب امرأة أمام أطفالها وتهديدها بقتل أبنائها واغتصاب ابنتها ذات الست سنوات قبل أن يلوذوا بالفرار عقب سرقة المنزل.

وطالب المدعي العام في لائحة الدعوى، إيقاع عقوبة القتل حدا على المتهم الأول، الثاني والثالث بعد اتهامهم بتشكيل عصابة إجرامية تخصصت في اقتحام المنازل وتورطت في الاعتداء على امرأة وتهديدها وأطفالها بالساطور ثم توثيق الجناة لفعلتهم بالتصوير. ووجه الادعاء تهمة التنسّر على الجريمة للمتهم الرابع مطالبا في حالة درء الحد عنهم ورفض المحكمة قتلهم حدا، إبقاء المطالبة بقتلهم تعزيرا نظير ما بدر منهم من انتهاك للأعراض وترويع الأمنين.

في الأثناء، تسلمت محكمة جدة ملف القضية على أن ثبت فيها في غضون الأيام المقبلة عقب مصادقة الجناة لاعتراقاتهم. وتقرر إثر ذلك تمديد سجنهم بأمر القاضي، فيما شكلت دائرة قضائية من ثلاثة قضاة للحكم في القضية.

طبقا للتفاصيل التي اطلعت عليها «عكاظ» فإن دورية أمنية تلقت نداء استغاثة من مقيم وزوجته في حي الجامعة. وقال الشاكي إن زوجته سمعت حركة أقدام قرب باب منزلها فخرجت لاستطلاع الأمر وفوجدت بأربعة شبان سمر سارعوا بتهديدها بساطور ثم دفعوها إلى غرفة في المنزل واعتدوا عليها جنسيا ووثقوا جريمتهم بهواتف الكاميرا ثم هددوا ابنتها بالإيذاء حال استغاثة أو طلبت النجدة. وعزز الجناة الأربعة فعلتهم بسرقة متعلقات ومجوهرات وأجهزة إلكترونية ثم هربوا من الموقع إلى مكان غير معلوم. وأضافت التقارير التي اطلعت عليها «عكاظ» أن الأجهزة الأمنية رسمت صورا تقريبية للمتهمين ونجح رجال الأدلة الجنائية في فك شفرات الجناة عن طريق مسوحات الحمض النووي واسقطت أول الجناة وبقيّة أعوانه. وتعرفت الزوجة المغتصبة عليهم واحدا تلو الآخر. وأحالت الشرطة الجناة الأربعة، سعوديان وصومالي وبمني، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي أكملت بدورها التحقيق معهم، وإحالتهم إلى دار الملاحظة الاجتماعية.

سعودية تتهم فندقاً بفصلها تعسفياً والعمل تؤكد إعادتها لعملها إذا حكم لمصلحتها

المصدر: جريدة الحياة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286263>

الرياض - سيف السويلم

اتهمت مواطنة سعودية إدارة أحد الفنادق الشهيرة في الرياض (تحتفظ «الحياة» باسمه)، بفصلها من العمل بشكل تعسفي، ومن دون أسباب مقنعة وحقيقية، مشيرة إلى أن الفصل جاء بعد مضايقات تعرضت لها من قبل مدير الموارد البشرية في الفندق، تتمثل في طلبها للزواج أكثر من مرة، إضافة إلى رفضه لإعطائها تعريف بنكي للحصول على قرض، مبيّنة أنها اعترضت على الفصل من خلال تقديم شكوى لدى مكتب العمل، وهي بانتظار الحكم فيها.

وقالت أمينة الشهراني في حديث لـ «الحياة»: «عملت في هذا الفندق الدولي منذ عام ونصف العام في قسم الحجوزات للشركات والمجموعات، وأصبحت الكثير من الشركات تتواصل معي نظير تميزي في عملي الذي كان بشهادة الكثيرين، وشهادات الشكر التي حصلت عليها تشهد على ذلك، وفي أحد الأيام طلبني مدير الموارد البشرية للحضور لمكتبه، وطلب مني الزواج، وأوضحت له أن من غير المناسب طلب مثل هذا الأمر في مكان العمل، وأني لا أسمح له بفتح مثل هذه المواضيع معي وخرجت من مكتبه، وبعد ثلاثة أيام طلبني مرة ليسألني عن ردي على موضوع الزواج، وأعدت له الرد السابق.»

وأضافت: «بعد شهر اتجهت إلى مدير الموارد البشرية لطلب تعريف بالراتب بهدف الحصول على قرض من أحد البنوك، وكان رده أن الفندق ملزم بالتعامل مع بنك محدد، على رغم أن بعض زملائي أخذوا قروضهم من بنوك أخرى، إلا أنني وافقت، وبعد أسبوع طلبني وذكر لي أن هناك بنك آخر أفضل من حيث نسبته، وأن بالإمكان إعطائي تعريف له، لكن بعد أن أسحب تعريفي من البنك السابق، وبالفعل هذا ما حدث، إلا أن البنك الآخر طلب توقيع من المخول بإصدار التعاريف، وعندما طلبت التوقيع من المدير، فوجئت برفضه بحجة أنه ليس مخوّل بذلك، حتى وصل الأمر إلى أن يصرح له بأنه لن يعطيني أي تعريف على أي بنك، وعند اتجاهي إلى المدير العام لإيضاح ما حدث، ذكر لي أنه لا يستطيع فعل شيء.»

وذكرت أنه بعد فترة طلبها أحد موظفي الفندق، وأوضح لها أنها أمام خيار الاستقالة أو الفصل، «ورفضت تقديم الاستقالة»، مشيرة إلى أنها بعد ذلك وصلها خطاب الفصل، وكانت أسبابه مشكلاتها مع زميلاتها، وحضورها إلى العمل من دون أن تعمل، لافتة إلى أنها رفعت بمعاملة إلى وزير العمل، وهي بانتظار الرد عليها.

وتابعت: «تقدّمت إلى مكتب العمل، وتم تحديد جلسة حضرها معي مدير الموارد، وطالبت خلالها بإلغاء الفصل وإعطائي المكّمة التي اعتمدوها، وإعطاء الزيادة السنوية بعد التقويم التي لم احصل عليها منذ بداية العام، إلا أن جميع مطالباتي تم رفضها من الفندق، وتم تحويل القضية إلى الهيئة العمالية للفصل، وأنا بانتظار حكمها الآن، وعلى رغم سريان القضية إلا أن مرتباتي توقفت ولم تتم إعادتي إلى العمل، الذي يعتبر مصدر الدخل لي ولوالدتي وأخي بعد وفاة والدي.»

وأوضحت أن الفندق لديه بعض المخالفات، من حيث وجود سعودة وهمية، وعمل أشخاص في غير مهنتهم، وعمل آخرين غير مصرّح لهم بالعمل، لافتة إلى أنها رفعت بهذه المخالفات المثبتة لديها، لمكتب العمل لإيضاح ما يعانيه الفندق. بدوره، ذكر المتحدث الرسمي في وزارة العمل خطاب العنزي، أن سبب الفصل الذي جاء في قضية أمينة الشهراني قد يكون مقنعاً إذا ثبت، منوهاً بأنه ليس هناك إدعاء لا يتم إثباته.

وأضاف في حديث لـ «الحياة»: «على الطرف المتضرر الرفع لمكتب العمل بشكوى، ليتم النظر فيها، وفي حال لم يستطع المكتب التوصل إلى صلح بين الطرفين، فإنه يتم تحويل الشكوى إلى الهيئة الابتدائية للنظر فيها قضائياً، وإذا حكمت الهيئة الابتدائية فإن من حق الطرف الآخر الاعتراض على الحكم لدى الهيئة العليا، التي يعتبر حكمها ملزم وواجب التنفيذ، وفي حال لم يتم تنفيذه فإن الوزارة توقف على الجهة المحكوم عليها الخدمات»، مؤكداً أنه حينما يتم فصل

الموظف، وحكمت الهيئة الابتدائية والهيئة العليا لصالحه، فإنه يُعاد إلى عمله وتُدفع له جميع رواتبه فترة الفصل مهما طالّت.
وكانت «الحياة» تواصلت مع مدير الموارد البشرية في الفندق، وأوضح أن القضية لدى محامي الفندق، إلا أن المحامي رفض التعليق.



يتهمها بعدم إنصافه في الاعتداء على أرضه ومنعه من استخراج تأشيرات

إدارية أبها تنظر شكوى مواطن ضد محافظة بيشة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 3674

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110709/Con20110709432015.htm>

عبد الله راجح العبدلي - جدة
تنظر المحكمة الإدارية في أبها في السادس والعشرين من ذي القعدة المقبل، قضية مواطن يتهم فيها محافظة بيشة والجوازات في بيشة، والتي يقول إنها لم تنصفه في شكوى قدمها لها ضد مدير مكتب العمل في المحافظة، يتهمه بأخذ أرض سبق أن وضع يده عليها، إضافة لإدراج اسمه في الحاسب الآلي ضمن قائمة الممنوعين من استخراج تأشيرات العمالة لمدة خمس سنوات.
وقال المواطن بدر عايض غميص الحارثي أن «مدير مكتب العمل في بيشة استغل نفوذه وأدرج اسمي مع الممنوعين من استخراج تأشيرات عاملات منزلية تعتني بأطفالي، حيث أن زوجتي تعمل معلمة، وأنا أعمل على بند الأجور في إدارة التربية والتعليم، ويحتاج أطفالي لعاملة منزلية ترعاهم في غيابي».
وأضاف، عجزت عن أخذ حقي من مدير مكتب العمل فاضطرت لأن أقدم شكوى ضده للمباحث الإدارية والمحافظة والجوازات، ولأنها لم تتصرفني اضطرت لأن أشكوها للمحكمة الإدارية».
وأضاف الحارثي «أبلغت لجنة التعديت في المحافظة بتعدي مدير مكتب العمل على أرضي وشيد فيها حوشاً، ما دفع مدير مكتب العمل لتهديد أحد أعضاء اللجنة بالقتل إذا أزال هذا الحوش، ما اضطر اللجنة لرفع محضر بالواقعة إلى المحافظة، حصلت «عكاظ» على صورة من خطاب التهديد بالقتل - .
«عكاظ» طرحت القضية على مدير مكتب العمل في بيشة سعيد الأحمرري ووصف دعوى الحارثي بـ«الكيدية» وعندما سألت «عكاظ» عن تفاصيل القضية، اتهم مندوبها بأنه مستأجر من قبل المواطن لمتابعة قضيته

بنك التسليف يخفض السن القانونية ويرفع سقف القروض

المصدر: جريدة الحياة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286229>

جدة - فهد الحسني

قرر البنك السعودي للتسليف والادخار خفض السن القانونية للمقترضين الشباب الراغبين في دخول برنامج المشاريع الصغيرة إلى 18 عاماً بدلاً من 21 عاماً، عبر معهد ريادة الأعمال الوطني، بعد اعتماد البنك رفع القروض المالية من 200 ألف إلى 300 ألف ريال.

وكشف مدير معهد ريادة الأعمال الوطني بمحافظة جدة المهندس محمد الخالد لـ «الحياة» أن شرط تجاوز الشباب الراغبين في القروض من خلال المعهد الذي كان حده الأعلى 21 عاماً قد تم تجاوزه وخفضه إلى 18 عاماً بعد موافقة البنك على ذلك، لإتاحة المجال أمام شريحة كبيرة من الشباب الراغبين في الدخول في عالم التجارة وإقامة المشاريع الخاصة للحصول على القروض المالية التي تتم من خلال معهد ريادة الأعمال الوطني وتقدم بشكل مباشر من «البنك» بعد انطباق شروط جهة الإقراض على المقترض.

وقال: «إن قرار البنك برفع الحد الأعلى للقروض إلى 300 ألف ريال اعتمد بشكل نهائي للمشاريع المستقبلية كافة التي سيتم دعمها من خلال معهد ريادة الأعمال الوطني بمختلف فروعها في أنحاء السعودية، الأمر الذي سيساعد على رفع رؤوس الأموال المعتمدة لمشاريع الشباب بعد أن كانت لا تتجاوز 200 ألف ريال للمشروع».

وأكد فتح باب القبول في معهد «ريادة» خلال الأسبوع الحالي في 22 معهداً في المملكة بناء على مكان إقامة «الريادي» وموقع المشروع ليتمكن الشباب الراغبون في التسجيل من الدخول في برنامج ريادة، مفيداً أن البرنامج عبارة عن دورة لمدة ثلاثة أسابيع يقوم فيها الريادي بعمل خطة للمشروع الذي يرغب فيه تحت إشراف مباشر من مختصين وخبراء من المعهد وذلك بعد تجاوز الشروط والمقابلة الشخصية.

وأشار إلى أن المركز غير ربحي وهو مركز متخصص في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجنسين، من خلال التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات والإرشاد واحتضان المشاريع والمساعدة على الحصول على التمويل، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الحكومية بواسطة نخبة من المتخصصين وباعتماد أحدث الأساليب والتقنيات لتقديم النموذج الأميز محلياً وإقليمياً في ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف شروط القبول في برنامج ريادة بأنها سهلة وميسرة للجميع، مبيناً أنها تشمل أن يكون المتقدم سعودي الجنسية تجاوز 18 عاماً، إضافة إلى عدم وجود مشروع تجاري آخر وتوافر الجدية والخبرة الملائمة في المجال ذاته. يشار إلى أن المعهد يضم كلاً من المؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني وبنك التسليف والادخار السعودي وصندوق تنمية الموارد البشرية وإدارة مستقلة بعد أن كان تابعاً للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني.

قتل والده طمعاً في مهر ابنته القاصرة ضربه ابنه على رأسه بعصا غليظة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م العدد 3674

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110709/Con20110709432003.htm>

عبد العزيز الربيعي، عبد الرحمن شار - صبيا
دافع عن حفيدته الصغيرة التي حاول والدها إجبارها على الزواج من ثمانيني، سقط جثة هامة بضربة عصا سددها الابن العاق على هامة والده، وما بين رحيل الجد (المحامي) الوحيد عن حفيدته الصغيرة، وبقاء الأب في السجن تعيش (نورة) تلك الطفلة القاصرة التي أنقذتها «عكاظ» قبل سبعة شهور من زواجها من الثمانيني، عندما إنفردت بنشر قصتها حتى تكفل فاعل خير من جدة بتقديم المهر للزوج مقابل طلاقها.
«نورة شوعان» تعيش مشاعر مختلطة بين الحزن العميق وهواجس الخوف الدفين من مستقبل غامض يلف محيطها فلم يتبق لها في هذه الحياة سوى جدتها كيفية البصر وشقيقتها الصغرى التي تخشى مصير شقيقتها الكبرى، في ظل طلاق أمها وانفصالها عن والدها قبل عدة سنوات.
وتروي مصادر مقربة من نورة لـ«عكاظ» اللحظات الأخيرة في عمر جدها التي وقف إلى جانبها ومنع زواجها بالطاعن في السن، بأنها كانت تسمع الشجار الذي يفتله والدها ضد جدها، عندما تحطمت أطماع والدها على صخرة حزمه وشدته فلم يرضخ أو يبتني لتهديدات بتزويجها بالقوة بل مضى بالقول «لن تزوجها وأنا على قيد الحياة».
وتسترجع نورة شريط ذكرياتها المثخن بالخوف والقلق بقولها: قامت (عكاظ) بدور كبير في عرض قضيتي التي أثمرت عن تبرع أحد فاعلي الخير بدفع مبلغ «17 ألف ريال» الذي قبضه والدي من الرجل المسن واشترى به سيارة، وقد ظننت أن قضيتي انتهت وأن المشكلة حلت إلا أن دوافع الشر حركت والدي بعد انتهاء القضية منذ شهرين، حيث عاد إلى وسوسه الشيطانية وأطماعه الشخصية، وحاول هذه المرة تزويجي من شخص آخر كبير في السن أيضا مقابل مبلغ من المال إلا أنني رفضت وكذلك جدي وجدتي أجمعنا على الرفض لهذا الزواج غير المتكافئ، وكان والدي يفتعل المشكلات في المنزل بسبب موقفنا من هذا الزواج، وكنت حينها أشعر بالأمن والاطمئنان في ظل وجود جدي ولكن بعد رحيله، من سيحميني ويقف إلى جانبي لا أحد بعد الله سيقف معي، فجدتي كبيرة في السن وعمياء، أما شقيقتي فصغيرة عمرها ثمان سنوات وأمي رحلت بعيدا بعد طلاقها واقتربت برجل آخر.

وأكد مصدر - فضل عدم ذكر اسمه - أن الفتاة نورة كانت تعاني من أوضاع نفسية سيئة بسبب الشجارات والخلافات القائمة بين والدها وجدها بسبب موضوع زواجها، وأن حالتها النفسية زادت سوءا بعد رحيل جدها الذي كان يمثل لها صمام الأمان ومصدر الاطمئنان، مشيرا إلى أن الابن قد حمل في قلبه حقدا دفيناً على والده الذي أفشل لأكثر من مرة مشروع زواج ابنته الصغيرة، حيث كان الأب ينوي الزواج مرة ثانية بعد طلاق زوجته الأولى والدة نورة، فلم يجد مناصا من فكرة تزويج ابنته من شخص مسن يستطيع دفع مبلغ كبير من المال، وأمام حائط الصد القوي الذي فرضه الجد من أجل منع هذا الزواج عزم الابن العاق على الخلاص من والده بضربة عصا خشبية على هامته ليسقط صريعا، حيث جرى نقله إلى مستشفى صبيا العام وأودع ثلاجة المستشفى، إلى أن دفن، فيما أُلقي القبض على الابن الجاني وأودع السجن تمهيدا لمحاكمته.
وأضاف المصدر بعد فراغ المنزل من الأب والجد نقل ابن عم نورة الأسرة المكونة من نورة وجدتها العمياء وأربعة من أشقائها الصغار إلى قرية أخرى بعيدا عن منزل الأحزان في قرية «المبروكة» التي عاشت فيها نورة وأشقائها الصغار أياما وليال عصيبة.

وتجولت «عكاظ» لأكثر من ثماني ساعات للبحث عن هذه الأسرة وأخيراً استطاعت الوصول إلى عنوان الأسرة الجديد في قرية مسلية شرق بيش، وظهرت على الجدة علامات الوهن والشيخوخة، بالإضافة إلى ضعف بصرها، وأوضحت لـ«عكاظ» أنها تعيش أحزاناً ممتدة بعد فقدان اثنين من أسرتها دفعة واحدة هما زوجها جد نورة وابنها القابع في السجن بسبب قتله لوأده، مشيرة إلى أن ابنها كان ضحية لأطماعه الشخصية وأصدقاء السوء الذين غسلوا مخه ودفعوه لقتل والده، لافتة إلى أنها تحن إلى العودة إلى قريتها ومنزلها الذي عاشت فيه سنوات طويلة وتحمل فيها ذكريات طيبة مع زوجها الراحل كما أنها تشعر بالقلق على مستقبل أحفادها الستة بعد سجن والدهم العائل الوحيد لهم، وأكدت أن نورة بخير ولكن وضعها النفسي سيئ لا سيما بعد رحيل جدها وسجن والدها.

وعلمت «عكاظ» أن الأم تركت المنزل بعد انفصالها عن زوجها القاتل قبل سنوات، ما جعل الزوج يفكر في تزويج ابنته ليستفيد من مهرها في الزواج.

وأكد لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة جازان بالإنابة النقيب عبدالرحمن بن سعد الزهراني، وقوع الحادث، لافتاً إلى أن القاتل - 50 عاماً - ضرب والده الطاعن في السن بواسطة عصا غليظة على هامته، ما أدى لوفاته مباشرة، مرجعاً سبب هذه الجريمة لخلافات بينهما على خلفية رفض الجد زواج حفيده الصغيرة من شخص كبير في السن، مؤكداً أنه ألقي القبض على الابن القاتل وإيداعه السجن تمهيداً لمقاضاته شرعاً.



الصحة تتحمل كلفة علاج الحالات الحرجة وأطفال الحضانات في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة السبت 8 شعبان 1432 هـ - 9 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286299>

المدينة المنورة - ردينة هاشم

كشف المدير العام للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي لـ«الحياة»، أن وزارة الصحة وضعت موازنة مالية خاصة لتغطية مصاريف علاج المواطنين لدى مستشفيات القطاع الخاص في مناطق المملكة كافة في حال تعذر وجود أسرة في المستشفيات الحكومية، خصوصاً في الحالات الحرجة. وقال: «إن الوزارة تتكفل أيضاً بعلاج ومصاريف أي طفل سعودي يحتاج إلى حضانة في المستشفيات الأهلية إذا ثبت أن مستشفيات الدولة عاجزة عن استقبال هذه الحالات لاعتبارات عدة، أبرزها توافر الأسرة والتجهيزات الطبية المناسبة، ولا يوجد حد أدنى أو أعلى لفواتير هذه المصاريف.»

وأشار إلى أن شرط تكفل الوزارة بهذه المصاريف هو اعتماد شهادة الطبيب الاستشاري المشرف على الحالة المرضية، من خلال توقيعه على مستند رسمي يوضح فيه عدم وجود حضانة شاغرة في المستشفى الحكومي في منطقة المريض. وأكد أنه جار العمل على فتح مواقع إضافية لـ«الحضانات» في مستشفيات المنطقة، من أجل تغطية الطلب على هذه الخدمة في كثير من حالات الولادة، منبهاً إلى أن الوزارة لن تورط المرضى السعوديين في دفع فواتير المستشفيات الأهلية وفق الإجراءات النظامية في هذا الشأن. وأوضح أن الوزارة لن تتحمل تكاليف علاج المرضى لدى القطاع الخاص من دون علمها المسبق بالحالة المرضية، مبيناً عدم وجود تعقيدات «بيروقراطية» لاعتماد علاجهم بهذه الطريقة المجانية، إذ يتم إنجازها بشكل مرن وفق خطط الوزارة في هذا الشأن.

هيئة الإغاثة تنفق 11 مليون ريال لمساعدة 24 ألف أسرة فقيرة بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721
<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649229.html>

جدة- ياسر الجاروشة

أنفقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي مبلغ (10,832,918) ريالاً لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة في بعض المدن والقرى المنتشرة في أنحاء المملكة. واستفاد منه (23,752) أسرة من هذه الأسر زرعت الفرح في قلوب كل المستفيدين لاسيما وإن جلهم من الأراذل والمطلقات والمسننين .

وأفاد الأمين العام للهيئة الدكتور عدنان بن خليل باشا أن الهيئة وانطلاقاً من مبادئها الإنسانية درجت على تقديم مثل هذه المساعدات مساهمة منها في دعم هذه الأسر حتى يتمكنوا من توفير احتياجاتهم بالإضافة إلى توزيع كميات من السلال الغذائية على فترات متفاوتة في العام الواحد وبخاصة قبل حلول شهر رمضان المبارك .. وأضاف أن الهيئة وبفضل المولى عز وجل ثم بالدعم الوفير من قبل الميسورين من أبناء ديارنا الطاهرة ستواصل تقديم المزيد من العون الإنساني لكل الأسر المحتاجة في كل أرجاء المملكة خصوصاً وإن الشهر الفضيل على الأبواب .

ولفت الباشا أن هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية قدمت مبلغ (4,959,728) ريالاً مساعدات مالية وملابس وهدايا قيمة و سلال غذائية ل (21) ألف أسرة من الأسر المحتاجة في مكة المكرمة .. ومبلغ (3,328,790) ريالاً ل (7,500) أسرة في جدة .. و (1,718,200) ريال ل (3) آلاف أسرة في حائل و (375,000) ريال ل (1,200) أسرة في نجران و (311,200) ريال ل (500) أسرة في الرياض و (79) ألف ريال ل (150) أسرة في المدينة المنورة و (51) ألف ريال ل (300) أسرة في الحدود الشمالية و (8) آلاف ريال ل (مائة) أسرة في عسير و (ألفي) ريال لأسرتين في كل من جازان وعنيزة.

بمشاركة 48 متدرّباً و20 متدربة من منسوبي الجمعيات

الخيرية بالمنطقة

المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية يقيم دورة لإعداد

المستشار والمدرّب الأسري بعسير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721

<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649230.html>

أبها - إبراهيم آل عامر

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير ورئيس المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية أقام المجلس دورة تدريبية لإعداد المستشار والمدرّب الأسري شارك فيها 48 متدرّباً و 20 متدربة من منسوبي الجمعيات الخيرية بالمنطقة .

وتأتي هذه الدورة ضمن أعمال المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بمنطقة عسير والذي يهدف إلى التنسيق بين الجمعيات الخيرية وتشجيع التواصل والزيارات وتذليل الصعوبات والمعوقات والعمل على تنظيم لقاءات سنوية ودورية في المنطقة لتبادل الأفكار والخبرات والقيام بالبحوث من خلال آلية محدده إضافة لتشجيع القطاع الخاص لدعم العمل الخيري بالمنطقة .

من جهته أكد أمين عام المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بعسير الشيخ محمد بن فحاس : " أن المجلس وليد ولم يمض على إنشائه ستة أشهر ومع هذا فقد أقام دورتين وثلاث ورش عمل لرفع كفاءات منسوبي الجمعيات الخيرية ليواكبوا هذا التطور وألا يقتصر عمل الجمعيات الخيرية على الغذاء والكساء وتقديم الإعانات المادية وإنما لمعالجة مشاكل تلك الأسر التي هي بحاجة إلى الدعم وحل مشاكله ."

الجدير بالذكر بأن هذه الدورة التي نظمها المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بعسير تتكون من مجموعة من الدورات التي تخص الأسرة وتكوينها وكيفية التعايش بين أفرادها ومهارات الحياة الأسرية الناجحة في جوانب دينية واجتماعية ونفسية واقتصادية وعاطفية.

اختصاصي: السعودية تسجل أعلى معدلات الإصابة بـ السكري عالمياً

المصدر: جريدة الحياة 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286582>

جدة - يسرى الكثيري

كشف أستاذ واستشاري السكري والغدد الصماء في جامعة شيفيلد البريطانية، وأحد كبار الخبراء العالميين في مجال علاج آلام اعتلال الأعصاب الناتج من مرض السكري البروفيسور سولومون تسفاي لـ «الحياة»، أن السعودية تعد الأعلى عالمياً من حيث معدلات انتشار مرض السكري، إذ تتراوح نسبة المصابين في المملكة بين 25 إلى 30 في المئة، مؤكداً أن غالبية مرضى السكري يجهلون المخاطر والمضاعفات الخطرة التي يسببها هذا المرض. وقال أثناء زيارته للبلاد ألقى خلالها سلسلة محاضرات علمية تهدف إلى تعريف الأطباء بآخر المستجدات في هذا المجال، إن التوقعات تشير إلى ارتفاع أعداد المصابين بمرض السكري إلى أكثر من نصف بليون مريض على مستوى العالم بحلول عام 2030، مضيفاً أن زيادة عوامل الخطورة المؤدية لمرض السكري تزيد أيضاً من فرص التعرض لمضاعفاته الخطرة.

وأشار إلى أن معدلات الإصابة بالسكري في الدول النامية أخذت في الارتفاع مع مرور الوقت، وهو ما يعد صيحة تحذيرية مهمة بضرورة الانتباه وتباعد السبل كافة اللازمة للوقاية من هذا المرض والخطر ومضاعفاته، من خلال مراعاة نظام غذائي متوازن والابتعاد عن السمنة وزيادة الوزن مع الاعتماد على النشاط البدني وممارسة الرياضة. وقال: «لا يستطيع أحد أن ينفي دور طبيعة الطقس الحار السائد في المنطقة والذي يدفع الناس إلى الاعتماد على وسائل التنقل والإقلال من النشاط البدني»، مؤكداً أن داء السكري هو مرض تصاعدي لا يقف عند حد وتزداد شراسته مع مرور الوقت، نظراً إلى الإجهاد الذي يسببه المرض للبنكرياس ويؤدي إلى عدم قدرته على إفراز (الأنسولين) (بالقدر الكافي)، منبهاً أنه على رغم أهمية اتباع نظام غذائي صحي كأحد العناصر الأساسية في الوقاية والعلاج، إلا إن ذلك وحده لا يكفي في علاج المرض، إذ يتم وصف العلاج على حسب وضع ومتطلبات كل حال على حدة. وأوضح أن مرض السكري يتسبب في حدوث بعض المضاعفات الخطرة والشائعة، من أهمها آلام الاعتلال العصبي السكري (DPN) وهو شكل من أشكال اعتلال الأعصاب الناتج من سوء السيطرة على مستويات السكر في الدم والذي يؤثر على نحو 65 في المئة من الأشخاص المصابين بداء السكري مسبباً الإحساس بالحرق، أو وخز مؤلم أو خدر في القدمين أو اليدين أو حتى الإحساس بالصعق الكهربائي والذي يصيب في غالبية الأطراف السفلى ويؤدي إلى إحساس المريض بآلام شديدة حتى بمجرد لمس الأطراف لغطاء السرير أو لبس الجوارب، وقد يؤدي هذا التلف العصبي إلى فقدان الإحساس في القدم بالكامل في المراحل المتقدمة، ما يؤثر بشكل كبير في حياة المريض، إذ إنه يatal أبسط الأنشطة اليومية مثل التنقل والعمل وغيرهما من الأنشطة الاجتماعية.

ولفت أن الدراسات الواردة من الأكاديمية الأميركية لطب الأعصاب، وجمعية الألم الكندية، والاتحاد الأوروبي لجمعيات الأعصاب، والرابطة الدولية لدراسة الألم، وغيرها، أوصت الأطباء كافة باستخدام «بريجالين» المعروف باسم «ليريكا» كخط علاج رئيس أول وفعال للآلام التي تختلف اختلافاً كلياً عن أي آلام أخرى، نظراً لكونه ناتجاً من اختلال وتلف في وظائف الأعصاب، وبالتالي لا تفيد معها مسكنات الآلام العادية ولا أدوية الروماتيزم، إذ يجب وصف هذا الدواء من قبل الطبيب المشرف على مريض السكري بهدف علاج آلام الأعصاب السكرية.

وشدد على أهمية العمل على رفع مستوى الوعي بمرض السكري ومضاعفاته، خصوصاً آلام اعتلال الأعصاب السكري، من خلال تضافر جهود الأطراف المعنية ووسائل الإعلام كافة، لتسهم بصورة فعالة في توعية الجمهور بما تمتلكه من تأثير كبير على العامة.



60% من مشاريع الصحة متعثرة.. ونصف مرضى الأورام بدون رعاية

المصدر: جريدة عكاظ 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 3675

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110710/Con20110710432394.htm>

محمد الغامدي - الرياض
رصدت إحصائيات رسمية 12 ألف حالة ورم في المملكة في العام الماضي، استوعبت منها المستشفيات ستة آلاف حالة فقط، منها نحو ثلاثة آلاف حالة يحتضنها مستشفى الملك فيصل التخصصي لوحده.
وبرغم افتتاح 20 مستشفى جديدا بإجمالي أسرة يصل إلى 1836 سريرا خلال العام المالي 1430/1431 هـ لترتفع عدد المستشفيات إلى 244 مستشفى وبرغم وجود 18 هيئة طبية عامة ومحلية موزعة على مناطق المملكة لتيسير إجراءات المرضى وإحالتهم إلى المستشفيات المرجعية للأمراض التي تحتاج إلى عناية طبية متقدمة، إلا أن نائب رئيس اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي أكد لـ«عكاظ» أن الحاجة لا زالت ملحة للإسراع في تنفيذ المزيد من مشاريع مراكز الأورام التابعة لوزارة الصحة، لافتا إلى أن تعطل وتأخر المشاريع الصحية يصل إلى نحو 60 في المائة، منوها بالدعم الذي لقيه القطاع الصحي والذي يصل إلى 16 مليار ريال، معتبرا البدء في إنشاء مركز الملك عبدالله للأورام خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.
ويضيف الحازمي أن مجلس الشورى بصدد دراسة لتنظيم مراكز الأعضاء تمهيدا لإقرارها.

المجلس الاقتصادي الأعلى مطالب بالتدخل.. وشركات الألبان

تربح سنوياً 50%

رفع أسعار الألبان يمهّد وينذر بانفلات أسعار السلع الرئيسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721

<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649354.html>

الرياض - فهد الثنيان

تزايدت ردود الأفعال السلبية من قبل شرائح واسعة من المستهلكين اثر توالي شركات الألبان رفع أسعار منتجاتها في السوق المحلي، مما شكل قلقاً مستمراً للمستهلك بعدم استقرار واحدة من أهم السلع الغذائية وبخاصة مع قرب حلول شهر رمضان والذي تزيد فيه الفاتورة الاستهلاكية للأفراد والأسر بفعل ممارسات تتم سنوياً من قبل تجار جملة وتجزئة استغلوا جميع الظروف لرفع الأسعار بشكل غير مبرر .

"الرياض" أجرت عدة اتصالات بوزارة التجارة طيلة الأيام الماضية للحصول على تفسيرات لقضية ارتفاع أسعار الألبان إلا انه تعذر الحصول على اجابة بهذا الخصوص .

وتعليقاً على ذلك قال ل" الرياض " المستشار الاقتصادي عبد الرحمن الزومان عضو الهيئة العالمية لخبراء المخاطر GARP ان قيام شركات الألبان برفع أسعارها فجأة وبدون مقدمات يعتبر تحدياً صارخاً للجهود الحكومية والتي تسعى إلى توفير السلع الأساسية بأسعار معقولة .

وشدد بأن هذه الممارسات لها تأثير سلبي كبير على أسعار جميع السلع خلال الأيام القادمة، وخاصة قبل شهر رمضان الذي عادة ما يقوم خلاله تجار التجزئة أيضاً بأخذ نصيبهم غير المشروع من جيوب المواطنين عن طريق المبالغة برفع الأسعار .

وأضاف انه كان يجب على شركات الألبان ان تخفض أسعار منتجاتها بسبب الأرباح الهائلة التي تحققها وبمعدلات مرتفعة جداً عن غيرها من القطاعات مستفيدة بذلك من الدعم غير المحدود الذي تقدمه القيادة الرشيدة للسلع الأساسية حرصاً منها على توفيرها بأسعار معقولة للمستهلك داخل المملكة وذلك من خلال الإعانات والقروض المجانية والتسهيلات الخدمية والأراضي المجانية والإعفاءات الجمركية والتأشيرات المفتوحة والمشتريات الحكومية المباشرة من هذه الشركات دون تحميلها أي رسوم أو أعباء ضريبية كما يحدث في بقية دول العالم رغبة من الدولة لتوفير هذه السلع الأساسية للمواطنين والمقيمين بأسعار معقولة بدلاً من تمادي هذه الشركات وتطمع بتحقيق أرباح خيالية مخالفة للواقع الاقتصادي العالمي اليوم على حساب الأهداف التي دعمتها الدولة من أجلها .

وأشار إلى ان سوق السلع في المملكة سوق حرة تترك فيها الأسعار لعوامل العرض والطلب ولكن إذا وصل الأمر للسلع الأساسية تقوم اغلب الدول بالضرب بيد من حديد على أي متلاعب أو محتكر أو مغال بالأسعار وقد يتم تغريم من يقوم بهذه الممارسات غرامات كبيرة جداً .

واستشهد بأن شركات الألبان المحلية شكلت اتحاداً احتكاريًا سنة 2008م واتفقت على رفع أسعار الألبان فجأة وبدون مقدمات بنسبة تصل إلى 33% في ظرف يوم واحد وسط مطالب وزير التجارة آنذاك بإعادة الأسعار على ما كانت عليه ولكن الشركات رفضت ذلك واستمرت في احتكارها بالبيع بالأسعار الجديدة حتى اليوم، ولقد اثر هذا التصرف من قبل منتجي الألبان في ذلك الوقت تأثيراً مباشراً وكبيراً على بقية السلع في المملكة حيث ارتفعت أسعار السلع الأخرى ارتفاعات قياسية وأخذت كل شركة ترفع سعر منتجاتها متحججة بحجج غير حقيقية .

وشدد بنفس السياق بأنه أن الأوان بأن تقوم وزارة التجارة بممارسة مهامها على وجه السرعة وإيقاف هذا الارتفاع الجديد للأسعار عن طريق منع وتغريم شركات الألبان التي تُقدم على رفع أسعارها دون مبرر، مدعية ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج مع إن قوائمها المالية تقول عكس ذلك بتحقيقها أرباحا كبيرة .

وطالب الزومان بنفس السياق بتدخل المجلس الاقتصادي الأعلى بإعادة النظر لمن يخالف المبادئ الاقتصادية العليا لهذه البلاد من حرمانه من جميع التسهيلات التي يتمتع بها، مفيدا بأن هذه الشركات تريد أن تحمل إخفاقاتها الإدارية على حساب جيوب المواطنين لتوفير السيولة .

وقال انه يكفي للتأكيد بأن رفع الأسعار لشركة واحدة كبيرة من هذه الشركات 7 % يجعلها تحقق أرباحا سنوية إضافية صافية تبلغ ما يقارب 500 مليون ريال دون أي وجه حق ودون عناء .

ولفت إلى ان شركات الألبان تنسى أسباب الدعم المقدم لها من الدولة وتتنكر لما حصلت عليه من دعم من خلال هذه التصرفات فهي تحقق أرباحا تصل إلى 50% أو أكثر من رأس مالها ولكنها لا تقتنع بذلك .

وأبان إلى انه من الواجب على أي شركة تريد رفع أسعار منتجاتها ان تتقدم بطلب إلى وزارة التجارة وتبرر رغبتها برفع أسعار منتجاتها ، وتدعم ذلك بجميع الأدلة والبراهين على ان لا يكون الأمر بسبب يتعلق بسوء الإدارة بل بأمور خارجة عن ارادتها متمثلا بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج عالميا وبشرط ان تكون هذه الشركة قد حققت خسائر في السنة المالية الماضية وان تكون نسبة الزيادة لا تتجاوز 5% من السعر السابق على ان يعطى المستهلك مهلة لا تقل عن 6 أشهر قبل تنفيذ السعر الجديد .

ودعا المستشار الاقتصادي وزارة التجارة للقيام بفتح دفاتر الشركات والمصنعين والموردين من خلال جولات تفتيشية فجائية مستمرة للتأكد من عدم مغالاتها بالأسعار ومعاقبة من يخالف هذه التعليمات ويثبت رفع سعره دون مبرر، عبر الإنذار بغرامات موجعة والتشهير به ، وان تكرر ذلك يتم حرمانه من الإعانات والتسهيلات التي يحصل عليها من الدولة وإن استمرت المخالفات فيتم سجن مديرها المتسبب في ذلك لان الأمر يتعلق بسلعة رئيسية في منظومة الأمن الغذائي .

وقال إن لأي شركة الحق في تحقيق الأرباح ولكن إذا تجاوزت هذه الأرباح 25% تطلب منها وزارة التجارة تخفيض أسعارها بنسبة تقررها وزارة التجارة أو تقوم بدفع ضرائب على الأرباح يصرف منها على دعم البرامج الاجتماعية .

وطالب المستشار الاقتصادي الزومان بإلزام الجهات الرقابية جميع الشركات والموردين لهذه السلع الأساسية ببيان أسعار السلع التي يصنعونها ويستوردونها ونشرها بشكل دوري في الصحف على حساب هذه الشركات مجتمعة ليسترشد بها المستهلك ويلجأ بها تاجر التجزئة الذي تعود المغالاة في الأسعار .

هناك من يفضل الأجنبي على ابن البلد القطاع الخاص.. شباب المملكة يعلنون التحدي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721
<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649278.html>

الدمام، تحقيق- عبد الله الفيقي
جاء الوقت الفعلي وبدأ العد التنازلي ليحتل الموظف المواطن المكان المناسب إدراياً وتقنياً في القطاع الخاص بدلاً من الموظف الأجنبي، بعد أن جند خادم الحرمين الشريفين أكثر من (100) ألف شاب للابتعاث للدراسة في الخارج، وذلك ليتسلحوا بالعلم والخبرة، ويسدوا الفجوة التي كان يعاني منها اقتصاد البلد، وخصوصاً في القطاع الخاص الذي يحتل النصيب الأكبر في مجال التوظيف .
القطاع الخاص أمام تحدٍ في الوقت الراهن بعد كانت علقته في الماضي أن الشاب غير مؤهل ولا يملك الخبرة والقدرة على الإدارة أو التنفيذ، الشاب الذي كان شماعة القطاع الخاص عند توظيفه، رسم له خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- خارطة الطريق ليحتل مكانة علمية وإدارية من حيث التعليم والتدريب والتأهيل التي ركز -حفظه الله- في قراراته وكلماته على استغلال ثروة شباب الوطن .
وأكد مختصون ل «الرياض» على أهمية الحفاظ على الشباب كقيمة منتجة داخل القطاع الخاص، والعمل على كل ما من شأنه الرقي به نحو الأفضل، خصوصاً وأنه يشهد عدة تحديات أولها العنصر الأجنبي المتسلح بالخبرة القوية بداخل هذا القطاع، وانتهاء بعوامل أخرى مساعدة كضعف الثقافة القانونية .
تحديات كثيرة

بداية أكد «د.فالح السليمان» -وكيل جامعة الملك فهد لتطوير التقنية والعلاقات الصناعية- على أن الكفاءة السعودية بالقطاع الخاص محوطة بتحديات كثيرة لا بد أن تكون مهية تماماً لمواجهة، ومن ذلك المنافسة الشديدة بين الأجنبي ذي الخبرة والباع الطويل في المنشأة وبين الموظف السعودي القادم لسوق العمل، وغالباً ما تكون هنالك منغصات كثيرة أمام الموظف السعودي لا بد أن يتجاوزها ويمضي قدماً لتحقيق أحلامه وبلوغ المناصب القيادية المناسبة له كالأمر المعيشية التي تشغله كثيراً مما يجعله يتوارى في الظل ويبتعد عن المنافسة ويصاب بحالة من الإحباط .
خط الاتجاه

وأضاف: أن المراحل الأولى العملية في حياة الفرد هي اللبئات الأولى التي تحدد خط الاتجاه، وغالباً ما يصادف في هذه المرحلة الكثير من المعوقات والتي بقوة إرادته سيخطاها بمشيئة الله، وأكد على أن المعالي لا تؤخذ بالأعذار ولا بد من بذل الجهد لتحقيق ما تصبو إليه النفس وتحقيق المكانة العملية والمجتمعية له مستقبلاً .
تهميش الموظف

ولم يتردد «د.محمد بن يحيى النجيمي» عن وصف القيادة الأجنبية في القطاع الخاص بالمعطلة لنمو الكفاءات السعودية ومنافستها بشكل أو بآخر، وأن وجودها بداخل سوق العمل كقيادة لها تأثير سلبي واضح ويكون منطلقها في الغالب الحسد والغيرة من الموظف السعودي، وبذلك تسعى هذه القيادات وبشكل حثيث لتهميش دور الموظف السعودي خوفاً منهم على المكانة التي يتمتعون بها، أو أن يسحب البساط من تحت أقدامهم، مشيراً إلى أن البنوك وما شابهها ك«أرامكو السعودية» استطاعت تحقيق السعودية في كامل مرافقها وأقسامها، وذلك لأنهم هدفوا إلى سعودة المناصب القيادية في هذه المنشآت، داعياً رجال الأعمال إلى الاهتمام بهذا الجانب ومحاولة تحقيق النسب الأعلى في سعودة المناصب القيادية بداخل سوق العمل لضمان انتفاء معوقات التهميش التي تواجه غالبية الكفاءات الوطنية .
القيادي المؤهل

وأوضح «عبد الهادي القحطاني» -رجل الأعمال- أنّ سوق العمل السعودي يحتاج القيادي السعودي المؤهل ليلبي الحاجة الكبيرة لسد هذا النقص وهذا الفراغ الذي شغل مناصبه الكثير من القيادات الأجنبية والتي لا خلاف في ما تقدمه من جهد وإخلاص، ولكن التوطين وتنمية الكوادر الوطنية هي القيمة الحقيقية للوطن بشكل أو بآخر، معلاً هذا بقوله إنّ هنالك حروبا مستميتة من قبل الوافدين القابعين في الإدارات الوسطى والتنفيذية من أجل البقاء مما تسبب في تضيق الخناق على الكفاءة الوطنية من خوض غمار التجربة العملية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي وهذه الحروب تعد من أشرس حروب البقاء بداخل سوق العمل المحلي، مؤكداً على ضرورة تحفيز الكفاءات الوطنية وتدريبها لشغل الأماكن القيادية في الشركات والمؤسسات بداخل القطاع الخاص وإعطائها الفرص اللازمة لذلك من خلال إعداد الدورات التأهيلية الخاصة .

حفظ الحقوق

وأكد «د. بدر بن بصيص» -المستشار القانوني- على أهمية التركيز في بنود العقود المبرمة بين الموظف ورب العمل حيث إنها تمثل الضابط الأساسي والمنظم للعلاقة بينهما، وحفظ الحقوق في إطار قانوني متضمن لعدة أنظمة يتفق عليها الطرفان ويؤكدان التزامهما التام لتسيير دفة العمل بشكل منتظم وسلس، منتقداً غالبية الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة في سوق العمل، حيث إنها تفتقد الرؤية الواضحة والبيئة ولم تكلف نفسها بذل مسببات تثقيب الشباب السعودي بحقوقهم بداخل سوق العمل المحلي من خلال عقد ندوات ودورات توضح لهم مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

ضمان الحقوق

ودعا إلى أهمية التركيز على هذه النقاط وعدم تجاهلها حيث إنّ الكثير من الشركات المتوسطة والصغيرة والتي تمثل قرابة (90%) من مجمل شركات القطاع الخاص ليس لديها إلمام شامل وكامل بنظام العمل، مشيراً إلى أنّ تلك الجهات من الشركات والمؤسسات التي تقوم بممارسة أجواء الضغوط النفسية على الشباب يستندون بشكل كامل على ضعف ثقافتهم القانونية في الأمور المتعلقة بعقود العمل والإجراءات القانونية خصوصاً وأنّ الشباب السعودي يعزف عن المقاضاة القانونية لا اعتقاده بأن الأمور القضائية منوال طويل قد لا يضمن حقوقه في نهاية المطاف .

تقصير الشركات

وأكد على أنّ معظم الشركات مقصورة في الخدمة الاجتماعية إلى حد كبير، حيث إنّ الكثير منها تقوم باستغلال ضعف ثقافة الشاب الموظف قانونياً وهضم حقوقه المنصوص عليها نظاماً، داعياً الشباب إلى ضرورة الاطلاع على النواحي القانونية في صيغ العقود بما فيها من بنود والاستشارة والنقاش لضمان عدم ضياع الحقوق المستحقة لهم، مشيراً إلى أنّ هنالك ضعفاً تعاونياً ووزارة العمل في جوانبها الرقابية على الشركات والمؤسسات لا بد من حله، داعياً كذلك وزارة العمل لتنظيم دورات وندوات من شأنها إزاحة الحالة الضبابية في هذا الشأن والذي قام باستغلاله الكثير من ضعاف النفوس.



جدة: الحكم بسجن مشغل مساهمات البيض 13 عاماً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011 م - العدد 15721

<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649351.html>

جدة - خالد الدماك

وافقت محكمة الاستئناف على الحكم الذي أصدره قاضي المحكمة الجزئية في جدة الشيخ عبدالعزيز الشثري يوم أمس في قضية ما عرف بمساهمات البيض. والذي يقضي بالسجن تعزيراً 13 عاماً على مشغل مساهمات البيض - مقيم يمني - لإدانته بالنصب والاحتيال وتبديد ربع مليار ريال مستحقات للمساهمين، بالإضافة إلى فرض غرامة مالية مقدارها مليون ريال على مشغل الأموال والتحفظ على جميع أمواله وممتلكاته حتى تعاد حقوق المساهمين، واشتمل الحكم على جلده 50 جلدة مكررة 20 مرة وإلزام الجهات المختصة بالبحث والتحري عن بقية الأموال التي يعتقد أنها عائدة إليه والتحفظ عليها .

كما تضمن الحكم الإبقاء على الحق الخاص حتى يلتزم بإعادة جميع أموال المساهمين التي استولى عليها بزعم تشغيلها في ما عرف بمساهمات البيض.

ابن معمر: تقديم الهدايا والدروع بين منسوبي التربية محظور

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286527>

الرياض - ظافر الشعلان
وجه نائب وزير التربية والتعليم قطاعات الوزارة وإدارات التربية والتعليم في جميع المناطق والمحافظات بعدم تقديم الهدايا والدروع بين منسوبي الوزارة توفيراً للجهد والمال، واصفاً إياه كمن يهدي إلى نفسه.
وطالب في تعميم (حصلت «الحياة» على نسخة منه) باقتصار تقديم الهدايا والدروع للزوار، مطالباً بالتأكيد على هذا المعنى وانتهاج ذلك السلوك فوراً.
وأكد ابن معمر على أن يتم التكريم في المناسبات والاحتفالات التي موضوعها الطالب على الطالب نفسه من دون من سواه من العاملين بما يناسب من هدايا وتذكارات رمزية.
إلى ذلك وانطلاقاً من مبادرة وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد في لقاء قادة العمل التربوي الذي عقد بمنطقة عسير أخيراً بأن يكون العام الدراسي المقبل 1432/1433 هـ عاماً للمعلم والمعلمة، شكل نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن عبدالرحمن بن معمر لجنة لتفعيل عام المعلم.
ووجه نائب وزير التربية بأن يتولى وكيل الوزارة للتعليم (بنين) رئاسة اللجنة وبعضوية مديري عموم الإشراف التربوي لقطاعي (بنين - بنات)، ومديري عموم التدريب التربوي (بنين - بنات)، ومدير عام التخطيط والسياسات، ومدير عام الإعلام التربوي، ومدير عام شؤون المعلمين، وممثل للأمانة العامة لإدارات التربية والتعليم، وممثل لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، ومساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون التعليمية في منطقة مكة المكرمة، ومساعد مدير التربية والتعليم للشؤون التعليمية في محافظة حفر الباطن، ومحمد عبدالله المجيدل من الإدارة العامة للإشراف التربوي مقررراً للجنة.

فتاة تتهم طبيباً بالتهجم عليها... ومستشفى بإلحاق الضرر بوالدها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286580>

جدة - بدر محفوظ

تقدمت فتاة مقيمة بشكوى رسمية لمديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة ضد مستشفى خاص (تحتفظ «الحياة» باسمه)، متهمّة أحد أطبائها بالتهجم عليها وضربها، فضلاً عن سوء معاملة المستشفى لوالدها الطاعن في السن، وإلحاق الضرر به ما تسبب في تدهور حاله الصحية، وإحالاته إلى غرفة العناية المركزة. وأكدت ابنة المتضرر بدور هنية (23 عاماً) لـ«الحياة» أنها تقدمت بشكوى عاجلة لمديرية الشؤون الصحية في المحافظة تتظلم فيها ضد المستشفى الخاص وما وقع عليها وعلى أبيها من سوء معاملة وصل إلى حد الاعتداء باليد من أحد أطباء المستشفى من دون وجه حق، مشيرة إلى أنها لا تطلب أي شيء سوى إنصافها وأسرتها من المأساة التي عاشوها داخل المستشفى.

وقالت: «إن الظروف السيئة هي التي أجبرتني على إدخال والدي في ذلك المستشفى، بسبب قربه من منزلنا، بعد أن فوجئنا ونحن في طريقنا إلى مكة المكرمة لأداء فريضة العمرة بإصابته بجلطة قوية في أعلى الدماغ، ما اضطرنا إلى طلب الإسعاف الذي أكد لنا أن حال والدي حرجة ولا بد من إدخاله أقرب مستشفى يقع على الطريق، وللأسف كان هذا المستشفى أقرب المستشفيات في طريق العودة.»

وأوضحت أنها فوجئت بضعف العناية، وغياب المتابعة من الأطباء والمرضات لحال والدها، لدرجة أنه كان يعاني وينن تحت وطأة الألم من دون أن يجد مجيباً لألامه وجراحه، مؤكدة أنها كانت تجوب ردهات المستشفى من دون أن تجد منقذاً أو سامعاً لندائها، ما أصابها هي وأسرتها بإحباط شديد من تعامل وإهمال العاملين في المستشفى.

وشددت على أن طرق الإهمال والسوء داخل المستشفى لم تقف عند هذا الحد، بقولها: «عندما نقلت إلى أحد أطباء المستشفى تدمري من سوء العناية التي يجدها والدي، تهجم علي، ودفعني بيده بشدة، قائلاً إنه لا يرد إلا على رجال، وليس امرأة، ما أذهلني، وجعلني أفكر سريعاً في نقل والدي من هذا المستشفى ونقله إلى آخر.»

ولفتت إلى أن السوء رافق حتى عمال النظافة داخل المستشفى، وقالت: «إن غرفة كانت منضدتها ولحافها يمكنان ليومين وهما ملطخان بلون الدم الأحمر»، ملمحة إلى أن هذا الوضع استمر لأكثر من ثلاثة أيام.

وأكدت أنها عملت على نقل والدها إلى مستشفى آخر أكثر كفاءة وقدرة، مشيرة إلى أن حال والدها باتت في وضع مأسوي لا تحسد عليه، ما تسبب في وقوعها في حرج شديد مع إدارة المستشفى، نظراً إلى الكلفة المالية الباهظة التي ستتحملها نظير تدني الحال الصحية لوالدها، وإصابته بأعراض مرضية جديدة نتاج الإهمال واللامبالاة اللذين لقيهما خلال مكوثه في المستشفى السابق.

بدورها حاولت «الحياة» الاتصال على إدارة المستشفى ومديره الطبي للرد على تداعيات القضية، إلا أنه لم يستجب لاتصالات الصحيفة المتكررة.

قاصرة جازان بين نارين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 3675

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110710/Con20110710432412.htm>

عبد الرحمن شار، عبد العزيز الربيعي - جازان
تكشفت بعض الملابسات في قضية الرجل المسن الذي دفع حياته ثمنا لمنع زواج حفيده القاصر من رجل ثمانيني حيث لقي حتفه بضربة على رأسه من ابنه كما ورد في «عكاظ» أمس تحت عنوان (جد يدفع حياته ثمنا لمنع زواج حفيده القاصر بثمانيني).
وقالت مصادر «عكاظ» إن الابن القاتل غافل والده وضربه بقطعة خشبية وذلك بعد أن أوى إلى مضجعه وأطفأ سراج الغرفة التي ينام بها، وسدد له ضربة قوية بعضا يعتقد أنها من شجر النخيل مما تسبب في وفاته بعد وصوله للمستشفى، فيما عبر عدد من جيران القاتل في قرية المبروكة التابعة لمركز الكدمي 18 كلم شرقي صبيا عن حزنهم الشديد واستيائهم العميق لحادثة مقتل الجد محمد عتين 85 عاما على يد ابنه شوعان 50 عاما بسبب خلافات بينهما على أهلية زواج ابنة القاتل القاصر.
وأوضح كل من محمد هادي وخالد مفرح عن أسفهما الشديد لرحيل الجد عتين الذي وصفوه بالإنسان الهادئ والمتزن والذي لم تصدر منه أية مشكلات تجاه جيرانه طوال حياته بل كان مسالما قضى حياته في خدمة أسرته وتوفير لقمة العيش لها من خلال رعي الأغنام مصدر الدخل الوحيد للأسرة الفقيرة من جهته أوضح علي ناصر بأن الابن القاتل كان شخصا غامضا تتسم شخصيته بالغرابة لم يكن بارا بوالديه يفتعل الشجارات معهما لاسيما والده الطاعن في السن حيث اشتد غله على والده بعد أن وقف سدا منيعا أمام تحقيق أهوائه وأطماعه الشخصية في تزويج ابنته القاصر من رجل في عمر جدها.
أما إبراهيم عقيل فيصف الحادثة بالمأساوية والتي تسببت في إصابة القرية المسالمة والهادئة بالصدمة الشديدة مؤكدا أن أحدا لم يكن يعتقد أن يتطور هذا الخلاف إلى ارتكاب مثل هذه الجريمة النكراء لاسيما وأن الابن المجني عليه طاعن في السن.
فيما أبدى كل من يحيى سلمان وعيسى مبروك حزنهما العميق المشوب بالدهشة لهذا الحادث الذي ذهب ضحيته رجل كبير في السن كان سببه الطمع في مهر فتاة قاصر لا حول ولا قوة لها.
من جانبه أوضح مصدر المشهد الأخير في حياة الجد المغدور بالمأساوي حيث كان الابن القاتل يترصد لأبيه الذي كان يذهب لرعي الأغنام ويعود للمنزل قبل حلول الظلام وكان الابن القاتل يعرف بعودة أبيه إلى المنزل بعد إطفاء سراج غرفته وفي ليلة الجريمة عمد الابن القاتل إلى غرفة والده بعد تأكده من عودة أبيه من خلال إطفاء نور الغرفة وحمل عصا خشبية وقام بالدخول إلى غرفة الأب الطاعن في السن الذي خلد إلى النوم بعد ساعات شاقة في رعي الأغنام وقام بضربه على رأسه ضربة قوية أدت إلى وفاته بسبب حقد دفين كان يحمله في قلبه تجاه والده الذي كان يقف بشدة أمام تزويج حفيده القاصر من خطابها الذين يكبرونها بسنوات مشيرا إلى أن الجدة أحست بالخطب وقامت على الفور بالدخول إلى غرفة زوجها الذي لم يكن يجيب على نداءها وعلى رغم ضعف بصرها فقد تحسست جسد زوجها حيث وجدت بعض آثار الدماء على سرير نومه فاستغاثت مباشرة بجيرانها الذين قاموا بنقل الجد إلى مستشفى محافظة صبيا ولكنه فارق الحياة متأثرا بالضربة القوية على رأسه.
وكان الناطق الإعلامي لشرطة جازان بالنيابة النقيب عبدالحمن الزهراني أكد الواقعة وملابساتها وإلقاء القبض على الابن القاتل.

تلوث جراء مياه أسنة:

بحيرة الخمرة.. خطر يرهب السكان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 3675

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110710/Con20110710432552.htm>

عيد الحارثي - جدة

تسببت الطفوحات والتجمعات الكبيرة للمياه الأسنة المحاذية لسور المدينة الصناعية جنوبي محافظة جدة في انزعاج الأهالي والعاملين.

وأبدى المواطنون استياءهم الشديد من ترك الوضع دون حراك خصوصا في البحيرة التي تراكمت مياهها على امتداد مسطح شاسع في الأرض الفضاء القريبة من المدينة الصناعية، ما أدى إلى تسرب المياه إلى داخل المدينة الصناعية الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع كارثة بيئية في حال استمرار الحال كما هو عليه.

ورغم الضمانات التي أطلقتها إعلاميا أمانة جدة حول سير المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية، إلا أن مواطنين أشاروا إلى عدم ارتياحهم من تدهور الوضع البيئي نتيجة للتجمعات المائية الأسنة وتباطؤ المشاريع التي يرون أنها قد تكون مجرد اجتهادات لن تؤدي إلى حلول إيجابية.

وجدد المجلس البلدي في جدة مطالبته للشركة الوطنية للمياه بسرعة الانتهاء من مشكلة الطفوحات والصرف الصحي في العديد من الأحياء خصوصا شرق المحافظة وجنوبها.

وأكد المجلس أن التنسيق مستمر مع الجهات المعنية يعمل على حل العديد من المشاكل التي يعاني منها سكان تلك الأحياء، مشيرا إلى أن المشكلة عامة في كافة أحياء جدة.

من جهته، قال وكيل أمين جدة للخدمات المهندس علي القحطاني إن العمل متواصل في مشاريع المياه الجوفية التي تم إرسالها، مشيرا إلى أن أهم أسباب مشاكل المياه الجوفية عدم وجود أو تنفيذ شبكة مياه للصرف الصحي، إضافة إلى زيادة ضخ المياه إلى محافظة جدة في الشبكة التي تعاني من التسربات نتيجة عدم تحديثها.

بدوره، يرى المواطن عطية سالم - من سكان الخمرة - أن المنطقة باتت بأكملها تعاني من التلوث نتيجة للطفوحات المائية والنفايات المتراكمة في المساحات الفضاء، مضيفا «لا نرى حولا ناجعة على أرض الواقع، خصوصا وأن التجمع المائي المجاور للمدينة الصناعية بات مصدرا للحشرات والبعوض والروائح الكريهة، وأدى إلى تهالك الطبقات الإسفلتية التي أضرت بمركبات القادمين إلى سوق الصواريخ ومنطقة الخمرة».

فيما قال فوزي بوقس - من سكان الخمرة - إن المدينة الصناعية تعاني من ارتفاع نسبة التلوث ما أدى إلى تضرر العاملين فيها، وتخوفهم من التعرض إلى أمراض جراء تدفق المياه الملوثة من البحيرة الملاصقة لسور المدينة من الجهة الشمالية.

وأضاف بوقس «حاولنا نقل الصورة كاملة للمعنيين في الجهات ذات العلاقة إلا أن الوضع لا زال مقلقا ميدانيا خصوصا مع استمرار تدفق المياه الأسنة إلى داخل المدينة الصناعية»، مطالبا بالتحرك واتخاذ التدابير الاحترازية لتفادي وقوع كارثة بيئية قد تؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة.

تحالف شركات التطوير مع المقاولين المؤهلين سيساعد على

تحقيق ذلك .. مسوقون:

إيجاد منتجات سكنية منخفضة التكلفة الحل الأمثل للأزمة

الإسكانية في السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 64642

http://www.aleqt.com/2011/07/10/article_557582.html

علي القحطاني من الرياض طالب عدد من المسوقين العقاريين شركات التطوير والاستثمار العقاري بالتدخل ووضع حد للمضاربات على الأراضي الخام، من خلال عمل الدراسات المتخصصة مع الجهات ذات العلاقة، والبحث عن آليات مناسبة تساعد على استقرار أسعار الأراضي وتقليل تكلفة بناء المساكن، ورفع كفاءة استخدام الأرض وتصميم الوحدة وتقليل الهدر، ونشر الوعي وتنقيف الجمهور حول حجم الوحدة السكنية الملبية للاحتياج، وتوضيح الارتباط بين التكلفة وبين حجم الوحدة، والقدرة المالية للبحث عن السكن وتحديد الاحتياج الفعلي عن طريق البرامج التفاعلية، وتطوير المشاريع التكاملية والشاملة للخدمات والمرافق الأساسية والوحدات المحققة لاحتياجات وتطلعات الأسر دون مبالغة لتتوافق مع إمكانياتها وقدراتها الشرائية.

وبيّن المسوقون العقاريون الذين التقّتهم "الاقتصادية" أن سعي المطورين في دخول وعمل شركات حقيقية مع المقاولين المؤهلين للتطوير سيساعد في تقليل التكلفة في كل جوانب التنفيذ، حتى تصبح الوحدات السكنية في متناول جميع الراغبين في شرائها.

في البداية قال الدكتور رائد بن منصور الدخيل متخصص في مجال العمارة والتخطيط، إن التطوير الشامل من قبل المطورين من خلال الدخول في شراكات حقيقية مع مقاولين لهم باع كبير في تطوير الوحدات السكنية سيساعد في خفض التكاليف، فمثلاً لو أخذنا التطوير المناسب داخل الحي فيمكن توفير في تمديدات البنية التحتية، وعلى مستوى الوحدة تقليل تكلفة النظم الإنشائية والكهروميكانيكية ومواد الإنهاء، وإيجاد الصيغ التعاقدية المناسبة المقننة للتكلفة، والمحافظة على حقوق جميع الأطراف، توفير الضمانات الكافية للمستثمرين والمقرضين للتوسع في تمويل مشاريع التطوير الشاملة. وأضاف الدكتور الدخيل أن حجم الطلب على الوحدات العقارية يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها عدد السكان ومعدل النمو السكاني، والتركيبية العمرية للسكان، والنتائج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، وحجم الإنفاق التتموي على مشاريع البنية التحتية، والقروض المقدمة إلى القطاع من قبل البنوك والجهات المختصة بالتمويل العقاري والنسبة المقطوعة من الدخل وثقة المستهلك.

وبيّن أن قدرة الأسر السعودية على تملك الوحدة السكنية خلال الأربع عقود الماضية قد انخفضت بشكل ملحوظ. والدراسات الأخيرة كشفت أن الأسر السعودية تستقطع في المتوسط ما يصل إلى 45 في المائة من دخلها لتغطية تكلفة تملك الوحدة السكنية مقارنة بنسبة تراوح بين 20 إلى 30 في المائة في الدول المتقدمة، مشدداً على أن هذا الأمر يتطلب المسارعة في إيجاد وحدات سكنية بأسعار مناسبة وفي متناول الجميع من خلال تلك التحالفات والدراسات. من جهته، قال فيصل الدخيل متخصص في التسويق العقاري إن التطوير الشامل هو الحل في خفض أسعار الوحدات السكنية من خلال

عمل شركات حقيقية مع المقاولين المتمكنين في خفض التكاليف مع المحافظة على الجودة والبحث عن التصاميم المناسبة للأسرة السعودية ذات المساحات المناسبة .

ودعا الدخيل البنوك والشركات العقارية الكبرى إلى المساهمة مع الدولة والتفكير بجدية في تمويل المواطنين لشراء مساكن عقارية والتي تعد من الأمور الضرورية والملحة للنشاط الاقتصادي، وأن تمويل المواطنين في الشراء والتملك سيعمل على سد الفجوة في الحاجة إلى السكن وتوافر أصول عقارية في يد الأسرة السعودية خلال أو بعد تسديد التمويل بدلا من ضياع دخولهم في دفع الإيجارات .

يذكر أن مجموعة من بيوت الخبرة، إضافة إلى وكالة موديز للتصنيف الائتماني، قد ذكرت أخيرا أن السوق السعودية ستكون سوقا استثنائية في الفترة المقبلة بسبب تواصل الطلب المحلي القوي، فالمؤشرات الاقتصادية توضح أن القطاع العقاري السعودي من أفضل القطاعات الجاذبة للاستثمار. ومن المتوقع أن تزيد الاستثمارات الجديدة في القطاع خلال العقد القادم. ويشكل القطاع محورا مهما للتنمية وتحريك النشاط الاقتصادي .

وأوضحت أن صناعة التطوير للمجمعات السكنية مجدية للاقتصاد الوطني حيث أثبتت الدراسات أن القطاع مفيد إذا كان يهدف إلى توفير الاحتياج دون الدخول في مضاربات قد تؤثر في القطاعات الإنتاجية الأخرى .

وكشفت أنه عند مراجعة نسبة الإشغال للمخزون السكني الحالي التي تفوق 92 في المائة لوحظ أن الفجوة في الطلب في المدن الرئيسية تصل إلى 26 في المائة فالمؤشرات تدل على وجود فرص جيدة في المشاريع السكنية الموجهة لذوي الدخل المتوسط في المدن الرئيسية والتي تشكل 75 في المائة من الفرص المتاحة حالياً. وعلى الرغم من زيادة نمو القطاع خلال السنوات السابقة حيث زادت الرخص للمنشآت السكنية عن 36 ألف رخصة سنويا إلا أن القطاع لم يحقق للمواطن تقدماً ملحوظاً في التمكين من تملك الوحدة السكنية.

استشاريتان فقط في الطب الشرعي على مستوى المملكة المختصون السعوديون أقل من 20٪ ومساء لتحفيز أطباء الامتياز للتخصص

المصدر: جريدة الوطن الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61543&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 2011-07-10 2:29 AM

كشف مدير إدارة الطب الشرعي والوفيات بمحافظة جدة الدكتور طلال بن محمد أكرم لـ "الوطن" أن المملكة لا يوجد بها سوى استشاريتين فقط في مجال الطب الشرعي في كل من مدينتي الرياض والدمام، مشيراً إلى استعانة مركز الطب الشرعي في جدة بطبيرة للكشف على حالات العنف الجسدي والاغتصاب.

وأشار إلى أن نسبة الأطباء السعوديين في مجال الطب الشرعي لا تتجاوز 20%، لافتاً إلى إجراء المركز برنامجاً تدريبياً لأطباء الامتياز لتحفيزهم على التخصص في هذا المجال. وأفاد بوجود فريق عمل مدرب بالمركز يشرف على الكشف على حالات الوفيات الطبيعية وغير الطبيعية والأحياء، مشيراً إلى استقبال المركز لأكثر من 300 حالة خلال العام الماضي منها 233 للذكور و67 للإناث.

وأشار أكرم إلى أن المركز يشتمل على مشارج ومختبرات وعيادة طبية مجهزة بكافة التجهيزات للكشف على الأحياء إلى جانب أقسام للأشعة ومكتبة إلكترونية تضم العديد من المراجع العلمية في الطب الشرعي.

وذكر أن المركز سيدخل ما يعرف بـ " طقم التحرش الجنسي" الذي يعد الأول من نوعه في المملكة، وهو عبارة عن أدوات خاصة لكل حالة تحتوي على مشط ومفرش ومسحة وتكون في صندوق معين ومغلقة بطرق محكمة وتكتب عليها بيانات وتستخدم مرة واحدة.

ومن جهته، ذكر أخصائي أول طب شرعي، الدكتور ممدوح كمال زكي أن المركز يقوم بالكشف على الوفيات الجنائية والمشتبه بها وحالات الانتحار والمجهولين وجثث اللقطاء، وكذلك الأحياء في قضايا الاغتصاب، بالإضافة إلى تحديد العمر للأحداث لمعرفة المرحلة العمرية لهم حتى يطبق الحد الشرعي عليها في حالة ارتكاب الجرائم التي توجب الحد، كما يحال إلى المركز المشتبه بضلوعهم ببعض الجرائم لإجراء الكشف عليهم.

وأكد أن مركز الطب الشرعي يتدرب لديه عدد من طلاب الامتياز على التشريح الجنائي وذلك بالمشاركة في فحص مسرح الجريمة "المعاينة الخارجية تحت إشراف الطبيب الشرعي الاختصاصي".

وأشار اختصاصي الطب الشرعي الدكتور علي بن أحمد رضا إلى تدشين عيادة خاصة داخل مركز الطب الشرعي وتوفير طبيرة مختصة للكشف على السيدات في حالات الاعتداء والاغتصاب، وأكد أن الكشف على المغتصابات يتم بسرية، حيث تسجل الحالة بكون لا يعرفه إلا الطبيب المختص، دون التعريف بهوية الضحية إلى جانب حضور أخصائيات مرافقات للاستشاري وقت حدوث الكشف.

من جهته قال اختصاصي السموم والكيمياء الطبية الشرعية الدكتور هاني عمر نيازي إنه تم تجهيز مختبر متكامل بالأجهزة الخاصة بالسموم والتحليل النسجي، مؤكداً أن وجود مختبر داخل المركز الشرعي يسهل في الوصول لنتائج أسرع، حيث يتم إعطاء الطبيب الشرعي تقريراً كيميائياً شرعياً يساعده في عمل التقرير النهائي الذي يرسله إلى الأدلة الجنائية.

وعن الجديد في التحليل النسجي أشار نيازي إلى إدخال ما يعرف بالصبغات الخاصة تعرف بـ "الهستو كيميائية" للكشف على الجثث المتحللة والمتعفنة وهذه الصبغات تستخدم لأول مرة في المملكة، موضحاً أن المركز يقوم بتحنيط حوالي 70 جثة شهرياً باستخدام مادة مخصصة تحفظها حوالي 96 ساعة.



قامت بأكثر من 2400 جولة على قطاع التربية والتعليم الرقابة والتحقيق: 9900 موظف في التربية غير منتظمين في عملهم!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721
<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649170.html>

الرياض عبدالسلام البلوي
كشفت الجولات الرقابية التي قامت بها هيئة الرقابة والتحقيق عن أكثر من 9900 من منسوبي وزارة التربية والتعليم غير منتظمين في عملهم، وكان النصيب الأكبر لموظفات التربية سواء معلمات أو إداريات حيث إن هناك 7515 موظفة أكد تقرير الهيئة عدم انتظامهن وتجاوز عدد الغائبات 5000 بينما هناك 2364 سجلن كمتأخرات .
هيئة الرقابة وحسب تقريرها للسنة المالية 31 1432 قامت بأكثر من 2400 جولة على قطاع التربية والتعليم ، منها 2334 بنات شملت أكثر من 81 ألف موظفة و 22387 موظفاً .
من ناحيتها اشتركت وزارة التربية والتعليم من وجود مشروعات تم طرحها وترسيبتها ولم تتم إجازتها من وزارة المالية لارتفاع تكاليفها، إضافة إلى مشاريع تحت التنفيذ تعثر مقاولوها في إتمامها ، وتأمل الوزارة لحل هذه المعوقات تعاون وزارة الشؤون البلدية والقروية معها لتوفير أراض لإقامة مدارس عليها ، وتعاون وزارة المالية في اعتماد العقود التي تزيد تكاليفها عن المبالغ المعتمدة بالميزانية للضرورة ، وتعاونها أيضاً لمعالجة الارتفاع المتزايد والمفاجئ لأسعار مواد البناء الذي أدى لتعثر المقاولين وعدم قدرتهم على الالتزام بالبرامج الزمنية لتلك المشروعات .
وكان تقرير رقابي آخر نشرته «الرياض» قد كشف عن إيقاف تدريس عدد من المناهج الرياضيات، العلوم، الاقتصاد المنزلي، الإنجليزي بعدد من المدارس بسبب النقص في المعلمات ، ووجود نقص في عدد معلمات مناهج الإنجليزي، العلوم الاجتماعية، والرياضيات، والدين واللغة العربية، والإحياء بجميع الإدارات التي تمت زيارتها من قبل الهيئة من خلال 32 جولة ، وعدم توفر مقرر التدبير المنزلي للصفين الأول والثاني الثانوي بعدد من مدارس البنات.

القطاع المصرفي يحتل المرتبة الأولى في التوطين يليه القطاع

الصناعي ..اقتصاديون ل الرياض:

90 بالمائة من الشركات لم تتجاوب مع سياسة الإحلال

والتوطين في السوق السعودي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م - العدد 15721
<http://www.alriyadh.com/2011/07/10/article649355.html>

الدمام - عبدالله الفيفي

أكد اقتصاديون ل«الرياض»، أن عدد شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تجاوبت مع سياسية التوطين والإحلال مازالت تحت خط الـ 10% وأن هذه النسبة غير مطمئنة وتدعو إلى البحث والتدقيق في سبب التباطؤ الشديد الذي تبديه غالبية هذه الشركات والتي تتصف بأنها غير صاحبة استراتيجيات بعيدة المدى، على عكس الأخرى التي تميزت عن مثيلاتها بالخطط والاستراتيجيات البعيدة المدى بل وسعت حثيثاً لعقد الاتفاقيات التي تدعو إلى الإحلال وتطبيقه بشكل فعلي خلال الفترة القادمة .

وأوضح رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن بن راشد الراشد أن هنالك قطاعات خضت خطوات جيدة وملحوظة تشكر عليها كالقطاع المصرفي الذي حقق نسبة عالية جداً من السعرة، وبجانبها القطاع الصناعي الذي بدأ يشهد نمواً مطرداً في أعداد الشباب السعوديين المقبلين على القطاع .

وأشار الراشد إلى ضرورة تهيئة الكوادر الوطنية تبعاً لحاجة سوق العمل السعودي بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومن خلال ذلك إلقاء الضوء على أهم القطاعات التي تفتقد الكوادر الوطنية والعمل على تهيئتها للدخول لسوق العمل، كما أن الأعمال الميدانية ما زالت تعاني إجماع الكوادر الوطنية والتي من المتوقع ألا يستمر إحجامها طويلاً .

وقال المحلل الاقتصادي فضل البوعينين إن الشركات في السوق السعودي تعاني من بطء الإقبال في توظيف السعوديين وتطبيق سياسة الإحلال وأن هنالك أقل من 10% من مجمل شركات ومؤسسات القطاع الخاص هي التي قامت بالبحث عن الكادر الوطني وتهيئة كافة السبل لاستقطابه لديها، وانتقد البوعينين التوجه الذي قامت به بعض الشركات كالإعلان عن الفرص الوظيفية من خلال الصحف اليومية والوسائل الأخرى وما ذلك إلا بأشبه (بذر الرماد في العيون) لأسباب قد لا تكاد تكون خفية، وأوصى بضرورة التأكيد على توثيق البيانات الموجودة بسوق العمل من خلال تقييدها بمؤشرات توضح مدى الحاجة للكوادر العاملة والمؤهلة لكافة مدن المملكة ونوعيتها مما ينتج تصنيفاً للحاجة ونوعيتها وتفصيلها كما وكيفاً لتسهم وضع القرارات المسؤولة في موقعها الصحيح ومساعدتها على الرؤية التي نفتقدها كثيراً بداخل سوق العمل وبذلك نستطيع توجيه طالبي العمل للفرص المناسبة .

كما طالب البوعينين بالقيام برصد أعداد العمالة الأجنبية بداخل سوق العمل ليتم من خلال ذلك تحديد أرقام تلك الفئة - وإن كانت كبيرة- مع تحديث هذه البيانات ليتم من خلالها معرفة نسبة التقدم التي يتم إنجازها في تطبيق سياسة الإحلال . واعتقد البوعينين أن تزيد نسبة إقبال الشركات في السوق السعودي على التوطين والإحلال نظراً للأنظمة التي تحتم ضرورة التوجه نحو هذا الخيار الوطني الاستراتيجي .

على صعيد آخر قال وكيل جامعة الملك فهد لنقل التطوير والتقنية والعلاقات الصناعية الدكتور فالح السليمان إن سياسة المفاضلة التي بدأت وزارة العمل بالتوجه نحوها بل وتطبيقها ضمن ضوابط تحمي الكوادر الوطنية من البطالة التي وقفت أمام طموح الكثير من أبناء هذا الوطن .

وأكد السليمان أن المفاضلة بين شركات ومؤسسات سوق العمل من شأنها خلق بيئة تنافسية صحية ترتقي بمستوى الشركات نحو الأفضل وتحقيق الرؤية الاستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى تحقيق بيئة عمل تدار بكوادر وطنية .

وألح السليمان على ضرورة التركيز على رفع ثقافة التوطين بداخل سوق العمل وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك للمنشأة بوجه عام.



واشنطن تعاود فتح ملف معاداة السامية في المناهج السعودية

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286643>

واشنطن - «الحياة»

نسبت صحيفة «جويتس جورنال» اليهودية الأميركية إلى مبعوثة وزارة الخارجية الأميركية لمكافحة معاداة السامية هانا روزنثال قولها إن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للوزارة سيبدأ قريباً دراسة نصوص المقررات المدرسية السعودية لمعرفة ما إذا كانت تحض على عدم التسامح. وقالت روزنثال إن المكتب سيكلف خبراء بدرس المقررات السعودية بحثاً عن أي أوصاف غير ملائمة لغير المسلمين، بما في ذلك العبارات التي تعد معادية للسامية.

وكانت السعودية نفت مراراً وجود أي محتوى غير متسامح في مقررات مناهجها التعليمية. وشددت على أن المقررات خضعت لمراجعة دقيقة لإزالة أي محتوى قد يكون مسيئاً، ولا سيما أن المملكة تقود مبادرة عالمية للحوار بين الأديان والثقافات. وأشارت الصحيفة إلى أن روزنثال كانت زارت الشهر الماضي لبنان والأردن والسعودية إذ التقت جماعات تشجع حوار الديانات والتقت مسؤولين تعليميين في كل من السعودية والأردن. وذكرت أنها واجهت أولئك المسؤولين الذين لم تسمهم بنماذج العبارات المعادية للسامية في المقررات المدراس التي تمولها السعودية في باكستان والأرجنتين. لكنها قالت إن المسؤولين السعوديين أبلغوا روزنثال بأنه لم تعد هناك عبارات من ذلك القبيل في مقررات الدراسة السعودية، وإذا نجح مكتبها في العثور على أي نماذج تخص على عدم التسامح فإنهم على استعداد للقيام بتغييرها. ونسبت إلى المسؤولة الأميركية قولها إن الدراسة المذكورة لا تزال في مراحلها الأولية، وأن الباحثين الذين سيكلفون بها لم يتم تعيينهم بعد. وكشفت أن المكتب يجري دراسة مماثلة حول مقررات المدارس الفلسطينية والإسرائيلية.

مدير الدفاع المدني يشارك في اجتماع رؤساء أجهزة الحماية المدنية العربية

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286632>

الرياض - «الحياة»

يترأس المدير العام للدفاع المدني الفريق سعد بن عبدالله التويجري وفد المملكة المشارك في المؤتمر العربي الـ 113 لرؤساء أجهزة الحماية المدنية المنعقد في تونس، الذي يبدأ أعماله الأربعاء القادم ويستمر يومين. وأكد في تصريح بهذه المناسبة حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تعزيز التعاون بين جميع أجهزة الحماية المدنية في الدول العربية، مؤكداً أن توجيهات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز تقضي بفتح جميع قنوات التعاون مع الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب.

وأوضح أن الدور الفاعل الذي تقوم وتتطلع به الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالاتصال والتواصل المباشر بين أجهزة الحماية المدنية، أسهم في خلق تعاون فاعل ومميز في تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العلمية والعملية للدول الأعضاء، مضيفاً أن الاجتماع الخاص لرؤساء أجهزة الحماية المدنية سيناقش عدداً من المواضيع المهمة من أبرزها استعراض تجارب الدول الأعضاء في مواجهة الكوارث والمستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها، وأهم المستجدات في أنشطة ومهام أجهزة الحماية المدنية العربية، ودورها في الحد من حوادث المرور ومساعدة المصابين والأرتقاء بالوعي الوقائي وتنمية ثقافة الحماية المدنية. ويضم الوفد مدير الإدارة العامة للعلاقات والإعلام العقيد صالح بن علي العايد، ومدير شعبة التخطيط الهندسي بالإدارة العامة للحماية المدنية المقدم الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الشمراني.

مطلقة تطالب بحضانة أبنائها وتكشف تعنيف وتعرش والدهم

بهم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م العدد 3675

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110710/Con20110710432406.htm>

ماجد النفيعي - الطائف

تستعيد امرأة مطلقة من أقاصي ذاكرتها دقات من الحزن والألم، مطالبة بحضانة أبنائها؛ لأنهم — حسب قولها — يتعرضون للتعريش من قبل والدهم. وكشفت المرأة (ف. ع) بصوت يعتصره الألم أنها عاشت طيلة 26 عاما مع مطلقها تحت سجن العنف والإهانة — على حد وصفها — وتجاوز وامتد موج الإساءة بعدها إلى فلذات أكبادها الذين تذوقوا مرارة العيش. وروت المطلقة (تحتفظ الصحيفة باسمها الكامل) لـ «عكاظ» أنها منذ أقل من عام تقريبا طلقت من زوجها بعد أن كان يعنفها وأبنائها في جميع الجوانب الحياتية عنفا جسديا ولفظيا وتهديدات بالقتل، وكانت تعيل الأسرة من مرتبتها الوظيفي بسبب فصل الأب من عمله، وكانت تخصص له مصروفا شهريا قوامه 2000 ريال. وذكرت بأنه كان يمارس عليهم التجويع المتعمد عن الأكل والشرب، وامتد إلى تحرشه الجنسي بأبنائه في المنزل في منظر كانت عيناها شاهدة عليه. وأضافت بأن ما يقع عليها من مطلقها أمر لا يمكن أن يصدق، وبعد طلاقها بفترة قدمت شكوى للجنة الحماية الاجتماعية في الطائف للوقوف على حال أبنائها وبناتها، ليس لأنها طلقت، بل تستجد بحال أبنائها خلفها، طالبة منهم حضانة جميع أبنائها الخمسة (ابنان وثلاث فتيات) لخوفها وعدم اطمئنانها من تصرفات مطلقها الجنونية التي كانت آخرها إيقاف المسيرة التعليمية الجامعية لاثنتين من بناته بعد أن قضتا فيها أتراما دراسية ناجحة، كما قام بكف ابنته الثالثة عن إكمال دراسة المرحلة الثانوية، فيما لا يزال أصغر أبنائه في المرحلة الابتدائية ينتظر مصيره كإخوته السابقين — على حد قولها. وأضافت بأن ابنها الكبير «ه. ب» (18 عاما) ما زال هاربا من عنف والده ومن تهديده الدائم له بقتله وإبلاغ والده الشرطة بأنه عاق، ولم يمه مرحلته الثانوية بسبب سحب والده لملفه الدراسي من مدرسته. من جانبه، أوضح لـ «عكاظ» المشرف العام على مدارس شباب الفهد حسن الحجاج بأن الطالب «ه. ب» كان يتلقى التعليم في المدرسة إلا أن والده مع بداية العام الدراسي طلب سحب ملف ابنه على خلفية نقله إلى مدرسة أخرى وتم تسليمه ملف ابنه بناء على طلبه ولى أمره. وطالبت «ف. ع» من الجهات ذات العلاقة «أن يتم التحقيق مع أبنائها وبناتها فيما وقع عليهم من أذى وفي مكان انفرادي بعيدا عن سلطة الأب كي يتسنى للجهات النظر في إنهاء ووضع حد للمعاناة التي حلت بأبنائها — على حد قولها — كما طالبت بإيضاح الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الحماية الاجتماعية ورفعها للجهات الشرعية ليتم النظر فيها بالحق». وكانت «عكاظ» تحصلت على صورة لتقرير الزيارة الميدانية للجنة الحماية الاجتماعية لمتابعة حالة الأبناء والبنات والوقوف على حالهم في منزل والدهم، والتي كانت مكونة من عدة مندوبين وأعضاء من عدة جهات (شرطة الطائف، تعليم البنين، الصحة، وفريق نسائي برئاسة مديرة مركز التأهيل الشامل للإناث)، والذي كشف لهم حجم المعاناة عند لقائهم بالفتيات، حيث نص التقرير على تعريش والدهن ولهن ولأصغر إخوتهن وتعنيفهن حسب أقوال الفتيات، حيث استدعت اللجنة فيما بعد لطرح توصيات مقترحة تتضمن رفع القضية كافة لجهة الاختصاص للنظر فيما تدعيه الفتيات ووالدتهن على والدهن، لكون ما يدعيه يعتبر جنائيا، كما أوصت اللجنة بإخضاع الفتيات للتأهيل الاجتماعي والنفسي والمتابعة من قبل فريق الحماية. وكانت من بين وجهة نظرهم شكوكهم بأن والدهم قد يكون متعاطيا للمسكر أو يعاني من مرض نفسي عضال يستوجب علاجه. من جانبه، أوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في الطائف حسين العبادي بأنهم رفعوا كافة التقارير إلى الجهة الشرعية للفصل فيها، وهي الجهة المخولة نظاما لحلها.

السديري: جمع التبرعات لتفطير الصائمين ممنوع... والأئمة

مسؤولون عن المعتكفين

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286524>

الرياض - أحمد غلاب

شدّد وكيل وزارة الشؤون الإسلامية لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري على أن وزارته تمنع جمع التبرعات لمشاريع تفطير الصائمين، داعياً من يرغب إلى تقديم تبرعاته إلى الجمعيات الخيرية المصرح لها. وأضاف في حوار مع «الحياة»، أن الوزارة طلبت من الأئمة ملازمة المساجد، والعمل على خدمة المصلين طوال أيام شهر رمضان، وعدم الاستئذان إلا للضرورة القصوى.

واعتبر أن أئمة المساجد مسؤولون عن المعتكفين، وبالتالي عليهم الحرص على عدم وجود ما يناهز الاعتكاف، مشيراً إلى ساعتين ستفصلان بين صلاتي المغرب والعشاء... وفي ما يأتي نص الحوار:

>كيف هي استعدادات وزارة الشؤون الإسلامية لاستقبال شهر رمضان في ما يتعلق بتهيئة المساجد؟

-الوزارة حريصة على تهيئة جميع المساجد، خدمة للمصلين في هذا الشهر المبارك، وتعمل منذ وقت لتوفير ما أمكن من خدمات تريح المصلين والصائمين، وتوفر لهم جواً من الراحة والخشوع الإيماني، وعملنا على مراقبة المساجد بشكل كامل وتفقد حاجاتها، وشددنا على مسؤولي الفروع بالاستعداد لهذا الشهر الكريم.

>هل لا يزال تشديدكم بمنع غياب الأئمة والمؤذنين سارياً؟

-نعم، هناك توجيهات سابقة ومعمول بها تنص على عدم السماح لأحد من الأئمة والمؤذنين والخدم في المساجد بالتغيب عن المساجد المكلفين بها، خصوصاً في الأيام العشرة الأخيرة من رمضان إلا لمن يأتي بعذر للضرورة القصوى، ونحن نقدر للجميع جهودهم التي يبذلونها، ونعمل كفريق عمل واحد لأداء واجبنا، خدمة لبيوت الله والمصلين فيها.

>المعلوم أن هناك تنظيمًا يمنع فتح أبواب المساجد بعد انتهاء فرائض الصلاة، هل ذلك معمول به في شهر رمضان؟ وماذا عن أراد الاعتكاف في المسجد؟

-تعلمون أن هذا الشهر فيه كثير من المصالح الشرعية، ونحن في وزارة الشؤون الإسلامية أكدنا على جميع مراقبي المساجد بفتح أبواب المساجد طوال اليوم لإتاحة الفرصة للمصلين، من أجل المكوث فيها للعبادة والذكر إلى حين الانتهاء من صلاة القيام، ونبهنا المراقبين لملاحظة ذلك، ومتابعة جميع الأعمال المتعلقة بالمساجد من صيانة وغيرها، والرفع للوزارة بشأن أي تقصير لمعالجته في حينه، وكذلك وضع درجات الحرارة في المساجد بشكل معتدل يصل إلى 25 درجة مئوية، وهي خطوة من شأنها تهيئة المسجد للمصلين لممارسة عبادتهم.

وبخصوص الراغبين في الاعتكاف بالمساجد، فيجب أن يكون الإمام مسؤولاً عن الإذن للمعتكفين، والحرص على عدم وجود ما يناهز الاعتكاف، ومعرفة الإمام للمعتكفين وفق الضوابط المنظمة.

>بالنسبة لتوقيت الأذان، هل سيكون كما هو معتاد كل عام؟

-مواعيد الأذان تتبع تقويم أم القرى، وهناك تعليمات للمساجد بإزالة ما قد يوجد من تقاويم وساعات إلكترونية مخالفة، وأن يكون أذان صلاة العشاء بعد أذان صلاة المغرب بساعتين، عملاً بتوقيت أم القرى، وذلك بناءً على فتوى صادرة من المفتي العام للمملكة، وتأتي توسعة على الناس، وسداً لذريعة الاختلاف بين المؤذنين، كما أنه يجب ألا تزيد مكبرات الصوت الخارجية عن أربع مكبرات، لتلافي أي تشويش يصدر مع المساجد الأخرى، والالتزام بالاقتصار في استخدام مكبرات الصوت الخارجية في صلاة التراويح على الجوامع فقط.

>جمع التبرعات لتفطير الصائمين، قضية تتجدد كل عام ويحصل خلط في المكان الصحيح لها، ما جهود الوزارة في ذلك؟

- هذه القضية لا تساهل فيها أبداً، هناك تعميم على عدم جمع التبرعات المالية لمشاريع تفتير الصائمين أو غيرها، وتوجيه من يرغب في التبرع إلى مباشرة الجهات الخيرية المصرح لها بذلك، وفي حال وجود من يرغب في إقامة مشروع تفتير صائمين على حسابه الخاص، فعليه الحصول على إذن من الإمارة، وملاحظة أن يكون ذلك الإفطار مجهزاً من المحال المرخصة من البلدية، للتأكد من سلامته وتلافي أي تسممات غذائية قد تحصل، وأمور أخرى للسلامة والطوارئ.



تحويلات العمالة الفلبينية في السعودية في 4 أشهر 492 مليون دولار

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286641>

مانيل - «الحياة»

ذكرت أرقام رسمية في مانيل أن خمس الفلبينيين العاملين خارج بلادهم يعملون في السعودية. وأوضح مكتب الإحصاء الوطني في مانيل أن عمالة البلاد المقيمة في السعودية حولت في عام 2010 نحو 1.54 بليون دولار، وأنها حولت 491.9 مليون دولار خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى نيسان (أبريل) 2011، تمثل 9 في المئة من جملة حوالات المغتربين الفلبينيين من أنحاء العالم. وتشير الأرقام إلى أن عدد الفلبينيين العاملين خارج بلادهم بلغ خلال الفترة من نيسان إلى أيلول (سبتمبر) 2010 (نحو مليوني نسمة في أرجاء العالم. وتم إطلاق تلك الإحصاءات فيما تستعد حكومة مانيل ووكالات التوظيف الخارجي لدرس الخيارات بوجه سياسة توظيف الوظيف التي أعلنتها السعودية. وأشارت الإحصاءات إلى أن واحداً من كل ثلاثة من أفراد العمالة الفلبينية عامل غير ماهر، وأن 54.7 في المئة فقط منهم أرسلوا أموالهم عن طريق البنوك، فيما فضل كثيرون أن يكسوا مدخراتهم ليعودوا بها نقداً إلى بلادهم في عطلاتهم. وأضافت أن جملة التحويلات التي بعثها الفلبينيون من أنحاء العالم إلى بلادهم عن طريق البنوك بلغت 18.8 بليون دولار في عام 2010، تمثل زيادة نسبتها 8.2 في المئة عن تحويلات عام 2009. وأوضحت صحيفة «جي أم إيه نيوز» أمس أن ذلك الرقم يمثل 54.7 في المئة من جملة التحويلات التي قدرتها بـ 34.4 بليون دولار.

هناك بعض النماذج يحق لنا أن نفتخر بتضحياتهم بعد وفاة

أزواجهم

الأم وتربية الأبناء.. المرأة تصنع الرجال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649463.html>

نبوك، تحقيق - نورة العطوي

عبارة «تربية حريم» تحيط الأمهات والأبناء معاً.. المجتمع مع الأسف «لا يرحم!» هناك عدة أسباب تجعل الأم تجد نفسها وقد أصبحت مسؤولة عن دور التربية كاملة في المنزل، ك وفاة الأب أو الانفصال، لتتولى هي المسؤولية بجدارة وتفان، ولكي تحافظ على أبنائها وتصل بهم إلى «بر الأمان» وهم على مستوى كبير من المثالية في الأخلاق والتربية الصحيحة، وفي النهاية يسخر أفراد من المجتمع من أبنائها؛ لأنهم مهما تميزوا وأبدعوا فهم نتاج «تربية حريم»، مع أن هذا النموذج من الأمهات يحق علينا أن نفخر بوجودهن، بل وندحض كل المقولات والاعتقادات الرعناء والبعيدة كل البعد عن الصواب تجاههن .

«الرياض» تناقش قدرة الأم على تحمل مسؤولية التربية، عندما يتطلب منها أن تمثل الدورين معاً (الأب والأم)، في مجتمع مازال يردد جملة «هذا تربية مَرَّة»، و«ذاك تربية نسوان»، و«تلك تربية حريم»، فهل تربية الأم الأرملة أو المطلقة تبقى ناقصة مهما اجتهدت في ذلك؟، هذا السؤال الذي بحثنا عن إجابته من خلال سطور هذا التحقيق .

نقد التصرفات

في البداية قالت «حنان العسيري» -أم لخمس أيتام-: لا توجد زوجة ترغب في أن تحمل الهموم الثقيلة لمسئولية تربية الأبناء وهي بمفردها، ولكن تجد نفسها مجبرة على ذلك في حالة وفاة الزوج أو الانفصال، وهنا تتناسى حياتها ومتطلباتها، بل وتؤثر البقاء دون زواج آخر، لتربي أبنائها على قدر استطاعتها، مضيئة أن المؤسف هو أن الكثير من أقارب هؤلاء الأيتام يحاولون الاقتراب من واقع معيشتهم ليس لمساندة تلك الأم، ولكن لوضع تفاصيل هذا الواقع تحت المجهر، ليبدوا بنقد تصرفاتهم وتعليقها على مشجب واحد وهو «تربية الحريم»، وكان كل من حاد عن التربية السليمة هو تربية حريم، ومن حظي بتربية الأب فهو لا محالة ممن يشار إليه بالبنان أدباً وخلقاً ورجولة، مشيرة إلى أنه مازلنا في مجتمع اعتاد أن يقول لكل ناجح «ولد أبوه»، وكل فاشل «ولد أمه»!، ذاكرة أنه من هنا كانت تنتشر أمامي الكثير من علامات التعجب التي تفرض علي السؤال الأهم وهو: هل أنا ك«أرملة» قادرة على خوض تلك التجربة بنجاح وأقصد هنا تربية أبنائي بمفردي؟ .

عبارة «تربية حريم» تحيط الأمهات والأبناء معاً.. المجتمع مع الأسف «لا يرحم!» أفكار غريبة

وأضافت أن هناك جملة من المعتقدات والأفكار التي لا تركز على حقائق علمية، ومع هذا نجعلها مضرب مثل يطلق جزافاً بلا تفكير، لهذا لا بد دحض تلك المقولة التي تبخس حق تلك المربية التي تعبت بمفردها بالتربية، في حين أن هناك من ليس لأبنائهم منهم سوى الاسم فقط، رغم وجوده على قيد الحياة، فأنا أسمع العديد من شكاوى الأمهات بعدم تحمل الزوج مسئولية تربية أبنائه لانشغاله بالسفر والاستراحات !.

أفتخر بأمي

وقال الشاب «سلطان»: أنا ممن يفخر أن يقال لي «تربية مَرَّة»؛ لأن هذه المرأة نجحت في تربية أبناء يعجز عشرات الآباء عن بلوغ مثلها مع أبنائهم، مضيفاً: «عندما توفي والدي كان عمري ثلاث سنوات، فتولت أُمِّي تربيته أنا وإخوتي البنات، دون أن يترك لنا والدي دخلاً مادياً نستطيع العيش منه، لذا كان يتوقع المحيطين بها أن تتزوج ليكون زوجها عائلاً

لها ولأبنائها، ولكنها بالفعل رفضت عدداً من الخاطبين، واختارت العمل، فكانت رجلاً وامرأة وأباً وأماً، تعمل لتتنفق علينا وتربينا تربية صارمة إذا احتاج الأمر إلى الصرامة، وحنونة إذا جاء وقت الحنان، علمتنا جميعاً وربتنا وزوجت أخواتي، بل وما زالت تساعدن حتى وهن في كنف أزواجهن. »

نهج مخالف

وذكر أنه يستغرب من أولئك الذين يعيرون أو ينتقصون من شخص تكفلت بتربيته والدته لوفاة أو غياب أبيه، بل أحياناً يطالبوه بالخروج على طاعة تلك التي وهبته عمرها ليثبت لهم بأنه ليس من تربية تلك الحريم، وهذا بلا شك قد يدفع ذاك المراهق أو الشاب على أن يتخذ نهجاً مخالفاً للسلوك القويم، فيحاول أن يمارس التسلط والعنف، متصوراً أنهما من علامات الرجولة.

حنان ودلال

وأوضح «محمد العقيلي» أن مقولة: «تربية الحريم» أو «تربية نسوان»، جاءت لأن عدداً كبيراً من هؤلاء الأبناء بالفعل يتأثر بكثرة الحنان والدلال، فالأم تشعر أنه فقد شيئاً نتيجة «اليتم»، فتجتهد بعاطفتها السخية أن تعوضه عنها، وتشعر أنه يحتاج لضمه تحت جناحها خوفاً عليه، وخشية أن تفقده، ل تمنعه من كثرة مخالطة الرجال، وتعتني به أكثر وأكثر حتى يولد فيه نوع من التردد من الاحتكاك بالآخرين، وربما الدلال الزائد والخوف من تحمل المسؤولية، مضيفاً أنه من هنا قد يعيش بعضهم في فجوة بين ما يريده المجتمع الرجولي، وما تربي عليه في البيت.

سبب لا يُعمم

وأضاف أنه قد يعاني الابن من قصور في فهم معادن الرجال والتعامل معهم كل بحسب طبيعته، ولكن هذا السبب لا يعمم، فهناك نساء بالفعل نجحن في تعليم أبنائهن «سلوم الرجال»، وذلك من خلال تغذيته بتربية المجتمع الرجولي؛ لأنها تشعر أن الحماية والتربية المناسبة للمجتمع هي المقدمة على تربية العاطفة أحادية الجانب، فنجد أنها كالرجل وأشد من بعض الرجال، تربي ابنها على حب الشهامة والكرم والطيب، بل وتضعه على المحك مع ما يريده المجتمع الذي تعيش فيه، وتدربه على أن يكون هو رجل البيت القادم، وتحمله المسؤولية، فيشب وقد صلب عوده وقويت شكيمته ونافس الجميع، مؤكداً على أن التربية المتوازنة ليست حكراً على الأب دون الأم، بل بيد صاحب العقل الراجح والحكمة.

مدونة شعبية

وقال «د. خالد بن سعود الحليبي» -المستشار الأسري ومدير مركز التنمية الأسرية- بالأحساء:- عبارة «تربية نسوان» جزء من مدونة شعبية عفا عليها الدهر، بل وأصبحت نوعاً من الآثار التي حان الوقت لإزالتها من تلك العقول الجامدة، نعم كانت المرأة كذلك في فترة الجهل والامية (قرن من الزمان تقريباً)، كانت فيها مهانة مسلوقة الحق حتى في الكلام، فكيف ننظر من الضعيف في شخصيته أن يربي شخصاً قوي الشخصية؟، مبيناً أن المرأة تاريخاً وحاضراً هي صانعة المبدعين، بل هي نصف المجتمع ومربية النصف الآخر -الرجال من صنع المرأة-، مشيراً إلى أنه إذا أردنا رجالاً عظاماً فعلينا تعليم المرأة ما هي العظمة؟، هكذا قال «روسو»: «إن الأبطال يصنعون ولا يولدون»، «و» نابليون» وهو القائد التاريخي قال: «إن الأم التي تهز سرير ابنها بيمينها؛ لتهز العالم بيسارها»، ومن القواعد المقررة أن عظماء الرجال يرثون عناصر عظمتهم من أمهاتهم.

لله درك

وأضاف: الأم ألصق بالولد من الأب؛ بحكم مكثها في المنزل لمدة أطول، ولقربها النفسي منه، وقربه هو منها أيضاً، والعرب حين يرون من الأذكى ما يعجبهم يقولون: «لله درك»، فيمدحون الدر وهو الحليب الذي رضعه، لا الأب الذي أنفق عليه، مبيناً أنه ليس في العالم وسادة أنعم من حضن الأم؛ كما قال «شكسبير»، ولكن لا بد أن نقرر بأن الوالدين ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما كيانان مستقلان يسهم وجودهما في إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية للأبناء، ولذا من الصعب أن يتبدلا الأدوار بنجاح، كما يقول بعض المفكرين، مشيراً إلى أن المسؤولية الوالدية مشتركة بين الأب والأم وفي حالة وفاة الأب فإن الأم الناضجة التي تتميز بالحكمة والعلم قادرة على تحمل تلك المسؤولية التي أختارها الله لها، بل وباستطاعتها تقمص دور الأب إلى جانب دور الأم لسد هذا الفراغ في التربية.

العلماء دليل

وأوضح أنه مع الأسف هناك من يعتقد في مجتمعنا أن الأم وحدها لا تستطيع أن تربي ولداً ناجحاً، والحقيقة أن عشرات الأعلام تربوا على أيدي أمهاتهم؛ فقد نشأ «أحمد بن حنبل» في حضن أمه بعد وفاة أبيه؛ فأصبح إماماً من أئمة الدنيا؛ يقول -رحمه الله-:- «حفظتني أمي القرآن وكان عمري عشرة، وكانت توقظني قبل الفجر، فتدفع لي الماء إذا كان الجو بارداً، ثم نصلي أنا وهي ما شاء الله لنا أن نصلي، ثم ننطلق إلى المسجد وهي مختمرة لتصلي معي في المسجد، فلما بلغت السادسة عشر، قالت: يا بني سافر لطلب الحديث؛ فإن طلبه هجرة في سبيل الله»، ذاكراً أنه لكي تصل الأم إلى ذلك وترى ابنها عالماً كبيراً، أو طبيباً حاذقاً، أو داعي محبوب، أو مخترعاً مبدعاً، فعلينا أولاً أن تكف عن تصنيف ابنها في خانة

الضعف أو الغياب أو مثل ذلك، حتى ولو تخيلت بأنه ليس من بادرة تدل على ذكائه وإبداعه، وإنما هو مشاغب متعب، ومزعج لعب، لا يرتاح ولا يريح، فتظن أنه غبي قاصر، وربما كان عبقرياً عظيماً، ولكنها تقمعه وتكرهه على الهدوء والاستكانة، وبين جنبه طاقة خلاقة متوثبة، تحتاج إلى توجيه لا إلى كبت، وإلى تبصير لا إلى تجهيل، وإلى عناية وتشجيع، لا إلى تثبيط وتهوين من العزيمة الناشئة الطموح .
والدة أديسون

وذكر أن المخترع العالمي «أديسون» عندما كان صبيًا، كان بالغ الكسل في المدرسة، بل كان يطرد دائماً عندما يسقط في دروسه كلها، فكانت أمه ترجعه إلى المدرسة بتوسلات ووسائط حتى -أخيراً- لم تعد المدرسة تقبله بأية حال من الأحوال، فأخذته أمه بيدها راجعة إلى البيت وحولها أولاد المدرسة يصبحون بها: «يا أم الكسلان»، ويكررون الصياح ضاحكين، ولكنها لم تيأس، بل تحدث النوائب والخطوب، بصلاية وقوة، جعلتها تقف شامخة أمام مصيبة ولدها في المدرسة وخسارته لمستقبله، فاشترت له ما يلزم من الكتب، وراحت تعلمه كل البرامج المدرسية بجد واجتهاد وصبر وإرادة، بل ولم تستسلم للفشل، بل نهضت به، وصنعت منه مشروعاً إنسانياً عظيماً، زادت اختراعاته على أكثر من (1000) اختراع، نفع بها الإنسانية كلها، لافتاً إلى أنه لم ينس «أديسون» فضل أمه، بل كان يقول بالحرف الواحد: «إن أمي هي التي صنعتني، لأنها كانت تحترمني وتثق بي، أشعرتني أنني أهم شخص في الوجود، فأصبح وجودي ضرورياً من أجلها، وعاهدت نفسي أن لا أخذلها كما لم تخذلني قط.»



المواصفات والمقاييس تشدد على الانتباه لصلاحية الإطارات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286854>

الرياض - «الحياة»
شدّدت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على الانتباه لتاريخ إنتاج وصلاحية إطارات السيارات، والتأكد من جودة صنعها.
وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أصدرته أمس، أن فترة صلاحية الإطارات حددتها المواصفة القياسية السعودية بالألا تزيد من تاريخ الإنتاج إلى تاريخ البيع للمستهلك على 24 شهراً بالنسبة لإطارات سيارات الركوب والحافلات، والشاحنات الخفيفة، و 30 شهراً للشاحنات الثقيلة، ويقوم البائع بإعطاء المستهلك وثيقة ضمان للإطار على ألا تقل مدة سريانها عن سنة من تاريخ البيع، لافتة إلى أن الضمان يسري على الإطارات الملحقة بالسيارات الجديدة.
وأضافت: «الإطارات يتم تمييزها تبعاً للسرعة القصوى التي يمكن أن تستخدم عندها برموز على الإطار، إذ إن 180 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف S، و 190 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف T، و 200 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف U، و 210 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف H، و 240 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف V، و 270 كلم/ساعة يرمز لها بالحرف W، مشيرة إلى أن الإطارات المناسبة لظروف المملكة هي فئة A بدرجة كبيرة تليها فئة B، لأن فئة C تستخدم في درجات الحرارة المنخفضة، إضافة تآكل موطن الإطار TREDWEAR كلما ازدادت القيمة كان أفضل.
وتابعت: «للمحافظة على الإطار بحالة جيدة نصحت الهيئة بتجنب زيادة الحمل على الحد الأقصى الذي يتحملة الإطار، واتباع الإرشادات الخاصة بضغط الإطار طبقاً للضغط الموصى به من الشركة الصانعة للسيارة والموضح في كتيب السيارة أو في الملصق الموجود فيها، وتجنب اصطدام الإطار بالأجسام الصلبة كالأرصفة والحجارة، وتجنب الوقوف المفاجئ أو السرعة المفاجئة، والتحقق من ضغط الإطارات باستمرار وهي باردة، خصوصاً قبل السفر وبعده.»
وذكرت أن أهم أسباب تآكل وانفجار الإطار هو زيادة الحمل عن الحد المقنن للسيارة، وانخفاض أو ارتفاع ضغط النفخ للإطارات عن الموصى به من الشركة الصانعة للسيارات، وزيادة السرعة وتعرض الإطار للصدمات، والتخزين في أماكن رطبة أو جو مرتفع الحرارة، وعدم مراعاة تحريك السيارة التي تتعرض للتوقف من دون الاستخدام باستمرار لمسافات قصيرة بحد أقصى أسبوعين مع ضبط نفخ هواء الإطارات عند ضغط التخزين الموصى به، حتى لا تحدث نتوءات للإطارات تؤدي إلى الانفجار.

التحقيق تطالب بتنفيذ حد الحراية في سفاح الخادماى بنىبع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 17609

<http://www.al-madina.com/node/314731>

أحمد الأنصاري - ينبع
طالبت هيئة التحقيق والادعاء العام بىنبع بتنفيذ حد الحراية أو القتل تعزيرا أو تطبيق حد زنا المحصن على «سفاح الخادماى الثلاث».

وعلمت (المدينة) من مصادرها أن الادعاء العام حولت قضية السفاح الى المحكمة الشرعية بىنبع تمهيدا لإصدار حكم شرعى فىما نسب إليه أمس الأحد، وستقوم المحكمة بتكوين لجنة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة من أجل إصدار حكم بحقه.

وذلك بناءً على مصادقة السفاح (خلال الفترة السابقة) على أقواله واعترافاته فىما نسب إليه بقتل ثلاث خادماى فى أوقات وظروف مغايرة وقام بإخفاء معالمهن مما صعب إمكانية معرفة هوية القاتل فى ذلك الوقت حتى تم القبض عليه فى شهر سبتمبر من العام الماضى.

يذكر أن سفاح خادماى بنىبع (مجهول الهوية وقتها) أثار ضجة كبيرة عند القبض عليه، ومعرفة المواطنين والمقيمين للطرق والأساليب التى استخدمها فى إخفاء معالم ضحاياها بعد ممارسة الرذيلة معهن وقتلهن (كلهن من الأسبويات). وكان السفاح يقوم باختيار ضحاياها خلال شروط أساسية أهمها أن تكون من مجهولات الهوية ولا يوجد ما يثبت شخصيتها، بالإضافة إلى عدم معرفة أحد بها، ومن ثم يقوم بتعذيبها والقيام بارتكاب الفاحشة فيها، ومن ثم قتلها وتشويه جسمها بالكامل لكي لا يعرفها احد ولا يستدل عليها.

وهكذا فعل فى أولى ضحاياها حيث قام بفعل الفحشاء فيها ومن ثم حرقها وتركها فى طريق بنىبع النخل - بنىبع البحر فى منطقة ترابية، وكشفت الجهات الأمنية الجثة بدون أن تحدد هويتها.

وأشار المتهم فى تحقيقاته أنه بعد فترة من ارتكاب جريمته الأولى قام بقتل الثانية وأخفى معالمها وحلق شعرها ووضعها فى كيس ودفنها فى شاطئ الشروق بىنبع الصناعية فى كيس بعد أن تم إخفاء جميع معالمها وتحللها جزئيا، واكتشف الجثة مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون فى الشاطئ.

أما الثالثة فقام بطعنها عدة مرات وارتكب جريمة الزنا معها وهى تفارق الحياة ودمائها فى كل مكان وكانت من الجنسية الأسبوية أيضا، وبعد ذلك قام بحرقها فى طريق بنىبع - املج بالقرب من مركز 18 وتركها هناك.

وكانت شرطة بنىبع ممثلة فى البحث الجنائى وشرطة البلد تمكنت من فك لغز صعب استمر البحث عن حله 4 سنوات عندما قبضت على قاتل الخادماى الثلاث فى سبتمبر الماضى

المتهم باغتصاب القاصرات ينجو من 197 دليلا

قاض ينصح ناظر القضية بتجاهل الإعلام والتثبت من الاتهامات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61765&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-07-11 3:14 AM

أسقطت هيئة التحقيق والادعاء العام عشرات الأدلة لقضايا اغتصاب عدة داخل جدة وخارجها عن المشتبه به الموقوف على ذمة التحقيق في قضية اغتصاب القاصرات. وقال مسؤول من الهيئة لـ "الوطن" أمس إن 3 أدلة فقط أبقى عليها لإدانة المشتبه به، فيما استبعدت 197 دليلا لقضايا سابقة بدت غير مقنعة، سبق أن حرزتها أقسام الشرطة في مختلف مناطق المملكة. في حين أكد شقيق المشتبه به أن أسرته في طريقها لتوكيل محام للترافع عن ابنها الموقوف على ذمة القضية، مدعيا تأثير الرأي العام على مجريات القضية، وأن الأسرة على علم بإسقاط الادعاء العام العديد من الأدلة التي دونتها الشرطة ضد شقيقه.

وبحسب حديثه فإن الأدلة الثلاثة التي أبقى عليها هي: شهادة الضحية الأخيرة، وزجاجة المياه التي حرزتها الشرطة في أحد المراكز التجارية، وأخذ منها تحليل DNA ، والسيارة التي تم التحفظ عليها. من جانبه، قدم القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة الشيخ محمد مرداد نصائح للقاضي الذي سيوكل إليه نظر القضية، منها تجاهله لما نشر في الإعلام، وأهمية البحث في القرائن والأدلة، والتثبت من الاتهامات التي تدين الجاني أو تبرئه.

سلكت قضية مغتصب قاصرات جدة منعطفاً جديداً أمس، بإسقاط هيئة التحقيق والادعاء العام 197 دليلا، سبق أن تم تحريرها ضد المشتبه به الموقوف على ذمة التحقيق، بحسب ما كشف مسؤول بهيئة التحقيق والادعاء العام لـ "الوطن". وقال المسؤول "إن 3 أدلة فقط تم الإبقاء عليها لإدانة المشتبه به، فيما تم استبعاد 197 دليلا غير مقنع، تنتهم بارتكاب قضايا خطف واغتصاب لقاصرات من داخل مدينة جدة وخارجها، سبق أن حرزتها أقسام الشرطة بمختلف مناطق المملكة."

وأكد شقيق المشتبه به إلى "الوطن" أمس، أن أسرته في طريقها لتوكيل محام للترافع عن ابنهم الموقوف على ذمة القضية، مدعيا تأثير الرأي العام على مجريات القضية، وأن الأسرة على علم بإسقاط الادعاء العام العديد من الأدلة التي دونتها الشرطة ضد شقيقه، في العديد من القضايا التي سجلتها مراكز الشرطة في مختلف مناطق المملكة وسجلت ضد مجهول، فيما تم الإبقاء على 3 أدلة فقط، هي شهادة الضحية الأخيرة، وزجاجة المياه الصحية التي حرزتها الشرطة بأحد المراكز التجارية، وأخذ منها تحليل الـ DNA ، والسيارة التي تم التحفظ عليها، وتدعي الشرطة أن صورتها التقطت بكاميرا جوال .

وأضاف أن الادعاء العام أبلغ الأسرة بإسقاط شهادات جميع المغتصابات القصر اللاتي ادعين اغتصابهن، بسبب عدم تطابق الأوصاف التي روتها الفتيات مع أوصاف شقيق الموقوف، وأن الأوصاف التي روتها المغتصابات منها وجود "شامة" و"سكسوكة" على وجه الجاني. من جانبه، قدم القاضي بمحكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة الشيخ محمد أمين مرداد ناظر نصائح للقاضي الذي سيوكل إليه نظر قضية مغتصب القاصرات، منها تجاهله لما نشر في الإعلام، وتأثر به الرأي العام، وأهمية البحث في القرائن والأدلة، والتثبت من الاتهامات التي تدين الجاني أو تبرئه .

وأكد على أن قضاء المملكة لا يتأثر بأي ضغوطات، ويتمتع بنزاهة عالية في أحكامه الشرعية، ولا يلتفت لشهادة القصر ولا يعتد بها نهائياً، أو بما حرز من أفلام وصور من المراكز التجارية أو غيرها، وأن الحكم على المتهم في هذه القضية يستند على ما يراه ناظر القضية من أدلة وقرائن قاطعة وقوية تدّين المتهم. وقال "لوثبت اتهام المشتبه به بارتكابه تلك القضايا، فستوجه إليه تهمة الإفساد في الأرض التي يكون الحكم فيها بالقصاص"، لافتاً إلى أن الأحكام المشددة والقاسية لا تؤخذ بأدلة هشة، بل لابد أن تتوافر في قضاياها أدلة وقرائن مؤكدة. وطالب مرداد ناظر القضية بأن يتفرغ للتحقيق والبحث في مجريات الاتهام وصولاً للاقتناع بثقة الأدلة، وثبوت الجريمة على الجاني، ومنها وجود سائل منوي على جسد الضحية، أو ثبوت واقعة الاغتصاب الفعلي على البكر، وألا يقتنع أو يثق إلا بدليل قطعي وجازم للحكم على المتهم في تلك القضية.

إلى ذلك، أوضح استشاري الطب الشرعي بجدة الدكتور ممدوح كمال، أن الحكم على المتهمين في قضايا الاغتصاب وهناك العرض يجب أن يتم على بيئة وتوفر عدة عوامل وأدلة مادية ملموسة على جسم الضحية أو الجاني. وقال "في حالات الاعتداءات الجنسية على النساء، يتحرى خبراء الطب الشرعي عن مواضع وآثار الإصابات بكل من المدعية بحدوث الاغتصاب، وفحص المتهم فحصاً دقيقاً، والآثار المادية اليقينية بالملابس، ومن ثم دراسة ملاءمة الأدلة لرواية المجني عليه والمشتبه به. وأوضح أنه يجب إثبات واقعة الاغتصاب أو هناك العرض بإثبات فض غشاء البكارة للفتيات، وأن يقوم الطبيب الشرعي بالتحفظ على مسحات موضعية شرجية ومهبلية من الفتاة بعيد الواقعة مباشرة وفي أقصاها بضعة أيام، لإثبات أو نفي وجود سوائل منوية أو سوائل أخرى متعلقة ببدن المدعية، والتحفظ على مسحات الفحص السيرولوجي للكشف عن وجود عدوى لأمراض جلدية أو تناسلية. وأشار إلى أنه يتم فحص المكان المدعى بحدوث واقعة الاغتصاب به من قبل الخبراء المختصين، ويتم رفع البصمات من الموقع لمقارنتها مع بصمات المدعية، وكذا يتم التحفظ على أي تلوّنات مشتبهة، وكذلك الأغذية والملابس والأكواب التي قد تحمل اللعاب الخاص بالمدعية، وقد تحتوي بقايا تلك الأكواب على مواد مخدرة أو منومة.



طالبت بألية لزيارة الأبناء تحد من هذه الممارسات أم بندر: وجود مراكز متخصصة للتعامل مع الأطفال كان سيجنب ابني الاعتداء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 17609

<http://www.al-madina.com/node/314874>

تركي الصاعدي - المدينة المنورة
أكدت والددة الطفل بندر الذي تعرض لاعتداء من قبل والده بمركز شرطة مدينة الرياض ونشرت "المدينة" قصته في عدد سابق أن وجود مراكز متخصصة للتعامل مع الأطفال في قضايا المشكلات الأسرية كان سيجنب ابنها الاعتداء الذي وقع عليه من قبل والده الذي يعمل ضابطاً بإحدى القطاعات العسكرية بالمدينة المنورة أثناء تنفيذ حكم قضائي بتمكينه من زيارة أبنائه، وقالت إن رفض الطفل الذهاب مع والده عرضه للعنف من قبل والده وتعرضه لحالة نفسية سيئة، تطلبت تلقيه العلاج في أحد المراكز المتخصصة في الطب النفسي. وأضافت أم بندر تعليقاً على هذه القضية: يحزنني جداً ما حصل لأطفالي داخل مركز الشرطة وحق أبنائي لن يضيع مشددة على ضرورة وجود آلية معينة لزيارات الأبناء تحد من هذه الممارسات مثل توفير الدولة مراكز متخصصة آمنة يشرف عليها أخصائيين نفسيين واجتماعيين يجيدون التعامل مع الأطفال لكي تتم عملية تسليم الأطفال بطريقة سليمة لا تؤثر على نفسياتهم.

أمانة المدينة تضبط مطبخا يقدم الأغنام النافقة والمريضة للزبائن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286849>

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
تمكن المراقبون الصحيون ببلدية أحد في المدينة المنورة من ضبط مطبخ في حي الحرس يقوم بشراء وجلب الأغنام المريضة والنافقة من السوق المركزي للأغنام، وذبحها ومن ثم طبخها وتقديمها وجبات للزبائن. وأوضح رئيس بلدية أحد المهندس حمزة سبيبه، أن عملية الضبط تمت خلال جولة نفذها فريق من القسم الصحي بالبلدية، ضمن الجولات التفتيشية التي يقوم بها المراقبون بصفة مستمرة. وقال: «إن فريق المراقبة الصحية وأثناء جولاتهم الدورية للمطاعم والمحال المتعلقة بالصحة العامة والتي شملت عدداً من المطاعم والمطابخ كان من بينها مطبخ خاص بإعداد الولائم يعمل به سبعة من الوافدين من جنسيات عربية، أربعة منهم يعملون من دون شهادات صحية، فيما يعمل الآخرون بلا إقامات.» وأضاف: «إن الجولة شملت عملية التفتيش لسكن العمال المجاور للمطبخ الذي اتخذه العاملون مسلخاً لذبح الأغنام وتخزين اللحوم والمواد الفاسدة، وتم خلال عملية التفتيش ضبط رأسين من الأغنام المريضة التي تم ذبحها قبل دهم الفريق للموقع، كما تم ضبط 15 ذبيحة محفوظة في الثلاجات داخل سكن العمالة ومجموعة من الرؤوس والمقادم والدجاج المخزن مجهول المصدر.» وأشار إلى أنه تمت مصادرة الأغنام التي تم ضبطها ومصادرة وأتلاف اللحوم والمواد الغذائية غير الصالحة للاستخدام الأدمي، وإحالة العاملين المضبوطين إلى وحدة ضبط المخالفات البلدية لاستكمال إجراءات التحقيق، مؤكداً أنه سيتم تطبيق الغرامات والجزاءات بحق العاملين المخالفين. وأكد أنه لن يتم التهاون مع المخالفين وضعاف النفوس وتطبيق العقوبة في حقهم، حفاظاً على صحة المستهلكين، مطالباً المواطنين في حال رصد أي ملاحظات أو تجاوزات المبادرة بالاتصال على عمليات الأمانة على مدار الـ 24 ساعة على الرقم (940) لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

اعتماد أكثر من ثلاثة مليارات ريال لتوفير الأدوية الصحة ترد على الشورى: معلوماتكم قديمة والوزارة مستمرة في تنفيذ برامجها التطويرية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649557.html>

الرياض - محمد الحيدر

فندت وزارة الصحة في بيان لها أمس ما أبداه بعض من أعضاء مجلس الشورى المحترمين حيال التقرير السنوي لوزارة الصحة، وذلك أثناء جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم الاثنين الماضي 1432/8/3 هـ. وأوضحت أن هذه المعلومات قديمة وعمرها يقارب الثلاث سنوات.

وفيما يلي نص التوضيح: أطلعت وزارة الصحة على ما نشر في عدد من الصحف المحلية وبعض المواقع الإلكترونية بخصوص ما أبداه بعض من أعضاء مجلس الشورى المحترمين حيال التقرير السنوي لوزارة الصحة، وذلك أثناء جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم الاثنين الماضي 1432/8/3 هـ.

وتود الوزارة أن تشير إلى تقديرها لإهتمام مجلس الشورى الموقر بالرعاية الصحية للمواطنين الكرام وكذلك ما يبديه المجلس من دعم ومساندة لوزارة الصحة لتحقيق بإذن الله تعالى رسالتها في تقديم رعاية صحية شاملة ومتكاملة في وطننا المعطاء وفي الوقت الذي تقدر الوزارة فيه ما نشر تود في البداية أن تقدم لأعضاء مجلس الشورى جزيل الشكر والتقدير على مقترحاتهم ومرياتهم الهادفة للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وهو ما تسعى إليه وزارة الصحة مؤكدة ترحيبها بالنقد البناء وانتهاج مبدأ الشفافية في إيضاح الحقائق للجميع، كما أنها تؤكد في الوقت نفسه حرصها على استثمار الدعم الذي تحظى به من القيادة الرشيدة وبما يحقق تطلعات ولاة الأمر - يحفظهم الله - ويلبي احتياجات المواطنين الصحية. وتود الوزارة الإيضاح أن هذه المعلومات قديمة ومنذ ما يقارب ثلاث سنوات ولقد استمرت الوزارة في تنفيذ برامجها التطويرية التي كانت تتم حيث تحقق والله الحمد تطور كبير في الخدمات الصحية كماً ونوعاً.

نسبة الأسرة لكل ألف نسمة (2.15) سرير.. ونتوقع استلام 32 مستشفى خلال عامين وفي هذا السياق، وحرصاً من الوزارة على توفير المعلومات الدقيقة والحديثة حول ما أشير ورغبة في بيان جهودها المبذولة لتوفير الرعاية الصحية بكافة مستوياتها ونشر المرافق الصحية في كافة أرجاء المملكة فإنها تود الإحاطة بالتالي: 1. إن نسبة الأسرة لكل ألف نسمة من السكان هي (2.15) سرير وليس كما ذكر (0.68). ولقد بلغ عدد الأسرة اليوم (34580)، وذلك بفضل الله ثم الدعم السخي لحكومة خادم الحرمين الشريفين، حيث تم افتتاح 18 مستشفى عام 1430 هـ وسبعة مستشفيات عام 1431 هـ إضافة إلى ثمانية مستشفيات تم استلامها منذ بداية هذا العام، وبذلك يكون العدد الإجمالي للمستشفيات التي تم استلامها منذ عام 1430 هـ وحتى اليوم هي 33 مستشفى تحتوي على 4120 سريراً إضافة إلى أسرة مستشفيات القطاعات الصحية الأخرى.

2. يتوقع استلام 32 مستشفى في غضون العامين القادمين تحتوي على 5000 سرير فاقت نسبة انجازها 80 %
3. أما بالنسبة لما ذكر حول أن 81% من مراكز الرعاية الصحية الأولية مستأجرة، فإن الواقع يؤكد أن الوزارة قامت بالانتهاء من إنشاء وتشغيل 671 مركزاً جديداً ويتوقع استلام 207 هذا العام؛ ليكون مجموع ما تم استلامها من مباني جديدة لمراكز للرعاية الصحية الأولية حتى الآن 878 مركزاً جديداً من أصل 1010 مراكز صحية تمثل العدد الإجمالي للمراكز الجاري بنائها. وبذلك ترتفع نسبة المراكز الصحية الجديدة إلى 42% من إجمالي جميع المراكز البالغ عددها 2077 مركزاً صحياً. هذا وقد تم طرح بداية هذا العام منافسة لعدد 382 مركزاً جديداً وتم تأجيل طرح الدفعة الخامسة لبناء (227) مركز رعاية صحية أولية لعدم توفر الأراضي.

الوزارة انتهت من إنشاء وتشغيل 671 مركزاً صحياً جديداً ويتوقع استلام 207 هذا العام

من جانب آخر تم إستحداث (450) مركز رعاية صحية أولية جديدة خلال الثلاث السنوات الماضية بمختلف مناطق المملكة، وذلك ضمن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة .

4. فيما ذكر عن نقص الدواء، فقد قامت الدولة بدعم ميزانية الأدوية في وزارة الصحة ليصبح هذا العام مبلغ 3,750 مليار ريال الأمر الذي أدى إلى توفير جميع الأدوية الواردة ضمن الدليل الدوائي لوزارة الصحة والذي اعد من قبل لجنة علمية متخصصة بما فيها الأنواع النادرة والمتخصصة .

أما ما قد يلاحظه البعض من عدم توفر صنف معين من الأدوية فيعود ذلك إلى اختلاف الشركة الصانعة مع التأكيد بوجود بدائل لهذا الدواء في الدليل الدوائي للوزارة .

5. فيما يتعلق بتوفر الكوادر الفنية، فقد قامت الوزارة باستقطاب 18000 طبيب وممرضة في العام الماضي و 4500 طبيب وممرضة خلال الستة شهور الماضية من ذوى المؤهلات والكفاءات العلمية والعملية المتخصصة روعي اختيارهم من قبل لجان فنية متخصصة من الوزارة .

استقطبنا 18 ألف طبيب وممرضة العام الماضي و 4500 طبيب وممرضة خلال الستة شهور الماضية كما قامت الوزارة كذلك بالتوسع في برنامج الطبيب الزائر، حيث وصل العدد حتى الآن إلى أكثر من 1000 طبيب استشاري من عدة دول بما في ذلك أوربا وأمريكا في كافة التخصصات يتم توزيعهم على مستشفيات الوزارة في كافة مناطق المملكة .

6. أما فيما ذكر بضعف التجهيزات الطبية والتقنية، فإن الوزارة تمتلك اليوم منظومة من أحدث الأجهزة والتقنيات الطبية وتم في الفترات الماضية إحلال أجهزة قديمة بأخرى جديدة وتخصص الوزارة في ميزانيتها مبلغ 500 مليون ريال سنوياً للإحلال الطبي ومبلغ 200 مليون ريال سنوياً للإحلال غي الطبي والذي يتم من خلال جدولة إحلال تجهيزات مرافق الوزارة الطبية وغير الطبية فعلى سبيل المثال لا الحصر التقنيات المتطورة الموجودة في وحدة العناية المركزة بمستشفى عسير المركزي وتلك الموجودة في مدينة الملك سعود الطبية وكذلك استحداث غرف العمليات الرقمية في العديد من مستشفيات الوزارة .

7. أما ما ذكر حول عدم إكتمال الخدمة الإسعافية فنود الإشارة إلى انه تم استلام 600 سيارة إسعاف حديثة خلال العامين الماضيين وجاري تأمين 300 سيارة أخرى قريباً بالإضافة 375 سيارة جاري طرح منافستها ليصبح المجموع 1275 سيارة إسعاف جديدة .

تسلمنا 600 سيارة إسعاف حديثة خلال العامين الماضيين وجار تأمين 300 سيارة أخرى قريباً وتعمل الوزارة على زيادة وتحديث سيارات الإسعاف وفقاً لما يتوفر من ميزانية لذلك . هذا بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة الهلال الأحمر السعودي في مجال النقل الإسعافي .

8. أما ما ذكر بخصوص الخدمة الطبية، فإن الوزارة حريصة على تطوير خدماتها حسب المعايير العالمية ، ولقد تم بحمد الله اجتياز 21 مستشفاً لمعايير الجودة وحصلت على شهادة الاعتماد المركزي لاعتماد المنشآت الصحية (CBAHI) . كما قامت الوزارة بإدخال العديد من برامج الجودة والسلامة لمراقبتها وتقوم ذاتياً بتقييم خدماتها من خلال هيئة اعتماد المنشآت الصحية الأمريكية JCI والهيئات العالمية الأخرى. ولقد قامت الوزارة بتفعيل إدارات الطوارئ بكافة مناطق المملكة وكذلك إدارة الطوارئ المركزية بالوزارة لتعمل على مدار الساعة 24/7 لضمان توفر الأسرة في الحالات الطارئة . كما قامت الوزارة بإدخال العديد من البرامج الفنية لرفع كفاءة الأسرة والاستفادة المثلى من مواردها مثل برنامج إدارة الأسرة وجراحة اليوم الواحد الذي قفزت نسبة الاستفادة منه خلال برنامج جراحات اليوم الواحد من 3% عام 1430هـ إلى 33% هذا العام مما أدى إلى الاستفادة القصوى من دوره السرير وخفف من معاناة المرضى . علماً بأنه في حالة احتياج المريض لسرير عناية مركزة أو عناية مركزة لحديثي الولادة أو أي حالات طوارئ ولا يوجد سرير لدي مرافق الوزارة فأنه يتم فوراً التنسيق مع مستشفيات القطاع الخاص لنقله وعلاجه على حساب الدولة لحين انتهاء مشاريع الوزارة الجاري تنفيذها. ولقد تم شراء خدمات من القطاع الخاص في هذا الخصوص بأكثر من 200 مليون ريال خلال العام الماضي . علماً بأنه قد تم حتى الآن افتتاح 388 سرير من أسرة العناية المركزة والغسيل الكلوي .

9. أما ما ذكر حول الطب المنزلي فإن الوزارة تود الإشارة إلى أن الطب المنزلي هو خدمة طبية متقدمة ومتعارف عليها في جميع دول العالم و هو طب مكمل لما تقدمه المستشفيات وليس عوضاً عنها وقد قامت الوزارة بإنشاء برنامج خاص للرعاية الصحية المنزلية منذ عامين وبلغ إجمالي المستفيدين من هذه الخدمة حتى الآن أكثر من 7000 مريض في مختلف مناطق مملكتنا الحبيبة .

10. أما فيما ذكر حول عدم وضوح الرؤية والأهداف وعدم وجود عمل مؤسسي ، فإن الوزارة لديها الآن خطة إستراتيجية للسنوات العشر القادمة يمثل المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة و الشاملة أحد أهم أركانها. والمتأمل لهذه الخطة الإستراتيجية يجد أنها تحتوي على مجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى إرساء نظام العمل المؤسسي وهي برامج يتم إدخالها لأول مرة ومنها على سبيل المثال: تشكيل المجلس التنفيذي في الوزارة وما يتبعه من لجان متخصصة وكذلك المجلس التنفيذي لكل مديرية شؤون صحية وما يتبعه من لجان متخصصة .

11. أما فيما ذكر بالاهتمام بالمريض فإن شعار الوزارة اليوم هو المريض أولاً وهناك من البرامج والمشاريع التي أدخلتها الوزارة مؤخراً مالا يتسع المجال لذكره أو لحصره حرصاً منها على خدمة المريض وكسب رضاه ومنها على سبيل المثال لا الحصر : برنامج علاقات المرضى والذي يعمل به أكثر من 700 موظف يعملون لخدمة المريض وتذليل كافة الصعاب التي قد تواجههم . وكذلك برنامج المراجعة السريرية وبرنامج المراجعة الدوائية وبرنامج رصد الأخطاء الطبية وبرنامج سلامة المرضى .

12. ما ذكر حول الحزام الصحي وإلغاء إنشاء مستشفيات فإن الحقيقة الفعلية هي كما سبق أن صرحت به هذه الوزارة عدة مرات بأنها لم تقم بإلغاء أي مشروع معتمد بل على العكس فقد تمت زيادة هذه المشاريع كما وعددا وأنه لم يتم حذف أي مستشفى أو مركز صحي كان معتمداً من قبل الدولة أعزها الله ؛ والوزارة لا تألوا جهداً في سبيل المطالبة بالمشاريع الصحية لكافة مناطق مملكتنا الحبيبة وذلك ضمن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة .

13. أما ما ذكر حول أن الوافدين يتمتعون برعاية صحية راقية في المستشفيات الحكومية فإن هذا غير دقيق لكون غير السعوديين يتلقون العلاج في المرافق الصحية الخاصة وفقاً لنظام الضمان الصحي التعاوني المنظم لعلاجهم .

14. فيما يتعلق بالتأمين الصحي فقد قامت الوزارة بدعوة متخصصين في هذا المجال من داخل المملكة وخارجها وعقدت مؤتمراً عالمياً تخللته العديد من ورش العمل واتفقت الآراء على أن التأمين الصحي التجاري لا يقصد به تحسين جودة الرعاية الصحية وليس هذا الغرض منه إطلاقاً كما أن تطبيقه يحتاج إلى استكمال البنية التحتية اللازمة على كافة الأصعدة . وهذا يتماشى مع قرار مجلس الوزراء الموقر والذي وجه بالتريث بتطبيق النظام على المواطنين ودراسة دراسة مستفيضة لضمان الاستفادة من الأنظمة العالمية بما يحقق تقديم رعاية صحية كاملة وشاملة علماً بأن التأمين الصحي هو وسيلة للتمويل وليس لتقديم الخدمة .

15. تقوم الوزارة حالياً ببناء وتطوير حزمة متكاملة ومتناغمة من البرامج الفنية والإدارية في مجال تقنية وأنظمة المعلومات الصحية والصحة الإلكترونية التي تهدف بأذن الله إلى تطوير أداء الخدمات الصحية وتقديم نظم وبيئة إلكترونية صحية شاملة ومتكاملة بجودة عالية حيث تعمل الوزارة حالياً على تنفيذ خطة لتجهيز البنية التحتية لتقنية المعلومات والصحة الإلكترونية بكافة مرافقها وأخرى لنظام الإحالة الطبية وخطة متخصصة لتطوير وميكنة النظام الإداري والمالي بالوزارة وخطة لتطوير أنظمة التمويل الطبي والتجهيزات الطبية بالوزارة والمديريات التابعة لها، والتوسع الكبير لبرامج الابتعاث والتدريب للكوادر الفنية والإدارية .

وختاماً فما سبق ذكره جزء بسيط من الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية ترقى لتطلعات المستفيدين منها كما تؤكد الوزارة أنها لن تألوا جهداً في سبيل تطوير مرافقها الصحية ودعمها بالكوادر المؤهلة والتقنيات الطبية الحديثة مؤملين إن شاء الله أن يسهم المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة عند اكتمال إقراره في دعم مسيرة العمل الصحي.

4970 معلماً طلبوا التقاعد المبكر... خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286833>

الرياض - ظافر الشعلان

وافقت وزارة التربية والتعليم على طلب إحالة 4970 معلماً ومعلمة للتقاعد المبكر خلال العام الماضي، من بينهم 2997 معلمة، إضافة إلى تلقيها طلب الاستقالة من 150 معلماً. وذكرت إحصائية حديثة أصدرتها وزارة الخدمة المدنية (حصلت «الحياة» على نسخة منها) أن 150 من المعلمين قدموا استقالتهم خلال العام المالي الماضي، 47 منهم نساء، فيما تم تحويل 665 من المعلمين للتقاعد لبلوغ السن النظامية، مشيرة إلى أن عدد من ترك الخدمة من المعلمين والمعلمات بلغ 638 منهم 233 معلمة العام الماضي لأسباب تنوعت بين فصل أثناء سنة التجربة، وطي القيد للعجز عن العمل، وطي قيد للغياب، وفصل تأديبي وإعفاء من الخدمة، ووفاء. وأضافت أن الموظف يستحق المعاش التقاعدي في أحوال عدة منها بلوغه في الخدمة 20 عاماً، وهي فرصة أتاحتها نظام التقاعد المدني لمن بلغت خدماته للدولة هذا العدد من السنين، لافتاً إلى اشتراط النظام للإحالة على التقاعد المبكر أن يكون طلب الإحالة بناء على رغبة الموظف نفسه، وتبلغ مدة خدماته عند تقديم الطلب 20 عاماً من دون أن تبلغ 25 عاماً، إذ إنه عند بلوغ السن الأخيرة يستحق معاشاً تقاعدياً بموجب النظام بغض النظر عن سبب إنهاء خدماته. وأشار إلى أن شروط نظام للتقاعد المبكر تتضمن أن توافق جهة عمل الموظف على طلب الموظف بإحالاته للتقاعد، كما يجوز إلغاء قرار الإحالة على التقاعد المبكر بتاريخ معين إذا كان الموظف مستمراً في عمله، وكان أبدى رغبته في الاستمرار في الخدمة قبل نفاذ قرار الإحالة للتقاعد المبكر.

مكة الأولى في حالات العنف الأسري والرياض والأحساء ثانياً

لجان الحماية باشرت 1119 حالة عنف أسري في عام

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61760&CategoryID=3

الرياض: مشاري الماضي 2011-07-11 3:13 AM

أشار أحدث تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن 17 لجنة للحماية الاجتماعية تابعة للوزارة باشرت 1119 حالة عنف أسري في جميع مناطق المملكة الرئيسية خلال السنة المالية 1430/1431. وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة الأكثر تليغاً عن الاعتداءات بنسبة 15.5% تليها منطقة الرياض بنسبة 13.85% ثم منطقة الأحساء بنسبة 13.58%. وكشف التقرير الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية عن ارتفاع نسبة الأطفال المتعرضين للاعتداء حتى سن 18 سنة إلى نسبة 29% عن عام 1429. وبين أن الغالبية العظمى من المتعرضين للاعتداء من فئة النساء ضمن الفئة العمرية من "21-30" عاماً حيث بلغ عددهن 329 حالة بنسبة 29.5% وأن نسبة السعوديين من إجمالي الحالات المنظورة بلغت 93%.

وأضاف التقرير أن الاعتداء النفسي والجسدي كان أكثر الاعتداءات التي تم حصرها حيث بلغ عدد الحالات التي تعرضت لهذا النوع من الاعتداء 427 حالة بنسبة 38.71%. وبين التقرير أن لجان الحماية الاجتماعية تضم أعضاء من عدد من الجهات الحكومية ويرأس كل لجنة مدير عام الشؤون الاجتماعية في كل منطقة، ويتركز عملها في البلاغات والمعلومات التي ترد لمركز تلقي البلاغات من خلال الاتصال بالرقم "1919" ليتسنى إرشاد المتضررين إلى أقرب لجنة لتلقي المساعدة اللازمة في أي منطقة من مناطق المملكة.

وأشار التقرير إلى عدد من الصعوبات تواجه أعمال الحماية الاجتماعية تتمثل في التأخر في التعامل الفاعل مع بعض القضايا الحساسة، حيث إن هناك خطاً رفيعاً بين المطالبة بتدخل مؤسسات الدولة والحفاظ على خصوصيات الأفراد والأسر، إلى جانب نقص الموظفين المهنيين في المؤسسات الإيوائية، وتأخر إنجاز المعاملات الخاصة بالحماية من قبل الجهات الأخرى.

يذكر أن الإدارة العامة للحماية الاجتماعية أنشئت عام 1425 في وزارة الشؤون الاجتماعية لخدمة حالات العنف الأسري وخدمة الطفل دون سن الـ 18 والمرأة وتسعى إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء، وتبصير أفراد المجتمع بالآثار الناتجة عن العنف على جميع أطرافه، وحث أفراد المجتمع على استخدام الوسائل التربوية الإسلامية التي تعتمد على النصيحة والتوجيه والإرشاد، إلى جانب الإصلاح بين الأطراف وتقريب وجهات النظر، وتأهيل الحالات المصنفة نفسياً واجتماعياً من خلال الجلسات الفردية أو الجماعية والعمل على إزالة الآثار السلبية الناتجة عن العنف وإعادة تأهيله.

الدفاع المدني: حذرنا مسؤولي الصيانة بخطورة المبنيين...

فوقعت الكارثة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286859>

جدة - أحمد آل عثمان

تواصلت صباح أمس أعمال إخماد الحريق الكبير الذي اشتعل في مبنيين تجاريين على طريق المدينة في حي البغدادية الغربية، تعود ملكيتهما لإحدى الشركات الكبرى، بعد أن اندلعت النيران فيهما مغرب أول من أمس السبت. وأتى الحريق على كامل طوابق المباني ومحتوياتها، فيما نجحت جهود الدفاع المدني في إجلاء 11 شخصاً حاصرتهم النيران إلى مبنى مجاور.

ووجه مدير الدفاع المدني في محافظة جدة العميد عبدالله جداوي تهمة التقصير للمسؤولين عن أعمال الصيانة والتشغيل في المباني المحترقة، التي لم تعمل فيها أجهزة إنذار الحريق أو الرش، خصوصاً وأنها أبلغت وأُنذرت أكثر من مرة من جانب الدفاع المدني ولم تتجاوب لهذه الإنذارات.

وأوضح العميد جداوي في حديثه إلى «الحياة» من موقع الحادثة، أن طبيعة المبنى المكون من الهياكل المعدنية والأسقف المستعارة وسرعة الرياح أسهمت في سرعة اشتعال الحريق وانتشاره إلى بقية طوابق المبنى وانتقالها للمبنى الملاصق، مضيفاً أنه من الصعب في مثل هذه الأنواع من المباني المغامرة بحياة رجال الدفاع المدني ودخولهم فيها، إذ يتوقع انهيارها في أي لحظة، فنتم مكافحة الحريق من خلال المعدات وسيارات الإطفاء التي يتم توزيعها من الجهات كافة.

وقال جداوي: «إن فرق الدفاع المدني كانت حريصة على محاصرة الحريق، خصوصاً من الجهتين الغربية والجنوبية، لمنع وصولها إلى الأحواش والمباني في تلكما الجهتين»، مشيراً إلى أن الفرق واجهت صعوبة في التعامل مع الحريق في الجهة الشمالية لوجود مواقف السيارات المظلمة.

وكشف عن استعانة إدارته بخبراء الأدلة الجنائية في شرطة المحافظة للكشف عن أسباب الحريق التي لم تحدد بعد، مشيراً إلى مشاركة 12 فرقة إطفاء وست فرق إنقاذ، وتنفيذ جزئي لخطة الدعم، نظراً إلى حجم الحريق الكبير الذي خلف خسائر مادية ضخمة.

ولفت إلى أن الطيران العمودي أسهم بشكل فاعل في عمليات المسح الجوي للموقع والإخماد، إضافة إلى مساندة شركة المياه الوطنية بعدد كبير من صهاريج المياه بلغ نحو 60 صهريجاً، للتعامل مع الحادثة، حيث تعمل الفرق على تنفيذ عملية التبريد بعد السيطرة على الحريق الذي انطلقت شرارته الأولى من الطابق الثالث في المبنى الشرقي.

من جهته كشف نائب الرئيس لشؤون العلاقات في شركة العيساني عبدالحكيم السعدي لـ «الحياة» أن الخسائر المبدئية نتيجة الحريق الذي أتى على كامل المبنيين تقدر بنحو بليون ريال، مضيفاً أن المباني مكونة من 23 شركة تابعة للمجموعة، ومكاتب أخرى تابعة لشركة السعيد، وتحتوي على عدد من مكاتب الخدمات والصيانة ومعارض الأجهزة ومكاتب الموظفين، إضافة إلى وجود كمية من المجوهرات والصكوك التي التهمت النيران.

وقال: «إن الحريق اشتعل خارج أوقات الدوام الرسمي للموظفين الذين ينتهي عملهم عند الساعة الخامسة عصراً، فيما اشتعل الحريق بعد أذان المغرب»، موضحاً أن الدفاع المدني انتقل إلى موقع الحادثة في وقت وجيز بعدد بسيط من الفرق، نتيجة عدم ضخامة الحريق في بداية الأمر، إلا أنه لم ينف إسهام طبيعة مكونات المبنى من الحديد والأسقف المستعارة في سرعة اشتعال النيران وانتشارها في كامل المباني.

من جانبه ذكر الناطق الإعلامي في إدارة الدفاع المدني في منطقة مكة المكرمة الرائد عبدالله العمري أن فرق الدفاع المدني مازالت تواجه آثار الحريق في المباني، مشيراً إلى أن سرعة الرياح وقت اندلاع الحريق كانت 35 كيلو في الساعة ما أسهم في سرعة انتشاره. وقال: «إن المباني المحترقة تقع في محيط واحد، ويتكون أحدهما من سبعة طوابق

والآخر من تسعة طوابق وتسبب الحريق في انهياره بالكامل». وأضاف أن الطيران العمودي نفذ 10 طلعات جوية لإخماد الحريق ومساندة الفرق الأرضية، مشيراً إلى أن الحادثة تسببت في إصابتين طفيفتين فقط، فيما باشرت جهات التحقيق المعاينة الفنية للحادثة وبدأت التحقيق لمعرفة ملابساتها، في حين سيبدأ خبراء الأدلة الجنائية في شرطة المحافظة في رفع عينات من الموقع لمساندة جهات التحقيق في الدفاع المدني في التوصل لأسباب الحادثة. وكانت سحب الدخان التي تسبب بها الحريق غطت مساء أول من أمس مناطق كبيرة من وسط وجنوب المحافظة، وروى عاملون تابعون للشركة شهدوا عملية الإخماد أنهم لم يتوقعوا أن يكون الحريق بهذه الضخامة، خصوصاً وأن الأدخنة في بداية الحادثة كانت تشاهد في الطابق الثالث إلا أنها انتشرت بسرعة فائقة.



ثمن متابعة سمو النائب الثاني للمتقاعدين واهتمامه بهم هنيدي : إنشاء وحدات للمتقاعدين في امارات المناطق خطوة مهمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011 م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649703.html>

الرياض - حمد بن مشخص
رفع رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز الهندي شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجمعية الوطنية للمتقاعدين لتوجيه سموه بإنشاء وحدات لشؤون المتقاعدين في جميع إمارات المناطق والقطاعات التابعة لوزارة الداخلية وأوضح أن ذلك يعد اهتماماً من سموه بهذه الفئة المهمة والتي قامت بخدمة الوطن طيلة فترة عملهم .
و ثمن الهندي باسم مجلس إدارة الجمعية وجميع منسوبي ومنسبي الجمعية الوطنية للمتقاعدين اهتمام وحرص النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجمعية الوطنية للمتقاعدين وأكد أن هذا الأمر غير مستغرب على سموه، موضحاً أن هذا التوجيه يعتبر تحقيق أحد مطالب الجمعية وذلك لما لمستته الجمعية من حاجة المتقاعدين لتخصيص وحدات لاستقبالهم ورعايتهم وهذه خطوة لمستقبل أفضل للمتقاعدين .
وأكد الهندي أن النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجمعية الوطنية للمتقاعدين متابع ومهتم دائماً بشؤون المتقاعدين ويعتبر هذا القرار دعماً كبيراً لجهود الجمعية، مشيراً إلى أن متابعة إمارات المناطق لهموم المتقاعدين تعكس اهتمام القيادة الرشيدة بهذه الفئة المهمة والتي خدمت الوطن لفترة طويلة من الزمن، مبيناً أن كثيراً من أمراء المناطق أعضاء شرفيين في الجمعية وداعمين لها .
وكان صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه بإنشاء وحدات لشؤون المتقاعدين في جميع إمارات المناطق والقطاعات التابعة للوزارة، وذلك من أجل تيسير خدمة المتقاعدين من منسوبي الوزارة وقطاعاتها، وذلك استرشاداً بما ورد في قرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري وانسجاماً مع المعايير التنظيمية الحديثة.

المصاييح أغمضت أعينها في مشهد يثير التساؤل حق المشاة في الإشارة المرورية.. الوضع يندرب غياب السلامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649461.html>

الرياض، تحقيق - رakan الدوسري
في مرحلة تعاظم البناء في العاصمة الرياض، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأبراج تعانق السماء، في مشهد عمراني تسابق رافعاته الشمس في كل يوم، للمضي قدماً في مظاهر الحضارة والازدهار العمراني، ووسط الطرق الفسيحة التي تتقاطع في قلب العاصمة، يضع الناس اليوم في سبيل العربات المتلاطم إن كانوا مشاةً راجلين، فقد غيب سوء التخطيط حق المشاة في العبور بسلام في أغلب تقاطعات شوارع العاصمة الفرعية والرئيسية والسريعة .
مسافات بعيدة

للدلالة على ذلك طريق بحجم «طريق الملك فهد»، أو «طريق مكة» لا تتوفر بهما أنفاق للمشاة سوى نفق أو نفقين، رغم طول الطريقين وحجم الحركة المرورية التي يشهدها بشكل يومي، كما لم يشتمل التصميم الجديد لـ «طريق الملك عبدالله» على حق المشاة في العبور من خلال نفق عبور آمن كما في كثير من دول العالم، إذ إن على المشاة أن يسير حتى يصل إلى أحد الكباري الخاصة بالسيارات التي تفصل بينها مسافات بعيدة، كما يوحى شكل «الجسور الحديدية» الخاصة بالمشاة التي تم تركيبها فوق «طريق الملك فهد» قبل فترة ليست قصيرة، بمدى تغييب حق المشاة أثناء تصميم الطرق في البلاد ..

أغمضت عيونها
ولم يتوقف تهمة المشاة في طرق المملكة عند هذا الحد، بل جاء المرور ليضيف تهمة أخرى، من خلال تراجع خدمات السلامة المرورية بشكل غير مسبوق، فمن يزور العاصمة، وربما بقية مدن المملكة الأخرى سيلفت نظره مظهر مصاييح الإشارات الضوئية الخاصة بالمشاة، التي أغمضت عيونها في مشهد يثير التساؤل عن هذا الإهمال الكبير الذي أصاب هذه الخدمة، التي تعد مظهراً حضارياً وجزءاً مهماً من أدوات السلامة المرورية .

مجرد تساؤل
وأثناء جولة «الرياض» في أحياء متفرقة من العاصمة، نستطيع القول أن أكثر من (80%) من الإشارات الضوئية الخاصة بالمشاة في التقاطعات التي مررنا بها متعطلة بشكل كامل، ففي أحياء «العلياء» و«الملز» و«الروضة» و«الأندلس» و«الصحافة» و«القدس»، لا يُعلم هل سقط حق المشاة من حسابات الإدارة العامة للمرور؟، أم أن الشركات المتعهد بصيانة تلك الإشارات قد أسقطته جراء عدم المتابعة والمساءلة من قبل الجهة المختصة؟ .
مزيد من الفوضى

وتعد الإشارات الضوئية للمشاة بمكانة الإشارات الضوئية الخاصة بالسائقين، فلو عبر الشارع أحد المشاة وإشارة المشاة حمراء فهو كما يبدو يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الجانب من الناحية النظامية، وفي حالة تعطل الغالبية العظمى من إشارات المشاة الضوئية، فإن ذلك يفتح الباب على مزيد من الأسئلة عن مدى المسؤولية التي تقع على عاتق الجهة المناطة بها صيانة وعمل هذه الإشارات، بل ومدى مساهمتها في إشاعة مزيد من الفوضى في حركة المشاة أمام التقاطعات التي تعج بالمركبات في مشهد مروري مضطرب .

إهمال واضح
واتصلت «الرياض» بأحد أكبر المصانع التي تورد الإشارات الضوئية للإدارة العامة للمرور، الذي أكد مصدر داخل ذلك المصنع على انخفاض مبيعات الإشارات الضوئية الخاصة بالمشاة خلال السنتين الأخيرتين بنسبة (70%) مقارنة بمبيعات الإشارات الضوئية الخاصة بالمركبات، في إشارة إلى مدى الإهمال الذي أصاب هذه النوع من الإشارات،

يأتي هذا في الوقت الذي تشهد فيه إشارات المشاة تطوراً واهتماماً كبيرين في كثير من الدول، كما أن صناعتها قد تطورت لتشمل العد التنازلي للوقت المتبقي لعبور الشارع، وكذلك تحديد ما إذا كان عابر الطريق ماشياً أم يستخدم دراجة هوائية.

مشهد غريب

ويبلغ الإهمال ذروته حين نجد أن هذا المصباح الذي يضيء على شكل شخص بما يعني أنه بديهيًا مخصص للمشاة، وقد أشاح بوجهه بعيداً عن خط المشاة الذي من المفترض أن يكون مواجهاً له ليعطي إشارة العبور أو التوقف لهم، لكن العمالة التي عملت على تركيبه فيما يبدو لم توجهه نحو تلك الوجهة، ما جعله مواجهاً للسيارات القادمة من الجهة الأخرى، في مصاف الإشارات الخاصة بهم، ما قد يوحي لبعضهم أن الإشارة حمراء أو خضراء ويتصرف بناء على ذلك الإيحاء المفاجئ، الأمر الذي من الممكن أن يتسبب في حوادث قاتلة، والسؤال الذي يطرح نفسه: حين بقي هذا المصباح يعمل وهو واحد من عدد قليل، لماذا لم يوجه الوجهة الصحيحة؟، لكن المؤكد أن مثل هذا المشهد يندر أن تراه حتى في أكثر دول العالم تخلفاً.



أسر حاضنة تواجه صعوبات في السفر برفقة أطفالها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286890>

الدمام - رحمة ذياب

واجهت أسر حاضنة لأطفال من ذوي الظروف الخاصة، «تعقيدات» في إنهاء معاملات سفرهم، مع بدء موسم الاصطياف، ما جعل بعضهم يتخذ قراراً بالعدول عن السفر، فيما عاد آخرون من مطار الملك فهد الدولي في الدمام، وواجهت أسر حاضنة المشكلة ذاتها في جسر الملك فهد، بسبب عدم تطابق اسم الطفل مع الأسرة. ما أثار «امتعاض» بعضهم.

واستعرضت الحاضنة نهلة الرويني، صعوبات واجهتها أثناء استعدادها للسفر، مبينة أن: «المشكلة الرئيسية كانت في إدارة الأحوال المدنية، إذ واجهنا صعوبة في استخراج أوراق للطفلة. وبعد أن تم الانتهاء من الأحوال المدنية، اعتقدت أن المسألة أصبحت أسهل مما كانت عليه. إلا أننا تفاجأنا بعدم السماح لنا بالسفر من جانب جوازات مطار الملك فهد الدولي، ما اضطرنا إلى العودة، لمراجعة مقر الجوازات، ودخلنا في تفاصيل شائكة.

وحاولت التواصل مع الشؤون الاجتماعية، التي بدورها بدأت تنسق مع الجوازات. ومع مرور الوقت وطول المدة، ألغيت فكرة السفر»، مبينة أن «أسوأ ما ترتب على ما حدث، هو شعور الطفلة (تسع سنوات)، أنها السبب في عودتنا، على رغم محاولتنا تبديد هذا الشعور لديها». وقالت أم أخرى: «توجهنا إلى جسر الملك فهد، بهدف زيارة البحرين، لكننا لم نستطع العبور، إذ رفضوا السماح للطفل بالسفر»، مضيفة «كان على الجوازات التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، في هذا الشأن. حتى لا تقع أضرار علينا، سواء نفسية، أو مادية، وتحمل أعباء السفر. علماً أننا طالبنا بمعالجة هذه المشكلة في الملتقيات التي تعقدها الشؤون الاجتماعية للأسر الحاضنة، ولم نجد أي تجاوب من الجهات الرسمية، التي لا بد لها أن تراعي الظروف، خصوصاً أن الحاضن وهو لي الأمر معه ما يثبت أن الطفل من ذوي الظروف الخاصة، أي لا يوجد له اسم عائلة.»

بدوره، أوضح مدير الأحوال المدنية في المنطقة الشرقية محمد العواص، لـ «الحياة» أنه يتم «التنسيق مع مديرية الشؤون الاجتماعية حول هذه الفئة، التي نسعى إلى خدمتها، وإنجاز أوراقها كافة»، مبيناً أن «الدور الذي تقوم به الأحوال هو إنهاء أي معاملة تصلها من جانب الأسر الحاضنة. والمطلوب من الأب الحاضن أن يتقدم بأوراق رسمية وشهادات تثبت صفته وعلاقته في الطفل. وتكون الشهادات من الشؤون الاجتماعية. ولا يوجد أي عقبة في هذا الشأن، سواء لناحية تعديل الأسماء، أو استخراج أوراق، أو منح بطاقات للكبار منهم، وشهادات تسجيل. وفي بعض الحالات لا تراجع الشؤون الاجتماعية، إذ يتم إنهاء المعاملة بكل مرونة». وطالب العواص، أي أب حاضن «مراجعة إدارة الأحوال المدنية إذا واجه مشكلات في أوراق يمكن تخليصها لدينا. فهذه الأسر نقوم بخدمتها لدورها الإنساني، وتقديراً للدور الذي تقوم به. أما فيما يتعلق في الجهات الأخرى، فكل جهة لها اختصاص، وتتولى مهماتها بحسب ما هو موكل إليها.»

اختصاصيون يحذرون من ارتفاع معدلات الإيذاء والجرائم في الصيف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286908>

الدمام - رحمة ذياب

حذر اختصاصيون اجتماعيون ونفسيون، من ارتفاع معدل المشكلات الاجتماعية بين الشباب، وتحديدًا الجريمة، بسبب الفراغ «الطويل» خلال الإجازة الصيفية. وأكدوا على ضرورة تفعيل دور اللجان الاجتماعية، وبحث المشكلات الأسرية، والتواصل مع الأسر، لافتين إلى أن «وقت الفراغ قد يخلق أجواءً أسرية مشحونة. ويرفع من وتيرة الخلافات العائلية، خصوصاً لمن لا تتاح لهم فرص السفر». كما حذر أطباء من حوادث الإيذاء، التي تقع في المنازل، نتيجة «الفراغ، والجلوس لساعات طويلة أمام التلفزيون والألعاب الإلكترونية».

وأوضحت الاختصاصية النفسية مريم الرومي، لـ «الحياة»، أن «عدم شغل وقت الفراغ، بما هو مناسب، يؤدي إلى تزايد حوادث الإيذاء، وكذلك المشكلات الأسرية، لقلة الانشغال خلال النهار، إذ تصبح سمة بارزة عند البعض، لذا تلجأ مراكز التنمية الأسرية والاجتماعية، إلى عقد جلسات مكثفة وحلقات توعوية حول ما يمكن أن يحدث نتيجة الفراغ، إذ يشعر البعض بالملل، فيبدأ بافتعال مشكلات لا داعي لها. كما يقوم بعضهم بتقليد ما يشاهدونه على التلفزيون». واستشهدت بعض الأطفال، وحتى المراهقين، الذين «لا يحتملون فترة الإجازة، خصوصاً، أن منهم لا تتاح له فرصة السفر والترويح عن النفس، فيجدون ضالتهم في افتعال مشكلات، التي قد ينجم عنها أذى، وربما تشوه. وهذا ما حصل قبل خمسة أيام، إذ تعرضت طفلة تبلغ من العمر ثماني سنوات، إلى ضربة في عينها، نتيجة اللعب بطريقة خاطئة، والشغب بين الأخوة، وعدم انتباه الأم».

بدوره، أشار الاختصاصي النفسي الدكتور عادل العمر، إلى أن حوادث الإيذاء الناجمة عن وقوع خلافات بين أفراد الأسرة، تكون «أكثر حدوثاً في هذه الأيام، لعدم التكيف مع وقت الفراغ في شكل مناسب. فبعض حالات العنف الأسري يتم تحويلها إلى الجهات الأمنية»، مضيفاً أن «الفراغ جريمة، ويتطلب طرماً وقائية لتلافيه. والأمر يتطلب الانتباه والحرص من قبل الآباء، وتشديد الرقابة على أبنائهم، ومعرفة كل ما يدور حولهم، خوفاً من الانجراف وراء السلوكيات السلبية والتصرفات اللا أخلاقية»، مشيراً إلى أن نسبة الاستشارات النفسية والأسرية «ترتفع في هذه الفترة، بخلاف بقية أيام السنة»، منوهاً إلى الدور التي يقوم به مركز التنمية الأسرية التابع لجمعية البر في المنطقة الشرقية، بتقديم الاستشارات، والتواصل مع الأسر من خلال «الخط الساخن»، الذي يتلقى عدداً كبيراً من الشكاوى. وقال: «نقدم استشارات، ونحاول التوصل إلى حلول جذرية، خوفاً على الأسر من حوادث الإيذاء، سواءً على مستوى الأبناء أو الأزواج».

وأكد طبيب الأسرة والمجتمع فايز المزين، على أن حوادث الإيذاء، خلال فترة الصيف، تنمو في شكل واضح، مثل وقوع الأطفال، والضرب والعنف بين الأخوة، وعنف الآباء، وأشكال أخرى»، مضيفاً «توضح إحصائية تصدر سنوية في المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، تزايد حول هذه الحوادث».

وزير الإسكان رفض التعليق على مستوى سكن الأسرة.. قاصر

جازان:

والدي كتب نهايتي في محو الأمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 3676

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110711/Con20110711432822.htm>

عبد العزيز الربيعي، عبدالرحمن شار، عبده علواني (صبيبا - جازان)
في الوقت الذي اعتذر فيه وزير الإسكان الدكتور شويش ضويحي المطيري عن التعليق على مستوى سكن أسرة قاصرة جازان الذي شهد تفاصيل قتل والد على يد ابنه ووصفه الأمر بالحالة الفردية، تحول موقع الجريمة إلى أطلال لا تسمع فيها إلا همسا وترددات من صفير الرياح التي تقطع صمت السكون الرهيب الذي يلف المكان بعد الهجرة الجماعية لأسرة الجد عتين الذي عاش فيه ربحا من الزمن ومات فيه غدرا على يد ابنه.
وفي المنزل الذي سكنته الكثير من أحلام الطفولة لسنة أشقاء لا تشاهد في أركانه التي تحولت إلى إشلاء سوى بقايا غش متهم وأواني طعام متناثرة وأسرة خشبية طالما حملت أجساد الأسرة الفقيرة التي تشتت وتمزقت بسبب أطماع الابن العاق في المال. وكشفت مصادر «عكاظ» أن القاتل أبدى ندمه وغير مصدق بما حدث إلى الآن رغم إيداعه السجن، حيث ظهرت عليه علامات الندم والأسى.

وكشفت الفتاة القاصر لـ «عكاظ» أنها ترنو إلى حياة كريمة وهادئة وتحلم بمواصلة تعليمها بعيدا عن ضغوطات الزواج وهموم الحياة الأسرية، فهي ما تزال طفلة وجسدها النحيل قد لا يقوى على الحمل والولادة، إلى جانب أوجاعها النفسية بعد انفصال أمها عن والدها قبل عدة سنوات، وتضاعفت الآن بعد خسارتها لجدها.
وعبر «عكاظ» تسترجع نورة (14 عاما) شريط ذكرياتها المؤلم عندما أجبرها والدها بالزواج قبل أكثر من سبعة أشهر، وتقول: «لم يخبرني بأي شيء عن هذا الزواج بل أخذني بالحيلة وذهبت معه إلى مدرسة محو الأمية لاستلام مكافأتي وهناك أجرى عقد الزواج غصبا عني وقد رفضت هذا الزواج بشدة، لاسيما أن الزوج في سن جدي - رحمه الله - وأضافت نورة بأنها آنذاك لم تحضر العقد أصلا ولم تتسلم ربالا واحدا من قيمة المهر المقدر بـ 17 ألف ريال، لافتة بأنها لن ترضخ مستقبلا لأي زواج لا يتمشى مع رغبتها أو تطلعاتها، فهي كأي فتاة في سنها تريد الاستمتاع بطفولتها وإكمال دراستها حتى يحين موعد الزواج بعد بلوغها للسن المناسب بحيث تكون فيه قادرة على تحمل المسؤولية تجاه زوجها ورعاية وتربية أطفالها.

وكانت قرية المبروك (43 كلم شمال شرقي محافظة صبيبا) عاشت أوقاتا عصيبة بعد جريمة مقتل الجد محمد عتين (85 عاما) على يد ابنه شوعان (50 عاما) بسبب الخلاف الممتد بينهما لأشهر على أحقية زواج ابنته القاصر التي لم تتجاوز ربيعها الـ 14. «عكاظ» زارت القرية وتجولت في منزل الأسرة المتواضع المشيد من القش وأغصان الشجر اليابس والذي ليس به من مقومات الحياة الكريمة شيء.

رفض الاطلاع على حالات أسر تعيش في عيش .. وزير الإسكان لـ عكاظ :

لا سلبيات في إسكان جازان .. ومهتمون بأبناء القرى والهجر

أوضح لـ «عكاظ» وزير الإسكان، أن عمليات الإسكان في منطقة جازان لا تواجهها أية سلبيات، مشيرا إلى أن توجيهات خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تصب في الاهتمام بالمنطقة وتقديم كافة الاحتياجات لسكانها. وبين أن لقاءه بأمير المنطقة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز كان كفيلا بتذليل العقبات

والصعاب إن وجدت، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً دائماً ومتابعة وتنسيق بين الإدارات الحكومية والإسكان. وأكد أن الدولة مهتمة بسكان القرى والهجر، مضيفاً أن «توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء الوحدات السكنية ومتابعتها، دليل واضح على اهتمامه بسكان هذه القرى، معتبراً أن منفذي المشاريع الإسكانية من أصحاب الخبرة والشركات التي نثق فيها تؤدي عملها بالشكل الصحيح».

وكان وزير الإسكان قد تفقد مقر الإسكان في صيبا وصامطة، واطلع على سير العمل في مشاريع الإسكان، والتقى بعد ذلك أمير منطقة جازان الذي أكد الرفع بعدد من الوحدات السكنية لخدمة أبناء المنطقة.

من جهة أخرى، يزف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان صباح اليوم لأهالي محافظة الحارث خبر قرب عودتهم بعد الانتهاء من تحديد القرى النازحة الواقعة خارج الحرم الحدودي المحدد. ويطلع أمير المنطقة على استعدادات كافة الجهات ذات الاختصاص لتهيئة القرى النازحة. وقال لـ «عكاظ» محافظ الحارث محمد بن هادي الثمراني «إن زيارة أمير المنطقة للخوبة ليست مستغربة؛ فقد تعودنا على زيارته المتكررة وتفقدته لكافة الأعمال في محافظات المنطقة، وتأتي زيارته للخوبة بهدف الاطلاع على سير التجهيزات في قوة جازان أثناء تدريباتهم العادية، والوقوف على سير الأعمال والتجهيزات التي تنفذها الجهات ذات الاختصاص لاستقبال النازحين في 222 قرية الأسبوع المقبل». ورحب العميد حسن علي الفقيلي مدير إدارة الدفاع المدني في المنطقة بالأمير محمد بن ناصر.



الإمارات تحتجز 28 سعودياً بتهمة مخالفة نظام المرور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286930>

دبي - «الحياة» أكد القنصل السعودي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة سعود بن أحمد، أنه تلقى عدداً من الشكاوى من مواطنين سعوديين ذكروا أن السلطات الإماراتية احتجزتهم وحجزت سياراتهم بدعوى مخالفتهم أحكام قانون المرور المتعلقة بزيادة السرعة عن حدّها القانوني، وحجب لوحات السيارة حتى لا تلتقطها كاميرات أنظمة المرور. وقال مسؤولون في شرطة المرور في دبي إن عدد السعوديين المحتجزين يبلغ 28 شخصاً، يتوقع أن تصدر أحكام بحقهم في 8 آب (أغسطس) المقبل، قد تصل إلى غرامة تصل إلى 25 ألف ريال سعودي، ومصادرة السيارة، واحتجاز جواز السفر أثناء فترة انتظار النطق بالحكم. وتقول السلطات إن معظم المحتجزين جاؤوا للإمارات لتمضية عطلة نهاية الأسبوع، لكنها تتهمهم بتغطية لوحات سياراتهم بالغبار، حتى لا تلتقطها كاميرات مراقبة السرعة.

وتم احتجاز معظمهم في مدينة زايد. وذكر محتجزون أن السلطات الإماراتية أبلغتهم بأن تعديلات أحدثوها في مقدمة سياراتهم تعد مخالفة لقانون المرور المحلي هناك. ودفع بعضهم غرامة تراوح بين 20 و 25 ألف ريال.

رئيس جمعية خيرية يتهم ضابطاً بعرقلة قضية تزوير توقيعات عهد وأمانات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 3676
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110711/Con20110711432992.htm>

نادر العنزي - تبوك

عزا رئيس مجلس إدارة جمعية القرى الخيرية في أشواق في تبوك علي الحويطي عدم الفصل في قضية عهد وأمانات الجمعية والمتهم بها موظف سابق في الجمعية إلى عرقلة حيثيات القضية بواسطة ضابط تحقيق في شرطة العزيزية في تبوك حسب قوله (تحتفظ «عكاظ» باسمه). وأضاف الحويطي أن القضية تتعلق باتهام موظف سابق في الجمعية بتزوير توقيعاته على عهد وأمانات تبلغ قيمتها ثلاثة آلاف ريال.

موضحاً في بيان تلقت «عكاظ» نسخة منه وجود محاضر ووثائق جرد على موظفها الذي ادعى أن الجمعية زورت توقيعه، مؤكداً بأن المدعي كان موظفاً تحت مظلة الجمعية وتسلم من الجمعية عهدة حاسوب وأدوات مكتبية وأجهزة صوتية وشخصيات كرتونية وعقود ومستندات باسم الجمعية وأضاف أنه بعد اعتذار المدعي عن العمل تم الاتصال عليه وطلب العهدة وتم تشكيل لجنة من مكتب المتابعة الاجتماعية ومندوبين من شرطة العزيزية وعضو من أعضاء الجمعية وتم فتح المكتب الخاص بالمدعي وجرد ما به من عهده مؤكداً بأنه تم إخفاء عدد من الشخصيات الإلكترونية وبعض أجهزة الصوت ودفاتر العقود والمستندات، وبين أنه تم رفع شكوى لمركز شرطة العزيزية بإحضار العهد المفقودة وتم استدعاء المدعي إلى مركز الشرطة وقام بإحضار جميع العهد التي بحوزته. وأضاف، طالبنا المذكور بدفع إيجارات مترتبة خلال فترة غياب العهدة حينها ادعى عدم صحة توقيعه على المحضر وقد طلب ضابط القضية إحالة القضية على جهات الاختصاص للنظر فيما يدعي. وأضاف رئيس الجمعية الخيرية أنه تمت مخاطبة مدير شرطة منطقة تبوك لتغيير ضابط التحقيق مؤكداً بأن هذه العهد يشهد عليها أربعة شهود بأنها ملك للجمعية. «عكاظ» بادرت بالاتصال بمدير شرطة تبوك بالإنباء اللواء معتوق الزهراني الذي أكد أن المديرية لن تعلق على الخبر حتى يتم نشره في الصحيفة. وكانت «عكاظ» قد نشرت في عددها رقم 3662 الصادر يوم الإثنين 27 يونيو 2011م عن تحري شرطة المنطقة في الشكوى المقدمة ضد الجمعية.

التجارة تنوعد.. وشركات الألبان تنقسم.. والمستهلكون

يترقبون إعادة الأسعار

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649606.html>

الرياض - فهد الثنيان وخالد الزيدان
هددت وزارة التجارة بمعاقبة شركات الألبان التي رفعت أسعارها في السوق بدون إذن مسبق مستعينة بما وكل لها من صلاحيات من المقام السامي والذي شدد على معاقبه المتلاعبين بالأسعار والرفع بهم للجهات العليا لما تراه مناسباً حيال التجاوزات برفع أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية .
يأتي ذلك في الوقت الذي شهدت شركات الألبان الكبيرة انقساماً حول رفع الأسعار بعدما أعلنت بعض الشركات عن استمرارها في البيع بأسعارها السوقية الحالية لمنتجات الألبان ومشتقاتها تأكيداً على تحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه المستهلكين بما ينسجم مع توجهات الدولة الهادفة إلى المحافظة على توفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة لجميع المستهلكين

وعلمت " الرياض " من مصادر في صناعة الألبان أن اجتماعاً عقد قبل ثلاثة أشهر لشركات الألبان المحلية للتحايل حول تغيير التسعيرة الحالية وشهد انقساماً بين مؤيد ومعارض لرفع الأسعار. وأكد وكيل وزارة التجارة المساعد لشؤون المستهلك صالح الخليل، أن ارتفاع أسعار الألبان محل عناية التجارة وعلى رأسهم وزير التجارة والصناعة عبد الله زينل للحد من أي انفلات سعري في السوق .

وقال الخليل في تصريح خاص لـ "الرياض": الوزارة همها الأول حماية المستهلك من أي مبالغاة أو زيادات في أي سلعة تقدم له في السوق السعودي وليس الألبان وحدها، كما أن هناك لجان رقابية ترصد حركة الأسعار على المستوى المحلي والعالمي ومعرفة دقة التأثير بكافة الأحداث من عدمها، مشيراً إلى وجود مركزاً للتفاعل مع المستهلك يساعد الوزارة على الوصول إلى المخالفين بعد التحقق والتأكد النهائي لتلك الشكاوى من جهة تبرير أي ارتفاع، ومن ثم أخذ القرارات الرادعة بحق هذا المتلاعب. وأفاد الخليل أن العقوبات تأتي حسب الأمر السامي الصادر أخيراً بمسارعة الوزارة بكل قوتها وحزمها بإيقاع الجزاء الرادع على المتلاعبين بالأسعار، والذي سيمنح الوزارة مرونة نظامية في تطبيق العقوبات، إضافة إلى أن هناك عدداً من العقوبات الأخرى يتم تطبيقها كالغرامة المالية والإغلاق والتشهير بالمخالف .

من جهتهم، أكد مراقبون اقتصاديون أن اختلاف أسعار منتجات الألبان لدى الشركات المحلية سيضعف الحصص السوقية لشركات الألبان المتوسطة بنسبة 25% خلال الربع الثالث، مستفيدة من تغير خارطة الأسعار التي بدأت مع بداية الأسبوع الثاني من شهر يوليو الحالي .

وقال أستاذ المحاسبة بجامعة الطائف الدكتور سالم باعجاجة: إن تجاوب وزارة التجارة تجاه تغير أسعار بعض منتجات الشركات هو أمر جيد ولكن الأهم هو إصدار بيان تشرح فيه الخطوات التي قامت بها تجاه قضية ارتفاع أسعار الألبان والأسباب الداعية لذلك بتفاوت أسعار المنتجات لدى الشركات المحلية مما يعطي مسئولية مضاعفة على الجهات المسؤولة بإيجاد مبررات مقنعة للمستهلكين والرأي العام .

وأشار إلى أن اختلاف أسعار منتجات شركات الألبان سيضعف الحصص السوقية لشركات الألبان المتوسطة بنسبة 25% خلال الربع الثالث .

واعتبر باعجاجة قيام وزارتي الداخلية والتجارة بالتشهير بالمخالفين برفع أسعار الشعير والاسمنت يعبر عن توجه حكومي ينتصر في النهاية للمستهلك ويحمي السوق من التلاعب بالأسعار، مما يزيد المطالب بمضاعفة الجهود خلال الفترة الحالية التي تشهد اختلافات كبيرة أسعار محلات التجزئة قبل رمضان .

من جهته قال مدير ادارة الأبحاث والمشورة بشركة البلاد للاستثمار تركي فدعق: إن زيادة أسعار بعض منتجات الألبان الطازجة من قبل شركتين أدى الى انصراف المستهلكين نحو شركات أخرى لم تقم برفع أسعارها، ومن المتوقع أن يزداد هذا التوجه من الحصة السوقية للشركات الأخرى وبمثل ضغوطا على الشركات التي رفعت الأسعار للعودة إلى الأسعار السابقة في ظل تحقيقها لهوامش ربحية معقولة كما جاء في البيانات المالية الصادرة لعام 2010 والربع الأول من العام الحالي 2011. وقال فدعق إن الدور الأكبر حاليا يكمن في قيام وزارة التجارة بالتحرك لاحتواء أزمة الأسعار الحالية لمنتجات الألبان قبل فتره رمضان الذي يرتفع فيه الإنفاق الاستهلاكي من قبل الأفراد والأسر.



الرقابة تكشف تجاوزات في الترتيبات وضبط الغش في وزارة التجارة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 17609

<http://www.al-madina.com/node/314723>

جابر المالكي - الرياض
كشفت جولات لهيئة الرقابة والتحقيق في الجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة عن عدم مباشرة 9 موظفين في الوزارة لمهام عملهم في فروع أخرى تم ترقيتهم بها، وتكليفهم بالعمل في مقر عملهم السابق قبل مرور سنة على ترقيتهم. وأوضح تقرير حديث للهيئة أن جولات مراقبيها شملت مختبر الجودة النوعية بجدة، فرع الوزارة بقرية العليا، فرع الوزارة بالنعيرية، فرع السجل التجاري التابع لوزارة التجارة بالرياض. واتضح للهيئة ملحوظات تمثلت في وجود (9) موظفين تم ترقيتهم لفروع أخرى ولم يباشروا مهام وظائفهم المرقين عليها في مقرها، وقلة عدد مراقبي الوزارة، وكثرة أعطال جهاز الحاسب الآلي الخاص بنظام السجل التجاري مما يؤثر على انتاجية العمل. كما شملت الجولات فرع الوزارة في منطقة عسير، ومكتبها بحفر الباطن، وفرع التجارة ومختبر الجودة النوعية بالجبيل وتبين لها عدد من السلبات والملحوظات تكمن في غياب وجود تعليمات منظمة لحفظ الاوراق وعدم وجود نقطة بيع بمكتب التحصيل وعدم متابعة اعمال المكلفين بعمل اعضاء هيئة ضبط الغش التجاري وعدم وجود تقارير عن انجازاتهم. وكشف التقرير ان الهيئة نفذت ما (28,829) جولة رقابية شملت تسع عشرة منطقة ومحافظة و(738) برنامجاً رقابياً، وسجلت (722) من الشكاوى والإباريرات

محاضرات عن المرأة وبرنامج دعوي للجاليات في معرض كن

داعياً بخميس مشيط

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011 م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649618.html>

الرياض - خميس مشيط:

خصصت اللجنة المنظمة لمعرض «كن داعياً» الثالث عشر أربعة أيام لزيارة النساء للمعرض الذي سيرعى افتتاحه بمشيئة الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة عسير بعد غد الثلاثاء في محافظة خميس مشيط. وأبانت اللجنة أن هذه الأيام تبدأ من يوم الخميس الثالث عشر من الشهر وتنتهي في يوم الأحد السادس عشر من ذات الشهر تبدأ من الساعة الرابعة عصراً، وتنتهي عن الساعة الحادية عشرة ليلاً يصاحبها برنامج دعوي رئيس يقام يومياً بعد صلاة المغرب، ففي يوم الخميس تلقي صالحة بنت صالح الثبيت محاضرة بعنوان: (وسائل السعادة الزوجية) ، وفي اليوم الذي يليه الجمعة تلقي حورية بنت سعيد القحطاني محاضرة بعنوان: (حسن الخلق) ، وفي يوم السبت تلقي صالحة بنت عبدالله الشهراني محاضرة بعنوان: (صور من عبادة السلف) ، وفي يوم الأحد تلقي حليلة بنت عبدالله أحمد محاضرة بعنوان: (المرأة والأمن الفكري) ، في قاعة المحاضرات بمقر المعرض بمركز الأمير سلطان الحضاري .

وعلى الصعيد ذاته، يصاحب معرض «كن داعياً» الثالث عشر برنامج دعوي مكثف خاص بالجاليات المقيمة في المحافظة ، والمحافظات والقرى والمراكز القريبة منها بمختلف اللغات .

وأفادت اللجنة المنظمة للمعرض في بيان لها بهذا الشأن أن البرنامج الدعوي يتضمن عشر محاضرات رئيسية تلقى تباعاً اعتباراً من يوم الثلاثاء وحتى يوم الجمعة ما بعد القادم ، ما عدا يوم الاثنين .. ففي يوم الثلاثاء المقبل يلقي الأستاذ الدكتور عبدالله بن هادي القحطاني محاضرة بعنوان: (حقوق الإنسان في الإسلام) بعد صلاة العشاء باللغة الانجليزية، وفي يوم الأربعاء الثاني عشر يلقي محمد سيف الإسلام محاضرة بعنوان: (رسالة المسلم في هذه الحياة) باللغة البنغالية في قاعة المحاضرات في مقر المعرض بمركز الأمير سلطان الحضاري بالمحافظة .

وفي يوم الخميس يلقي أجمل حسين عبدالنور محاضرة بعنوان: (مطلب الأمن في بلد الإسلام) باللغة البنغالية وفي يوم الجمعة الرابع عشر من الشهر يلقي عبدالحميد صديق حسين محاضرة بعنوان: (وجوب التوبة وفضلها) باللغة البنغالية، وفي يوم السبت الخامس عشر يلقي محمد أيوب عبدالغني محاضرة بعنوان: (الإسلام رحمة) باللغة النيبالية، وفي يوم الأحد السادس عشر من الشهر يلقي سعود أحمد مقصود أحمد محاضرة بعنوان: (الإيمان باليوم الآخر) باللغة الاوردية في مسجد الدهيشي طريق الخميس أبها أمام أسواق الغروي .

وفي يوم الثلاثاء الثامن عشر يلقي بخاري طاهر محاضرة بعنوان: (صور من السيرة النبوية) باللغة الفلبينية، وفي يوم الأربعاء التاسع عشر يلقي أحمد ريكارد محاضرة بعنوان: (كيف أسلمت) باللغة الفلبينية، وفي يوم الخميس العشرين يلقي سيد معراج رباني محاضرة بعنوان: (ما أنا عليه وأصحابي) باللغة الأوردية في قاعة المحاضرات في مقر المعرض بمركز الأمير سلطان الحضاري بالمحافظة.

الزغبى لـ الحياة: تنظيمات أخرت صرف أرقام طلبات التنمية العقاري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286906>

الدمام — عمر المحبوب
كشف المدير العام للقروض في صندوق التنمية العقاري المهندس يوسف الزغبى، عن قرب إصدار أرقام الطلبات، الخاصة بالمواطنين الذين تقدموا بطلب الحصول على القرض العقاري، من دون تملك الأرض، تنفيذاً لقرار أصدره مجلس الوزراء السعودي نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

وأكد الزغبى، في تصريح لـ «الحياة»، أن الصندوق «يعتزم منح المتقدمين بطلب قرض عقاري من دون تملك الأرض، أرقام الطلبات الخاصة بهم قريباً». وعزا سبب التأخير إلى وجود «تنظيمات جديدة، كان يعمل بها الصندوق خلال الفترة الماضية»، لافتاً إلى أن جميع هذه التنظيمات تم «الانتهاء منها، وسيتم الإعلان عن الأرقام خلال الفترة المقبلة». وتوقع أن «تطول فترة الانتظار للمتقدم إلى النظام الجديد، الذي يتضمن التقدم من دون شرط تملك الأرض، نظراً للأعداد الكبيرة التي تقدمت، منذ إطلاق الخدمة الجديدة للصندوق (ميسر)، إذ تخطى عددهم حاجز ثلاثة ملايين متقدم»، مبيناً أن الصندوق «يبحث عن بدائل لتقليل فترة الانتظار الطويلة».

وأوضح أنه «بعد أن تم رفع السقف الأعلى لقيمة القرض من 300 ألف ريال، إلى 500 ألف، أطلق مشروع نظام التضامن، وهو ما يتيح للبنك شراء العقار المناسب للمقترض، من خلال الاتفاق بين الصندوق والبائع والمقترض، إذ سيتم شراء العقار الذي يتناسب مع قيمة القرض، ولن يتم دفع كامل المبلغ للبائع، بل على دفعات محددة، من خلال اتفاق محدد بين الأطراف الثلاثة»، مؤكداً أن الصندوق «يحاول دائماً إيجاد بدائل مناسبة للمقترض، ما يسهم في حل مشكلة السكن في المملكة». وأبان أن «من يسجل أولاً في النظام، فسيكون رقمه متقدماً»، مضيفاً أن «الكثير من الطلبات تستغرق ساعات، من أجل الدخول إلى النظام، مثل الرسائل النصية المرسلة عبر الموبايل». واعتبر أن وصول الطلب «لا يعني أحقية صاحبه في الحصول على القرض، وإنما يجب أن يمر عبر قنوات رسمية، تقوم بعملية التدقيق، قبل إعطاء الأرقام الخاصة للمستحقين».

فيما توقعت مصادر خاصة تحدثت لـ «الحياة»، أن تتراوح فترة الانتظار للمتقدم من دون الأرض، بين 15 إلى 20 سنة، نظراً «للأعداد الكبيرة التي تقدمت للصندوق، الذي سيقوم بإعطاء الأولوية للمتقدمين السابقين، الذين تقدموا عبر النظام القديم، الذي كان يشترط تملك الأرض، قبل التقدم للصندوق». وأشار إلى أن صندوق التنمية العقاري، بدأ في استقبال طلبات الحصول على قرض من دون شرط تملك الأرض إلكترونياً، نهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي، من خلال برنامج «ميسر»، إضافة إلى خدمة الرسائل النصية، التي تتضمن رقم الهوية الوطنية، وتاريخ الميلاد، ورمز المنطقة، وإرسالها إلى رقم موحد لشبكات الاتصالات الثلاث، ويتلقى المتقدم بعدها رسالة نصية قصيرة، تفيد باستلام الطلب.

وحدد الصندوق شروطاً عدة للمتقدمين الجدد، تتمثل في «أن يكون مقدم الطلب سعودي الجنسية، وألا يملك مسكناً، ولم يسبق له أن تملك مسكناً، وألا يكون سبق له الاقتراض من الصندوق. وإذا كان مقدم الطلب رجلاً؛ أن يكون متزوجاً، ولا يقل عمره عن 21 سنة. وإذا كان عزباً؛ لا يقل عمره عن 24 سنة. فيما تم تحديد شروط خاصة للمرأة، وهي أن لم يسبق لها الزواج، وألا يقل عمرها عن 40 سنة، والمُطلقة التي مضى على طلاقها سنتان فأكثر، والأرملة التي لم تتزوج».

رجال الهيئة: تعرضنا للضرب

متسوقون يخرجون فتاتين من الحجز في مجمع تجاري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 3676

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110711/Con20110711432823.htm>

عبدالهادي الربيعي - الطائف

أخرجت مجموعة من المتسوقين فتاتين احتجزتهما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الطائف في إحدى الغرف في مجمع تجاري، وهو ما دفع المتسوقين في المجمع للتدخل لإخراج الفتاتين، في حين تم اقتياد شاب كان يرفقتهن كشفت التحقيقات فيما بعد أنه أخوهما من الرضاعة وابن خالتهن في الوقت نفسه.

من جهته، قال الناطق الإعلامي باسم شرطة الطائف الملازم سليم الربيعي في تصريح لـ«عكاظ» إن خلافا نشب الأسبوع الماضي بين رجال الهيئة أثناء تأديتهم لعملهم وبين عائلة سعودية على إثره سلمت الحالة لمركز شرطة الفيصلية ولا زال التحقيق جاريا على إحضار بعض الأطراف.

وفي التفاصيل، فإن والد الفتاتين ألقى القبض عليه بعد حضوره لاستلام ابنتيه وتم إيداعه التوقيف في شرطة الفيصلية وفق تقرير ميداني لهيئة الطائف بحجة تعرض رجال الهيئة للاعتداء والضرب من قبل نساء ورجال مجهولين في المجمع، وأطلقت هيئة التحقيق والادعاء العام سراحه بعد أربعة أيام لعدم نهاية الحجة.

ضرب واحتجاز

وفي حثيئات القضية التي أصبحت حديث المجالس في الطائف كما رواها والد الفتاتين علي الشمري بقوله: «عند مرافقة الأخ من الرضاعة لبناتي والذي هو ابن خالتهن الأسبوع الماضي إلى أحد المجمعات التجارية في الطائف، قام رجال الهيئة بالقاء القبض على أخوه من الرضاعة وعندما حاولت بناتي إفهام رجال الهيئة أن الشاب أخوهن لم يجدن أي تجاوب وجرى ضربهن واحتجازهن في مكان منزو في السوق بحجة التحقيق معهن».

سوء فهم

ويضيف الأب قائلا «هاتفنتي إحداهن وحضرت على وجه السرعة وأنا في حالة عصبية حيال ما جرى من اعتداء وحاولت إفهام رجال الهيئة بحقيقة الأمر وبأنه لا يحق لهم التعامل بهذه الطريقة مع بناتي وأمام ومرأى من المارة وكان يجب الاتصال بي لإفهامهم حقيقة الأمر، إلا أنهم تلفظوا عليّ شخصيا بحجة ترك بناتي مع رجل غريب وأنه ماكان يجب أن أترك بناتي مع ابن خالتهن وهو غير محرم لهن».

خمس شكاوى

وأضاف الشمري بالرجوع للفتيات وجدتهن في حالة من الإعياء النفسي والجسدي وحضرت الشرطة للموقع وتم تحويل القضية لشرطة الفيصلية للتحقيق.

ويستطرد الشمري في حديثه قائلا: الغريب في الأمر أنه عند وصولنا لشرطة الفيصلية تم إيداعي التوقيف بحجة التعارك مع رجال الهيئة وتعرضهم للضرب والاعتداء على أيدي رجال ونساء مجهولين بسبب بناتي ووجود محضر قدم من قبل الفرقة الميدانية التي اعتدت على بناتي تتهمني فيه بالتلفظ عليهم وبقيت في التوقيف لأربعة أيام متواصلة حتى حضر مراقب هيئة التحقيق العام واستنكر احتجاجي وأمر بإطلاق سراحي.

وتابع والد الفتاتين أنه تقدم بخمس شكاوى للمسؤولين لإنصافه جراء الاعتداء على بناته، وأن لديه تقريراً طبياً يشير لتعرض بناته إلى عدة إصابات متفرقة.

شهود عيان

وقدم والد الفتيات لـ «عكاظ» أربعة شهود عيان حضروا الحادثة أكدوا في حديثهم أنهم تدخلوا لإنقاذ الفتاتين من أيدي رجال الهيئة بعد أن سحبن بطريقة غير لائقة، مشيرين إلى أن ثمة نساء من المارة شاركن إخراج الفتيات من الحبس ولحين وصول والدهن.

«عكاظ» بادرت بالاتصال بهيئة الطائف لكنها لم تتلق أي إجابات أو التعليق على الحادثة رغم تكرار الاستفسار وطلب التعليق أكثر من مرة لمدير هيئة الطائف الشيخ عبدالرحمن الجهني والناطق الإعلامي بهيئة المنطقة سالم السرواني.



د. المشاري: 37 طفلاً توحيدياً التحقوا بالبرنامج الصيفي بأكاديمية التربية الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م - العدد 15722
<http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article649702.html>

الرياض - سحر الشريدي
استقطبت أكاديمية التربية الخاصة التابعة للجمعية السعودية الخيرية للتوحد التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية هذا العام عدداً من الملتحقين بالبرنامج الصيفي وبلغ عددهم (37) طفلاً تراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 15 سنة، وتم توزيعهم على الجلسات التدريبية حسب أعمارهم واحتياجاتهم وقدراتهم. فقد ذكر الدكتور زيد المسطل المشاري مدير عام أكاديمية التربية الخاصة أن البرامج الصفيفية بدأت في الأكاديمية منذ عام 1428هـ ومازالت مستمرة في كل عطلة صيفية، إضافة إلى البرامج الصباحية والمسائية.

وأضاف «د. المشاري» أن الجمعية السعودية الخيرية للتوحد منذ تأسيسها أخذت على عاتقها مساعدة الأشخاص ذوي التوحد وأسره، إلى جانب نشر الوعي في المجتمع مع التركيز في تقديم خدمات التشخيص والتربية والتدريب والتأهيل للأطفال المحتاجين إلى برامج خاصة.

وبذلك تم افتتاح برامج صيفية في المراكز التابعة للجمعية بمنطقة الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، وفي مدينة الرياض.

وبين لـ «الرياض» أن أكاديمية التربية الخاصة التابعة للجمعية تنفذ برنامجها الصيفي في الفترة المسائية حسب رغبة أولياء الأمور، لمدة شهر من 1432/7/23هـ يتم خلاله شغل وقت الفراغ بما يعود على الأطفال ذوي التوحد بالنفع العام وخاصة فيما يتعلق بالاستمرار في التدريب على المهارات التي تعلمها الطفل أثناء العام الدراسي، مع إدخال برامج رياضية وترفيهية كالسباحة والرسم، والرحلات والزيارات لبعض المراكز التجارية وأماكن الألعاب والمراكز الاجتماعية مع التركيز في المهارات الأساسية المتمثلة في تعديل السلوك والتواصل والتفاعل الاجتماعي والتأهيل الوظيفي، والاستقلال الذاتي، واستخدام الحاسوب.

وقدم شكره لأعضاء مجلس إدارة الجمعية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، ومعالي نائبه الدكتور عبد الرحمن السويلم، وإلى أمين عام الجمعية الدكتور طلعت بن حمزة الوزنة، ومدير عام الجمعية الأستاذ أديب بن محمد الخطيب وإلى كل المعلمين والمختصين الذين يعملون لصالح الأطفال. كما أشاد بتعاون أولياء الأمور بأرائهم ومقترحاتهم لتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي التوحد.

حكم قضائي يلزم بإغلاق طريق مؤد لمنزل مواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 3676

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110711/Con20110711432836.htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة
قضت المحكمة الجزئية في مكة المكرمة بإغلاق طريق مؤد لمنزل مواطن في حي الزاهر بعد شكوى رفعها جاره يدعي ملكية الشارع.
وقال خالد الغامدي (المدعي): «اشترينا منزلاً شعبياً منذ ثماني سنوات، إلا أنه قبل عام فوجئنا بجارنا وهو شقيق من اشترينا منه المنزل يدعي أن الشارع الموجود أمام بوابة البيت من ضمن أملاكه وعليه أن يغلق».
وأضاف الغامدي أن الجار قدم شكوى إلى المحكمة الجزئية وبعد عدة جلسات صدر حكم شرعي بإغلاق الطريق أمام منزلنا، الأمر الذي سيمنعنا من الدخول والخروج لأنه المنفذ الوحيد والقريب.
وزاد أن صكوك المواطنين المجاورين لمنزلنا والكروكيات تؤكد أن الموقع طريق عام وليس ضمن ملكية الجار كما يدعي.
وقال في حال تطبيق الحكم كما حكم القاضي بإغلاق الشارع كيف سادخل وأسرتي إلى المنزل هل نستعين بطائرة أما ماذا؟
وقال لـ «عكاظ» سليم المحمادي الجار الذي قدم الشكوى هؤلاء اشتروا منزل شقيقي المجاور لمنزلي، وأبلغهم عند شرائه أن المنطقة المنازع عليها ضمن أملاكه، إلا أنهم لم يقتنعوا بالأمر، حيث أوضحنا لهم الموضوع، إلا أن هذا لم ينفع ما دفعني للتوجه إلى المحكمة الجزئية والتي بدورها كلفت موظفين من هيئة النظر ومهندس المحكمة للوقوف على الأرض والتأكد من الموضوع حيث تبين صحة كلامي، وأن الصك مطابق للواقع.
وأضاف المحمادي أصدرت المحكمة الجزئية حكمها لصالحه وجرى تأييد الحكم، وطلب المدعي عليهم مني مهلة قبل أسبوع والموضوع الآن في شرطة التنعيم في انتظار تنفيذ ما جاء في الحكم والصك.
من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان أن الشرطة بحكم أنها جهة تنفيذية تنفذ ما يصدر من قرارات إدارية من الإمارة أو وزارة الداخلية أو أية قرارات شرعية تصدر من خلال أحكام شرعية من المحاكم، مشيراً إلى أن من هذه القرارات ما ينفذ بالقوة الجبرية في حال امتناع من صدر بحقه قرار أو حكم من التنفيذ، ويكون ذلك وفق آلية محكمة باللوائح والأنظمة.

طلاب تقنية الطائف بلا مكافآت 5 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م العدد 3676

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110711/Con20110711432974.htm>

محمد سعيد الزهراني - الطائف

تذمر عدد من طلاب التقنية في الطائف من عدم صرف مكافآتهم للشهر الخامس على التوالي وذكر قسم الإليكترونيات أن الإدارة ظلت تماطلهم، طيلة الأشهر الماضية، وتحمل البنك مسؤولية التأخير. وأشار الطلاب إلى أنهم حين راجعوا البنك أخلى المسؤولون فيه مسؤوليتهم عن التأخير الذي تسبب في إيقاعهم في حرج مع ملاك المنازل التي يسكنونها إضافة إلى الوضع المعيشي المرهون بالمكافآت والذي وصفوه بالسيئ. من جهته أوضح عميد الكلية التقنية في الطائف الدكتور محمد العمري أن جميع المكافآت اودعت في حسابات الطلاب، وأضاف «من لم تصرف مكافآتهم هم الطلاب الذين تحدثت بياناتهم وهناك تواصل بين المؤسسة والبنك المعني، من أجل التوصل إلى حل عاجل لصرف مكافآتهم». ووعد الدكتور العمري بحل إشكالية الطلاب في أقرب وقت.

مذكرة تفاهم بين جمعيتي الزهايمر والفصيلة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287193>

جدة - سارة المطيري

وقعت الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الزهايمر والجمعية الفصيلة الخيرية النسوية في محافظة جدة مذكرة تفاهم، ضمن الشراكة الخيرية بين الجمعيتين.

وأوضحت رئيس مركز الأميرة حصة بنت خالد للتنمية الاجتماعية خيرية رحيمي، أن مدة الاتفاق عام كامل، ويهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشرائح المستهدفة (مرضى الزهايمر) وتقديم الدعم والمساعدة لهم، والتعاون في عقد لقاءات توعوية تثقيفية تخدم مرضى الزهايمر، إضافة إلى التعاون في تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل للاختصاصيين والمهنيين المتعاملين معهم، إلى جانب تنفيذ ورش عمل لمقدمي الرعاية لهؤلاء المرضى، والتعاون في تنفيذ جهود توعوية تثقيفية وإعلامية مشتركة، وإعداد إحصاءات عن المصابين بالمرض ممن يحتاجون للمساعدة.

وأشارت إلى أن الجمعية السعودية لمرضى الزهايمر تسعى إلى تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتكامل العمل الخيري وطنياً، من خلال عقد شراكات مع الجمعيات الخيرية في مناطق المملكة، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشرائح المستهدفة، مؤكدة في الوقت ذاته أن «الجمعية» تقوم باستقبال الزكاة وصرفها في علاج وتأمين الأجهزة والأدوية للمرضى المحتاجين من مرضى الزهايمر وكبار السن، من خلال الجمعيات الخيرية في مختلف المناطق، متطلعة إلى تحسين المستوى الصحي والمعيشي لمرضى الزهايمر ومن يقومون برعايتهم.

وأضافت: «بمشاركة الجمعية الفصيلة ممثلة في مركز الأميرة حصة بنت خالد للتنمية الاجتماعية تم التواصل مع مرضى الزهايمر وكبار السن والتعرف على حاجاتهم ومن ثم إيصال المساعدات المناسبة لهم، كما تعمل على إعداد قاعدة بيانات لمرضى الزهايمر يجري العمل عليها في الوقت الحالي».

وأشارت إلى أن قاعدة البيانات تحتوي على اسم المريض والعمر وعنوان السكن وأرقام التواصل والحاجات الخاصة بالمريض، ليتم بعد ذلك وضع خطة مناسبة للتواصل وتقديم المساعدة المناسبة وفي الوقت المناسب.

حراك نسائي لدعم رياضة المرأة ودمج المعوقين دون تمييز

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287188>

جدة - لارا أبو هليل

انطلقت فعاليات المعرض السنوي الرياضي الخيري الأول للرياضة والصحة في محافظة جدة أول من أمس (الأحد)، والتي تهدف إلى دعم رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، والمستمرة لثلاثة أيام. وأوضحت منظمة المعرض وعد الجهني لـ «الحياة» أن الفكرة تسعى إلى دمج ذوي القدرات الخاصة مع فئات المجتمع كافة، إضافة إلى إلقاء الضوء على الرياضات التي لم تأخذ حقها إعلامياً وتوجيه الجمهور لها. وقالت: «إن هذا المعرض يأتي لإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في الفعاليات والملتقيات، إضافة إلى إشراكهم في إجراءات التنظيم والعروض، لتمرير رسائل توعوية بأهمية هذه الفئة دون تمييز». وأشارت إلى أن عدد الفرق الرياضية المشاركة في هذه العروض بلغ 12 فريقاً، خلافاً للمشاركة الداخلية من خلال استضافة نحو 45 جهة تمثل مؤسسات وشركات وجمعيات خيرية وفرقاً رياضية وغيرها. ولفتت في حديثها إلى أن البحوث والدراسات تؤكد وجود فروقات بين الممارسين للرياضة والممتنعين عنها من ناحية الفكر والتفكير، ولياقة الخطابة والصحة، داعية في الوقت ذاته المؤسسات الحكومية والخاصة إلى دعم البرامج الرياضية، لأهميتها في التنمية الوطنية على المستويات كافة. من جانبها، أكدت رقية الزهراني (مدربة فريق رياضي نسائي) أن مشاركتها في هذا المعرض تأتي من منطلق تعريف الحضور والزوار بأهمية الرياضة النسائية، مثل كرة القدم والسلة والطائرة والسباحة وغيرها من الرياضات المفيدة المحفزة لسلامة العقل والجسد. وأوضحت لـ «الحياة» أن مثل هذه الفعاليات من شأنها كسر الحواجز النفسية والاجتماعية لدى الكثير من فئات المجتمع ممن يرفضون السماح للمرأة بممارسة الرياضة على أشكالها كافة، مشددة على ضرورة إعادة تفكير الجهات الحكومية والخاصة في آلية درس إدراج هذا النشاط وفق أنظمة الدولة بأسرع وقت.

جمعية شفاء: برنامج للحد من بتر أعضاء مرضى السكري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287180>

مكة المكرمة - «الحياة» كشف رئيس مجلس إدارة جمعية شفاء الدكتور خالد بن عبدالله طيب لـ "الحياة" اتجاه جمعيته إلى تنفيذ برنامج جديد يتعلق بمكافحة البتر لمرضى السكري، وأنها أنشأت من أجله عيادة في مستشفى الملك عبدالعزيز قبل إنشاء المجمع الطبي الخاص في الجمعية.

وقال إن الهدف من هذا البرنامج هو الرعاية الوقائية والعلاجية للمصابين بمضاعفات القدم السكري، وذلك لتخفيف أعداد المرضى الذين يتم بتر جزء أو كل القدم بسبب مضاعفات السكري، مضيفاً أن لدى الجمعية عيادة كاملة مجهزة بأفضل الأجهزة، وأنها عالجت الكثير من المرضى واستطاعت منع بتر أي جزء من أقدامهم.

وأوضح أن جمعية شفاء هي طبية متخصصة في رعاية المصابين بالأمراض المزمنة، التي تشمل شريحة كبيرة من المرضى، على رأسهم المصابون بالسكري سواء من الأطفال أو الكبار، والمصابون بأمراض ضغط الدم وأمراض القلب والشرابين وأمراض المفاصل.

وأشار طيب في حديثه إلى أن قائمة الخدمات الطبية تشمل بعض أنواع السرطان، لافتاً إلى أن الدراسات الحديثة الآن تدل على أن هناك علاقة بين داء السكري والإصابة ببعض أنواع السرطان التي تصاب بها فئة كبيرة، إذ يقدر عدد المصابين بالسكري فقط في المملكة بحوالي ثلاثة ملايين مصاب.

وأكد أن هذه الأمراض ذات كلفة اقتصادية كبيرة تقدر على مستوى العالم ببليونات الدولارات، مبرراً ذلك بالكلفة الباهظة للعلاج وعلاج المضاعفات، معتقداً أن الحل الوحيد لمواجهة هذه الأمراض هو نشر الوعي بين أفراد المجتمع للوقاية من الإصابة بها ثم نشر الوعي بين المصابين لخفض نسبة المضاعفات.

وأبان طيب أن «شفاء» تهتم بجانب التوعية والتثقيف، وبالجانب العلاجي إضافة إلى اهتمامها بالجانب الاجتماعي، إذ إن كثيراً من المرضى فقراء، وبحاجة إلى الدعم الاجتماعي بجانب العلاج.

وقال: «إن عدد الأطفال المصابين بالسكري وتتكفل «شفاء» بعلاجهم في العاصمة المقدسة أكثر من 400 طفل بحسب إحصاء الجمعية خلال الأربع سنوات الماضية.»

وأضاف: «لكن نتوقع أن هناك أكثر من 1000 طفل مصاب بالسكري في العاصمة المقدسة، كما يتم تقديم الكشف الطبي والعلاج المجاني وتقديم جميع المستلزمات اللازمة للأطفال شهرياً بما في ذلك أجهزة السكري وخصوصاً للفئات التي لا تستطيع أن تؤمن هذه المستلزمات شهرياً.»

وشكا طيب من قلة وعي أهالي الأطفال المصابين بمرض السكري في التعامل مع المرض، بل إن ذلك يحدث في بعض المدارس التي تمنع المصابين بالسكري من المشاركة في التمارين الرياضية، وهذا خطأ كبير لأن هدفنا أن يعيش المصاب بالسكري حياة طبيعية ولا نميزه بين أقرانه بمنعه من مشاركة زملائه في الأنشطة الرياضية وغيرها.

وأوضح أن خطة «شفاء» في العام المقبل هي تنفيذ برنامج للأطفال المصابين بمرض الربو، بعد أن نفذت الجمعية في دورتها الأولى برامج متنوعة منها، برنامج الرعاية الصحية الأولية الذي كان باكورة البرامج، ما جعلها الرائدة في تقديم الرعاية الصحية المنزلية في مكة المكرمة، إذ لم يسبق لأي جهة حكومية أو خاصة أن قامت بمثل هذا البرنامج.

وأضاف: «أنشأت الجمعية فرقاً طبية تقوم بزيارة المرضى المسنين غير القادرين على الحضور والحصول على الخدمات الطبية وتقديم الرعاية الطبية، وكانت البداية بفريق طبي واحد مكون من طبيب وممرضة واختصاصي علاج طبيعي واختصاصي اجتماعي ثم أصبح لدينا الآن ثلاث فرق طبية خدمنا خلالها أعداداً كبيرة من المرضى.»

وعن الإمكانيات المتوفرة لدى «شفاء» قال طيب: «أنشأت الجمعية المركز الطبي حيث يحتوي على مركز علاج طبيعي يعتبر الأكبر والأحدث من نوعه على مستوى منطقة مكة المكرمة، وهو مجهز بأحدث الأجهزة للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي للأطفال والكبار وفئة المعوقين، علاوة على عيادات أخرى كعيادة القدم السكري وعيادة العيون وعيادة الأسنان

والعيادات الخاصة بمرضى السكري ومرضى الضغط ومرضى القلب فيما سيتم افتتاح عيادة الأمراض الصدرية في القريب العاجل»
وأعلن طبيب أن لدى الجمعية خططا لأن تشمل خدماتها محافظات جدة والطائف والقنفذة، بعد حصولها على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، مبيناً أن أول فرع سيتم افتتاحه قريباً سيكون في جدة.



الهلال الأحمر يصدر كتيب سياسات العمل التطوعي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649919.html>

مكة المكرمة - جمعان الكناني
تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي في إخراج العمل التطوعي في الهيئة بالصورة المهنية اللائقة بمكانة الهيئة كذراع رئيسي للعمل الإنساني بالمملكة تعمل ضمن منظومة حكومية ترعى ذلك العمل النبيل ضمن إطاره الحكومي والاتفاقات الدولية بهذا الخصوص، ولأهمية العمل التطوعي كعمل شريف حثنا عليه ديننا الحنيف ومكارم الأخلاق، تم توجيه الإدارة العامة للتطوع بإصدار كتيب يتضمن سياسات العمل التطوعي في الهيئة، واحتوى على كلمة لسمو الرئيس ومقدمة تعريفية بالعمل التطوعي وأهميته، مجالاته وأهدافه، شروطه ومتطلبات القبول به وأخيراً واجبات وحقوق المتطوع والعديد من الأمور التي تهم المتطوع في الهلال الأحمر، كما رافق ذلك إصدار «استمارة تطوع» تحتوي على كافة الحقوق والمعلومات الشاملة عن المتطوع والتي يتطلبها العمل التطوعي ومسؤولي ومشرفي المتطوعين في المناطق تساعد في إلحاق المتطوع/المتطوعة في المجال المناسب له داخلياً أو خارجياً بناء على المعطيات المذكورة في الاستمارة والتي تتم تعبئتها عن طريق المتطوع نفسه ومرجعته حسب الإمكان .
وأفاد مدير عام إدارة التطوع الدكتور أحمد بن عبد الله السلامة: «أن ذلك يأتي نتاجاً للرؤية المستقبلية لصاحب السمو رئيس الهيئة في تنظيم العمل التطوعي الممنهج ووضعه على بداية الطريق للمهنية والمعايير الدولية التي ننشدها في هذا الموضوع الهام كواجهة مشرقة ومشرفة داخلياً وخارجياً لمملكة الإنسانية، التي لاقتفى في مد يد العون والمساعدة للأخوة في الإنسانية من الذين تقطعت بهم السبل، وأصابتهم الكوارث والأزمات الطبيعية وغيرها ممن لا يستثنى منه أحد.

لجنة توصي بمنع المخالفات في الشواطئ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287222>

الدمام - فيحان الدعجاني
أوصت لجنة تتابع قضية نفوق الأسماك على شاطئ مدينة سيهات (محافظة القطيف)، نتيجة تلوث شواطئ الدمام، وسيهات، وخليج تاروت، بقيام المديرية العامة للمياه بتمديد مصبات الفائض البحري داخل البحر، وتشغيل محطات المعالجة الثلاثية بالطاقة الاستيعابية، ووضع جدول زمني للانتهاء من هذه المعالجة بكامل طاقتها الاستيعابية. كما دعت اللجنة المشكلة من جهات حكومية عدة، إلى «قيام حرس الحدود بمتابعة قوارب الصيد، ووضع آلية للحد من تغير زيوت القوارب في البحر، وتطبيق المخالفات البيئية على المخالفين، ووضع لوحات إرشادية في مناطق المنع، التي تكون قريبة من المصبات، ووضع عوامات مائية تحيط في المنطقة للصيادين، أو مرتادي البحر للسباحة». ودعت اللجنة التي تضم حرس الحدود، والثروة السمكية، والأرصاد وحماية البيئة، بتنفيذ « حملة تستهدف التوعية بالطرق السليمة للصيد، وعدم رمي المخلفات، ووضع آلية للحد من المخالفات التي يمارسها بعض الصيادين، وتطبيق العقوبات من جانب الثروة السمكية. وستولى المركز الإقليمي للأرصاد وحماية البيئة، بالتنسيق مع أمانة المنطقة الشرقية، وجامعة الدمام، سحب عينات لبعض أنواع الكائنات البحرية والرسوبيات، لتحليلها ميكروبيولوجياً وكيميائياً، وعرض نتائجها على اللجنة». ومن المقرر أن تجتمع اللجنة التي تضم إمارة الشرقية، وأمانة المنطقة، والشؤون الصحية، ومديرية المياه، والمركز الإقليمي للأرصاد وحماية البيئة، ومركز أبحاث الثروة السمكية، في 19 من ذي الحجة المقبل، لقياس مستوى تطبيق التوصيات.



الأرصاد تستجيب لشكاوى سكان القرى وتوقف كسارات الليث

– غميقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649935.html>

جدة - صالح الرويس
أوقفت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة جميع الكسارات وخلطات الأسفلت الواقعة قرب طريق الليث - غميقة عن العمل لقربها من القرى الواقعة في محيطها، وقررت نقلها إلى مجمع جديد معتمد تم افتتاحه لهذه الأنشطة شمال مركز غميقة على بعد يزيد عن 10 كم، كما قررت إعادة تأهيل كامل المنطقة بيئياً من قبل أصحاب الكسارات وخلطات الأسفلت تحت إشراف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة. وخاطبت الرئاسة الجهات المختصة لإيقاف الكسارات التي يبلغ عددها 5 كسارات، إضافة إلى خلطات الأسفلت عن العمل بالمنطقة ونقلها إلى المجمع الجديد . وأوضح مدير إدارة حماية البيئة بالمركز الإقليمي للأرصاد وحماية البيئة في منطقة مكة المكرمة عبدالله السلمي أن فريق التفتيش بالمركز زار الموقع مرتين في استجابة عاجلة لشكاوى عدد من أهالي قرى الصواملة، الحجر، الدية، أبو شجيرة، وبريدة التابعة لمحافظة الليث والتي يعربون فيها عن تضررهم من الكسارات الواقعة في محيطهم السكني والتي تبث سمومها وروائحها إلى منازلهم، ويلتمسون إيقاف عمل الكسارات وإزالة الضرر الواقع عليهم.

الداخلية: مضاعفة العقوبات وسحب تراخيص المتلاعبين بالأسعار

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 3677

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110712/Con20110712433074.htm>

عناد العتيبي - الطائف

كشفت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» عن أن وزارتي الداخلية والتجارة تعكفان على إعداد لائحة عقوبات جديدة ستفرض على المتلاعبين بالأسعار من التجار والشركات التجارية في المملكة. وتقضي العقوبات الجديدة، والتي تعمل على إعدادها لجان متخصصة من الوزارتين، بمضاعفة سنوات الإيقاف التجاري وسحب التراخيص التجارية والحرمان من الممارسة، وكذلك مضاعفة الغرامات المالية على أصحاب المنشآت والتشهير بكل وسائل الإعلام. وألمحت المصادر إلى أن العقوبات الجديدة قد تشمل المتلاعبين السابقين، ومن تم ضبطهم في تجاوزات الأسعار بالفترة الماضية. إلى ذلك أكدت وزارة التجارة والصناعة أن لديها 340 مراقبا للأسعار تم تدعيمهم بالأمر الملكي الأخير والقاضي بإحداث 500 مراقب خاص بالأسعار ومكافحة الغش التجاري. ووفقا لمصادر في الوزارة فإن المراقبين التجاريين يؤدون مهامهم في لباس «المستهلك» لضبط تجاوزات الأسعار ومراقبة ومتابعة البلاغات التي تأتي للوزارة من المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة بدأت تتحرك جديا لكبح جماح الأسعار الذي بدأت كثير من الشركات التجاوز فيه قبل موسم شهر رمضان، ونجحت في أولى تحركاتها وذلك بإعادة أسعار ألبان الحليب والألبان إلى سعره الأساسي قبل شهر، وذلك بعد موجة من الاعتراضات من قبل المواطنين تم تنويعها بحملة مقاطعة أنت ثمارها في أقل من أيام.

الرياض الراعي الإعلامي

الغامدي: التعليم ليس وظيفة ولكنه رسالة والواجب ألا ينال شرف العمل بها إلا من لديه الاستعداد الكامل للتضحية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649938.html>

الرياض - منصور الحسين

تلفظ احد المسؤولين على معلمي مدرسة ثانوية بالرياض بقوله اين المعلم " الثور " الذي عاقب ابني؟. وهو يسأل مدير المدرسة والذي كان يقف في الطابور الصباحي . فرد عليه المدير قائلاً اعتقد انك اخطأت العنوان فمزاع الابقار في الخرج، وخجل المسؤول الذي حضر ببذلة الرسمية ولكنه كابر اكثر فقلت له المعلم عندي في المدرسة له حق الاحترام الكامل. جاء ذلك في محاضرة للاستاذ سعد بن غرم الله الغامدي (والذي تولى ادارة عدد من المدارس الحكومية والاهلية) في الملتي الصيفي الاول للمعلمين من مختلف مناطق المملكة والذي تستضيفه الادارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض وبرعاية اعلامية من جريدة " الرياض " .

واوضح الغامدي قائلاً ان التعليم ليس وظيفة ولكنه رسالة قام بها في المقام الاول الانبياء، والواجب الا ينال شرف العمل بها الا من لديه الاستعداد الكامل للتضحية وبذل الوقت والجهد من اجل رفعة الامة ورقبها وتقدمها فالمعلم يحمل افضل واهم واشرف مهنة فهو يتعامل ويبني العقول اما الطبيب فيتعامل مع اجساد والطيار يتعامل مع آلة، فمن لا يستطيع ان يتحمل حرارة المطبخ فعليه ان لا يدخله ومثل ذلك المعلم فلا يتصدر لمهنة التعليم إلا الانسان القادر على تولي هذا الامر . وحول سبل معالجة المشكلات السلوكية لدى الطلاب قال اننا نحاول الحاق الطالب الذي لديه مشكلات سلوكية في برامج الاندية الطلابية داخل المدرسة ونحاول من خلال الانشطة ان نصلح سلوك الطالب ونعمل على تحقيق العديد من احتياجاته من خلال النشاط، والتوجيه اللفظي السليم. واستشهد باحد الطلاب الذي كان تاريخه سيئاً، فكان يومياً يتضارب مع الطلاب ولا يخلو يوم دون ان يتعارك مع احد الطلاب خارج المدرسة. وتحدثت معه واخذت عليه الكثير من التعهدات ولكن لم يغير فيه شيء. وفي احد الايام حضر احد الوجهاء من قبيلته الى المدرسة واحضرت الطالب، وقال لي انني جئت اليوم من اجل ان اتوسط لفلان عشان ما تفصلونه، وانني ضامن له. وكنت انتظر من الطالب ان يشكر هذا الرجل على مبادرته ولكن كانت المفاجأة انه قال ان لا اريد شفاعتك او واسطتك. ولما رأيت هذا الموقف من الطالب طلبت منه الخروج. واعتذرت من الرجل على ما بدر من الطالب. وبعد خروج الرجل استدعيت الطالب وكلمته بهدوء وقلت له لماذا رفضت هذه الوجاهة والشفاعة لك من احد كبار افراد قبيلتك، فقال لو قبلت بشفاعته فانه سيتفاخر امام افراد القبيلة انه توسط لي وشفع لي، وله الفضل علي في ذلك. لهذا لا اريد منه الشفاعة وبعد نقاش ومناصحة له قال اعدك بعد اليوم ان لا اتشاجر مع احد وتغير سلوكه واجتهد ونجح بمعدل ممتاز في الصف الثالث الثانوي، ودارت الايام وكنت موفدا للعمل في المدرسة السعودية بماليزيا واذا بالمدير يطلبني وكان ذلك في عام 1427م ويقول هناك شخص يريدك فلما حضرت فاذا بشاب موجود وبعد الحديث معه قال الم تعرفني فقلت له لا فقال انا الطالب فلان وقد كان الفضل لله ثم لك في توجيهي وانا احضر الدكتوراه في ماليزيا وقد حصلت على الماجستير من امريكا، وبسبب الاحداث الاخيرة في العالم اتيت الى هنا لاكمال الدكتوراه. ولما سمعت من زملائي باسمك حضرت لاتأكد انه انت ولاشكرك على جهودك .

وانتقد الغامدي وضع بعض القرارات الادارية التي يتم تغييرها بعد تولي الوزارة شخص جديد فكان التعليم الشامل ثم المطور ثم العادي ثم المقررات. والان مشروع التقويم في المرحلة الابتدائية فالمعانة ان الوزير والفريق العامل معه يأتون بأفكار وبعد انتهاء فترة عمله يأتي الوزير الجديد والفريق العامل معه وينقضون القرارات السابقة. ويضعون افكارا جديدة للتطبيق. ومن اجمل القرارات الصلاحيات الجديدة التي منحت لمديري المدارس والتي تبلغ 52 صلاحية. موضحة

ان بعض مديري المدارس سيئون ويستخدمون الصلاحيات الممنوحة لهم بشكل سيئ. واستشهد الغامدي بالعديد من القصص اثناء حديثه في تقويم المعلمين وتقويم الطلاب. بعد ذلك تم فتح باب المداخلات مع الحضور. وفي الختام قدم مساعد المدير العام للشئون المدرسية لتعليم البنات الدكتور عبداللطيف العوين درع الادارة تكريما للاستاذ سعد الغامدي.



الصحة تبدأ بتشكيل لجنة لمنع استغلال المرضى في البحوث الطبية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287185>

المدينة المنورة - ردينة هاشم
حذرت وزارة الصحة وجميعيات حقوق الإنسان في السعودية أخيراً، أطباء القطاعين الحكومي والخاص من خداع المرضى وإخضاعهم للبحوث الطبية أو تجربة الأدوية الجديدة على أجسادهم من دون الحصول على الموافقة المسبقة من المريض نفسه.

ونبهت «الصحة» على الأطباء كافة، بعدم إقناع المرضى من طريق الأموال لإغرائهم بالتجارب الدوائية أو البحثية كونها مخالفة لأنظمة الدولة والوزارة، لافتة إلى عدم رصد أو تلقي بلاغات في هذا الشأن حتى الآن.

وكشف المدير العام للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي لـ«الحياة» تشكيل لجنة اختصاصية بمسمى «أخلاقيات البحوث الطبية»، من أجل دعم الأطباء السعوديين وتشجيعهم على البحث والاكتشاف، إضافة إلى حماية المرضى من الاستغلال أو إخضاعهم لتجارب طبية من دون موافقتهم.

ولفت إلى أن من الشروط الرئيسة لإنجاز البحوث العلمية وتطبيقها على المرضى، إطلاع المريض على الفكرة وآلية تنفيذها والنتائج المتوقعة منها، مؤكداً على ضرورة أخذ موافقته قبل إخضاعه لمثل هذه البحوث والدراسات.

وأشار في حديثه إلى أن هذه «اللجنة» تم تشكيلها من أجل وضع ضوابط نظامية واضحة وآلية عمل منظمة للأطباء وللراغبين من المرضى في تطبيق البحوث عليهم، إضافة إلى منع الاجتهادات والمخالفات في هذا الشأن، من خلال مساعدة الباحثين من أداء مهمات عملهم وفق بيئة صحية مناسبة.

وقال: «إن الملاحظ هو عزوف الكثيرين عن البحث العلمي، إذ إن المستشفيات العالمية تقاس بمدى نجاح بحوثها العلمية والتي تعتبر مكلفة ومرهقة، إلا أن وزارة الصحة وفرت المبالغ الكافية لهذا الغرض.»

وأكد أن إدارته لم تسجل حتى الآن أية بلاغات ضد أطباء سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص استغلوا مرضى أو دفعوا مبالغ مالية من أجل تطبيق تجاربهم العلمية على أجساد المتبرعين من دون موافقتهم.

مهلة 6 أشهر للملابس الداخلية وسنة لأدوات التجميل قبل

توظيف السعوديات

وزير العمل: تأنيث المحلات يشمل مبيعات الملابس الجاهزة

والعبايات والأحذية النسائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649974.html>

جدة - سعد بن عبدالله

أعلن وزير العمل عادل فقيه أمس عن 3 قرارات تهدف إلى دعم عمل المرأة، والحد من تواجد الباعة الذكور في المحلات النسائية وقصر البيع في محلات بيع الملابس الداخلية وأدوات التجميل على السعوديات فقط، مقدراً الأعداد الأولية للباحثين والباحثات الذي تقدموا ببياناتهم عبر برنامج حافز بنحو مليون . وقال: هذه أعداد أولية جاري مراجعتها وتدقيقها ليتم إعلان الرقم النهائي بعد ذلك .

وأضاف فقيه في مؤتمر صحفي عقده أمس في جدة أن وزارة العمل هي صاحبة الاختصاص في تطبيق ضوابط تشغيل النساء بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 187 ، مشيراً إلى بدء عمل قاعدة بيانات عن المحلات التي تمارس النشاطات التي يشملها قرار التأنيث .

وتضمن القرار الأول آلية تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية الداخلية وأدوات التجميل كمرحلة أولى، سواء كانت في مراكز تجارية مغلقة وعليها حراسة أمنية أو في مراكز تجارية مفتوحة أو محلات قائمة بذاتها واقتصار العمل في تلك المحلات على المرأة السعودية، مع عدم الحاجة للحصول على تصريح من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى للعمل فيها .

ولفت وزير العمل إلى إعطاء أصحاب محلات بيع الملابس الداخلية النسائية فرصة ستة أشهر لتصحيح وضعهم وتوظيف السعوديات، وسنة للمحلات المتخصصة في بيع أدوات التجميل، إضافة إلى مهلة سنة للمحلات التي تبيع الملابس الداخلية النسائية أو أدوات التجميل ضمن مبيعات أخرى وعدم السماح لغير السعوديات بالعمل فيها، مشدداً على إغلاق المحلات التي لا تتقيد بالقرار وإيقاف تراخيصها .

وأشار فقيه إلى فتح المجال أمام المحلات التجارية التي تبيع المستلزمات النسائية الأخرى مثل الملابس الجاهزة والعبايات والأحذية وغيرها لتوظيف السعوديات بعد استيفاء الشروط الواردة في هذا القرار .

وحدد القرار الثاني الذي أصدرته الوزارة الاشتراطات المطلوبة لتوظيف النساء في المصانع بهدف تأنيث وسعودة الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة حيث تم حظر عمل المرأة في 24 عملاً كانت معظمها أعمالاً لا تتناسب مع طبيعتها، فيما سمحت لها بالعمل في بقية أنشطة المصانع وفق الضوابط المنظمة لعملها دون الحاجة لتصريح .

ونص القرار الثالث على آلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توظيف الوظائف، حيث أكد فقيه تنسيقهم مع وزارة الخدمة المدنية والشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد الذي يمكن أن يخلق فرصاً وظيفية للمرأة .

وحدد القرار احتساب نسب التوظيف ضمن برنامج نطاقات للمنشآت التي تقوم بتوظيف النساء عن بعد بحيث لا يزيد عن 7 % من إجمالي الموظفين للممتازة و 5 % للنطاق الأخضر و 3 % للأصفر .

وناشد الوزير وسائل الإعلام تفهم القرارات وسعي وزارته إلى تمكين المرأة في حق العمل مع وضع ضوابط تحمي الباحثة عن العمل والمجتمع من أي تجاوزات، مؤكداً مراجعتهم الدورية لمدى فعالية تنفيذ القرارات وتحديثها متى مادت الحاجة إلى ذلك وفق مستجدات سوق العمل ووفق ما يريدها من اقتراحات تطويرية، مواكبة لاحتياجات المجتمع وتحقيقاً للأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.



المساح و نساء وهميات و حمولات شعير أبرز حيل ضفاف النفوس

التفريب عبر الحدود.. لا إفلات من قبضة الأمن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649785.html>

القنفذة، تحقيق- عبده أحمد الناشري
يشهد الجنوب الغربي من البلاد حالات تفريب متعددة ومتنوعة وصلت إلى درجة أنها مشكلة بحاجة إلى العديد من الدراسات والبحوث من قبل المتخصصين الأمنيين، حيث لا يخلو يوماً في «القنفذة» و«السهل التهامي» من القبض على مهرب، الذي قد يكون قبض عليه خلال فترة وجيزة، بينما بعض المهربين يقاوم رجال الأمن ويلوذ بالفرار في الطرق الترابية الوعرة، ويحتاج إلى ساعات أو يوماً كاملاً من التردد له إلى حين القبض عليه .
ويستخدم هؤلاء المهربون الحيل للتضليل أو التمويه على رجال الأمن، كل تلك الحيل والعملية الخطيرة من أجل الحصول على المال بكل الطرائق والوسائل، حتى لو على حساب أمن الوطن، وهم بذلك يستحقون أن يوصفوا بالمجرمين، إلا أن يقظة «العيون الساهرة» تحبط تحايل المهربين بشتى أنواعها، في قصص بطولية ومطاردات تنتهي بالقبض عليهم .
بسالة وشجاعة

ويشهد القطاع الساحلي العديد من الحالات التي يتصدى لها رجال الأمن بكل بسالة وشجاعة، ففي شهر فقط أُلقت دوريات الأمن في محافظة القنفذة القبض على (334) مجهولاً خلال الشهر المنصرم، و(20) مهرباً في الشهر نفسه، بقيادة الرائد «تركي الغامدي»، ومتابعة من مدير شرطة القنفذة العميد «فاطن العميري»، ولكن تبقى الحيل التي يستخدمها المهربين تتعدد بطرائق متنوعة قد لا تخطر على البال .
«عيون ساهرة» على حماية أرض الوطن تلغي المحاولات المتكررة للمجرمين
مساح المنطقة

ليس هو موظف المساحة في البلدية أو المكاتب الهندسية فهذا من أسماء بعض المهربين قد لا يعرفها القارئ، «المساح» هو اسم لمشتري في جريمة التفريب يعاين الطريق قبل المهرب الذي يسير خلفه بمسافة، ويكونا على تواصل بالجوال، حيث يعطيه لمحة موجزة عن نقاط التفتيش والطرق التي يسلكها، ويعطي المهرب مكالمات هاتفية في حالة وجود دورية أمنية أو تفتيش مفاجئ، ويستقل المساحون سيارات دفع رباعي للسير في المناطق الوعرة والهروب من مطاردة الدوريات .
عائلة وهمية

رجل في سيارته وفي المقعد الأمامي، سيدة بعباءتها مغطاة الوجه، وهو في الحقيقة رجل بعباءة لإيهام رجال الأمن في نقاط التفتيش أن قائد السيارة بصحبته زوجته، ويبدو على المهرب كل علامات الوفاق والاحترام، الأمر الذي لا يجعله ينكشف إلا برجل أمن ذي ذكاء وحس أمن عال، وهذا ما يتمتع به كل أفراد الدوريات الأمنية في نقاط التفتيش بمحافظة القنفذة، وغالباً يسير هؤلاء المهربون على الطريق العام المسفلت، ولكن يقظة رجال الأمن في نقاط التفتيش تحول دون مرورهم، وهناك حيل أخرى قد يتخذها المهرب لتفريب المجهولين أو المخدرات، فيكون إما عن طريق إخفاء المجهولين بين حمولة في صندوق شاحنة، كحمولة أعلاف أو شعير، ويكون المهرب على يقين أنه سينجح في التمويه على رجال الأمن، ولكن سرعان ما ينتهي ذلك بقبضة الأمن، كما توضع المخدرات سواء « قات» أو غيره في كيس شعير بين

(1000) كيس، أو وضع المخدرات في داخل أبواب السيارة، أو الأنوار الخلفية وتكون خلفها تماماً، الأمر الذي يتطلب تفتيشاً دقيقاً لكشف تلك الحيل والمراوغة .

رحلة خطرة

ولا تخلو رحلة المهربين من الحوادث التي قد تصل للموت في حادث، أو الموت عطشاً في الصحراء أثناء السير بعيداً عن نقاط التفتيش، ففي إحدى مراكز محافظة القنفذة تناثرت أجساد المجهولين في حادث سير على الطريق الترابي شمال المحافظة، ونجا من نجا ومات من مات، وإلى أيام قليلة فانتة وقع حادث تصادم إنحراف على الطريق إثر السرعة الزائدة في مركز العرضية الشمالية، نجم عنه وفاة المهرب وأحد المجهولين وإصابة (5) آخرين، وقد لا تخلو الرحلة من الموت عطشاً عند سلوك الطريق الترابي لاختصار مسافة معينة أو السير بعيداً عن الطرق المسفلتة نهائياً، فسبق أن توفي مهرب وجميع المجهولين في «صحراء ببشة» و«صحراء الليث» أيضاً هذا عوضاً عن المناطق الأخرى .

خسائر فادحة

و غالباً ما يتخذ المهربون سيارات فاخرة لكنها مستأجرة، فلا يوجد مهرب أو مروج يتم القبض عليه بسيارته الخاصة، وإذا كانت سيارته فتكون باسم ابنه أو زوجته أو أحد أقاربه، حتى لا يتم مصادرتها من قبل الجهات الأمنية، وتتكدس شركات التأجير خسائر فادحة في تلك الحالات، حيث تفاجأ الشركة أن السيارة التي استؤجرت في الرياض تم ضبطها في أقصى الجنوب محملة بالمخدرات .

لا بد من التنسيق

وقال الأستاذ «غربي المرحبي» صاحب مكتب تأجير سيارات: نتفاجأ بسيارة تم تأجيرها إلى شخص أنها لم ترجع في المدة المتفق عليها معه، ونضطر لإبلاغ الجهات الأمنية أو البحث بأنفسنا، إذا وصلت المدة شهراً مثلاً، مضيقاً أنهم يجدون السيارة وقد تم القبض عليها مع مهرب بحوزته مجهولون أو مخدرات، لنذهب مستحقاتهم المالية أدراج الرياح، مشيراً إلى أنهم اتخذوا تدابير لمثل هؤلاء، بحيث يقتصر التأجير على سكان مدينة القنفذة فقط، حيث إن أبناء المدينة معروفون لدى المكتب، ويتمتعون بالأمانة والثقة، وبالتالي نخرج من مشكلة تأجير السيارة على من لا نعرفهم إطلاقاً، ذاكراً أنه من الحيل أن بعض الأشخاص يستأجر السيارة ثم يسلمها للمهرب الذي لا يملك بطاقة عمل، متمنياً من الجهات الأمنية أن تنسق مع مكاتب التأجير للقضاء على هذه الظاهرة، مع إيقاع العقوبة بالمستأجر الأصلي للسيارة، الذي تواطأ مع المهرب وسهل له عملية الحصول على السيارة .

قوة المهمات

وتبقى المخدرات أبرز المواد المهربة إلى جانب «القات»، ويحصل المهربون على مبالغ مالية تصل إلى (1000) ريال للشخص الواحد في حال إيصال المادة إلى مدينتي مكة المكرمة وجدة، وقضت شرطة القنفذة على التهريب بجميع أنواعه وأسمائه بوجود قوة أمنية تسمى «الواجبات والمهمات»، تقف حاجزاً منيعاً للمهربين بشتى أنواعهم وطرائقهم، حيث يتابع مدير شرطة القنفذة العميد «فاطن العميري» سير العمل في نقاط التفتيش، وكذلك متابعة عمل قوة المهمات والواجبات، التي تقف بكل حرص وتمرس لمثل تلك الحيل التي يفعلها المهربين .

غير مجد

وينتهي دور الشرطة بإحالة قضايا التهريب لإدارة المخدرات في حالة تهريب «القات» «أو المخدرات بأنواعها، وإلى الجوازات في حالة تهريب المجهولين، وتستكمل التحقيقات من قبل الإدارتين لتطبيق العقوبة بحق المهربين، بينما المجهولون يرحلون إلى بلدانهم، وهذا غير مجد بحقهم، حيث يصل أعدادهم إلى (10) آلاف شخص ما بين حالات تسلل وتهريب في العام الواحد، وفي غضون أسبوع واحد وهم في بلدانهم، الأمر الذي يجعلهم يعودون للتسلل مرة أخرى؛ لأنه لا يطبق على المجهول أي عقوبة سوى الترحيل فقط .

حاجز منيع

وأشاد العميد «فاطن العميري» مدير شرطة القنفذة، بمتابعة مدير شرطة منطقة مكة المكرمة اللواء «جزاء العمري»، وحرصه التام على متابعة المهربين والقبض عليهم، لاسيما الحالات التي يكون فيها نوع من المقاومة، والسيطرة التامة على المنافذ الترابية، وذلك من خلال الانتشار المكثف لدوريات المهمات والواجبات بشعبة الضبط الإداري بشرطة المحافظة، والاتصال المباشر باللواء حتى في ساعات متأخرة من الليل عن حالات التهريب، التي يكون فيها نوع من المقاومة والمخاطرة من قبل رجال الأمن، مبيناً أن هناك رجال أمن متمرسون في مثل هذا العمل، يقومون بواجباتهم بشكل متميز، وهذا ما تمليه عليهم وطنيتهم وحبهم تراب هذا الوطن ليبقى آمناً وطاهراً .

قوة بشرية

وقال المقدم «بجاء النفيقي» مساعد مدير شرطة القنفذة: إن القوة البشرية تقف بالمرصاد لهؤلاء المهربين، وأن المنطقة مغطاة أمنياً بشكل تام، سواء عن طريق نقاط التفتيش أو المنافذ البرية، عن طريق قوة المهمات والواجبات أو الدوريات الأمنية، مبيناً أن هناك دوريات للمهمات مخصصة للطرق الترابية فقط، تقوم بعملها اليومي على مدار (24) ساعة؛ لتضيق الخناق على المهربين بكل طرائقهم ووسائلهم، مشيداً بتعاون دوريات أمن الطرق على الطريق الساحلي في المتابعة والتنسيق مع دوريات الشرطة، في متابعة المهربين القادمين من منطقة الجنوب عامة على الطريق الدولي الساحلي، وهذا ما تمليه عليهم الأمانة والإخلاص والتفاني في مجال العمل.



تنمية المرأة يُقدم برنامجاً يشرف عليه خبراء بريطانيون

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287226>

الخبر - رحمة ذياب

يقدم صندوق «الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة»، برنامجاً تنموياً بالتعاون مع خبراء بريطانيين، يهدف إلى «ترسيخ مفهوم القيادة للمستفيدات من مركز «الأمير محمد بن فهد لإعداد القيادات الشابة»، التابع للصندوق. ويحوي البرنامج الذي يقام كل يوم خميس على مدى أسبوعين، ورش عمل ومحاضرات، تحوي مسارات «القيادة الفعالة». وأوضحت المشرفة على المركز أفنان البابطين، أن «البرنامج الذي إداره مدير شركة علاقات عامة بريطانية سيمون ريفر، والمدرب توم قرينسميث، قدم محاور عدة، أهمها مفهوم القيادة، والفرق بين الإدارة والقيادة، والقيادة وزيادة الانجاز، وأساليب تحويل الرؤية إلى واقع»، مضيفاً أن «مركز «الأمير محمد بن فهد للقيادات الشابة» يحرص على عقد الورش التدريبية المتميزة، التي تساهم في تطوير الفتيات، وتساعدن على تحقيق أهدافهن، إضافة إلى إكسابهن المهارات التي تحقق لهن النجاح في مسيرتهن العملية والحياتية».

وعن الهدف من عقد الورشة، ذكرت البابطين، أن الورشة تهدف إلى «نشر ثقافة القيادة، وتعريف المتدربات بسمات القائد المتميز، وكيفية تطبيق مبادئ القيادة في الحياة». وأكدت أن المركز «يسعى حالياً لتقديم برنامج تدريبي مكثف، بعد أن ترشحت في ملتقى «صناعة قائد 2011»، الذي عقد في شهر آذار (مارس)، ثلاث فتيات سعوديات من مختلف مناطق المملكة، وحصلن على جائزة «الأمير محمد بن فهد للقيادية الشابة»، للتدريب في شركة عالمية معتمدة (أورك)، ليحصلن على شهادات في المهارات القيادية، وترشيحن للمشاركة في محافل دولية، نظير جهودهن، واثبات قدرتهن في مجال الأعمال التي يقمن بها، لناحية التمكن من قيادة فريق عمل، ومتابعة الأعمال في شكل قيادي، وقدرتهن على تسلم زمام الأمور وإدارتها في شكل احترافي».

وأشارت إلى البرامج التي يستعد المركز لإقامتها، بعد الانتهاء من البرنامج الصيفي «الريادة في القيادة»، لافتة إلى «إقبال الفتيات على البرنامج الصيفي، والالتحاق بالبرامج التي تتعلق في القيادة، وكيفية تنمية هذه المهارة، والاستفادة منها في الحياة اليومية العملية، ومواجهة التحديات، إذ كشفت بعض المنتسبات للبرنامج عن مواقف محرجة، لم يتمكن من التعامل معها، ومع بدء التدريب بدأن يكتسبن المهارات الرئيسة في القيادة، ومع اختتام البرنامج سيحصلن على كل ما يتعلق في هذا الفن».

ثمنوا توجيهات النائب الثاني بإنشاء وحدات لهم في إمارات المناطق

مختصون لـ عكاظ: 40 % من المتقاعدين لا يملكون منازل خاصة بهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 3677

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110712/Con20110712433253.htm>

منصور الشهري - الرياض، محمد العبدالله - الدمام، علي صمان - الباحة

كشف مختصون أن 40 في المائة من المتقاعدين على مستوى المملكة لا يملكون منازل خاصة بهم، مشيرين إلى أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بإنشاء وحدات لشؤون المتقاعدين في جميع إمارات المناطق جاءت في الوقت المناسب لتوفير المزيد من الخدمات للمتقاعدين. وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز الهندي، أن توجيهات النائب الثاني لإنشاء هذه الوحدات تأتي تجسيدا لاهتمامه بهذه الفئة المهمة والتي خدمت الوطن فترة طويلة، موضحا أن هذا التوجيه يأتي في الوقت المناسب لتخصيص وحدات لاستقبالهم ورعايتهم.

من جانبه، اعتبر عضو الجمعية الوطنية للمتقاعدين بداح القحطاني، إعلان النائب الثاني بإنشاء وحدات خاصة بشؤون المتقاعدين، يخدم هذه الفئة التي تعاني كثيرا في التغلب على التكاليف المعيشية، مضيفا أن الحصول على وحدة سكنية لكل متقاعد من أهم أهداف الجمعية الوطنية للمتقاعدين، مبينا أن 40 في المائة من المتقاعدين على مستوى المملكة لا يملكون منازل في الوقت الراهن، مما يفرض على المؤسسات التي تشرف على بناء الوحدات السكنية تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من الوحدات لفئة المتقاعدين.

وقال «تحاول الجمعية من خلال التحرك على أكثر من صعيد زيادة رواتب المتقاعدين ليكون الحد الأدنى ثلاثة آلاف ريال»، مشيرا إلى أن النظام الحالي ينص على أن يكون الحد الأدنى 1825 ريالا شهريا وهو مبلغ زهيد للغاية لا يكاد يغطي التكاليف المعيشية، مؤكدا أن الجمعية تسعى لشمول القرارات الملكية الأخيرة بأن يكون الحد الأدنى للموظفين في الدولة ثلاثة آلاف ريال، بحيث تشمل المتقاعدين للتخفيف من الأعباء المالية الكبيرة التي يتحملها المتقاعدون حاليا، خصوصا أن هذه الشريحة خدمت الوطن لسنوات طويلة، وبالتالي فإن الراتب التقاعدي ليس مناسبا في الظروف الحالية.

من جانبه، أوضح مسؤول شؤون المتقاعدين في إمارة منطقة الباحة أحمد بن عبدالله عبلان أن من مهامهم لتيسير أمور المتقاعدين، مراجعة المؤسسة العامة للتقاعد، متابعة مستحققاتهم وصرفها في منتصف شهر رجب أي بعد صدور قرار تقاعدهم بخمسة عشر يوما، إضافة لإصدار بطاقات خاصة بهم من وزارة الداخلية تفيد أنهم كانوا ضمن موظفي الإمارة. يذكر أنه يتبع للجمعية الوطنية للمتقاعدين 16 فرعا في كافة المناطق تخدم المتقاعدات والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من القطاعين الحكومي والأهلي.

شرطة الخالدية تحيل ملف المعتدية إلى الادعاء

مريضة غاضبة تعاقب ممرضتها ضربا بالحذاء والخنق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 3677

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110712/Con20110712433159.htm>

نادر العنزي - تبوك

خلعت مريضة غاضبة حذاءها وأنهالت ضربا على رأس ممرضة في قسم الطوارئ في المستشفى العام في تبوك أمس الأول. وبحسب شهادات في الموقع فإن المريضة التي وصلت إلى القسم أثارت الفوضى والمتاعب ما استدعى تدخل رجال الأمن الصناعي لإنقاذ الممرضة من سيل الضربات المتتالية من الحذاء. وبحسب الأقوال تطورت الأحداث عقب ذلك عندما وصلت والدّة الممرضة المعتدية عليها وسقطت معشبة عليها عندما وجدت ابنتها على السرير الأبيض تعاني من جروح وكدمات. إلى ذلك، استجمعت الممرضة المصابة آلامها وروت لـ «عكاظ» تفاصيل ما تعرضت لها وقالت إنها أنهت فترة مناوبتها المسائية وكانت تهم بمغادرة المشفى وفوجئت بامرأة تسألها عن موعد تننويمها فوجهتها إلى زميلتها فما كانت من المريضة غير خلع حذاءها وضربها على رأسها ثم خنقها وكشف وجهها أمام المراجعين. وأضافت المعتدية عليها أن المرأة مزقت بطاقة عملها ووجهت لها ألفاظا نابية. في الأثناء أكد الواقعة المتحدث الإعلامي في شرطة منطقة تبوك الرائد خالد الغبان، وقال إن شرطة الخالدية باشرت الواقعة، وأحالت ملف القضية إلى فرع هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال الإجراءات.

الشرقية: إغلاق 5 منشآت سياحية وغرامات على 70 مؤسسة مخالفة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287225>

الدمام — «الحياة» أصدرت الهيئة العامة للسياحة والآثار في المنطقة الشرقية، 75 قرار عقوبة على مخالفيين لنظام الوحدات السكنية المفروشة، «لثبوت قيامهم بتشغيل منشآت الإيواء السياحي الخاص بهم، قبل الحصول على التراخيص اللازمة وفق النظام» بحسب المدير التنفيذي للهيئة في الشرقية المهندس عبد اللطيف البنيان، الذي أوضح أن من بين القرارات «خمس» بإغلاق منشآت تعتبر الأسوأ، و70 قراراً تتضمن فرض غرامات»، موضحاً أنه تم «اعتماد تنفيذ قرارات العقوبة من جانب إمارة الشرقية، وذلك بسداد الغرامات المالية المحددة، والغلق المؤقت لمن صدر في حقهم قرارات الإغلاق، والبدء في تصحيح أوضاعهم بحسب الأنظمة والاشتراطات الخاصة بالتراخيص».

وعن الموسم السياحي لإجازة صيف هذا العام، أوضح البنيان أنه تم «تشكيل سبع فرق عمل للتفتيش والمراقبة على خدمات قطاع الإيواء السياحي، والقيام بجولات رقابية وتفتيشية على الفنادق والوحدات السكنية المفروشة، للتأكد من مستوى الأسعار وجودة الخدمات المقدمة للزلاء»، مضيفاً «تهدف هذه الجولات إلى التأكد من التزام مستثمري قطاع الإيواء السياحي باشتراطات التراخيص، ومنها الأسعار المعتمدة، وإعلانها في مكان واضح في الاستقبال»، مؤكداً سعي الهيئة إلى «الارتقاء في قطاع الإيواء السياحي، الذي يُعدّ العنصر الأساس للزائر».

وقال: «إن الهدف ليس عدد المخالفات والغرامات المُحصلة، بل تحفيز القطاع الخاص على تقديم أفضل الخدمات، ما ينعكس إيجاباً في زيادة معدلات الإشغال في القطاع، ومن ثم سيعزز الاستثمار في هذا المجال»، مشدداً على حرص الهيئة على «تأكيد جودة الخدمة والرقابة على الأسعار، إذ شرعت منذ فترة في الرقابة والتفتيش على المنشآت السياحية، وبخاصة في مواسم الإجازات، للتحقق من الجودة والالتزام في الأسعار المقررة، إذ طبقت على الفنادق والوحدات السكنية المفروشة اللوائح الجديدة للأسعار، التي روعي فيها مستوى المنشأة والخدمات التي تقدمها». وأشار إلى أن الطاقة الاستيعابية للمنطقة من خدمات الإيواء السياحي 80 فندقاً، وأكثر من 600 مجمع للوحدات السكنية المفروشة. ونبه إلى أن «بعض النزلاء قد يأتي في مواسم غير مواسم الإجازات والمناسبات، ويجد السعر منخفضاً في شكل كبير. ويتوقع عند حضوره في وقت الذروة للمواسم، أن التسعيرة ستبقى كما هي. ويعتقد أن المُشغل قام برفع الأسعار واستغلال الموسم، وهذا دائماً ما يلاحظ في معظم الشكاوى التي ترد إلى الهيئة»، مشيراً إلى أن الهاتف السياحي «يقدم المعلومات السياحية للزائرين. كما يتلقى الشكاوى والملاحظات على رقم الهاتف السياحي المجاني «8007550000».

رئيس محكمة الدلم:

الجاني حاول قلب سيارتي وأصابني في يدي اليسرى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 3677

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110712/Con20110712433257.htm>

فهد الذيابي - الرياض
استدعى الشيخ ناصر بن سعود السلامة رئيس محكمة الدلم المكلف من أقاصي الحدث تفاصيل اعتداء أحد الجناة عليه مؤكداً لـ«عكاظ» أن الجهات الأمنية ما زالت تواصل جهودها للقبض على الجاني الذي اعتدى عليه الثلاثاء الماضي قبل 13 كلم عن نقطة تقتيش بين الرياض والخرج.
وأضاف السلامة في حديث هاتفى لـ«عكاظ» من مكتبه في المحكمة أمس أنه كان قادماً من مقر عمله في الدلم متوجهاً لمنزله في الرياض ظهر الثلاثاء حين ضايقه قائد مركبة سوزوكي بقصد إلحاق الأذى به وقلب سيارته حسب قوله وكانت سرعته حينها 120 كيلومتر في الساعة فابتعد أولاً عن تلك السيارة لكن قائدها لحق به وصدم جانب سيارته ليتوقف إجبارياً.
وتابع السلامة قائلاً: إن مهاجمه وقف أمام سيارته وسد طريقه ثم نزل ومعه عصا خيزران وطلب منه النزول لكنه رفض ما دعاه لكسر الزجاج وضربه من الخارج بالعصا في يده اليسرى ست ضربات أصابته بكدمات. وأشار السلامة إلى أنه أبلغ النقطة الأمنية بين الرياض والخرج عن ما جرى مباشرة وتم التبليغ عن السيارة التي كانت تحمل شعار شركة ولا زالت الملاحقة للجاني جارية وملف القضية لدى شرطة الناصفة التابعة لمحافظة الخرج.
وأبان السلامة أن مهاجمه ذو بشرة بيضاء ولم يسبق له مراجعته في المحكمة لافتاً إلى أنه قد أبلغ المجلس الأعلى للقضاء أمس حول ما تعرض له من اعتداء.

كان ينوي مقايضة مهرها الكبير بزوجة أخرى خمسيني يتجرد من الرحمة ويقتل والده لرفضه تزويج طفلته بمسن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649925.html>

جازان - انور خواجي

أقدم ابن عاق في الخمسين من عمره على قتل والده الطاعن في السن 80 عاما بضربه بعصا خشبية على رأسه أدت الى وفاته مباشرة في قرية المبروق 44 كلم شمال شرق محافظة صبيا، وكان الابن العاق قد حمل في قلبه حقدا دفينا على والده الذي فشل لأكثر من مرة مشروع زواج ابنته الصغيرة حيث كان الابن ينوي الزواج مرة ثانية بعد طلاق زوجته الاولى فلم يجد مناصا من فكرة تزويج ابنته من شخص مسن يستطيع دفع مبلغ كبير من المال وامام حائط الصد القوي الذي فرضه الجد من اجل منع هذا الزواج عزم الابن العاق على الخلاص من والده من خلال ضربه بعصا خشبية على هامته ليسقط الجد صريعا على الارض حيث تم نقله الى مستشفى صبيا العام واودع ثلاجة المستشفى الى ان تم دفنه فيما تم القاء القبض على الابن الجاني وايداعه السجن تمهيدا لمحاكمته؟؟ .

الناطق الاعلامي بشرطة جازان بالانابة النقيب عبد الرحمن بن سعد الزهراني اكد وقوع الحادثة لافتا بان الابن القاتل الذي يبلغ خمسين عاما قام بضرب والده الطاعن في السن بواسطة عصا غليظة على هامته أدت الى وفاته مباشرة وان سبب هذه الجريمة النكراء خلافات بينهما على خلفية رفض الجد زواج حفيده الصغيرة من شخص كبير في السن وقد تم القبض على الابن القاتل وايداعه السجن تمهيدا لمقاضاته شرعا. (الرياض) قد نشرت في عدد الاربعاء 19 ذي القعدة 1431هـ تفاصيل هذه القضية تحت عنوان " إيقاف زواج «غب» يربط طفلة بمسن في صبيا"

رئيسة جمعية الفصام: علاج المرضى مكلف جداً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287157>

الرياض - تركي العقيل

كشفت رئيسة مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمرضى «الفصام» الأميرة سميرة الفيصل أن العقار الواحد لمرضى الفصام تصل كلفته إلى 1500 ريال، إذ لابد من خضوع المصاب لتحاليل الدم والكبد مرة كل أسبوع، وهذا الأمر مكلف لأسرته.

وأضافت خلال ورشة عمل عن مرض «الفصام» ضمن فعاليات برنامج صيف أرامكو السعودية في الرياض أن الفصام داء ناتج عن خلل في وظائف المخ ينتج عنه أعراض تؤثر في إدراك الشخص، ويسبب اضطرابات في سلوكه وفكره، ما يؤدي إلى جعل المصابين به يعانون من صعوبات في أداء أنشطتهم اليومية.

وتابعت: «أعراض الفصام منها، ورؤية أشياء وسماع أصوات غير موجودة، والشعور بالقلق والخوف، وصعوبة التركيز وفقدان الحس العاطفي والتفاعل مع العائلة والأصدقاء، والشعور بالانفصال عن الآخرين، وفقدان الاهتمام بالأنشطة اليومية»، لافتة إلى أن مرض الفصام يعتبر من أقدم الأمراض النفسية في العالم، ويمكن علاجه بالعقاقير والأدوية، مؤكدة أنه مرض وراثي يظهر في الشخص من خلال مروره بثلاث أمور، منها تعاطيه للمخدرات، أو تعرضه لفاجعة معينة مثل موت عزيز له، أو تعرضه لضغط نفسي.

واستشهدت ببعض القصص التي مر بها مرضى الفصام من حالات اكتئاب شديدة تؤدي إلى الانتحار، برجل قتل أخاه، وآخر قتل زوجته وابنته، وقد يطرأ على مريض الفصام بأنه المهدي المنتظر أو أنه ملك وما شابه ذلك، مشيرة إلى أنه يجب على المجتمع ألا يخجل من أفراد المصابين بأمراض نفسية.

وشددت على أن الجمعية بحاجة إلى الدعم المعنوي والمادي من أفراد المجتمع، خصوصاً أنها تقدم استشارتين شهرية للمريض وأسرته مجاناً.

من جانبها، تحدثت عضوة في الجمعية، وأم للمريض برجس الذي يعاني من مرض الفصام وآخر توحدي، عن معاناتها في التعامل مع أبنائها والكيفية التي تعاملت معهم بها وعن صفات المريض الفصامي.

من جهة ثانية، ذكر عضو مجلس الشورى نجيب الزامل في محاضرة أقيمت ضمن فعاليات المهرجان أن التطوع ليس لمن ينظر للنقاط الجدية، إذ إن المتطوع يجب أن يبتعد كل البعد عن الجدل والخصام فهو يتعامل مع شرائح المجتمع بأنواعها، وهو من يقيد الآخرين عملياً.

وأضاف: «التطوع قفز في المملكة قفزات هائلة في الفكر والمضمون، وهو ليس عملاً ميدانياً فقط بل أبعد من ذلك بكثير».

وأكد أن المتطوع يحضر المساعدة لمن يحتاجها، ويفيد الناس وفي آخر اليوم يجد المتطوع أنه أكثر من استفاد من عمله، وعندما كثرة ممارسة «التطوع» يصبح إيماناً يصعب التخلي عنه، مشيراً إلى أن العمل التطوعي لا يوجد فيه نفاق لأنه بلا مقابل.

وأوضح أن الهواة المتطوعين هزموا المحترفين، ويجب أن تستحدث جهة مدنية تكون مسؤوليتها التطوع فقط، ويكون عملاً مؤسسي غير حكومي.

وفي نهاية حديثه، أورد أمثلة واقعية لعدد من المتطوعين الذين ساهم التطوع في رقي فكرهم وتغلبهم على مشكلات كانت توترقهم، وساعدهم على اكتشاف ذاتهم ومواهبهم الدفينة، وهم الذين قدموا خدمات جليلة لمن يحتاجون العون والمساعدة، لتسهم في تهذيب خلقهم، وأن يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

هيئة التحقيق تطلق سراح شقيق الطفل ماجد لعدم كفاية الأدلة

مصادر ترجح وفاة الضحية داخل السيارة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61896&CategoryID=3

المدينة المنورة: علي العمري 2011-07-12 4:26 AM

أطلقت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة سراح شقيق الطفل ماجد (6 سنوات) الذي عثر عليه متوفى داخل سيارة في حي العصابة أول من أمس. وكانت الشرطة تحفظت على شقيق الطفل الأكبر بعد أن اشتبهت أن يكون وراء مقتل شقيقه ماجد، إلا أن هيئة التحقيق أطلقت سراحه بكفالة لعدم كفاية الأدلة التي قدمتها الشرطة ضد شقيق الطفل. وعلمت "الوطن" أن مركز الشرطة الذي تولى القضية قبض على شقيق الطفل باعتباره صاحب المركبة التي وجدت فيها جثة الطفل، فضلا عن بعض الشبهات التي وجهت إليه ولم تر الهيئة فيها أي إدانة له. من جهتها، استبعدت مصادر "الوطن" أن يكون الطفل تعرض للأذى في موقع بعيد عن المكان الذي وجدت فيه الجثة حيث عثر عليه في سيارة شقيقه التي كانت تقف على مقربة من مسكن الأسرة. وتساءلت المصادر "لو كان الجاني قد خطف ماجد وذهب به إلى مكان بعيد وقتله ثم أعاده إلى الحي، فكيف ألقى بالجثة داخل السيارة وهي مؤمنة وتقع وسط حي يعج بحركة السكان والمارة؟".

ورجحت المصادر أن ظروف الحادثة والوفاة تمت داخل السيارة التي وجد فيها الطفل، بالنظر إلى كمية السوائل التي سالت من فم الطفل، والتي أوحى للمحققين أنه تعرض لضغط ما كان سببا في خروج تلك الكمية من السوائل. وما تزال جثة الطفل محفوظة داخل ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد العام بالمدينة، لحين انتهاء التحقيق في ملابسات وفاته.

إلى ذلك، ما زالت الجهات الأمنية تركز كل إمكانياتها في سبيل كشف غموض القضية، وركزت أعمالها في التحقيق والبحث على نطاق سكان الحي، باعتبار أن الجاني على معرفة بسيارة شقيق الطفل وسكنهما، وذلك في حال أخذت القضية الطابع الجنائي الصرف.

ونشرت "الوطن" أمس خبر العثور على جثة الطفل ماجد داخل سيارة يمكنها أحد أشقائه، وذلك بعد ساعات من خروجه من منزله في أحد الأحياء الشعبية المتاخمة لمسجد قباء.

وقالت مصادر "الوطن" إن حالة الطفل أثناء العثور عليه استدعت وقوف نخبة من رجال التحقيق والبحث الجنائي يتقدمهم مساعد مدير شرطة المدينة المنورة للأمن الجنائي العميد صالح عليشة القرافي، في مسعى لكشف غموض الحادثة. وكانت عائلة الطفل أبلغت دوريات الأمن بفقدان ابنها الذي خرج من منزل العائلة قبيل صلاة العصر أول من أمس، ولم يعد إلى المنزل حتى ساعة متأخرة من الليل، وبعد البحث عنه عثر عليه داخل سيارة شقيقه وقد فارق الحياة. وحرزت الجهات الأمنية بعض الأدلة ومنها الدماء التي وجدت على أطراف يدي الضحية إضافة إلى وجود كدمات حول عنق الطفل لم يتضح مصدرها بعد، فيما حرزت الأدلة الجنائية وفق مشاهدات "الوطن" بعضا من ملابسه إضافة إلى حبل وحزام بنطال كانا على مقربة من الجثة، فيما تم رفع بعض المواد السائلة من مقعدة المركبة التي يعتقد أنها نتيجة لقيء الطفل قبل وفاته، وهو ما يعني بأن الطفل لقي نحيبه داخل المركبة.

كالعادة التجار يستغلون الأوضاع لمصلحتهم زيادة القرض العقاري.. المستفيدون قبل القرار يعانون

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649799.html>

جدة- سالم مريشيد وعبد الرزاق الزهراني، الدمام- عبد الله الفيفي، تبوك- سلطان الأحمرري
جاء القرار السامي برفع قرض صندوق التنمية العقاري للمواطنين من (300) ألف ريال إلى (500) ألف ريال،
وتأكيد اهتمام خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - بكل ما من شأنه توفير الرفاهية للمواطن ويلازم
احتياجاته الحياتية، وفي مقدمتها توفير السكن المناسب، وقد جاءت زيادة القرض العقاري تماشياً مع ارتفاع تكاليف
البناء، ولمساعدة المواطن في الحصول على قرض يمكنه من مواجهتها، وقد كان لهذه الزيادة أثر كبير في نفوس
المواطنين، الذين ينتظرون استلام القرض بعد صدور القرار؛ لأن هذه الزيادة ستوفر نسبة كبيرة من تكاليف البناء .
وفي المقابل برزت مشكلة أخرى تتعلق بمن وقع عقده مع البنك العقاري قبل الانتهاء من إجراءات تنفيذ الأمر الملكي،
حيث لم تشملهم الزيادة، وهو ما سبب لهم «معاناة حقيقية»، على اعتبار أنهم كانوا يمنون النفس بمساعدتهم بمبالغ أكبر
لمواجهة غلاء الأسعار، حيث بدأ تجار البناء في رفع أسعار المواد، وذلك بعد علمهم بقرار الزيادة .
«الرياض» التقت المواطنين لمعرفة آرائهم حول الموضوع، مع طرح مطالبهم التي يرون أنها ستعصب في مصلحة
المواطنين عموماً، وخصوصاً أن الأمر يتعلق ببناء المنزل، الذي يُعد حلمًا طال انتظاره .
هناك من وقع العقد قبل «الأمر الملكي» بأيام وتفاجأ بعدم أحقيته بالمطالبة

أثر رجعي

في البداية قال المواطن "سعد العتيبي": ما من شك أن تنفيذ الأمر السامي يحتاج إلى وقت، وهذا أمر طبيعي ومعتاد،
ولكن المفروض أن لا يضيع حق المواطن في الاستفادة من زيادة القرض؛ بسبب أن اسمه أعلن في دفعة المستفيدين قبل
تنفيذ الأمر السامي بشهر أو بضعة أيام، مطالباً أن تكون معاملة المقترضين بأثر رجعي منذ صدور القرار إلى وقت
تنفيذه .

أربعة أيام فقط

وأوضح المواطن "عبدالرحمن العنقري" أنه وقع عقد القرض في البنك العقاري يوم الاثنين، وتسلم أول دفعة يوم
الثلاثاء، وصدر قرار الزيادة يوم الجمعة، أي بعد أربعة أيام من استلام الدفعة الأولى وهي (30) ألف ريال، مضيفاً:
"عندما عُدت بعد صدور القرار طمعاً في أن يشملني القرار، رفض بنك التنمية العقاري ذلك، وتم حرمانني من هذه
المكرمة بسبب أربعة أيام فقط .!"

منزل عظم

وأكد المواطن "محمد الرياحي" على أن الأمر السامي بزيادة قيمة القرض العقاري إلى (500) ألف ريال هي لمسة حانية
من والد الجميع وملك الإنسانية لجميع أبناء شعبه، مبيناً أنه استلم الدفعة الأولى من قرض الصندوق قبل الزيادة وهي
(30) ألف ريال، ولأنها لا تكفي لبناء الأساسات اضطر إلى تقييض إحدى المؤسسات للبناء، ورهن الدفعة الثانية والثالثة
لتأمين المواد من قبلهم وبأسعار تفوق أسعار السوق، ذاكراً أنه أجبر على ذلك، والآن توقف عن البناء، ومنزله مازال
"عظم"، موضحاً أنه استنفد القرض حسب حساب المؤسسة، ولم يبق من رصيده من الدفعة الثالثة إلا (2000) ريال،
وبقي له الدفعة الرابعة وقدرها (45) ألف ريال، وهذا لا يكفي لبناء وتشطيب منزل، مضيفاً أنه اقترض مبلغ (100) ألف
ريال من أحد البنوك، ومع هذا لا يزال يتبقى على إكمال "تشطيب" المنزل الكثير، مطالباً أن تشمل زيادة القرض كل
المواطنين الذين لم يتسلموا كامل الدفعات؛ بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء في هذا الوقت .
مطالب بمعاملة المقترضين بـ «أثر رجعي» للفائدة العامة ولمواجهة الغلاء
تغيرت الأسعار

وذكر المواطن "تركي العريني" أنه تقدم لطلب قرض من البنك العقاري قبل (15 عاماً، عندما كان القرض بمبلغ (300) ألف ريال، وكانت حينها مواد البناء رخيصة وباستطاعة المواطن في ذلك الوقت أن يبني منزلاً بذلك المبلغ، لكن الحصول على القرض تأخر كثيراً حتى تغير كل شيء، وأصبحت مواد البناء وأجور العمالة والمقاولين أضعاف ما كانت عليه في السابق، مضيقاً: "استبشرت كثيراً بالقرار الملكي الذي رفع قيمة القرض إلى (500) ألف ريال، وتوقعت أنني من المشمولين، لاسيما أنني لم أستلم الدفعة الأولى إلا قبل (72) من تنفيذ القرار، وقد أبلغني موظف البنك العقاري بعد شهرين، أن من استلموا الدفعة الأولى على أساس القرض القديم لا تشملهم العقود الجديدة."! أسرع فتضررت

هذه المرة لم ينطبق علينا المثل القائل "من سبق أكل النبق"، هذه ما يوضحه المواطن "مبارك علي" قائلاً: إنه تقدم لطلب قرض من البنك العقاري في عام 1427هـ، وبعد خمسة عشر عاماً اقترب الفرج بالحصول على القرض، وجاء صدور الأمر السامي بدعم الصندوق بمليارات الريالات، الأمر الذي ساهم في تسريع صرف القروض للعديد من المتقدمين، مضيقاً: "كان اسمي بين تلك الأسماء، واستجبت لتعليمات مدير صندوق التنمية العقاري بالإسراع في مراجعة الصندوق، وأنهيت أوراقي بتاريخ 1432/4/3هـ، وتسلمت الدفعة الأولى، وبعد (9) أيام فقط من توقيع عقدي، صدر قرار خادم الحرمين برفع قيمة القرض إلى (500) ألف ريال."

لماذا نُحرم؟

وذكر أنه عند توجهه إلى صندوق التنمية العقاري، طلب منهم تعديل العقد، فكان ردهم أن القرار لا يشملك؛ لأنك وقعت العقد، وعندما حاول أن يُعيد الدفعة الأولى وينتظر عاماً آخر، وجد أن هذا البند ألغي ولم يعد معمولاً به، موضحاً أن الذين نزلت أسمائهم معنا ولم يراجعوا البنك العقاري، بل ولم يستجيبوا للتعليمات، وجاءوا بعد صدور الزيادة، حصلوا على قروضهم حسب الزيادة، متسائلاً: لماذا نحرم نحن ولا يكون تنفيذ القرار بأثر رجعي لمساعدتنا؟ .

ملازمة الواقع

وقال المواطن "محمد معدي" من الدمام: إن الأوامر الملكية التي صدرت بزيادة قرض البنك إلى (500) ألف ريال، تمثل حرص الملك عبد الله - حفظه الله - على شعبه، وعلى توفير ما يحتاجه المواطنين، مضيقاً أن مبلغ القرض السابق لم يعد كافياً في الوقت الحاضر على بناء السكن؛ بسبب المتغيرات في الأسعار، مطالباً أن تكون لدى القائمين على صندوق التنمية العقاري نظرة أكثر ملازمة للواقع اليوم، وأن يشمل قرار الزيادة كل المقترضين الذين وقعوا عقودهم على أساس القرض القديم، وخلال فترة لا تقل عن شهرين أو ثلاثة من صدور الأمر السامي، خاصة أولئك المقترضين الذين لم يستلموا كل الدفعات .

متغيرات حديثة

وأوضح المواطن "محمد صالح" أن الأمر الملكي برفع قيمة القرض جاء في وقته، وبهدف مساعدة المواطن في بناء منزله بما يتفق مع المتغيرات الحديثة، مطالباً بمساواة المقترضين الذين وقعوا العقود قبل تطبيق الزيادة، وأن يكون التعامل معهم بأثر رجعي .

وأيد المواطن "حسن خضير" هذه المطالبة قائلاً: إن صدور أوامر خادم الحرمين - حفظه الله - برفع قيمة القرض العقاري كان لها وقع كبير في نفوس جميع المواطنين، بل ومصدر سعادة لهم؛ لأنها ستساعدهم في بناء بيت العمر، مشدداً على أن لا يحرم صندوق التنمية العقاري المواطنين هذه الفرحة، وأن تشمل الزيادة من وقع قبل تنفيذها .

واتفق المواطن "عبدالرحمن آل محمد" مع الآراء التي تؤيد أن يكون القرار شاملاً بأثر رجعي، لأن هؤلاء في الغالب لم يحصلوا على كافة الدفعات، وبالتالي يفترض أن يعطوا كامل القرض بعد الزيادة .

التجار والغلاء

وقال المواطن "محمد العمراني" من تبوك: عندما جاء موعد استلامي للدفعة الأولى من القرض وبعد انتظار سنوات طويلة، سارعت لمراجعة الصندوق، وتسلمت الدفعة الأولى بعد توقيع العقد، وبعد (9) أيام فقط، صدرت الأوامر الملكية برفع قيمة القرض إلى (500) ألف ريال، مشيراً إلى أنه ذهب لفرع الصندوق بمدينة تبوك لتعديل العقد، لكن المسؤولين في الفرع رفضوا طلبي .

وأكد "عايد العطوي" و"صالح المشهري" على أن المقترضين الذين لم يستكملوا استلام قروضهم، من حقهم أن تشملهم الزيادة؛ لأن أسعار مواد البناء ارتفعت بشكل كبير، حيث أنه بمجرد ما سمع تجار مواد البناء أنباء زيادة القرض، إلا ورفعوا أسعارهم!

النقل تتجه لإلزام سائقي الليموزين بتشغيل العداد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287162>

الرياض - وليد الأحمد

أكد مصدر مطلع في وزارة النقل أن الوزارة بصدد إصدار قرار يجبر سائقي سيارات الأجرة (الليموزين) على تشغيل عداد الكيلومترات الإلكتروني.

وأضاف لـ «الحياة» أن الهدف من هذا الإجراء «تقنين أسعار خدمة النقل التي تشهد فوضى متزايدة هذه الأيام لاسيما في المطارات، خصوصاً بعدما تزايدت الشكاوى المقدمة من المسافرين ضد سائقي الليموزين السعوديين». ويواجه مسافرون كثيرون صعوبات لاستئجار سيارات أجرة من المطارات السعودية، منها رفض السائق السعودي تحريك سيارته من طابور سيارات الأجرة في المطار إلا إذا كان الزبون يقصد مكاناً بعيداً كي يضمن حصوله على مبلغ مرتفع في كل مشوار.

واعتبر المسافر وليد آل علي الذي كان في مطار الملك خالد الدولي في الرياض، أن خدمة سيارات الأجرة في المطار مسيئة للبلد، إذ يتعين على الراكب أن يفتش بين عشرات السيارات قبل أن يجد سائقاً يوافق على توصيله إلى المكان الذي يريده، الأمر الذي يعطل المسافرين وبعضهم لديه عائلات تتحمل عناء الوقوف تحت أشعة شمس الصيف الحارقة، بسبب تصرفات سائقي الليموزين التي لا يحكمها نظام.

وأضاف أن أحد السائقين رفض توصيله لأن المكان الذي يقصده ليس بعيداً جداً عن المطار وتسعيرته 45 ريالاً، وأصرّ أن يحمل معه راكباً إضافياً قبل أن يوافق على توصيله، واصفاً هذه التصرفات بـ «الغريبة والمسيئة للبلد، ولم أر في كل البلدان التي زرتها خدمة ليموزين فيها مثل هذه المشكلات المخجلة كما هي الحال في السعودية».

وعلى رغم وجود تسعيرة لكل أحياء الرياض وضعتها إدارة المطار إلا أن الالتزام بها شبه معدوم بحسب مسافرين وفتت «الحياة» على مشكلاتهم مع سائقي سيارات أجرة في مطار الملك خالد، إذ كانت المشاجرات كثيرة والارتباك واضحاً في حركة السيارات، حتى أن غالبية المسافرين يفشلون في ركوب سيارة من أول محاولة يقومون بها لهذا الغرض، إما بسبب رفض السائق السعودي الذهاب إلى مشوار تقل أجرته عن 60 ريالاً أو إصرار السائق على حمل راكب إضافي إذا كانت الأجرة تقل عن ذلك، فضلاً عن مشكلات مبالغ سائقي الليموزين في طلب مبالغ مرتفعة تصل إلى أكثر من 70 ريالاً لتوصيل المسافر إلى حي في وسط الرياض.

ولم يغيّر وجود رجلي أمن ومرور أخيراً في موقع وقوف سيارات الليموزين في المطار من الأمر كثيراً بعدما فقد المسافرون الثقة في أن السائق يخبرهم بالتسعيرة الحقيقية المثبتة من إدارة المطار، فهذا مسافر يرفض تصديق سائق في أن تسعيرة الذهاب إلى حي العزيزية هي 70 ريالاً، ولذلك فضّل شكوى السائق لدى رجل المرور، الذي فتح ورقة التسعيرة وتأكد من أن السعر هو 70 ريالاً فعلاً. لكن سائقاً آخر كان يكذب وهو يخبر المسافر بأن تسعيرة الذهاب إلى حي النزهة شمال الرياض هي 60 ريالاً، بينما تسعيرة المطار بحسب رجل المرور هي 45 ريالاً.

ويطالب سائقون بأن يكون الفصيل لحل هذه المشكلات هو عداد الكيلومترات المعطل عن العمل في غالبية سيارات الأجرة في السعودية، على رغم أن مالك السيارة يجبر على تركيبه قبل أن يحصل على التصريح اللازم للعمل. وذكر سائق سيارة أجرة يدعى محمد البقمي أن واقع سيارات الأجرة فيه الكثير من الفوضى، لكنه رفض تحميل السائقين وحدهم كامل المسؤولية، مشيراً إلى أن السائقين متضررون من عدم تفعيل العمل بعداد الكيلومترات الإلكتروني كما هو الأمر في سيارات الأجرة في جميع دول العالم. وتابع: «المعروف أن العداد هو الطريقة الوحيدة لعلاج جميع الإشكالات حول السعر ونحوه، فلماذا لا يجبر الجميع على الاحتكام إليه، خصوصاً أن سائق سيارة الأجرة يجبر على تركيبه بمبلغ 1800 ريال لكنه يظل ديكوراً لا قيمة له».

وأكد البقمي أنه وزملاءه اجتمعوا مع مدير مطار الملك خالد قبل نحو ثلاثة أسابيع، ونقلوا له أن الوضع الحالي لسيارات الأجرة سيئ والسائقين في صدام دائم مع المسافرين، وأن الحل هو بالتفعيل الإجمالي للعداد الإلكتروني، على أن يكون فتح الباب بخمسة ريالات، لافتاً إلى أن المدير وافق على ذلك وأرسل هذه المطالب إلى وزارة النقل.

هروب الأطفال طريق سهل للانخراط في عصابات المخدرات والإرهاب

المطالبة بتفعيل دور المؤسسات الحكومية لحماية الهاربين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=61893&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 2011-07-12 4:24 AM

تتداول مواقع إلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" حملات للبحث عن شباب وشابات وأطفال اختفوا في ظروف غامضة، في مناطق متفرقة من المملكة، حيث شهدت مدينة الطائف قصة اختفاء أحمد الغامدي البالغ من العمر 4 سنوات الذي أحدث اختفاؤه شدا وجذبا بين عدة أطراف، ليتضح أنه راح ضحية جريمة قتل ارتكبتها في حقه زوجة والده لتنتهي بذلك أبرز فصول القضية التي أصابت المجتمع السعودي بالذهول لأكثر من أسبوعين، وفي أجواء يسيطر عليها الحزن، في الخبر بالمنطقة الشرقية اختفت فتاة تبلغ 15 ربيعا وبعد مرور أكثر من 8 أيام تم العثور عليها، كذلك وفي حادثة مشابهة اختفى في الطائف فتى تحفيظ القرآن البالغ من العمر 14 عاما، وبعد تكثيف الجهات الأمنية بحثها، عثر عليه في منطقة مكة المكرمة بالحرم المكي ولم تعرف الدوافع وراء هروبه.

"الوطن" فتحت ملف اختفاء الإناث والذكور في ظروف لا تعرف مسبباتها الرئيسية وابتعادهم عن ذويهم، للوقوف على أبرز أسباب هذه الظاهرة، فكانت النتيجة التعرف على شباب ألفوا أزقة الشوارع والمولات التجارية والمساجد أكثر من ألفتهم لمنازلهم، هؤلاء الشباب اختلفت أسباب هروبهم واختفائهم عن أسرهم ما بين نواح اجتماعية ونفسية، فيما البعض الآخر منهم كان له دوافع خفية يقف خلفها أشخاص يستغلون يقول وكيل علم النفس الجنائي في جامعة الإمام الدكتور محمد عبدالله المطوع أن هروب الأبناء من ذويهم هو نتيجة التغيرات والحدثة والتحولات الذي يعصف بالمجتمع، كما أنه نتيجة عوامل قد تكون دخيلة على مجتمعاتنا العربية ولها تأثيرات سلبية على سلوكيات المراهقين، فهناك تغيرات اجتماعية ونفسية في المجتمع تؤثر سلبا على الأبناء، لذلك يلجؤون لوسائل الهروب والخروج من المنزل دون تبليغ أسرهم مما يوقعهم تحت طائلة أصدقاء السوء، والمنحرفين سلوكيا وفكريا كالدخول ضمن الخلايا الإرهابية وتجارة المخدرات.

وأضاف المطوع أن العوامل الأسرية لها ضريبة مرتفعة على الشباب ممن لديهم مشكلات نفسية واجتماعية وأسرية فمعظم الهاربين من منازلهم يكونون بذريعة البحث عن الأمان العاطفي والنفسي، وهذه السلوكيات قد تعرض الابن أو الابنة للوقوع في مشكلات عدة تكون نتيجتها المساءلة القانونية.

وأكد أن الأبناء الهاربين معظمهم لديهم شخصية "قابلية للإيحاء" ويستغلون هؤلاء من قبل تجار المخدرات في مشاركتهم في هذه الجرائم، موضحا أنه قد يستغل هذا الابن الهارب من قبل الآخرين، كما أن الآخرين قد يستغلون هويته في استئجار أماكن لتنظيمات إرهابية تحتضن الشاب الهارب لاستغلاله مما يوقعه صيدا سهلا في أيدي المنحرفين. وطالب المطوع بالمسارعة في تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية التي تحمي هؤلاء الهاربين كدار الحماية والمراكز المختصة في حماية الأبناء الهاربين، ومحاصرة حالات الهروب الشاذة قبل أن يتفاقم الأمر وتصبح ظاهرة لا يمكن السيطرة عليها، موضحا أن دور الرعاية لحماية الهاربين التي يطلق عليها دور الحماية محدود جدا لذلك لا بد من العمل على وضع دراسة لإنشاء دور لحماية الهاربين بحيث يتواجد أكثر من دار في المدن الرئيسية وتصنف بطريقة علمية في اختيار

الحالات الهاربة لكي تحتضنها الدار كالعنف الأسري والنفسي والجسدي، وحمل الأسرة دورا كبيرا في هروب الأبناء وذلك لعدم التوازن في العملية التربوية .

من جهته أكد أستاذ علم الاجتماع الجنائي وعميد كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم الدكتور صالح عبدالله الدبل أن مفهوم هروب الأبناء من المنازل يحتاج إلى تعريف حتى لا تختلط المفاهيم والسلوكيات فالهروب الواقعي طويل المدى أو في فترات قصيرة متقطعة، أما حالات الهروب وما يحدث من بعض الأبناء من ترك الأسرة والعيش بعيدا عنها، لهذه الحالة عوامل اجتماعية منها عدم تحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي في الأسرة مما يكون عاملا لدفع الأبناء إلى البحث عن مكان بديل يجدون فيه ما يريحهم من الناحية النفسية ويساعدهم على الاستقرار الاجتماعي. وتزداد هذه الحالة عند وجود الشقاق والخلافات الأسرية أو تفضيل الأبناء بعضهم على بعض. ومن العوامل أيضا وجود شدة في التربية بحيث يكون المنزل أشبه بالمعتقل يعنف الأبناء لأصغر الأسباب ويمنعون من هامش حرية بسيط في اتخاذهم لقراراتهم المعيشية والملبسية واختيار صداقاتهم وأساليب عيشهم، ومنعهم من استقبال ضيوفهم وأصدقائهم في المنزل. وهذا المظهر يتم في الغالب من قبل الأب الشديد ويساند أحيانا بزوجات الآباء.

ورأى عضو مجمع فقهاء الشريعة الشيخ الدكتور محمد النجيمي أن هروب الأبناء عن ذويهم والبقاء في الشارع له سببان رئيسان نتيجة العنف الذي يمارسه الآباء ضد الأبناء، وهذا مخالف لقوانين التربية ومنهج الشريعة، وقد يكون سبب الهروب التربية السيئة في إسناد المهمة للخدمات فتتم تنشئة الأطفال بطرق خاطئة مخالفة للشريعة الإسلامية تحفزهم على التمرد وعدم احترام حقوق الوالدين .

وأضاف أن إهمال الأبناء وممارسة العنف ضدهم داخل الأسر من الأسباب الرئيسية للهروب، مؤكدا أن الأحكام القضائية الصادرة ضد الأبناء الهاربين من ذويهم خاصة الفتيات تستدعي أن ينظر القاضي في الأسباب الموجبة لها والتي أدت لهروب الفتيات، مؤكدا أنه لا بد من معرفة أسباب الهروب قبل معاقبة الهارب من ذويهم ومحاسبة المتسبب في ذلك من جهته، كشف الأستاذ المساعد في علم النفس الجنائي رئيس الدراسات الأكاديمية في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض عضو لجنة المناصرة للشباب المغرر بهم الدكتور ناصر العريفي أن هروب الأبناء من المنازل قد يكون لعدة عوامل متعلقة بالأسرة، وجذب بعض الفئات الخارجية لهذا الشاب وقد تكون هناك صراعات داخلية في الأسرة وراء أسباب هروب الشباب، إلى جانب وجود بعض الدوافع الخارجية كأصدقاء السوء وتواصل هؤلاء الأبناء مع زملاء لهم في بعض الخلايا المنحرفة فكريا، بحيث يدفعون بهؤلاء الشباب إلى الانضمام تحت طائلتهم.

وأضاف: هناك عوامل أخرى تكون وراء اختفاء المراهق وغيباه عن أسرته، من بينها: تأثره بالخلايا الإرهابية وأفكارها المنحرفة، وكذلك التحاقه بما يسمى بالعصابة التي تنتشر في مواقع بعيدة عن مراقبة الأسر والجهات الأمنية، بحيث ينغمسون في تجارة وتهريب وترويج المخدرات والسرقة والاعتداء على أملاك الغير، وأكثر الملتحقين بهذه العصابات يكونون في مرحلة المراهقة، فكلما ابتعد الابن عن الأسرة تكون القيود التي يلتزم بها هذا الشاب ضعيفة جدا . من جهته ذكر استشاري الطب النفسي الدكتور محمد شاووش أن أسباب هروب الأبناء عديدة ومتنوعة وهي تتمحور حول: التفكك الأسري، عدم الشعور بالأمان والحرمان العاطفي والإهمال من جانب الأسرة، والبحث عن الحماية خارج الأسرة مما يجعل من الطفل صيدا سهلا للمنحرفين الذين يقومون باستغلاله بطرق غير سوية .

وأضاف أن البناء التعليمي في المجتمع السعودي لا يزال بحاجة إلى إعادة تطوير في بناء شخصية الطالب والفكر الحر المبني على القيم، فإذا فقد ذلك في الأسرة والمدارس فهذه أحد الأسباب لهروب الأبناء، مضيفاً أن عدم وجود متنفس في داخل المجتمع للأبناء وتقصير دور مراكز الأحياء في إنشاء نواد رياضية أحد أسباب هروب المراهقين والمراهقات.

أمير جازان يتفقد الحرت قبل عودة الأهالي

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287154>

جازان - يحيى الخردلي

تفقد أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز محافظة الحرت أمس، ووقف على استعدادات الجهات الحكومية الخدمية والأمنية، تمهيداً لعودة أسر النازحين إلى منازلهم في القرى التي سمح بالعودة إليها قبل بداية شهر رمضان.

وقدم الأمير محمد بن ناصر شكره للقوات المشاركة في التمرين المشترك الذي نفذته القوات المسلحة بمشاركة الجهات الأمنية الأخرى. وأثنى على صمود القوات المسلحة وتضحياتها للوقوف دون المساس بالحدود، داعياً إلى تكثيف التمارين والتدريب المشترك والتعامل مع أي حدث بجدية.

وتابع أمير منطقة جازان تجربة فرضية للقبض على عدد من المتسللين دخلوا الأراضي السعودية، وذلك عبر كمين شارك فيه 12 فرداً من القوات المسلحة. كما اطلع على فرضية أخرى لإغاثة مواطنين محاصرين في إحدى القرى وسط إطلاق وقصف بالهاون من متسللين، ونجاح الجهات الأمنية في تأمين الحماية للقرية وإخلاء المصابين والمدنيين. وتحدث المدير العام للدفاع المدني في منطقة جازان العميد حسن القفيلي عن خطة إعادة تأهيل القرى وإسكان الأهالي في القرى المسموح بالعودة إليها، مشيراً إلى أن الدفاع المدني طبقت تجربة فرضية على مدى 12 يوماً تعد من أكبر الفرضيات على مستوى المملكة، واختبرت فيها جاهزية الفرق، والشخص إلى بعض المواقع الفرضية التي يحتمل وقوع الكوارث والأزمات فيها، منها فرضية مdahمة السيول، وانفجار صهاريج أثناء القصف، واختبار عملية الإيواء والإسناد والإخلاء.

وزار الأمير محمد بن ناصر مركز العمليات في محافظة الحرت واستمع من قائد قوة جازان اللواء حسين معلوي إلى شرح عن تمرين الرميح الذي تنفذه قوة جازان بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخدمية بالمنطقة واختتمت فعالياته أمس، مشيراً إلى أنه الأول في تاريخ التدريب العسكري في المملكة الذي ينفذ بمشاركة جهات حكومية وخدمية من بينها إمارة منطقة جازان والأمانة والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والتعليم والمجاهدين والصحة والهلال الأحمر والدفاع المدني وعدد من الجهات الأخرى.

وذكر معلوي أن أهداف التمرين توضيح مدى الاستفادة من حرب درع الجنوب التي شهدتها محافظة الحرت، وتلافي جوانب القصور التي حصلت من تلك الجهات، والارتقاء بالتدريب وتنمية روح التعاون بين الجهات المشاركة.

الداخلية: رصدنا مغادرة وافدين لبلدانهم بعد الإفراج الموقت من دون محاكمة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287191>

جدة - حسن السهيمي

نبهت وزارة الداخلية في خطاب (حصلت «الحياة» على نسخة منه) موجه إلى هيئة الرقابة والتحقيق والجهات ذات الصلة، إلى أنها رصدت مغادرة الكثير من الأجانب السعودية بعد الإفراج الموقت عنهم قبل محاكمتهم، مؤكدة في خطابها أن ذلك «غالباً ما يؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين».

وأوضحت «الوزارة» أنه بناء على ما توصلت إليه اللجان المختصة بخصوص إعادة درس موضوع إدراج الأجانب على قائمة الممنوعين من السفر، فإنه «لا يجب إدراج الأجنبي الموجود على الأراضي السعودية بسبب قضايا بسيطة» ترى الوزارة وفق خطابها أنها «لا تستوجب التوقيف».

وتابعت «الوزارة»: «أن توقيف الأجانب على خلفية قضايا بسيطة لا تستوجب التوقيف، بسبب إرباكاً للجهات الأمنية، إضافة إلى ما قد يترتب عليه من رفع الشكاوى والمطالبات بالتعويض المادي أو المعنوي جراء التوقيف».

وقررت «الوزارة» بعد درستها أخيراً لتنظيم إدراج الأجانب على قائمة الممنوعين من السفر، إضافة منع مغادرة الأجانب في قضايا المخدرات غير الكبيرة المفرج عنهم من خلال الإجراء المعمول به حالياً (منع سفر سجين) على نظام المطلوبين والرفع عنهم بحسب الآليات والطرق النظامية.

ولزمت «الوزارة» الجهات المعنية الإفراج عن المتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو من أصحاب البطاقات من النازحين أو المقيمين وذلك وفقاً للمادة (ج) من المادة الثالثة من نظام الجنسية العربية السعودية في قضايا المخدرات غير الكبيرة، على أن يتم الإفراج عنه بضمان محل الإقامة أو بكفالة معتبرة وفق التعليمات المنظمة لذلك لعدم وجود كفيل أصلاً.

وأوضحت «الوزارة» أن على كل الجهات التنفيذية المعنية الكتابة بشكل مباشر لفرع هيئة التحقيق والادعاء العام الذي قام بإدراج اسم المتهم الأجنبي على إجراء (منع سفر سجين) على نظام المطلوبين، بطلب رفع اسمه من الإجراء بعد تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقه.

وأكدت في خطابها أن إدراج المتهم على قائمة الممنوعين من السفر يتم بموجب رقم الحدود أو رقم البطاقات الخاصة بـ«الأجنبي»، مشددة في السياق ذاته على أهمية الاستعجال في معالجة قضاياهم، وذلك تفادياً لما قد يترتب عليها من تأخير .

أعضاؤه مثلوا أمام المحكمة الجزائية بجدة أمس الكشف عن تنظيم سري يهدف إلى إشاعة الفوضى والوصول إلى السلطة بالتعاون مع استخبارات أجنبية

المصدر: جريدة الرياض 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011 م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650201.html>

جدة - تغطية: محمد الغنيم

تكشفت أمس في جدة ولأول مرة تفاصيل دقيقة لأخطر "تنظيم" سري في المملكة، عدد من أعضائه أكاديميون اتهموا بتأسيس تنظيم خطير هدفه إشاعة الفوضى و"الوصول إلى السلطة" بالاستعانة باطراف خارجية مستغلين الحوادث الإرهابية التي شهدتها المملكة مؤخراً إضافة إلى التعاون مع أجهزة استخبارات أجنبية والتدخل المباشر في شؤون دول أجنبية وتمويل الإرهاب والسعي لإقامة اتحاد للفصائل المقاتلة في العراق إلى جانب تشكيكهم في استقلالية القضاء وتأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى (مشروع الجيل) لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري والقيام بأنشطة محظورة تشمل تهريب الأموال وإيصالها إلى جهة مشبوهة.

ونظرت المحكمة الجزائية المتخصصة بجدة أمس الثلاثاء في القضية المرفوعة من الادعاء العام على (16) متهماً في التنظيم خلال جلستها الخامسة والعشرين حيث مثل أمام المحكمة في هذه الجلسة المتهمون (الثالث) و(السادس) و(الثامن) وذلك للاستماع لإجاباتهم على أدلة الادعاء العام حيال التهم الموجهة لهم.

وكشف مستشار معالي وزير العدل والمتحدث الرسمي للوزارة الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السعدان لـ"الرياض" أمس ان هذه القضية مبنية على نتائج متابعة مجموعتين، الأولى منها لقيام أفرادها بأنشطة محظورة تضمنت جمع التبرعات بطرق غير نظامية وتهريب الأموال وإيصالها إلى جهة مشبوهة توظفها في التغرير بأبناء الوطن وجرهم إلى الأماكن المضطربة وإصدار أحدهم الفتاوى بوجوب ذهاب الشباب إلى مواطن الفتنة والقتال للمشاركة في ذلك والمجموعة الأخرى لقيام أفرادها بالعمل على زعزعة الاستقرار وترويح العداء للدولة حيث لوحظ اجتماع هاتين المجموعتين مع بعضهما اجتماعات متكررة تكتنفها "السرية" والاحتراز الأمني من قبلهم وعلى إثره تم القبض على عدد منهم بتاريخ 14/1/1428 هـ أثناء اجتماعهم لمزاولة تلك النشاطات في إحدى الاستراحات بمحافظة جدة ، وتم الإعلان عن ذلك بتاريخ 1428/1/15 هـ.

16 متهماً تدخلوا في شؤون دول أجنبية وأقاموا اتحاداً للفصائل المقاتلة في العراق وشككوا في استقلالية القضاء وأفاد د. السعدان أن التحقيقات أسفرت عن القبض على آخرين وتوجيه عدد من التهم إلى (16) متهماً ممن توفرت الأدلة على تورطهم في أدوار مختلفة بالأنشطة المحظورة، وقد جاءت على النحو التالي:

المتهم الأول

1. التشكيك في استقلالية القضاء والطعن في أمانة القضاة .
2. الدعوة والتحريض للخروج إلى مواطن الفتنة والقتال .
3. التدخل المباشر دون ولاية في شؤون دول أجنبية ومناطق صراع واضطراب، ودخوله إلى بعضها بطرق غير مشروعة ، وتعاونهم مع (أجهزة استخبارات أجنبية) في سبيل ذلك ، واشترائه في القتال الدائر فيها .
4. انضمامه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي ، وانتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي داخل البلاد والترويج له والدعوة إليه وللتنظيمات والأعمال الإرهابية ، وتواصله مع قائد تنظيم القاعدة الإرهابي في الداخل الهالك عبدالعزيز المقرن ، ودفاعه عن عناصره وقياديينه .
5. تواصله مع قيادات تنظيم القاعدة في العراق .

6. تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة في العراق والاشتراك في إنشاء إحدى الفصائل القتالية في العراق .
7. تأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى (مشروع الجيل) لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري ودعمه بإنشاء أوقاف خاصة له ، واستغلال لتحريض الشباب على تمويل الإرهاب
8. تأييده للعمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة الإرهابي داخل البلاد ، وخارجها .
9. استضافة أفراد من تنظيم القاعدة والعديد من منظري الفكر التكفيري المنحرف ، وأرباب الدعوات المشبوهة ، ومحرضي الخروج للقتال في العراق ، وتواصله معهم داخل وخارج البلاد .
10. تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .
- الادعاء يوجه تهم تمويل الإرهاب وتأسيس تنظيم داخلي وخارجي بمسمى «مشروع الجيل» لجمع التبرعات
- المتهم الثاني
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
2. تأييده الفئة المارقة التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، وإصراره على مواصلة هذا المنهج المخالف بنقضه التعهدات التي التزم بها سابقاً .
3. تأييده لمنظري الفكر التكفيري المنحرف وتنظيم القاعدة .
4. تبنيه فكر الخوارج بخروجه عن طاعة ولي الأمر والدعوة لذلك والتحريض عليه .
5. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .
- المتهم الثالث
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
2. تأييد الفئة المارقة التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي .
3. الإفتيات على ولاية الأمر والخروج عن طاعتهم ، وانتهاجه منهج الخوارج في الجهاد ، بتأييده الخروج إلى مواطن الفتنة للقتال فيها دون إذن ولي الأمر .
4. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .
- المتهم الرابع
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
2. تأييده لفكر تنظيم القاعدة الإرهابي، والفئة المارقة التابعة للتنظيم، واشتراكه في إعداد مشروع لإقامة اتحاد للفصائل المقاتلة بالعراق .
3. انتهاجه منهج الخوارج في الجهاد، بتأييده الخروج إلى مواطن الفتنة للقتال فيها .
4. الاشتراك في تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية .
5. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .
- د. السعدان: المتهمون هربوا أموالاً لجهات مشبوهة للتغريب بأبناء الوطن وقبض عليهم في استراحة بجدة أثناء اجتماع
- «سري»
- المتهم الخامس
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
2. تأييده الفئة المارقة التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي .
3. الإفتيات على ولاية الأمر والخروج عن طاعتهم ، وانتهاجه منهج الخوارج في الجهاد ، بدعوته وتحريضه الآخرين على الخروج إلى مواطن الفتنة للقتال فيها دون إذن ولي الأمر .
4. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .
- المتهم السادس
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
2. تمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية .

3. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم السابع

1. التشكيك في استقلالية القضاء .

2. تبنيه فكر الخوارج في الطعن في ولي الأمر وسياسته الشرعية .

3. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم الثامن

1. التشكيك في استقلاليه القضاء .

2. المشاركة في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة باستغلال الحوادث الإرهابية والاستعانة بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم التاسع

1. التشكيك في استقلاليه القضاء

2. الاشتراك في تمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية بتستره على المتهم الأول في جمع مبلغ مليوني ريال لهذا الغرض .

3. الاشتراك في تأسيس تنظيم سري يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعنيين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك

المتهم العاشر

1. التشكيك في استقلاليه القضاء .

2. تبنيه لمنهج الخوارج في الجهاد الذين لا يشترطون إذن الإمام ورايته .

3. انتماؤه وتبنيه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي .

4. تمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية .

5. مساعدته وتأييده ودعمه لقتال الفتنة الدائر في العراق ودعوته لأبناء هذه البلاد للمشاركة فيها .

6. الاشتراك في تأسيس تنظيم سري يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعنيين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم الحادي عشر

1. التشكيك في استقلالية القضاء .

2. اعتناقه منهج الخوارج في الجهاد .

3. مساعدته وتأييده ودعمه لقتال الفتنة الدائر في العراق ودعوته لأبناء هذه البلاد للمشاركة فيها .

4. انتماؤه وتبنيه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي .

5. تمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً

6. الاشتراك في تأسيس تنظيم سري يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعنيين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم الثاني عشر

1. التشكيك في استقلالية القضاء .

2. انتماؤه وتبنيه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي .

3. اعتناقه منهج الخوارج في الجهاد الذين لا يشترطون إذن الإمام ورايته .

4. مساعدته وتأييده ودعمه لقتال الفتنة الدائر في العراق .

5. تمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً .

6. الاشتراك في تأسيس تنظيم سري يهدف إلى إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعنيين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم في ذلك .

المتهم الثالث عشر

1. التشكيك في استقلالية القضاء .

2. اعتناق منهج الخوارج في الجهاد الذين لا يشترطون إذن الإمام ورايته .

3. مساعدته وتأييده ودعمه لقتال الفتنة الدائر في العراق .
 4. تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً .
 5. اشتراكه في تأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى (مشروع الجيل) لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري ودعمه بإنشاء أوقاف خاصة له ، واستغلال لتحريض الشباب على تمويل الإرهاب .
- المتهم الرابع عشر
1. التشكيك في استقلالية القضاء .
 2. انتهاجه منهج الخوارج بالطعن في ولي الأمر وسياسته الشرعية .
 3. تمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً .
 4. اشتراكه في تأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى (مشروع الجيل) لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري ودعمه بإنشاء أوقاف خاصة له ، واستغلال لتحريض الشباب على تمويل الإرهاب .
- المتهم الخامس عشر
1. انتهاجه منهج الخوارج في الجهاد الذين لا يتشربون إذن ولي الأمر ورايته وبالطعن فيه وفي سياسته الشرعية .
 2. انتماؤه وتبنيه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي .
 3. اشتراكه في تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً .
 4. المشاركة في تأسيس تنظيم بهدف إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعينين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم .
- المتهم السادس عشر
1. انتهاجه منهج الخوارج بالطعن في ولي الأمر وسياسته الشرعية .
 2. انتماؤه وتبنيه ودعوته لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي .
 3. اشتراكه في تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية بدعم جماعات قتالية مسلحة بالعراق مادياً ومعنوياً .
 4. اشتراكه في تأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى (مشروع الجيل) لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري ودعمه بإنشاء أوقاف خاصة له ، واستغلاله لتحريض الشباب على تمويل الإرهاب .
 5. المشاركة في تأسيس تنظيم بهدف إشاعة الفوضى للوصول إلى السلطة مستغلين الحوادث الإرهابية ومستعينين بأطراف أجنبية وداخلية للاستفادة من تجاربهم .

التربية: اشتراطات جديدة للمعلمات الراغبات في النقل

الداخلي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287500>

جدة - منى المنجومي
أبلغت وزارة التربية والتعليم أخيراً، جميع المدارس ومعاهد رياض الأطفال ومكاتبها وأقسامها النسائية في المناطق كافة، في تعميم يوضح الاشتراطات الجديدة المتعلقة برغبات النقل الداخلي للعام الدراسي 1432/1431، إضافة إلى الخطوات والإجراءات الخاصة به.

وأوضحت «الوزارة» في تعميمها أن المعلمات المنقولات للمرحلة الابتدائية لا يلزمهن التقيد بمادة التدريس الموجهات عليها، وإنما يتعامل معهن بحسب حاجة المدرسة، عدا معلمات الرياضيات والعلوم، واللغة الإنكليزية فيتم تكليفهن بتدريس التخصص، وتتم إضافة مواد أخرى لهن في حالة الحاجة لسد حاجة المدرسة.

وأشارت الوزارة إلى أن معلمات اللغة الإنكليزية للمرحلة الابتدائية، ومعلمات الحاسب الآلي للمرحلة المتوسطة في بعض المدن، من الممكن تكليفهن بالتدريس في مدرستين وفق خطة عمل إدارة شؤون المعلمات قبل بدء العام.

وقالت الوزارة: «إن على مديرة المدرسة تمكين المعلمات المنقولات من خارج بعض المدن إلى مندوبات أخرى بالعمل في المدارس المنقولات إليها والرفع عن مباشرتهن إلى إدارة شؤون الموظفين وصورة لإدارة شؤون المعلمات لدى قسم شؤون المعلمات النسائي.»

ولفتت «الوزارة» إلى أهمية الاستفادة من شاغلات الوظائف التعليمية ممن يعملن في غير التدريس مثل رائدة النشاط، ومعلمة الموهوبات، وأمينة مصادر التعلم، ومرشدة الطالبات، ووكيلة المدرسة من خلال سد العجز الموقت إلى حين معالجته من جانب إدارة شؤون المعلمات مع مراعاة التخصص والمؤهل في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ونبهت «الوزارة» في تعميمها أنه يجب على مديرة المدرسة التي نذبت إليها معلمة خلال العام الدراسي 1432/1431 هـ بسبب الظروف الطارئة سواء كان جزئياً أو كلياً إنهاء نذبتها، مع تحمل «المديرة» مسؤولية عودة المعلمة إلى مدرستها الأساسية، وعلى مكاتب التربية والتعليم متابعة هذا التنظيم، كل في ما يخصه واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء نذب جميع المعلمات.

وأضافت «الوزارة» أنه يتعين على مديرة المدرسة إخلاء طرف المعلمات المنقولات منها إلى مدارس أخرى، في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الإثنين الموافق 1432/10/7 هـ، ليتوجهن إلى مدارسهن، مع ملاحظة عدم ربط إخلاء الطرف بتوافر البديلة وتحمل «المديرة» مسؤولية التأخير، ويمكن لمديرات مدارس المرحلتين المتوسطة والثانوية إخلاء طرف المعلمات المنقولات داخلياً، قبل التمتع بإجازة نهاية العام الدراسي ليباشرن العمل في المدارس المنقولات إليها قبل الإجازة لترتيب أوضاعهن مع زميلاتهن للعام الدراسي المقبل.

وقالت الوزارة: «إن على المعلمات اللاتي شملتهن حركة النقل الداخلي ولم يتم إخلاء طرفهن من المدرسة بنهاية دوام يوم الإثنين الموافق 1432/10/7 هـ، عليهن سرعة مراجعة إدارة شؤون المعلمات لإخلاء طرفهن.»

وشددت «الوزارة» في تعميمها على مديرة المدرسة سرعة إخلاء طرف المعلمة المنقولة إلى خارج محافظتها، على أن يتضمن إخلاء الطرف للمعلمة المنقولة حقلاً يدون فيه درجة الأداء الوظيفي المعتمدة لهذا العام الدراسي 1432/1431 هـ وكذلك عدد أيام الغياب بعذر ومن دون عذر المرصودة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الحالي، إذ سيتم احتسابها ضمن عناصر المفاضلة للعام المقبل، على أن يتم ذلك بعد الانتهاء من أعمال اختبارات الدور الثاني للعام ذاته على أن لا يتجاوز موعد إخلاء طرفها يوم الإثنين الموافق 1432/8/10 هـ ويمكن قبل ذلك في حال عدم الحاجة لها.

وأكدت «الوزارة» على المعلومات اللائي نقلن إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم بصفة مؤقتة، وهن غير مرشحات من جانب قسم التحفيظ في مكتب التربية والتعليم التابعة لها، سيتم إخضاعهن لإجراءات الترشيح وفي حال عدم ترشيحهن ستتم إعادة توزيعهن على مدارس التعليم العام بعد توفير البديل عنهن، وعلى مكاتب التربية والتعليم سرعة ترشيح البديل وتزويد إدارة شؤون المعلمات بذلك.



صحة المدينة تصدر دليل إجراءات شؤون المرضى

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287493>

المدينة المنورة - «الحياة»

أصدرت إدارة شؤون المرضى بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة أخيراً كتيباً بعنوان «دليل إجراءات العمل بإدارة شؤون المرضى» تضمن الكثير من النماذج والإجراءات والهيكل التنظيمي لأقسام إدارة شؤون المرضى بمستشفيات وزارة الصحة، وشرح آلية العمل ومهام موظفي شؤون المرضى، ما ينعكس إيجاباً على مدى كفاءة ومرونة الخدمات المقدمة للمرضى وسرعة إنهاء الإجراءات الإدارية المتعلقة بهم في حالات الدخول والتنويم والإحالات الخارجية. وأوضح مدير شؤون المرضى بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة عبدالله الرحيلي أن هذا الدليل يوضح أقسام شؤون المرضى والوصف الوظيفي والتعاميم المنظمة للعمل، إذ تم إعداده ليكون شاملاً ومحتوياً على جميع النماذج الخاصة بالتقارير الطبية والتنسيق الطبي والسجلات الطبية ومكتب الدخول والخروج والاستعلامات الرئيسية والثلاجة والوفيات، مشيراً إلى أن الدليل يُعد مرجعاً للمختصين في إدارات شؤون المرضى بمستشفيات الوزارة لتيسير إجراءات العمل، إضافة إلى الأعمال الموكلة للأقسام الداخلية بحيث يكون مجتمعاً في دليل واحد تستفيد منه الجهات ذات العلاقة بخدمات المرضى بصحة المدينة المنورة.

وبين أن الكتيب يتضمن تعريفاً بإدارة شؤون المرضى وارتباطها بالمدير الطبي بالمستشفى، إضافة إلى علاقاتها بجميع أقسام المستشفى، إذ تركز على تطوير وتحسين صورة المنشأة الصحية، من خلال تقديم أفضل الخدمات للمرضى والمراجعين بالتنسيق مع جميع الأقسام الطبية والإدارية، ومساعدة المرضى في تفهم سياسات المنشأة وإجراءاتها وتذليل المعوقات أو المشكلات التي من الممكن أن تواجه المراجعين.

وأكد الرحيلي سعي إدارة شؤون المرضى إلى متابعة مستوى أداء العمل بأقسام التنويم وتطوير الأداء ومتابعة الأسرة الشاغرة بشكل يومي والعمل كحلقة وصل بين الأطباء والمراجعين، إلى جانب الإجراءات الإدارية وإصدار التقارير الطبية، مبيّناً أن إحصاءات شؤون المرضى من خلال الخدمات التي تقدمها الإدارة خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 20 ألف حالة دخول و 6704 حالات تنويم، فيما بلغت الإحالات 770 إحالة، وكانت نسبة الإشغال 85 في المئة، وتم إصدار سبعة آلاف تقرير طبي للمرضى المراجعين للمستشفى.

وثنى المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة بالنيابة الدكتور خالد الحربي هذا المجهود الذي قامت به إدارة شؤون المرضى بالمستشفى، مشيراً إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة لخدمة المرضى والمراجعين، لتذليل كافة المعوقات نحو تقديم أفضل الخدمات الصحية.

هيئة السياحة تدعو للإبلاغ عن أي زيادات في أسعار الإيواء

السياحي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011 م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650249.html>

الرياض- وأس

أكدت الهيئة العامة للسياحة والآثار أهمية التزام جميع الفنادق والوحدات السكنية المفروشة في جميع مناطق المملكة ، بقائمة الأسعار المعتمدة من الهيئة وإبراز لوحة التسعيرة في مكان بارز ، وذلك ضمن سياسة تسعير مرافق الإيواء السياحي التي أعدتها الهيئة مؤخراً، بما يمكن أي نزول من معرفة التسعيرة ويمكن الهيئة من مراقبة مدى الالتزام بهذه الأسعار ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حقوق النزلاء . وأوضح مدير عام التراخيص والجودة بالهيئة المهندس أحمد العيسى أن نسب الزيادة التي تم إقرارها خلال الأيام الموسمية تُطبق وفق التصنيف الجديد لقطاع الإيواء السياحي ، وليس وفق النظام القديم حيث كانت المنشآت تضع أسعاراً تزيد على تصنيفها، كما كانت ترفع الأسعار بنسب تصل إلى 70 في المائة وفق تلك الأسعار، ولكن سياسة التسعير خفضت الحد الأعلى للزيادة إلى 50%، ويتم احتساب تلك الزيادة وفق التصنيف الذي حصلت عليه منشآت قطاع الإيواء السياحي ، مشدداً على أن تطبيق تلك الزيادات اختياري وليس إجبارياً، مبيناً ضرورة التزام منشآت القطاع بسياسة التسعير، فنظام الفنادق ولائحته التنفيذية يُلزم هيئة السياحة بتحديد أسعار المبيت والوجبات والمأكولات والمشروبات، وغير ذلك من خدمات. وأفاد أن الهيئة أعدت قائمة لأسعار مرافق الإيواء السياحي بما يتناسب مع نظام الفنادق الحالي ولوائحه التنفيذية التي تنص على قيام الجهة المشرفة على الفنادق بتحديد أسعار الخدمات الفندقية، بعد تشاور الهيئة العامة للسياحة والآثار مع كافة الجهات المختصة ومنها وزارة التجارة والصناعة، وكذلك المستثمرين في قطاع الإيواء السياحي، بالإضافة إلى أنه تم إشراك المواطنين في إعداد هذه الدراسة من خلال ورش عمل تم عقدها في عدد من مناطق المملكة شارك فيها شرائح مختلفة من المجتمع. وبين المهندس العيسى أن الهيئة تقوم بجولات تفتيشية للتأكد من التزام منشآت الإيواء السياحي بالأسعار المعتمدة ووضع لوحة بالأسعار في استقبال المنشأة ، ودعت المواطنين في حال وجود تجاوزات بالأسعار أو وجود ملاحظات أخرى الاتصال بمركز الاتصال السياحي/ 8007550000، أو التواصل من خلال موقع الهيئة عبر موقعها الإلكتروني www.scta.gov.sa :

نقل 39 كلية ومعهداً صحياً للبنين والبنات لـ 15 جامعة صدر موافقة خادم الحرمين على إعادة هيكلة الكليات والمعاهد الصحية بالجامعات

المصدر: جريدة الرياض 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650136.html>

الرياض واس:

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي - حفظه الله- على إعادة هيكلة الكليات والمعاهد الصحية بالجامعات . أوضح ذلك وكالة الأنباء السعودية وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري مبيناً أن المجلس اتخذ قراراً يقضي بالموافقة على إعادة هيكلة الكليات والمعاهد الصحية التي كانت تتبع وزارة الصحة ونقلت إلى وزارة التعليم العالي التي ألحقتها بالجامعات وعددها (39) كلية ومعهداً صحياً للبنين والبنات تتبع لـ (15) جامعة . وقال: إن إعادة هيكلة الكليات الصحية تمت وفق أسس تم أخذها في الاعتبار من أهمها: ضرورة مراعاة ضوابط ومعايير الهيئة السعودية للتخصصات الصحية عند إعداد البرامج المقترحة أو القائمة في الكليات الصحية، وأن تكون الكليات متاحة للطلاب والطالبات، وأن تمنح هذه الكليات المعاد هيكلتها درجتي البكالوريوس مع تعديل بعض مسمياتها لكي تتوافق مع التسميات المتعارف عليها عالمياً مع إمكانية النظر في رفع مستواها إلى درجة البكالوريوس تماشياً مع التطور الحاصل في تخصصات الكليات الصحية، لرفع مستوى تأهيل خريجي هذه الكليات وفقاً للتوجه العالمي . ورفع وزير التعليم العالي شكره لخادم الحرمين الشريفين على دعمه المؤسسات التعليمية وانطلاقها نحو التخطيط المستقبلي الأمثل لخدمة الوطن والمواطن وقيادته السامية الرشيدة . وأكد معاليه أن تفضل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي أيده الله بالموافقة على هذه القرارات تأتي تجسيدا لاهتمامه السامي واهتمام سمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله بمسيرة التعليم في المملكة، وتسخير جميع الإمكانيات لتطويرها وبما يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة لخدمة دينها ثم مليكتها ثم وطنها على أكمل وجه.

البطالة: تلازم التقنيين والمهنيين

خريجو المعاهد والكليات التقنية يدرسون أحلاماً وردية ويصد مهم واقع مر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=62101&CategoryID=4

جازان: بندر الدوشي 2011-07-13 2:57 AM

شباب تحمسوا لخدمة وطنهم في المجالات التقنية والمهنية فقرروا الخوض في غمار هذه التجربة بعد الصورة الوردية التي رسمتها لهم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ولكن بعد تخرجهم وجدوا أنفسهم في برك البطالة التي استعصى عليهم تجاوزها.

فالقطاع الحكومي أصبح حصناً منيعاً صعب الوصول إليه والقطاع الخاص متمرد لا يرقب فيهم إلا ولا ذمة، فالرواتب ضئيلة لا تغني ولا تسمن من جوع.. طرّقوا كل الأبواب وسعوا في شتى المجالات يبحثون عن نور في نهاية نفق، لكنهم وجدوا أنفسهم وسطه من غير حول لهم ولا قوة وأصبح لقب البطالة ملازماً لهم.

حرق الشهادة

يقول الطالب بندر جلي المتخرج منذ أربعة أعوام بتقدير ممتاز "وقفت عدة مرات وأنا أمسك بشهادتي وبيدي أعواد ثقاب لأحرقها لأنني أضعت سنين من عمري للحصول عليها، وضعفها وأنا أبحث عن وظيفة"، ويضيف "ما زال الندم يؤرقني لدراستي في هذا المجال لم أعد أستطيع النوم وأنا أرى أقراني لديهم عوائل ووظائف، وأنا ما زلت أبحث عن بداية الطريق الذي لا أتوقع أن أجده في ظل تمرد للقطاع الخاص" ويتساءل جلي "من يتحمل مسؤولية بطالتي هل هو أنا أم سوق العمل في القطاع الخاص الذي لا تتجاوز رواتبه 1800 ريال".

محمد عسيري تخرج منذ 5 أعوام من كلية التقنية تخصص إلكترونيات طرق فيها جميع الأبواب سواء قطاعات حكومية أو خاصة لكن دون فائدة على حد تعبيره، ويضيف "كان معظم الردود على طلبي للتوظيف لا توجد وظائف للكليات التقنية مما ساهم في زيادة معاناتي وأنا الآن نادم على دخولي هذه المؤسسة التعليمية".

فيما أبدى خريج المعهد التقني موسى جابر استغرابه من مواصلة القبول في تخصص اللحام، وقال "تقدمت بطلب للتوظيف في كل مكان ولم أجد قبولاً نظراً لضعف تخصصي (لحام)، وشدد على وجوب إعادة صياغة الخطة العامة للمعاهد التقنية والمهنية لضعف المخرجات فيها وإغلاقها أو تحويلها، وأضاف "أصبحت رافداً مهماً لنشر البطالة".

ضعف المخرجات

عضو مجلس الشورى سابقاً الدكتور محمد آل زلفة أوضح أن مخرجات المعاهد المهنية والتقنية تحتاج إلى إعادة نظر، وقال "الخريجون غير قادرين على الدخول إلى سوق العمل لضعف التدريب وعدم ملازمة البرامج للواقع"، وتابع "يجب أن تهتم المؤسسة بتدريب الطلاب في مؤسسات رسمية بدل التدريب في ورش خاصة للمعهد لا تمت للواقع بصلة". وأضاف من غير المقبول استمرار الوضع على ما هو عليه الآن ويجب إعادة النظر في المخرجات وفي التطبيق بعيداً عن التنظير، وأضاف "المعاهد التقنية والتدريبية النسائية فرصة كبيرة لشغل الوظائف الشاغرة في قطاع تأنيث المحلات النسائية التي جاءت بعد قرار الملك، والكرة الآن في ملعب المؤسسة العامة لضخ المتدربات والأيدي العاملة النسائية بعد التدريب إلى المحلات النسائية لأنها هي الوحيدة القادرة على سد الفراغ بحكم الإمكانيات ومواقع التدريب، ولكن إلى الآن لم نر تحركاً من المؤسسة والفشل في ذلك يعني أن هناك خلافاً كبيراً في المؤسسة ويجب إعادة النظر في هيكلتها".

عدم مواكبة التخصصات للسوق

من جانبه قال عميد شؤون المكتبات المشرف على العلاقات العامة والإعلام بجامعة جازان الدكتور حسين دغريري إنه ليس هناك بطالة بقدر ما هو تأخر في استقطاب البعض من خريجي الكليات وتوظيفهم، وأضاف "أظن أن هناك أكثر من سبب لعل أهمها عدم مواكبة التخصصات التي تعاني من تكديس في التوظيف لسوق العمل الأمر الذي يستدعي في نظري إعادة النظر في وجود هذه التخصصات وحتى إغلاقها مؤقتا وفتح مجالات جديدة يطل بها سوق العمل". وحمل دغريري الطلاب الدارسين في هذه التخصصات أو الملتحقين بها مسؤولية مستقبلهم، وقال "الكثير منهم يعلم بعزوف سوق العمل عن هذه التخصصات نظرا للتكدس بها ومع ذلك تجد الطلاب يتقاطرون للالتحاق بها، والسبب لكون الدراسة فيها تعتبر نزهة أو لأن الطالب يريد أن يلتحق بالدراسة بعد الثانوية فقط ولا يهتم أو حتى يكلف نفسه بالسؤال عن مستقبل هذه التخصصات، إضافة إلى أن الكثير من هؤلاء الطلاب الذين يلتحقون بهذه التخصصات لا يلتحقون بدورات تطويرية جادة في اللغة الإنجليزية مثلا أو في بعض البرمجيات التي يحتاجها سوق العمل أو تكون مطلوبة فيه بشكل أكبر".

وأضاف دغريري "القطاع الخاص إلى الآن لم يقدّم بدوره الحقيقي في خدمة الوطن من خلال استيعاب أبناء الوطن وتوظيفهم، فالعقلية التي يعمل بها كثير من رجال الأعمال هي عقلية قديمة تقوم على سياسة خذ ولا تعط وسياسة البحث عن المكسب الكثير بأقل التكاليف ولهذا ظهرت لدينا هذه الأعداد الكبيرة الراغبة في العمل من أبناء الوطن من خريجي الكليات التقنية والقطاع الخاص الذي يطفح بملايين العمالة الوافدة".

قروض ميسرة
رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بجازان المهندس الحجاب بن أحمد الحازمي أوضح أن المؤسسة أفضل من جميع الجامعات حيث تمنح الخريج قرضا ميسرا لفتح مشروع ليبدأ حياته ويقف على قدميه، وتابع "المعاهد المهنية غير معنية بالتوظيف مثلها مثل جميع الجامعات بالمملكة التي تخرج ولا توظف، فالبطالة مشكلة حقيقية وأقترح إنشاء هيئة عليا لمكافحة البطالة من الجنسين".

وانتقد الحازمي تباین دور القطاع الخاص في توظيف الخريجين، وقال "أداء القطاع الخاص يتباين باختلاف المناطق فلا تستطيع مقارنته في المدن الكبرى بالمدن الصغيرة والحدودية"، وعن كفاءة مخرجات مؤسسات التدريب التقني والمهني قال "لا يستطيع أحد الحكم على أداء الخريجين سوى القطاع الخاص".

وحول تطوير المخرجات قال "المؤسسة العامة سلكت طريقين في التطوير وهما الشراكة التدريبية مع شركات كبرى بإنشاء معاهد تتم الدراسة فيها ومنتهية بالتوظيف وهذا المشروع تم التوسع فيه بشكل كبير، والمسار الثاني هو تطوير المعاهد وتحويلها إلى ثانويات صناعية وتستقبل جميع الطلاب بعد الكفاءة وحتى من أراد التحويل من طلاب الثانوية فالمجال مفتوح وتوجد مكافأة تشجيعية للطلاب مع العلم بأن الخريج يستطيع التقديم على جميع الجامعات دون استثناء"، وفي جوابه عن التوسع غير المدروس في الكليات والمعاهد، قال "وزارة التخطيط هي من تخطط والمؤسسة شريكة فقط في اتخاذ القرارات"، وحول عدد العمالة الأجنبية أوضح أن الغالبية منهم يعملون في التجزئة، وقال "قطاع التجزئة يحتاج إلى حلول جذرية للقضاء على العمالة الوافدة والرخيصة".

ضابط الطائف لـ عكاظ:

تعرضت لمؤامرة .. ورسالة الجوال تثبت براءتي من ابتزاز الفتاة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433297.htm>

عناد العتيبي - الطائف

استأنف ضابط الطائف الحكم الصادر ضده من المحكمة العامة في المحافظة أخيراً بسجنه ست سنوات وجلده 500 جلدة وتغريمه 300 ألف ريال، بعد أن سلمته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للجهات الأمنية بتهمة ابتزاز امرأة سعودية بعد أن قبضت عليه الهيئة برفقة المرأة في شقة مفروشة قبل عدة أشهر. وطالب الضابط بمحاكمة السيدة التي زعمت أنها تعرضت لابتزاز الضابط، مصرًا على أنه تعرض لمؤامرة من قبل آخرين.

وقال لـ «عكاظ» الضابط (أ. ق) أمس «تعتبر المرأة شريكة لي في القضية، واستغرب إخراجها من القضية رغم أنني أمتلك دلائل وقرائن تثبت أنها هي من ابتزني وورطتني، بالمشاركة مع أشخاص آخرين كانوا متورطين معها في الترتيب للإيقاع بي، منهم ضابط بعث برسالة على هاتف المرأة أثناء وجودها في مركز الهيئة يقول فيها: (هل تم ضبطه)، وقد أطلع عليها أفراد الهيئة، وهذه الرسالة تثبت أنني وقعت ضحية لتخطيط مسبق للإيقاع بي».

ولم ينكر الضابط علاقته المشبوهة بالمرأة، لكنه نفى ابتزازه لها، مؤكداً أنها هي من ابتزته وحصلت منه على مبالغ مالية شهرية، حولها على حسابها الخاص، وتسببت في طلاقه من زوجته، وعندما أرادت التخلص منه استعانت بالهيئة وبعض الأشخاص الآخرين الذين هم على خلاف معه وتم الترتيب له حتى أوقع وتم إخراج المرأة من القضية بكل براءة.

يذكر أن محكمة الطائف أصدرت مؤخراً حكماً ضد ضابط الطائف بالسجن عامين والغرامة 300 ألف ريال؛ نظير التهمة الموجهة إليه وتعزيره بالسجن أربع سنوات أخرى وجلده 500 جلدة.

عضو هيئة كبار العلماء الفوزان - عكاظ:

ليس في الشريعة ما يحدد سن تزويج الفتاة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433289.htm>

عبد الله الداني - جدة

أوضح عضو هيئة كبار العلماء عضو اللجنة الدائمة للإفتاء الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان أن تزويج الصغيرة التي دون البلوغ من كفاء سائغ بإجماع الفقهاء.

وقال في فتوى (تلقت «عكاظ» نسخة منها): «لقد كثرت في هذا الوقت تدخلات الصحافة والصحافيين في الأحكام الشرعية من غير علم وهذا عمل يخاف من عواقبه على المجتمع، ومن ذلك تدخلهم في مسألة تزويج الصغيرة التي دون البلوغ من كفاء يصلح لها ومطالبتهم بتحديد سن لتزويج الفتاة. وهذا تدخل في حكم شرعي مرجعه إلى أهل العلم وعلى ضوء الكتاب والسنة».

وبين الفوزان أنه ليس في الشريعة ما يحدد السن الذي تزوج فيه الفتاة. بل في الشريعة ما يدل على خلاف ذلك، مستدلاً بقوله تعالى في عدة المطلقة: «واللأني يؤسن من المحيض من نسائكم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن». أي الصغيرات اللأني لم يبلغن سن الحيض فعدتهن ثلاثة أشهر مثل اليائسات من الحيض فهذا دليل من القرآن على أن الصغيرة تزوج وتطلق وتلزمها العدة.

وأضاف «دللت السنة على ذلك فقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين. ودخل بها وهي بنت تسع سنين فهذا دليل من السنة على هذه المسألة وقد أجمع العلماء على جواز ذلك. قال الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه: باب إنكاح الرجل ولده الصغار. لقوله تعالى: «واللأني لم يحضن»، فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ. حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح: قوله: لقول الله تعالى: «واللأني لم يحضن»، فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ أي فدل على أن نكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر».

وزاد «يمكن أن يقال الأصل في الأبضاع التحريم إلا ما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقي ما عداها على الأصل. ولهذا السر أورد حديث عائشة، قال المهلب: أجمعوا أنه يجوز للآب تزويج ابنته الصغيرة ولو كانت لا يوطأ مثلها».

ونقل عضو هيئة كبار العلماء قول ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري في صفحة 172 - 173 على باب تزويج الصغار من الكبار: أجمع العلماء على أنه يجوز للآباء تزويج الصغار من بناتهم وإن كن في المهد إلا أنه لا يجوز لأزواجهن البناء بهن إلا إذا صلحن للوطء واحتملن الرجال وأحوالهن تختلف في ذلك على قدر خلقهن وطاقتهن. وكانت عائشة رضي الله عنها حين تزوج بها النبي بنت ست سنين وبنى بها بنت تسع.

ونقل الفوزان قول مفتي المملكة السابق الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - في مجموع فتاواه ومقالاته الجزء الرابع صفحة 126 لما بلغه أن بعض الدول الإسلامية تريد تحديد سن الزواج بأن لا يقل عمر الفتى عن ثمانية عشر عاماً وعمر الفتاة عن ستة عشر عاماً. قال: فلما كان ذلك يخالف ما شرعه الله جل وعلا أحببت التنبيه لبيان الحق. فالسن في الزواج لم يقيد بحد معين لا في البكر ولا في الصغير. والكتاب والسنة يدلان على ذلك. لأن فيهما الحث على الزواج والترغيب فيه من دون تقييد بسن معينة. قال الله تعالى: «ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللأني لا توتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن» الآية. فأجاز نكاح اليتيمة وهي لم تبلغ سن البلوغ. وأعله خمسة عشر عاماً على الأرجح. وقد تبلغ بأقل من ذلك السن وقال صلى الله عليه وسلم: «تستأذن اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذن لها وإن أبت فلا جواز عليها» وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها ولها ست أو سبع سنين. ودخل بها وهي ابنة تسع، وفعله تشريع لهذه الأمة. كما أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتزوجون في الصغر

وفي الكبر دون تحديد سن معين. فليس لأحد أن يشرع غير ما شرعه الله ورسوله لأن فيه الكفاية. ومن رأى خلاف ذلك فقد ظلم نفسه وشرع للناس ما لم يأذن به الله. وأردف «إنني أذكر القائمين في هذا الأمر بقول الله تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم»، فما يصيب الأمة أو الأفراد من فتن أو صد عن سبيل الله من أو أوبئة أو حروب أو غير ذلك من أنواع البلاء، فأسبابه ما كسبه العباد من أنواع المخالفات لشرع الله كما قال تعالى: «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير». وخلص إلى القول: إنه «يجب على هؤلاء الذين ينادون بتحديد سن الزواج أن يتقوا الله ولا يخالفوا شرعه أو يشرعوا شيئاً لم يأذن به الله، فالحكم لله عز وجل والتشريع حق له سبحانه لا يشاركه فيه غيره. ومن ذلك أحكام الزواج».



القبض على شاب والبحث عن آخر محاولة خطف امرأة أثناء إنقاذها من حريق منزلها

المصدر: جريدة الرياض 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650308.html>

تبوك - نواف العتيبي
نجحت فرق الدفاع المدني بمدينة تبوك في انقاذ امرأة من الاختطاف اثناء عملية اخلائها من الحريق المشتعل بمنزلها كما ساهم احد افراد الدفاع المدني في القبض على احد الجناة .
واوضح العقيد ممدوح بن سليمان العنزي الناطق الاعلامي بمديرية الدفاع المدني بتبوك بان تفاصيل الحادثة بدأت عندما تبلغت غرفة العمليات بالدفاع المدني قبل ظهر امس الثلاثاء يفيد عن وجود حريق في منزل بحي الروضة وعلى الفور تم انتقال فرقتي انقاذ واطفاء الى موقع الحادث وعند وصول الفرق الى موقع الحريق تبين وجود امرأة محتجزة داخل المنزل جراء الحريق فقامت فرقة الانقاذ على الفور بفتح احد الابواب الجانبية والدخول وانقاذها حيث كانت تختبئ في احدى الغرف لوحدها بالمنزل وقد تمكنت الفرق من اخراجها من المنزل الى الشارع وفي اثناء انشغال فرق الدفاع المدني بمتابعة عملية اطفاء الحريق والتأكد من عدم وجود اشخاص اخرين في الموقع تم ملاحظة وجود سيارة يستقلها شابان متوقفة بالقرب من سيارات الدفاع المدني وحاولا اختطاف هذه المرأة ليتفاجأ الجميع بصياح وصوت واستغاثة المرأة بانها لا تعرفهم فتدخل افراد الانقاذ وانقذوا المرأة وهرب الشبان من موقع الحادثة وقد تمكن احد افراد الدفاع المدني من تسجيل رقم السيارة وتم ابلاغ الدوريات الامنية بشرطة منطقة تبوك على الفور حيث رصدت الدوريات الامنية السيارة خلال 30 دقيقة وتم القبض على احد الشابين اللذين كانا داخل السيارة ومازالت الجهات الامنية تواصل التحقيق في الحادثة.

طالب بمجموعة من المحاذير للحد من مخاطر الاختراق مختص سعودي في صيف أرامكو يحذر من الاحتيال الإلكتروني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650210.html>

جدة - ياسر الجاروشة

حذر مختص سعودي في تقنية المعلومات من تعرض شريحة كبيرة من المجتمع السعودي للاحتيال الإلكتروني عبر شبكة الانترنت التي يصل مستخدموها حول العالم إلى أكثر من ملياري شخص خصوصاً مع التوسع الكبير في استخدام التجارة الإلكترونية والتي يتوقع أن يصل حجمها حول العالم بحلول عام 2013هـ إلى (197) مليار دولار، بنسبة زيادة 50 % عن عام 2009م والبالغة 131 مليار و 400 مليون دولار .

وقد المهندس هاني مختار الخبير في إدارة تقنية المعلومات بشركة أرامكو السعودية بجدة توصيات مهمة للمصطافين وزوار البرنامج الثقافي لأرامكو في مجمع العرب عن أمن المعلومات في المحاضرة التوعوية التي قدمها أمس عن مخاطر الانترنت، حيث أكد أنه يتم اختراق جهاز متصل بالشبكة كل 39 ثانية، وقال: في عام 2008 تعرض أكثر من 10 ملايين شخص للاحتيال الإلكتروني وانتحال الشخصية، و 71 % من المراهقين بين سن الـ 13 و 17 يستقبلون رسائل من أشخاص لا يعرفونهم، وأيضاً بنهاية 2009 كان هنالك 234 مليون موقع الكتروني وحوالي مليار صفحة معلومات، وعدد الرسائل التي تم إرسالها 90 تريليون رسالة أي حوالي 30 مليون رسالة يوميا .

وأشار أن الشبكة العنكبوتية تشغل حيزاً كبيراً من الأنشطة والأعمال والاتصالات اليومية خصوصاً مع النقلة الغير مسبوقة في شتى مجالات التقنية، حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت حول العالم في عام 2009م 1.850 مليار شخص، وسط توقعات بأن يرتفع العدد إلى مليارين ومائة مليون في العام المقبل، مؤكداً أنه صاحب ذلك تطور كبير في مخاطر الاستخدام عامة وأساليب الاحتيال الإلكتروني خاصة، وأن شركة أرامكو السعودية تقوم بدورها على الصعيد المحلي وتسعى للتوعية بأساليب وطرق الحماية لتحقيق بيئة معلوماتية آمنة .

وقال مختار: من أشهر أساليب الاحتيال المنتشرة هندسة الإيحاء والتأثير المشتملة على الغش وانتحال الشخصية، سرقة المعلومات المالية، القرصنة المعلوماتية (Hacking) ، الفيروسات بأنواعها، التسول الإلكتروني، الرسائل الغير مفيدة التي تهجم على البريد الإلكتروني (SPAM).

وطالب بمجموعة من المحاذير للحد من تلك الأخطار أهمها استخدام برامج وأنظمة تشغيل أصلية، التحديث الدوري لبرامج الحماية وأنظمة التشغيل، استخدام كلمات مرور ذكية (صعبة التخمين، سهلة التذكر)، المحافظة على سرية معلوماتكم بعدم إعطاء معلومة لأحد حتى تتأكدوا لمن ستذهب، التعامل مع الرسائل الإلكترونية والملفات بحذر، وعدم الرد على من لا تعرفه أو الضغط على روابط مجهولة أو نشرها، إضافة إلى تجنب إيصال أجهزة تخزين خارجية مجهولة المصدر بأجهزكم، والمراقبة المستمرة لاستخدام أطفالكم للإنترنت، التأمين الجيد للشبكات اللاسلكية بمنازلكم . ونوه خبير تقنية المعلومات إلى أن مجلس الوزراء السعودي أقر في عام 1428هـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الذي يفرض غرامات مالية كبيرة وعقوبات صارمة مثل السجن لأي جرائم إلكترونية مثل الابتزاز والسرقة من الحسابات البنكية، إضافة إلى الأنشطة الإرهابية المتمثلة في رعاية أو تصميم مواقع الكترونية لمنظمات إرهابية، وتحقيق تطبيق النظام استتباب أمن المعلومات، حماية حقوق الاستخدام المشروع لأجهزة الحاسب الآلي والشبكات، حماية الآداب والمصالح العامة، حماية الاقتصاد الوطني.

الشركة تجاهلت قرار مدير صحة الرياض باستمرارهم «16» موظفاً بمستشفى الجمعة بدون رواتب منذ شهرين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650261.html>

المجمعة - محمد الأمان

طرح "الرياض" في عددها الصادر يوم 14 من شهر مارس الماضي معاناة 16 موظفا سعوديا بشركة التشغيل بمستشفى الملك خالد بمحافظة المجمعة بعد ان قررت الشركة تسريحهم من العمل رغم أن خدمات بعضهم تتجاوز الثمانية أعوام وأصدر مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض د. عدنان العبدالكريم قرارا بإيقاف القرار واستمرار الموظفين في عملهم بالشركة حتى إيجاد وظائف حكومية بديلة لهم في المستشفى وشمل القرار جميع السعوديين العاملين في الشركات في مستشفيات منطقة الرياض .

المفاجئ في الأمر أن الشركة المشغلة للمستشفى أنهت عقود الموظفين السعوديين العاملين معها في العشرين من شهر ابريل الماضي ووقعت مخالصة معهم ومنذ ذلك التاريخ وهم يداومون بالمستشفى يوميا وحتى تاريخه لم يتم اتخاذ أي إجراء في حل موضوعهم المعلق ولم يستلموا أي رواتب عن الشهرين الماضيين، وقالوا لـ "الرياض": نعيش مع أسرنا أحوالا لا يعلمها إلا الله فمع تدني رواتبنا التي لا تتجاوز 1700 ريال فإننا منذ أكثر من شهرين لم نستلم رواتبنا ولا نعلم شيئا عن وضعنا وحتى إدارة المستشفى لم تتخذ أي مبادرة تجاه حل وضعنا ولا نجد عندهم أي إجابات شافية لتساؤلاتنا وطالبوا عبر الرياض من المسؤولين في وزارة الصحة وصحة منطقة الرياض سرعة اتخاذ الإجراءات نحو صرف مستحقاتهم وحل وضعهم وتسكينهم على وظائف حكومية كما وعد بذلك مدير عام الشؤون الصحية.

العثور على جثة لطفل عارٍ داخل مركبة أسرته بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650245.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أبلغ ذوو الطفل «م، ص، ح» في ربيعہ السابع الجهات الأمنية بالمدينة المنورة عن وجوده متوفيا داخل مركبة الأسرة من طراز «نيسان»، وهو عاري الجسد متأثرا بإصابة نازفة في أنفه، ونقلًا عن مصادر «الرياض» فقد تغيب الطفل عن المنزل عصر أول من أمس «السبت»، وتم العثور عليه من قبل شقيقه عقب صلاة العشاء من نفس اليوم ملقى على المقعد الخلفي .

وأوضح الناطق الأمني العقيد فهد بن عامر الغنام «للرياض» بأنه تمت معاينة مسرح الحادث بحضور المحققين والبحث الجنائي والأدلة الجنائية ومندوب الادعاء العام والطبيب الشرعي وتم نقل الجثة إلى ثلاجة الموتى بالمستشفى المرجعي والتحفظ عليها فيما لا يزال التحقيق والبحث جاريا لمعرفة سبب الوفاة.

محامي ضحايا ذئب جدة يطالب بضم الحقين العام والخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433428.htm>

عبدالله راجح العبدلي - جدة

طالب محامي القاصرات المغتصابات في جدة سلطان الحارثي، بضم مطالب الحق الخاص مع العام، مع سرعة البت في القضية ومحاكمة الجاني، وعدم التهاون في القضية التي تعد نوعاً من أنواع الإفساد في الأرض. وكان المحامي الحارثي اجتمع أمس بعدد من أولياء أمور الضحايا للتباحث حول مجريات القضية وآخر مستجداتها. ورداً على ما نشر عبر إحدى وسائل الإعلام أمس، على لسان شقيق المتهم، قال الحارثي «هذا الشيء غير مستغرب من شقيقه وذويه في الدفاع عن ابنهم، حيث أخذتهم العاطفة تجاهه، علماً بأن القرائن المأخوذة ضد المتهم كافية، بغض النظر عن الضحية الأخيرة (مها) التي حاولت أسرته تظليل الرأي العام بأنه يوجد سابق معرفة مع والدها لتأخذ القضية مجرى آخر». وأضاف «أما بالنسبة للضحية الثامنة (لين) التي خطفها ذئب جدة من إحدى الأسواق قبل ثلاثة أشهر، فقد دلت على قارورة مياه شرب منها المتهم عندما أخذها إلى دورة مياه في مهرجان الربيع، قبل أن يهرب من الموقع عندما استجذبت الطفلة بإحدى السيدات، وتطابق حمض dna الأخوذ من قارورة المياه مع حمض dna للمتهم، كما تطابق السائل المنوي المرفوع من ثلاث قاصرات مع حمض المتهم، كما وتعرفن على سيارتيه الجيب البيضاء، والأخرى السوداء، وهذه الدلائل كلها تشير إلى أن المتهم هو الفاعل».

التفاوت في الأسعار يثير حفيظتهم.. المستهلكات:

ارتفاع حليب الأطفال انتهاك لحقوق الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433316.htm>

وفاء باداود، زين عنبر - جدة

رصدت عكاظ في جولة ميدانية على عدد من المتاجر ارتفاعا ملحوظا في أسعار الحليب المجفف، وصل من خمسة إلى ستة ريالات لأكثر من شركة، حيث بلغ سعر العبوة الصغيرة في إحدى الشركات 34 ريالاً أما الحجم الوسط 56 ريالاً والحجم الكبير 70 ريالاً، فيما تراوحت الأسعار لمنتجات شركة أخرى للعبوة الصغيرة بين 45 ريالاً والوسط 79 ريالاً والكبيرة 90 ريالاً، أما الشركة الأكثر رواجاً بين المستهلكين فبلغت العبوة الصغيرة 35 ريالاً والوسط 76 ريالاً والكبيرة 75 ريالاً.

أما بالنسبة إلى أسعار حليب الأطفال في إحدى الشركات فبلغت العبوة الصغيرة 26 ريالاً والوسط 44 ريالاً والكبيرة 101 ريالاً.

وأعربت المستهلكات عن امتعاضهن من زيادة الأسعار غير المبررة والمتفاوتة من شركة لأخرى خصوصاً حليب الأطفال الأمر الذي اعتبره انتهاكاً لحقوق الطفل. وقالت نهلة محمد (موظفة) نريد إجابة مقنعة عن ارتفاع الأسعار ولماذا دائماً يطال الحليب والأرز خاصة أنه في شهر رمضان لاتخلو أسرة من استخدام الحليب في إعداد الأطباق الرمضانية مطالبة بعودة الأسعار السابقة قبل دخول رمضان.

من جانبها، قالت فوزية محمد (موظفة) لدي عدد من الأبناء الذين يحتاجون إلى تناول الحليب بمعدل كوبين في اليوم ولكن الزيادة ستجعلنا نبحث عن الشركات الأخرى حتى ولو كان الفرق «بالهلات»، وتساءلت لماذا لاتكون جولات تفتيشية من قبل حماية المستهلك لأننا نلاحظ أن هناك اختلافاً في أسعار عبوات الحليب من سوپر ماركت لآخر.

ومن جانب آخر قالت ليلي علي (ربة منزل) إن الحليب من السلع الغذائية المهمة للأسرة وبالذات أنه غذاء أساسي للأطفال والكبار، متسائلة كيف ترتفع أسعار سلعة أساسية لكل الأسر.

كما تساءلت منال عبدا لله (ربة منزل) لماذا مسلسل غلاء الأسعار يتكرر بشكل سنوي قبل رمضان فيطال مختلف السلع، فهل التجار يستغلون احتياج المستهلكين لأنهم مرغمون على الشراء بسبب تعدد أصناف الأطعمة في رمضان وعزائم الإفطار والسحور. وأضافت أنا شخصياً تراودني فكرة الاستغناء عن السوبر ماركت والاتجاه إلى قطاع الجملة.

فيما استغربت سهى عبد العزيز (موظفة) أن يطال الارتفاع مختلف الشركات، فسابقاً كنا نتجه إلى شركة أسعارها ثابتة نوعاً ما أما حالياً فليس لدينا خيار آخر فهل هذا الذي يسعى إليه التجار وتساءلت متى نلمس دور حماية المستهلك إزاء ما يحدث.

وأكدت حنان عامر (ربة منزل) أن المستهلك هو المتضرر الأول والأخير فكافة الأطراف من تجار وأصحاب متاجر ومستوردين يحققون مكاسب مادية مرتفعة دون الإكتراث للأزمات المالية للأسر خاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

فيما قالت اعتماد سعيد (ربة منزل) إن الشخص البالغ يمكن أن يستغني عن الحليب لعدة أيام ولكن الأمر يختلف مع الأطفال خصوصاً أن الحليب هو الغذاء الأساسي وهذا يشعرني بأنه تجاوز لحقوق الطفل.

الطفل يحتاج إلى من يهتم به أثناء غياب والدته دور حضانة في منشآت عمل المرأة الراحة والإنتاجية يجتمعان!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650264.html>

الرياض، تحقيق- سحر الشريدي
«نورة» امرأة عاملة تحمل طفلتها معها كل صباح، حيث تخشى وضعها مع أي خادمة، ورغم اجتهداها كثيراً إلا أنها لم تجد دار حضانة قريبة من عملها، وهو ما يؤثر في راحتها، بل ويؤثر سلباً في صحتها. ويحمل كثير من النساء نفس المعاناة، وهو ما يدعو إلى المطالبة بـ «دور» حضانة للأطفال داخل المنشآت الحكومية، لتجعل الأمهات قريبات جداً من أبنائهن، وبالتالي عدم الخوف عليهم إطلاقاً، وهو ما يسهم في نهاية الأمر إلى راحة المرأة العاملة وزيادة إنتاجيتها.

«الرياض» تسلط الضوء على القضية، للوقوف على معاناة النساء العاملات، مع طرح الحلول المناسبة، فكان هذا التحقيق:

وفاء: أنا مع الكادر المتخصص!

حل مقنع

في البداية قالت «منار عبد الله»: إن وجود مرحلة الحضانة ورياض الأطفال في كل مكان تعمل فيه المرأة، يُعد مطلباً مهماً، سواء في المدارس أو الجامعات أو حتى القطاعات الأهلية والشركات، بحيث تدفع الأم مبلغاً رمزياً لضمان أمان وراحة أطفالها، إلى جانب تعلمهم واختلاطهم بالعديد من الأشخاص الذين يتعلمون منهم روح التنافس الشريف، مضيفاً أن هذا الأمر يُعد حلاً مقنعاً للمرأة العاملة، وذلك لما نراه الآن من عدم ثقة بالخدمات، إلى جانب المشاكل التي تحدث جراء وجود الأبناء معهن طوال اليوم، كذلك ليتعلم الطفل منذ صغره على التنظيم والترتيب، خصوصاً في مرحلة الروضة.

جواهر: الخوف والخجل نتيجة طبيعية

بيئة عمل مريحة

وأوضحت «دانة السماري» أن إلزام المرأة العاملة بدور الحضانة، يوفر بيئة عمل مريحة لها وأماناً لطفلها، مضيفاً أن عدم التحاق الأبناء في تلك الدور يؤدي إلى قلق وخوف الأم، كما أن افتقادها ذلك يؤدي إلى تغييبها عن العمل في حال مرضهم أو رعايتهم.

وطالبت «أم خالد» بأن يكون للأطفال مجال اهتمام أكبر من قبل المؤسسات التي تعمل فيها المرأة، لإنها قد تضطر إلى تقديم إجازة تصل إلى عام كامل وأكثر؛ لعدم وجود أحد يهتم بأطفالها.

على أعصابي

وقالت «العنود صالح»: لم أستطع إلحاق طفلي بدور الحضانة، لعدم وجود دور قريبة من المنزل أو مكان العمل، مضيفاً أنها استقدمت خادمة تهتم بها حال خروجها إلى العمل، لافتة إلى أنها في فترة مكوثها في العمل تظل على أعصابها، وأنها في كل وقت تتصل بالخادمة لتطمئن على ابنتها، ولا تعلم إن ما تقوله صحيحاً أم زيفاً، مبيّنة أن هذا الأمر قد يؤثر على إنتاجية المرأة في العمل، ذاكرة أنها لم تجد حلاً مناسباً لمشكلتها، مطالبة بإلحاق كل منشأة تعمل بها المرأة بدور حضانة، لتنهأ الأم بمستقبل وظيفي وبعطاء في عملها.

مها: دول العالم لم تغفل هذا الأمر

اختيار العاملات

وطالبت» ابتسام الشهري» أن تنشئ الجهات الحكومية والمؤسسات التي تعمل فيها المرأة أماكن لإحاق الأطفال بها، وذلك للصعوبات التي تتكبدها المرأة العاملة في حال وجود طفل لديها، مبينة أن إحاق الأطفال بدور حضانة بعيدة عن أماكن العمل، فإن ذلك يقود إلى عدم الإفادة منها؛ لأنه من الممكن انتهاء دوام تلك المنشأة في وقت مبكر، ونضطر إما لخروجنا من أوقات العمل الرسمي بشكل متكرر، أو وضعهن عند الخادمة، ذاكراً أنه لو التحق الأطفال مع أمهاتهم في أماكن عملهن لحين خروج الأم، وبمبلغ رمزي تتقاضاه تلك الحضانة، لكان أكثر أماناً للأم وللطفل، بل وستجد الأم الراحة التامة، وتستطيع بين الحين والآخر أن تطمئن على طفلها، مشددة على أهمية اختيار العاملات في تلك الدور ليكونوا أكثر أماناً وصحة .

كادر متخصص

وعارضت «وفاء السهلي» مشرفة برامج صعوبات تعلم بمنطقة القصيم، إلزام المرأة بإحاق أطفالها بدور الحضانة، مرجعة ذلك لقلة الاهتمام بنظافة الطفل ومواعيد تغذيته، مضيفة أن أغلب من يعملن بدور الحضانة غير مؤهلات لحضانة الأطفال ورعايتهم، خاصة أن تلك الدور تميل للكسب المادي، كما أن العاملين بالقطاع الحكومي يكون الهدف الأساسي هو الحصول على الوظيفة من خلال رياض الأطفال، التي لا تشترط بالعادة أي مؤهلات، مشيرة إلى أنه عند إحاق أطفالها بدور الحضانة، فلا بد من شروط تضعها في الحسبان، وهي أن يكون الكادر العامل في رياض الأطفال كادراً متخصصاً ولديه إلمام بأساليب التعامل مع الطفل في فتره الحضانة، كذلك أن تتوفر في الحضانة ممرضة لرعاية الأطفال في حال مرضهم، إلى جانب وجود أخصائية تغذية تشرف على تغذية الأطفال الرضع، مع أهمية الأثاث ومناسبته لعمر الطفل .

تزايد مستمر

وقالت الأستاذة «جواهر السديري» باحثة اجتماعية: إن أعداد النساء العاملات في تزايد مستمر من أجل الشعور بالاستقلالية وبناء كيان اجتماعي خاص بهن، مضيفة أنه في ظل هذه الظروف يبرز الاعتماد على دور الحضانة لدواع تربوية سليمة يحتاجها كل طفل، لكي يجتمع بإقرانه من الأطفال، ما يعمل على إدماجه اجتماعياً من خلال تعويده على الاختلاط مع فئات من مختلف الأعمار يتفاعل معها مباشرة، ويتبادل معها مفردات لغوية تساعد على التحاور بسهولة وعلى تكوين خبرات خاصة به، ذاكراً أن هناك بعض الصعوبات التي تقف أمام ذهاب الطفل للحضانة، منها أن الحضانة مقبولة ولكن في السنة ما قبل الروضة فقط، من سن الثالثة والنصف وأكثر، أما قبل ذلك فمن الصعب الذهاب بطفل للحضانة، مشيرة إلى أن بعض الأطفال قد يعانون مشاكل صحية يصعب بسببها ذهابه للحضانة، إلى جانب بعد المسافة بين المنزل والعمل ودور الحضانة، فيكون الخيار بقاء الطفل في المنزل .

شعور الخوف

وأضافت: من الأمور الجوهرية لصحة الطفل النفسية أن تعطي الأم وقتاً طويلاً لطفلها، وتمنحه الكثير من اهتمامها في السنوات الأولى من حياته، موضحة أن خروج المرأة لساعات طويلة خارج المنزل قد يؤثر بشكل سلبي على أطفالها، للحاجات النفسية التي يشعر بها ولا يمكن أشباعه إلا بواسطة الأم، سواء من حنان أو عطف أو احتواء أو شعور بالأمان، مبينة أن طبيعة الطفل الذي تغيب عنه والدته كثيراً ويهمل من قبلها يحكمه شعور الخوف والخجل والانطواء، وهذا بدوره يؤثر في علاقة الطفل بالأطفال الآخرين وبالمجتمع بشكل عام وعلى تكوينه النفسي والاجتماعي، لافتة إلى أن هناك فجوة تكون بين الأم العاملة وأطفالها؛ بسبب خروجها للعمل فترة من الوقت، مؤكدة أن مشاركة أطفالها لمختلف نشاطاتهم وهواياتهم وتلبية رغباتهم وإعطائهم كثير من الحب والحنان والرعاية، قد تزيح تلك الفجوة .

اهتمام كبير

وقالت الأستاذة «وفاء العسيري» رئيسة وحدة رياض الأطفال بمكتب التربية والتعليم بالروابي: إن هناك اهتماماً كبيراً من المسؤولين في الوزارة لمرحلة رياض الأطفال من عدة جوانب، منها التوسع في إنشاء رياض الأطفال، بحيث أصبح في كل حي تقريباً روضة حكومية، مشيرة إلى أن الأحياء الجديدة يوجد بها ثلاث روضات حكومية، وقد تم إلحاق مبنى الروضة في المجمعات المدرسية الحكومية مع المراحل الدراسية، ليسهل على ولي الأمر تأمين المواصلات لجميع أبنائه في مختلف المراحل، إلى جانب تحقيق الراحة النفسية والاطمئنان للمعلمات في المراحل الأخرى، لتسجيل طفلها في الروضة الملحقة بمدرستها، بحيث يمكن لها أن تصل لطفلها سريعاً في حال حدوث طارئ، مشيرة إلى أن الوزارة تنتجه حالياً للتخلص من المباني المستأجرة للروضات .

ميزانية خاصة

وأضافت أنه يتم اعتماد ميزانية خاصة لرياض الأطفال سنوياً من الوزارة، وذلك لتوفير البيئة التعليمية المناسبة للأطفال تلك المرحلة، وهي غنية بالوسائل التعليمية الحديثة المناسبة لمنهج التعلم الذاتي المنفذ في الروضات، والتي تحقق جميع جوانب النمو لطفل الروضة، مشيرةً إلى أنه من حيث العاملات فقد اهتمت الوزارة بتعيين كادر إداري وفني للروضات بشرط الحصول على مؤهل تربوي في تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية، إلى جانب الحصول على دورات تدريبية تأهيلية أثناء الخدمة للمعلمات غير المتخصصات المعينات سابقاً، للوقوف على كل ما هو جديد بالمرحلة .

أسس تربوية

وذكرت الأستاذة «مها المسلم» متخصصة بالطفولة أن مرحلة الطفولة هي المرحلة الأساسية الأولية في تشكيل الشخصية، وما ستكون عليه مستقبلاً بإذن الله من شخصية سليمة وصحة نفسية عالية، مضيفةً أن المربين حرصوا على إيجاد مؤسسات أخرى داعمة لدور الأسرة في تربية الطفل، فأنشئت مؤسسات تعليمية متخصصة بهذا الشأن، وهي مدارس رياض الأطفال، يتلقى فيها جميع المعارف والمفاهيم والمهارات التي تزيد من خبراته، وترتقي بنموه العلمي والعملية، مبيّنة أن افتتاح تلك الروضات أصبح مطلباً مهماً للأم العاملة، التي تقضي وقتاً طويلاً بعيداً عن طفلها خارج البيت، مشيرةً إلى أنه لكي تعمل الروضات أدوارها الأساسية الهامة والمناطة بها، لا بد أن تبنى على أسس تربوية سليمة من حيث التجهيزات المادية، إلى جانب توفير الكوادر البشرية المتخصصة .

بيئات صفية

وأضافت أن المؤسسات المعنية والمختصة بهذه المرحلة في كل دول العالم المتقدمة، أولت مرحلة رياض الأطفال الاهتمام اللائق بها من حيث توفير البيئات الصفية حسب شروط ومواصفات تربوية معينة، إضافة إلى تعيين المختصين فيها وتدريبهم بشكل مستمر لمواكبة ما هو جديد، مشددةً على أهمية تطور الاتجاهات نحو التربية الحديثة، التي لها أهمية في إلحاق الأطفال بالروضات، ذاكرةً أن الطلب تزايد سواء كانت الأمهات عاملات أو غير عاملات، لوجود الطفل في بيئة تعليمية آمنة.

التدريب التقني لمالكي المعاهد الفنية: انتهت المهلة... صفوا الحقوق وأزيلوا اللوحات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287527>

الرياض - ظافر الشعلان

طلبت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من مالكي المعاهد الثانوية الفنية الأهلية تصفية جميع التزامات منشاتهم التدريبية تجاه المتدربين وتقديم ما يثبت ذلك، تمهيداً لإغلاقها نهائياً العام الحالي. وشددت في تعميم (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، على أن هذا العام هو الأخير لهذه المعاهد، وعلى مالكيها حصر جميع الملفات وتزويد الإدارة العامة للتدريب الأهلي بقائمة أسماء المتدربين أصحاب الملفات لهذا العام والأعوام السابقة مرفقاً معها «سي دي»، وأن تحفظ هذه الملفات مع تزويد إدارة التدريب الأهلي العنوان الكامل لها، موضحاً به خريطة عن الموقع (كروكي)، وأرقام الهواتف والفاكس، ليسهل على أصحاب الملفات الوصول إليها. ودعت المؤسسة مالكي هذه المعاهد إلى الاتصال بأصحاب الملفات الموجودة لديها لتسليمها مع توثيق ذلك رسمياً، وتسوية أوضاع العاملين من مدرّبين وإداريين في المنشأة وتقديم ما يثبت ذلك من الجهات المتخصصة، إضافة إلى إغلاق مقر التدريب وإزالة اللوحات الخارجية، مشيرة إلى أنها لن تفرج عن الضمان البنكي إلا عقب تنفيذ الإجراءات السابقة. يذكر أن المؤسسة كانت أجلت تطبيق خطة تطوير المعاهد الأهلية ثلاثة أعوام من بداية العام الدراسي 1427-1428هـ، بناءً على طلب مالكي المعاهد الأهلية، كما تم منحها عامين لتخريج دفعتي الصفين الثاني والثالث الثانويين بعد انتهاء مدة التأجيل.

فيما كانت هذه المعاهد تقدم برامج ومناهج نظرية وعملية تنتهي بمنح المستفيد مؤهلاً دراسياً مساوياً لما تمنحه معاهد المؤسسة وهي المعهد الثانوي الصناعي الأهلي، المعهد الثانوي الزراعي الأهلي، معهد المراقبين الفنيين الأهلي. من جهة أخرى، بدأ المعهد العالي التقني للبنات في الخرج استقبال طلبات المتقدمات للقبول للفصل الأول من العام التدريبي 1432-1433هـ في تخصص تصميم وإنتاج ملابس، وتخصص التزيين النسائي (التجميل)، وذلك عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني www.tvtc.gov.sa. ودعت إدارة المعهد المتقدمات إلى الإطلاع على الشروط وتعبئة نموذج طلب الالتحاق عبر الموقع الإلكتروني وطباعته بعد إكمال إدخال البيانات، مشيرة إلى أن طلبات القبول ستوقف الجمعة 28-8-1432هـ.

بند المتعاونات حرمن من التثبيت

معلومات صندوق رياض الأطفال.. التحسينات الوظيفية غائبة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011 م - العدد 15724
<http://www.alriyadh.com/2011/07/13/article650266.html>

الرياض، تحقيق - عذراء الحسيني
رغم حصول أغلبهن على مؤهلات جامعية، إلا أنهن يعشن تحت شروط خدمة قاسية، لا تليق بمؤهلاتهن، أو لجهة العناء المتواصل من الخدمة والتفاني في العمل.
تحت مسمى «المتعاونات» تعيش هذه الفئة من معلمات رياض أطفال جامعة الملك سعود بعليشة - صندوق رياض الأطفال - ضغطاً تقع عليهن خوفاً من فقدان الوظيفة التي لم تثبت بعد منذ أن تم توظيفهن، ومنذ أن تم إنشاء رياض الأطفال ظللن في وضعهن دون أي تحسينات وظيفية من ناحية، ودون أي أمل بالتثبيت لتحقيق الأمان الوظيفي من ناحية أخرى، والأقسى من ذلك أن الجامعة تستوعب بين الحين والآخر وظائف جديدة بشروط مجزية دون أن يتم استيعابهن فيها، فتذهب الفرص لموظفات جددات يحملن نفس المؤهلات الأكاديمية التي لهن، بل وينقصهن التدريب كذلك؟، هذه الحالة المتصلة دفعت بهن إلى تقديم شكاوى وخطابات للجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم -تعليم البنات - وإلى الجهات الحكومية، دون أي جدوى تذكر.
ويشتكي المعلمات من ظلم مركب؛ مرة لأن شروط الخدمة هي أقل بكثير من الحقوق المتفق عليها في نظام العمل بالمملكة، ومرة لعدم تحقق الأمان الوظيفي في كون تلك الوظائف ظلت في بند «المتعاونات»، وهو بند يعني الحرمان من التثبيت في الوظيفة، وكذلك الحرمان من شروط الخدمة المتصلة ببدايات السكن والتنقل والإجازات، وما يتفرع عن تلك الشروط من حقوق أخرى. هناك بالتأكيد سر غامض يمنع من تحقيق المساواة لهذه الفئة من معلمات رياض الأطفال بجامعة الملك سعود، وغموض السر ينبع من أن المعلمات مستوفيات لشروط التأهيل في نظام العمل بما في ذلك المؤهل الأكاديمي، وأداء الواجبات في ساعات العمل. فأين هو السبب الذي يحرمهن من شروط الخدمة المجزية بحسب قوانين العمل؟.

«الرياض» التقت بعض المعلمات والموظفات برياض الأطفال من هذه الفئة، فكان هذا التحقيق :
يعشن تحت شروط قاسية لا تتناسب مع مؤهلاتهن ولا مع الجهد المبذول في العمل
فرصة التثبيت

تقول الموظفة "ن.خ": خلال خدمتنا لخمس سنوات تطورت الجامعة تطوراً ملحوظاً جعلنا نأمل بفرصة التثبيت في وظائف رسمية، وطرحت الجامعة خلال هذه الفترة وظائف عدة كنا نحن الأولى بالحصول عليها عبر التقديم، لكن للأسف لم يتم تثبيت أي موظفة من موظفات صندوق رياض الأطفال، وعندما توجهنا بهذا التساؤل إلى أحد المسؤولين، كان الرد: إننا أقل كفاءة منهم؟، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تم رفع طلبنا بالتثبيت على الوظائف الرسمية إلى الجهات المختصة أم لا؟.

نحن الأحق
الموظفة "أ.ح" تؤكد ما سبق قائلة: لي خمس سنوات على أمل الترسيم، بالرغم من أنني أحمل شهادة "بكالوريوس" و"دبلوم حاسب" و"دبلوم انجليزي"، مضيئة: "أشغل مركزاً فعالاً، وأواجه ضغوطاً غير عادية في ساعات العمل تفوق زميلاتي الرسميات، ومع ذلك لا يهتم أحد في الجامعة بمكافأة من تجد وتجتهد في ساعات دوامها وخارج ساعاته، أو في إعطائها حقها في التثبيت على وظيفة رسمية، لم تنتظر الإدارة حتى في استحقاقنا للوظائف الجديدة من أجل ترسيم وضعنا الوظيفي"، متسائلة: أليس لنا حق الشفاعة في هذه الوظائف؟ فنحن أحق بها من غيرنا، وإلا فما معنى أن تطرح إدارة الجامعة فرصاً لوظائف جديدة ولديها موظفات متعاونات؟، مشيرة إلى أنه حين تسألن عن السبب تم تجاهلن ثم طلبوا منهن بعد ذلك أن يتقدمن مثل غيرهن من المتسابقات على وظيفة هن أصلاً يتقنونها لسنوات، ذاكراً أنه عندما نفدنا ما طلب منا لم يتم تعيين أي واحدة منهن على هذه الوظائف، بحجة أنهن غير مؤهلات، متسائلة مرة أخرى: كيف ونحن

جامعيات ولدينا دورات في الحاسب؟، والدليل على ذلك أنه بعد مباشرة الموظفين الجددات طلب منا تدريبهن!، فأى عدل هذا، نريد من يحقق وينظر ليكشف لنا الحقيقة .

قدمت استقالتني

المعلمة "ن.ط" كان لها فصول عديدة في التعامل مع إدارة الجامعة وقالت: لقد عملت في رياض الجامعة عام 1420 هـ بعد تخرجي مباشرة لمدة أربع سنوات، وعند الحاجة لأخذ إجازة بسبب ظروف في الصحية ولمرافقة زوجي المبتعث للعمل في الخارج، أجبرت بكتابة استقالتني؛ لأن قانون العقد لا يسمح بالإجازات أو مرافقة الزوج، مضيفاً: "عند عودتي بتاريخ 1430 هـ، طلب مني التعاقد معهم مرة أخرى فرضيت لحاجتي ولحبي للعمل، وعندئذ أعيد الكرة السابقة للمطالبة بحقوقني التي لم أحصل عليها بسبب الظروف والنظام المبتور"، مشيرةً أن لها محاولات عدة للتسجيل في نظام الخدمة المدنية الذي لا يرى ولا يحسب سنوات التخرج الـ 11، بل ولا إلى الخبرة التي وصلت (6) أعوام فأين حقني؟، مبينة أنها اقتربت من التقاعد ولم تحصل عليه، ولا زالت قصتها تتكرر في نظام التعاون مع الجامعة .

فرق كبير

وتتحدث المعلمة "أ.ن" عن معاملة المعلمات المتعاونات من الإدارة المسؤولة بقولها: الواقع هنا يختلف، حيث إن الأنشطة اللامنهجية قائم بها موظفات "رسميات"، و"المتعاونات" قائمات بعمل "الرسميات"، والأمر من ذلك معاملة المتعاونات كمعاملة الرسميات، لكن الفرق كبير، حيث أن الرسميات يتمتع بجميع الحقوق الوظيفية، أما المتعاونات فلا يتمتعن بأي حق من الحقوق، مشيرةً إلى أن هذا التعاون لا يحفظ حقوقنا كمواطنات، علاوة على الرواتب المتدنية وعدم التمتع بالمزايا الوظيفية المعروفة، مثل مرتبات الإجازات الفصلية والموسمية والأسبوعية والمكرمات الملكية، وكذلك الإجازات المرضية والاضطرارية والأمومة، وحقوق التقاعد والخدمة وغيرها الكثير .

تأخير الرواتب

وأضافت: كذلك تأخير بعض الرواتب حتى مرور شهر من وقت استحقاقها بعذر عدم توقيع المسؤولة عنها لظروف سفرها، وتهميش احتياجاتنا كموظفات، وكأننا لسنا نبشر نحتاج إلى المادة، وأيضاً عندما تكون الموظفة المتعانة حاملاً وعند دخولها للشهر التاسع وتود أن تتقدم بطلب إجازة فإنه ليس لها الحق إلا بـ "40" يوماً "إجازة وضع" فقط، وعندما تود التمديد لأكثر من ذلك حتى لو عشرة أيام تجبر على تقديم استقالتها، وغير ذلك تكليفنا بأنشطة خاصة بمنسوبات التربية والتعليم الرسميات، وتكليف المتعاونات بتطبيقها بنفس المهام وبإجبار، وأيضاً أعمال نهاية العام التي تكلف بها بغرض انشغال بعض الرسميات في المراقبة، والأمر من ذلك عدم احتساب سنوات الخدمة، وإنما الاكتفاء ببيان خدمة، أي أن السنوات التي خدمت بها مرت هدرًا .

خطوة أخيرة

وتأتي شكواهن هذه كخطوة أخيرة من أجل إحقاق الحق وإنصاف هذه الفئة من معلمات وموظفات رياض أطفال الجامعة، بعد أن تعددت وكثرت الخطابات التي تم توجيهها للجهات المسؤولة دون أي جدوى، وبعد أن انسدت في تلبية مطالبهن المشروعة كل الطرق والقنوات ذات الصلة، كما تحتفظ المعلمات بصور من طبيعة العقود التي تم من خلالها العمل، وهي عقود لا تلبى الشروط الدنيا لمواصفات الخدمة المدنية بحسب لائحة قانون العمل بالملكة، وكذلك قوائم بأرقام الرواتب المتدنية جداً التي يحصلن عليها من هذه الوظيفة، بالإضافة إلى صور القرارات التي يتم التوقيع عليها أثناء التعاقد، ودون أن تتضمن الحدود الدنيا في بند الأجور المجزية.

حقوق الإنسان: أين نحن من هذا المعنى؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286872>

بصورة الداود*

كل مجتمع يتعرف الى حقوق الإنسان فيه بطريقة تختلف قليلاً عن المجتمع الآخر، لأن مجال حقوق الإنسان يتشكل طبقاً للتقاليد والثقافة والحقائق الاقتصادية وغيرها. وعلينا الاعتراف بأن موقعنا في مجال حقوق الإنسان العربي ضعيف جداً، لأن الفرص الممنوحة للمجتمع المدني الذي يفترض به أن يملك الميدان العام لبناء الثقافات والمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان تكاد تكون معدومة، بسبب المبالغة من جانب الدول العربية في التنظيم، بحيث أصبحت تشكل ضغطاً شديداً على الأفراد الذين بدورهم أصبحوا يترجعون في خضم حياتهم، وينزرون خلفها بدلاً من الاندماج فيها. ولهذا فإن المجتمع المدني العربي الذي لا نشاط له أصبح حقوق الإنسان المدنية فيه عبارة عن قضية اعتبارية لا فائدة تُرجى من ورائها. دور الشعوب العربية بعد ثوراتها على أنظمتها السياسية يوجب ضرورة التركيز على تنشيط وتفعيل دور المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأن تضغط هذه الشعوب من أجل بناء مؤسسات مجتمع مدني حُر يمتلك كل الوسائل والخطط الحديثة، لتقوية حيزه العام، بهدف بناء ثقافات قوية في مجال حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق أهداف وتطلعات الشعوب لمستقبلها.

لو أن كل مواطن عربي يدرك معنى قيمته الذاتية، وأهمية حقوقه كإنسان بدأ بنفسه من خلال تركيزه على المطالبة بحقوقه الخاصة، لحقق نجاحاً وأهدافاً متواضعة في البداية، لكنها ستكون مدوية على المدى البعيد، بحيث تمنح كل من لديه الشجاعة والقوة كي يعتبر قدوة ومثالاً، فتصبح لديه الروح ليجرأ على القيام بشيء أكبر وأفضل له ولمجتمعه وبلاده، ومن خلال هذا المجال فإن مثل تلك الخطط الجديدة قد تلعب دورها الحاسم، بحيث توفر لأبناء المجتمع الواحد أدوات يحتاجونها للمضي قدماً نحو تحقيق أهدافهم على طريق بناء مجال حقوق الإنسان العربي لما بعد الثورات. كل مواطن يعمل من أجل الدفاع عن الفقراء أو تهئية بيئة نظيفة وجيدة لمواطني بلاده، أو لتتقية وإصلاح الأجواء السياسية، أو التركيز على قضايا العنف الأسري، والدفاع عن حقوق الطفل والمرأة والمسمن في مجتمعه، أو الدفاع عن الأقليات الطائفية والدينية والعرقية وغيرها، فإن ما يجمع بين أمثال كل هؤلاء الناشطين التنويريين هو خيط مشترك يربط بينهم للعمل على تأسيس عالم يعيش فيه المواطن العربي بكرامة وأمان.

الاتفاقات الدولية والمواثيق والمعاهدات المبرمة في مجال حقوق الإنسان لم تعد كافية لعالمنا العربي، فهي وإن أوجدت أفراداً يتفهمون معنى الحقوق التي صنفتها تلك الاتفاقات كقوانين تحميهم، إلا أن كيفية المطالبة بها تبقى هي العائق أمام الناشطين في مجال حقوق الإنسان لتحقيق أهدافهم. فمثلاً لا يزال العمل في مجال حقوق الإنسان مؤسساتياً في معظم الدول العربية، إذ تخضع هيئات حقوق الإنسان في شكل أو آخر لإشراف الدولة وتوجيهاتها، الأمر الذي أعاق في شكل صارخ عمل هذه المؤسسات لإيصال رسالتها الصادقة والمستقلة الى المواطن العربي، الأمر الذي انعكس على نشاطها ودورها الضعيف جداً، بحيث لم تتمكن منذ تأسيسها وحتى الآن من العمل على بناء دوائر للمناصرين والمدافعين في مجال حقوق الإنسان، أو تتعاون مع المجتمع ومؤسساته، من أجل تطوير شراكات جديدة وفعالة تهدف إلى التغيير أو بناء قدرات تستحدث بدورها مؤسسات وأنظمة تدريب تعزز من مجال حقوق الإنسان. كما فشلت هذه المؤسسات حتى اللحظة في الوصول إلى أشخاص جدد تشرکہم في نشاطات حقوق الإنسان بهدف العمل بفعالية أكثر. فأين موقع الشباب العربي اليوم في العمل بمجال حقوق الإنسان؟ وكيف تتم توعيتهم وتنقيفهم بحقوقهم الخاصة والعامة؟ وأين مؤسسات حقوق الإنسان في بلادنا أمام ما تتعرض له المرأة اليوم من حملات التشويه والإساءة الى سمعتها الشخصية لمجرد مطالبتها بحق من حقوقها الخاصة؟ إذ تشن بعض المواقع الإلكترونية والظلامية المجهولة حملات تشويه وإساءة لسمعة المرأة المسلمة فيدير بعض من رويضة الدين هذه المواقع الإلكترونية والتي تدعم خفية من أناس على شاكلتهم يحلون ويحرمون بحسب أهوائهم المريضة وعاداتهم وتقاليدهم التي نشأوا عليها، بعيدين كل البعد عن مسألة مناقشة حقوق المرأة من منطلق إسلامي بحث !

لماذا لا تتدخل مؤسسات حقوق الإنسان في بلادنا من أجل الدفاع عن حقوق المرأة السعودية الخاصة، والتصدي لخفايش الظلام من خلال الاستماع لتجارب ومعاناة النساء السعوديات، ثم رصدتها والعمل مع الناشطات منهن على تغيير نمط التفكير المنغلق السائد لدى بعض شرائح المجتمع بالتدرج، بحيث يؤدي في النهاية إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان للمرأة في بلادنا؟ الأكيد أن المواطن العربي أصبح اليوم أكثر استعداداً لاتخاذ خطوات تجاه المحافظة على وعيه ونشاطه في مجال اهتمامه بحقوقه الإنسانية النابعة من ذاته. وهذه فرصة جيدة على المواطن العربي استغلالها لتقوية كل أنشطته الإيجابية داخل مجتمعه، بحيث تبقى على تواصل وبحث في كل الوسائل والخطط والبرامج الجديدة التي تجعله متيقظاً وأكثر وعياً بموارده الأكثر أهمية بالنسبة إليه، والمنحصرة أولاً وأخيراً في ذاته وحقوقه الإنسانية الخاصة والعامة.

كل هذا الالتزام وليس لدينا قانون للتحرش!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6467>

يحيى الأمير

أكثر الجمل التي تجري على ألسنة السعوديين، وهم يناقشون واقع المعاكسات في الشارع السعودي، أن هؤلاء الشباب بمجرد أن يسافروا إلى أية دولة في العالم، يتخلصون من تلك التصرفات تماما، ويتحولون إلى أفراد طبيعيين، يمكن لهم أن يتعاملوا مع النساء كما يتعاملون مع الرجال، ودون أن يبدي أحدهم أي تحرش أو معاكسة. بينما في الشارع السعودي، تتحرك المواكب خلف فتاة تجلس وحيدة مع السائق، وتكتظ الأسواق بالمتابعات الأخلاقية التي تحاول أن تقض اشتباكا محتملا بين شاب يقابل فتاة في مدخل هذا السوق أو ذاك.

ذكريات الفتيات السعوديات والأحداث التي يتعرضن لها، تتوزع على محورين: الأول هو مواقف مع رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثاني مواقف مع معاكسات الشباب التي قد تصل حد البلطجة أحيانا، وهذان الطرفان يغذي أحدهما الآخر، والمحور الذي يدوران حوله هو النساء، بين من لا يرى المرأة سوى دائرة للشهوة يريد الاقتراب منها، وبين من لا يراها سوى دائرة من الشر والفتنة يريد إغلاقها، حتى بات أحد هذين الطرفين يضمن تغذية مستمرة للآخر، والصورتان في المجلد هما دليل غياب وضع منطقي وحكيم.

الهيئة تتحرك في السوق من أجل وقف ما تراه أخطاء شرعية وأخلاقية، وفي ظل الحياة المدنية لا يمكن لجهاز أن يؤدي عمله اعتمادا على ملاحقة المواقف، فمهما كثر عدد أفراد الجهاز وازداد عدد سياراته فلن يستطيع الإحاطة بكل موقف يحدث في مدينته التي يعمل بها، علاوة على أن العمل وفق مطاردة المواقف يعد وسيلة بدائية غالبا.

والسؤال: حين يهجم أحد الشباب مثلا، بالنزول إلى سوق أو شارع عام للمعاكسة، فما هو الجزاء أو الرادع الذي يحدث به نفسه؟ في الواقع لا شيء، فكل قلقه من أن يتم اكتشاف الموقف، ومهما بلغت أذنيته ولم يكن في الموقع ما قد ينهيه عن ذلك أو ما قد يخشاه، فلن تردعه محاولات الفتيات اللاتي يتحرش بهن في الابتعاد عنه.

هنا يأتي السؤال عن غياب رجال يجوبون الأسواق لطمس "المنكر" في مختلف الأسواق في كل العواصم العربية والإسلامية، بينما تتراجع المعاكسات إلى حد أنك قد لا تسمع بها أصلا، في الوقت الذي لا تخلو ذاكرة فتاة سعودية من موقف معاكسة في مختلف أسواقنا ومجمعاتنا التجارية.

بكل بساطة، في كل دول العالم توجد قوانين لمواجهة التحرش وإنزال العقوبة بمن يقوم به، والجميع يعرف ذلك القانون، ويدرك عاقبة عدم الالتزام به. فالذي يراقبه في تصرفاته في الأسواق أو في الأماكن العامة، ليس مجموعة من الناصحين المتصدين، بل قانون له شروطه وضوابطه ووسائل تطبيقه.

وفي المجتمعات التي تعيش فيها النساء فصلا غير منطقي غالبا عن الحياة العامة، يخرج الشباب إلى الشارع وليس في مخيلتهم سوى صورة واحدة للمرأة المحجوبة عنهم، وهي أنها مدخل لإقامة علاقة، فهو لم يترب على صورة أخرى لها، في معادلة تجعل من التحرش سلوكا ناجما عن معادلة غير منطقية، بمعنى أن التحرش في مجتمعنا السعودي، يبدو وكأنه نتيجة وليس سببا، وفي كل الأحوال فتلك المعادلة تجعله يبدو بشكل أكثر كثافة عن بقية المجتمعات العربية، مما يستدعي وجود قانون للتحرش والمعاكسات وحفظ الآداب العامة.

حينما يحدث أحد نفسه بقطع إشارة المرور، فهو في الواقع لا يخاف من وجود دورية مترصدة على ناصية الشارع المقابل، ولكنه يدرك أن هناك قانونا ونظاما سوف يضمن تطبيق العقوبة وتنفيذها عليه، إلا أن أحدا ما لا يتمنى لمثل هذه القوانين أن تظهر، لأنها سوف تؤدي فوراً إلى تراجع الدور السلطوي في الشارع لأية جهة كانت، وستبقى السلطة الفعلية سلطة بيد القانون، وهو ما سيقدم تعريفا جديدا لعمل جهاز الهيئة، ويخرج أفرادها من مواقف التصادم اليومية مع الشباب وملاحقتهم والقبض عليهم، إلى صورة أكثر تحضرا ومدنية وحفظا للحقوق وتنظيما للحياة العامة. كما سيسهم هذا القانون في تحجيم الخافين من الوجود الطبيعي للمرأة في أماكن العمل وقيادة السيارة وغيرها.

في الإمارات العربية المتحدة، يعد التشهير واحدا من أبرز العقوبات التي يتم تطبيقها بحق المعاكسين والواقعين في مواقف تحرش جنسي، وهو جانب ذكي في العقوبة، لأنه يقوم على الاستفادة من "السمعة" كأحد المعطيات الاجتماعية بالغة الحساسية، وكل من يحدث نفسه القيام بأي موقف تحرشي، سيفكر كثيرا إذا ما تذكر أن عقوبته قد تتجاوز العقوبات التقليدية لتشمل ظهور اسمه وصورته في صدر صفحات الصحف اليومية .

الوزارات والجهات الحكومية ومن خلال خبرتها فيما تقدمه من خدمات تسعى لاستصدار القوانين التي تعينها على أداء عملها بشكل أبرز، فوزارة الصحة مثلا تسعى لاستصدار قانون للأخطاء الطبية، مما يعني أنه كان من المفترض أن تفقد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حملة وتوجهها إداريا لاستصدار قانون لعقوبات التحرش والمعاكسات، إلا إذا كان أحد ما يشعر بأن هذا القانون سوف يخفف من سلطته! وستمثل الهيئة لو قادت هذا التوجه عهدا جديدا في علاقتها مع الشارع والمجتمع .

منذ ما يزيد عن عام كانت الأخبار تتواتر عن دراسة يعدها مجلس الشورى بشأن قانون لمكافحة التحرش الجنسي، انقطعت أخباره بينما لا يزال هذا البلد المبارك، ورغم ما يعلنه من التزام وتصدي للمنكر، يفتقد لقانون يكافح التحرش.

أيهما على حق وزارة العمل أم هيئة الأمر بالمعروف؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م - العدد 15723
<http://www.alriyadh.com/2011/07/12/article649971.html>

عالية الشلهوب

كنت في حيرة من أمري في اختبار ما أكتب عنه ، فكان لدي رسالة وطنية لمعالي وزير العمل بعد الاستماع إلى منهجيته في برنامج نطاقات الذي أشغل سوق العمل والقطاع الخاص وسبب حالة من الارتباك والخوف في قطاع الأعمال ، وكنت أود أن أوجه له رسالة بالآ تدفعنا العاطفة الوطنية بمعالجة البطالة بمثل هذه التدابير المجازفة التي قد تؤثر على خروج عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من السوق والتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، خاصة تلك التدابير على القطاع الصناعي والخدمي الذي لا يزال نحتاج إلى العمالة الأجنبية فيه والا تتساقط هذه القطاعات مع القطاع التجاري الذي يحتضن أكثر من 50% من الوظائف خاصة في محلات بيع الملابس وبيع المواد الغذائية (التموينات) وغيرها التي من السهل سعودتها وما لنا إلا في مثال بيع الملابس النسائية الخاصة خير دليل، وكان الأولى وضع تصنيفات لنوعية الوظائف والمهن التي نستطيع سعودتها ونوفر كوادر سعودية مؤهلة ونعتبرها هي الهدف وليس التطبيق على حجم المنشآت وقطاعاتها والتي قطعاً ستستفيد من ذلك المنشآت الكبيرة على عكس الصغيرة والتي توظف أكثر من 70% من العمالة وستتأثر كثيراً بهذا البرنامج وأنا في خضم هذا التفكير بالتوظيف خاصة للمرأة بعد شعوري بتعثر تطبيق قرار تأنيث الملابس النسائية وتأخيرها بعد أن وضع له حد أقصى شهر لأسباب وأبداً خفية من التجار في الغالب، وقع بين يدي قراران هامين صدرتا من جهات عليها الأول في ربيع الأول من هذا العام والثاني في شهر جمادى الأولى أي بعده بشهرين ، ويختصان بنفس الموضوع معالجة البطالة، الأول أمر ملكي في 1432/3/20 خاص بوضع خطة تفصيلية وجدول زمني يتضمن حلولاً عاجلة لمعالجة تزايد أعداد الخريجين، وضع القرار مدة شهر لتطبيق واتخاذ الإجراءات لقصر بيع الملابس النسائية على المرأة السعودية وهاهو الشهر ينقضي واحد تلو الآخر والقرار لم ينفذ بالرغم من توفر القناة السياسية والاجتماعية والدينية فيه، وفي نفس القرار ورد بتأنيث وظائف مصانع الأدوية وسعودة وتأنيث وظائف بقية المصانع التي لديها خطوط إنتاج، في القرار الثاني الصادر في 1432/5/21 الخاص بإجراءات واشترطات عمل المرأة في المدن الصناعية النسائية كان هناك اختلاف بين وجهات النظر خاصة بين وزارة العمل وهيئة الأمر بالمعروف وتم تأييد وجهة نظر الأخرى في الضوابط التي يرى فيها المصلحة العامة وهذا ليس فيه جدال ، ولكن الذي نطلبه هو تسريع إقامة هذه المدن الصناعية النسائية ومراعاة شروط الاستثمار فيها التي قد تحد من نجاحها، على سبيل المثال اشتراط أن تكون داخل النطاق العمراني للمدن وبمساحة 500 ألف متر مربع وعلى شوارع رئيسية في المدينة أين هذه الأراضي هل ستوفرها الحكومة أم القطاع الخاص وهل ستكون مجدية ؟ وهل أبقى لنا تجار العقار أراضي بمثل هذا الموصفات؟! كما حصرت الشروط تسعة أنشطة فقط للعمل في هذه المناطق ولا اعرف السر في تحديد أنشطة وهي منطقة صناعية بحتة! والأصل فتح الأنشطة كلها، كما ذكر في الشروط منع دخول أي امرأة لا تعمل إلا بإذن! هل هذه منطقة صناعية أم سجن نساء؟! بل ان مادة أشارت إلى منع استخدام الجوارات والكاميرات!!! والآن لا يوجد أي مكان عام أو خاص عمل أو غيره إلا وهذه التقنية موجودة، وذكر في مادة أخرى أن السائقين بل والحراس لابد أن تكون معهم زوجاتهم! الغريب في أمر شروط هذه المدن أنها ذكرت ان برامج الصيانة تتم عبر فريق من الرجال؟! هل عجزنا عن إحلال وتدريب نساء لهذه المهمة حتى نفتح هذه المدن الاستثمارية بهذه الضخامة؟! في الأخير وضعت مواد تخص المخالفات والعقوبات والخصومات لا اعتقد إن أي من المستثمرين الراغبين سيوافق عليها وهو يهدف إلى الربح؟ في الحقيقة كان لا بد من إشراك المرأة في مراجعة هذه الشروط وأخذ وجهة نظرها لا أن تكتب من خلال لجنة مكتبية لم تستكشف الواقع وما يواجه النساء من عناء ومشقة وكيفي ما تواجه المرأة من إحراج في مسألة الملابس النسائية التي لا زالت تراوح في مكانها .

* الخاطرة .. في البداية يتجاهلونك ، ثم يسخرون منك ، ثم يحاربونك ، ثم تنتصر * .. غاندي

وقفات في مشروع تنظيم زواج السعوديين من أجانب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م العدد 17610

<http://www.al-madina.com/node/314976>

د. سميلة زين العابدين حماد

بعد (522) يوماً أمضاها مجلس الشورى في دراسة مشروع تنظيم زواج السعوديين والسعوديات من أجانب ، فاجأنا ببعض ما أقره، فمما يدعو إلى التوقف والتأمل والتساؤل المادة العاشرة التي تنص على:

(1) « يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون »

(2) « يمنح زوج السعودية غير السعودي وأبناؤها منه وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة إقامة خاصة، وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة .

فهي تلوح بإسقاط حق الأولاد الذكور في التجنس الذي منحه لهم المادة الثامنة من نظام الجنسية، وذلك بالاكتماء بمنحهم بطاقة إقامة خاصة، وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات، والقول بتمتع الأولاد والبنات بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون؛ يؤكد هذا؛ إذ لم تستثن المادة العاشرة في فقرتها الأولاد الذكور الحاصلين على الجنسية، ولعل هذا يفسر توقيف تجنيس الأولاد الذكور لأمهات سعوديات منذ سنة 1424هـ، وبدلاً من أن يُمنح أولاد وبنات السعودية حق التجنس نجد المجلس يسلب الأولاد هذا الحق، إضافة إلى قصره حق منح بطاقة إقامة خاصة، وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات على الأولاد الذكور بقوله « وأبناؤها » ولم يقل بناتها، خاصة وأنه خص البنات بالذكر في الفقرة الأولى من المادة العاشرة، وربط ذلك بقيام العلاقة الزوجية شمل حرمان الأبناء من هذه الميزة بطلاق الأم، أو بوفاة الأب!

وأسأل هنا على أي أساس سيحصل أبناء السعودية الأجانب الذين تنازلوا عن جنسيات آبائهم ليحصلوا على جنسيات أمهاتهم على إقامة دائمة وهم الآن بلا جنسية لتوقف التجنيس منذ 8 سنوات؟ وما الجديد الذي قدمه المجلس؟

توجد تعاميم من بعض الجهات المعنية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية لأولاد السعوديات الأجانب، وكذلك الإغفاء من التسريح من العمل لمتطلبات السعودية، إلا أن الأمور تختلف على أرض الواقع. فلا زال أولادهم يعانون من هذا الموضوع، كما يلاحظ أن المجلس استثنى الزوج في الفقرة (1) في المادة العاشرة من التمتع بالرعاية الصحية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون، ففيما يتعلق بزواج السعودية لا يتم علاجه إلا إن كان على كفالتها، مثله مثل سائقها، وقد يقبل في مستشفى ويرفض في أخرى!!

وهذا يعني الإصرار على تحميل المواطنة السعودية الإنفاق الكامل على أسرتها الأجنبية، وكأنه بمثابة عقاب لها على زواجها بأجنبي، في حين زوجة السعودي الأجنبية تحصل على حق العلاج المجاني، ولو فرضنا أن هذه المواطنة مرضت، ولا تستطيع العمل، من سينفق عليها، وعلى أسرتها، وهي محرومة من حق الضمان الاجتماعي لزواجها من أجنبي؟

قد يقول قائل لماذا لا يعود زوجها إلى بلده ليعمل بها؟ وهنا أقول إن كان زوجها من المقيمين في المملكة والمولودين فيها، ولا يعرف بلده، وإخوته كلهم سعوديون، فكيف يعود إلى بلد هو غريب فيها؟

فلم يراع مجلس الشورى الجوانب الشرعية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، فالشرع يلزم الزوج بالإنفاق على زوجته وأولاده بحكم قوامته عليهم، فكيف سيتحقق له هذا الالتزام بمنعه من حق العمل؟ وكيف يتحقق الاستقرار للأسرة ربها لا يعمل، في حين نستقدم الملايين من العمالة الوافدة!!

ولم يتطرق المجلس إلى الكفالة، فهل سيُطلب من الزوج والأولاد كفلاء لاستخراجهم بطاقة إقامة خاصة؟ وما مصير الأولاد بعد وفاة أمهم السعودية إن كانت هي كفيلتهم، وهل ستكفلهم كسائقين وخادmates إن لم يكن لديها سجل تجاري، كما هو حاصل الآن؟

ولم يتطرق لحق الأولاد الأجانب من معاش أمهم بعد وفاتها، ومن ميراثهم منها؛ إذ لا يُصرف لهم معاشها، ويُلزَمون ببيع نصيبهم من العقارات، ليستلموا نصيبهم الشرعي نقدًا، مع أنَّ الدولة سمحت بتمليك الأجانب!

ولم يتطرق إلى منح المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي حق الحصول على الضمان الاجتماعي لها ولأولادها المحرومة منه الآن بحكم زواجها من أجنبي، كذلك منحها حق الاقتراض من صندوق التنمية العقاري، ولم يتطرق إلى وضع أولاد السعودية من أب مجهول الجنسية، أو لا جنسية له، مع أنَّ المادة السابعة من نظام الجنسية تمنحهم حق الحصول عليها، إلا أن هناك الكثيرين من هذه الفئة لم يحصلوا على الجنسية، ولم يتطرق لمنح زوج السعودية الأجنبي، وابنها الأجنبي حق مراجعة الدوائر الحكومية نيابة عن الزوجة، أو الأم، أو حق توكيلهما لمراجعة معاملاتها في المحاكم والدوائر الحكومية، فهي أمام خيارين إما مراجعة معاملاتها بنفسها حتى لو كانت مريضة، أو توكل سعوديًّا قد يبتزها كنوع من العقاب للسعودية المتزوجة من أجنبي، فلا يساعدها زوجها وأولادها في تحمُّل أعباء الأسرة!!

فأي تنظيم هذا الذي يترك كل هذه الأمور عالقَة ومتعلقة بمعاناة سبعمائة ألف مواطنة وأسْرهن، والمقبلات على الزواج من أجانب، وما قيمة تيسيراته إن كان سيعقبها كل تلك المعاناة؟

فمما يؤسف له حقًا أنَّ مجلس الشورى لم يستثمر صلاحيات المادة (23) باقتراح منح المواطنة السعودية حق منح جنسيتها لزوجها وأولادها ذكورًا وإناثًا، خاصة وأنَّ المادة (10) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.» و المادة (12) التي تنص على تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.»

ابن المواطنة السعودية يشتكي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م العدد 3678

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110713/Con20110713433362.htm>

عبده خال

الأنظمة والقرارات الصادرة من الدولة تنص على أن يعامل ابن المواطنة السعودية المتزوجة من غير سعودي معاملة المواطن من غير استثناء، وقد أعطي (وأعطيت) ورقة مختومة بهذا الأمر، ولنقل إنها أنظمة أوجدتها الدولة من أجل خاطر وعيون مواطناتها والمحافظة على كرامتها وكرامة أبنائها، هكذا نؤمن وهكذا نفكر انتهينا هنا. حسنا، ما بال جهات حكومية لا تقر ولا تعترف بمثل هذه التوصية (أن يعامل ابن المواطنة معاملة السعودي)، هل تم تجريب ورفض هذه التوصية ولم يحدث شيء.

أعتقد أن هذا ما يحدث على أرض الواقع، فأبناء السعوديات يعيشون أزمة حقيقية ولا يلتفت إليهم، وإن تم التذكير بهم قيل هناك قرار ينص بأن يعاملوا معاملة السعودي، إذا لنقرأ لأحد هذه النماذج شكواه التي لم أتدخل في إعادة صياغتها لنقلها حارة طازجة كما كتبت:

أنا ابن مواطنة سعودية واحد من شريحة كبيرة في المجتمع، شريحة شيعت معاناة .. والسبب أنني «ابن مواطنة سعودية» وهناك الآلاف مثلي .. من العينات .. لا أدري ما هو نوع التجارب التي تطبق علينا .. ربما يختبرون مدى صبر الإنسان إلى أي مدى من الممكن أن يتحمل الإنسان ويصبر .. قبل أن يصاب بانهييار عصبي مثلا .. أعتقد أن هذه أحد الاختبارات التي أعيشها حالياً أو ربما ينتظرون حتى ننحرف .. ماذا يريدوننا أن نفعل نعمل .. كلما اتجهت إلى مكان ما يقولون لي أنت لست سعوديا .. والمشكلة أن شركاتهم مليئة بالأجانب .. (يعني من أي مكان أضربها تكون عوجة) .. على فكرة نحن في معاملتنا قدمنا تنازلا عن جنسية الأب .. والله أمر مؤسف .. ماذا أفعل !!!

أنا مهندس ولم يقبل بي أحد والسبب أنني أجنبي كما يقولون! نفسياتنا سيئة جدا والمستقبل غير واضح المعالم لا أستطيع حتى أن أتخذ قرارا.

ولدت في السعودية .. وعشت كل حياتي فيها ولم أزر أو أخرج خارج السعودية ولو ليوم واحد، كانت طفولتي كأني طفل بين أهلي ومدرستي .. وصلت لـ 18 سنة .. اقترب حلم بطاقة الأحوال والجنسية السعودية مني .. بحسب المادة الثامنة «التي تنص على منح الجنسية السعودية لأبناء السعوديات عند بلوغ 18 سنة».

تقدمت بمعاملتي .. والآن مضى عليها 7 سنين ولم تنته.

مع أن نظام مكتب العمل ينص على أن أبناء السعوديات يحسبون من ضمن نسبة السعودة في الشركات، وكلما أقول هذا النظام لأية شركة خاصة .. لا أرى إلا علامات الدهشة والتعجب .. وعدم المعرفة بهذا القرار بل واستنكاره ..

انتهت رسالة ابن المواطنة السعودية، ومثله آلاف من القلوب والأحلام والأمهات يجدون المعاناة على أرض الواقع، فهل من أحياء لأوضاعهم وإعادة الحياة لهم ولأمهاتهم اللاتي هن سعوديات أولا وأخيرا.

الشرقاوي لـ'المغربية': الدستور عقد اجتماعي يربط المغاربة

كمجتمع وكوطن يتسع للجميع

حقوقيون: الدستور الجديد بادرة قوية ومشروع تاريخي

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=135088>

حميد السموني | المغربية

أعلن تقرير حديث صادر عن المركز المغربي لحقوق الإنسان، أن قرار مراجعة الدستور الذي أعلن عنها جلالة الملك في الخطاب الملكي لـ 9 مارس الماضي، "يعتبر بادرة قوية ومشروعاً تاريخياً، جاء استجابة فورية وتفاعلاً شجاعاً مع الحراك الشعبي، الذي اجتاحت ومزال دولاً عربية عديدة".

وأبرز المحور الرابع من التقرير الحقوقي لسنة 2010 والستة أشهر الأولى من السنة الجارية 2011، قدمه المركز المغربي لحقوق الإنسان في ندوة صحفية، أول أمس الثلاثاء بالرباط، أن الموقف الإيجابي للمركز المغربي لحقوق الإنسان من الدستور الجديد اتخذ بإجماع أعضاء المركز، بناء على "دراسة ونقاش عميقين حول مقتضياته الدستورية، على ضوء مذكرة الاقتراحات التي قدمها للجنة الاستشارية حول مراجعة الدستور"، معلناً أن المركز المغربي لحقوق الإنسان قرر التصويت بالإيجاب على الدستور لما تضمنه من تفاصيل حقوقية.

وقال خالد السموني الشرقاوي، رئيس المركز، في تصريح لـ "المغربية" إن "المركز المغربي لحقوق الإنسان قرر التعاطي الإيجابي مع الدستور الجديد لما تضمنه من تكريس لمبادئ حقوق الإنسان"، مشيداً بما تضمنته الوثيقة الدستورية الجديدة من بنود تكرر "مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل المغرب على القوانين الوطنية، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة". وأشار السموني إلى أن الدستور الجديد تضمن كذلك حق المساواة بين الرجل والمرأة، "ومنح اعتباراً موضوعياً للحقوق المشتركة التي تتمثل في هوية المجتمع وقيمه، باعتبارها عقداً اجتماعياً يربط المغاربة كمجتمع وكوطن يتسع للجميع".

كما نص على تجريم "كل الممارسات التي تمس كرامة وسلامة المواطن، من تعذيب، واختفاء قسري، وغياب قواعد المحاكمة العادلة، واعتبر القضاء سلطة مستقلة، إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية".

وأبرز التقرير أن الدستور الجديد أسس لمرحلة الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وأنه يشكل "خطوة في الاتجاه الصحيح، تؤسس لما بعدها، كمرحلة حقيقية للتعبئة الجديدة، ومناسبة لتطهير وتقوية دعائم المشهد السياسي المغربي على أسس من الديمقراطية المتعارف عليها عالمياً"، مشيراً إلى أن المقتضيات الجديدة التي جاء بها الدستور تحتم على النخبة السياسية تحمل كامل مسؤولياتها لرفع التحدي الذي تقتضيه المرحلة، "ليس باعتبار التحدي التزاماً طبيعياً من جهة النخبة فحسب، بل كضرورة حيوية فرضتها تطلعات الشعب المغربي".

وأوصى تقرير المركز المغربي لحقوق الإنسان بوضع آليات مؤسساتية قوية تمكن من تنفيذ مقتضيات الدستور الجديد وتفعيلها على أرض الواقع، حتى لا يبقى حبراً على ورق، وبالعامل على إنجاز مراحل تفعيله من أجل إقلاع مغربي جيد نحو آفاق الديمقراطية الحقيقية.

يذكر أن تقرير المركز المغربي لحقوق الإنسان، الذي رصد المرحلة الحقوقية لمدة 18 سنة الماضية، دعا كافة المواطنين إلى التحلي بثقافة حقوق الإنسان من أجل تمكن جميع المغاربة من رفع التحديات المقبلة، التي تجعل من الاختلاف في الرأي، وفي الفكر، وفي المبادئ، زخماً فكرياً، وثقافياً، واجتماعياً، صانعاً للتآلف والتآخي وللسلم الاجتماعي.

خلال ختام ورشة "المناصرة وخطوط مساندة الطفل" .. د. وسام الدد: "خط أمان" استقبل 1566 حالة منها 141 لأطفال خلال خمسة أشهر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=249602>

المشاركون يؤكدون أن بعض القوانين الحكومية تنتهك حقوق الطفل المجرد: صعوبات واجهت "الخط السعودي" تمثلت في تشكك بعض الجهات أبو العطا: إجراء دراسة لرصد العنف ضد الأطفال بخط "نجدة الطفل المصري" سمية تيشة:

طالب المشاركون خلال ورشة العمل الدولية "المناصرة وخطوط مساندة الطفل" بضرورة تعزيز الانضباط الإيماني في المدارس ومنع العقاب البدني لحماية الأطفال ضد أي نوع من أنواع العنف الجسدي أو النفسي، وأكدوا أن بعض القوانين الحكومية تنتهك حقوق الطفل، مشددين على ضرورة مراقبة جودة أداء العاملين في مراكز الاتصالات، وضمان جودة الخدمة من قبل جهات الإحالة والتواصل بشأنها مع المختصين..

وركزت الورشة — التي نظمتها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة على مدار ثلاثة أيام بالتعاون مع منظمة "تشايلد هيلب لاين إنترناشونال" في ختام أعمالها على عرض تجارب الدول حديثة الانشاء لخطوط مساندة الطفل، ومناقشة آليات تطوير خطوط مساندة الطفل في المنطقة، كما قام المشاركون بزيارة لمقر المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة للإطلاع على تجربة دولة قطر فيما يتعلق بخط مساندة الطفل 919 والتعرف على أبرز الخدمات التي يقدمها للطفل والمرأة، وأبدى المشاركون إعجابهم الشديد بالتجربة القطرية التي استخدمت فيها التقنية التكنولوجية الحديثة، واعتمدت على جودة الخدمات المقدمة.

خط أمان

قدّمت الدكتورة وسام عبده الدد — أخصائية الطب النفسي بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — نبذة عن خط أمان 919 الذي دشنته المؤسسة في الأول من يونيو 2010، وهو مركز اتصالات حديث ومتطور على مدار 24 ساعة يواكب معايير الجودة في الاتصالات الدولية، وأوضحت أن 919 قد استقبل خلال الفترة من يناير لغاية مايو 2011 استقبل 1566 حالة منها 1167 سيدة و 141 طفلاً، لافتة إلى أن خط أمان يعمل على تقديم أفضل الخدمات الهاتفية لعملاء المؤسسة من أجل سهولة التواصل وضمان حصولهم على الخدمة بألية منظمة، وتسجيل وأرشفة جميع أنواع الاتصالات سواء الواردة منها أو الصادرة من أجل الرجوع إليها إذا دعت الحاجة لذلك، إضافة إلى تسهيل عمل القائمين على تلقي المكالمات الهاتفية من دون أن يؤثر ذلك على مستوى تقديم الخدمة.

وأشارت د. وسام إلى أن لخط أمان 919 آلية عمل تتمثل في استقبال جميع المكالمات التي ترد إلى المؤسسة من الشكاوى والبلاغات والاستفسارات من الطفل والمرأة ومختلف فئات المجتمع، وبلاغات الحالات القادمة من مراكز الشرطة والنيابة العامة والمؤسسات المعنية، ومعرفة هوية المتصل وسبب الاتصال ونوع الخدمة المطلوبة وآلية التواصل، مبيّنة أنه في حالة اختصاص المؤسسة يتم تدوين بيانات المتصل تمهيداً لتقديم خدمات الحماية والرعاية المتكاملة وآلية متابعة تقديم الخدمة، أما في حالة عدم اختصاص المؤسسة بموضوع الحالة أو الاتصال بطريق الخطأ يتم توجيه المتصل إلى الجهة المعنية إن أمكن.

مبادئ وحقوق الطفل

وتحدثت السيدة تهاني المجرد — المشرف العام لخط ومساندة الطفل السعودي — عن تجربة الخط السعودي، موضحة بأنه خط اتصال مجاني يستقبل الشكاوى المتعلقة بالأطفال واليافعين، دون الثامنة عشرة، ويقدم المشورة والإحالة للجهات

المعنية وذلك للذين يتعرضون لأي نوع من أنواع الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال، سواء في المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية والأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو ما في حكمها. ولفتت المجدد إلى أن خط مساندة الطفل السعودي 11611 يقدم خدمات عديدة تتركز على الاستماع الفعال للطفل واحترام ما يقوله، وتقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للطفل، فضلاً عن التركيز على مبادئ وحقوق الطفل، والنظر للمشكلة من وجهة نظر الطفل، والعمل مع الطفل بطريقة تشجعه على اتخاذ القرارات، وربط الطفل أو مقدمي الرعاية له بمؤسسات المجتمع المختلفة والمعنية برعاية الطفولة في المملكة، إضافة إلى متابعة توفير خدمات الرعاية والحماية للطفل من قبل الجهات التي تتم الإحالة إليها، والتحقق من بلوغها للطفل، وإحالة الحالات الطارئة للجهات المسؤولة عن التدخل الفوري، والتأكد الفوري من بلوغ الخدمة للطفل في الوقت المناسب، مشيرة إلى أنه قبل انطلاق نشاط الخط تمت مراقبة جودة أداء العاملين في مركز الاتصالات، وضمان جودة الخدمة من قبل جهات الإحالة والتواصل بشأنها مع ضابط الاتصال بالجهة المعنية من خلال إدارة مركز الاتصال، والبدء بجمع البيانات وذلك من خلال القيام بعمل إحصائيات أسبوعية للاتصالات الواردة للخط، ورصد الأسباب التي تدعو الأطفال للاتصال بالخط، ومعالجة أي مشكلات قد تعترض الخط.

وأوضحت المشرف العام لخط ومساندة الطفل السعودي أن هناك صعوبات وتحديات واجهت خط المساندة تمثلت في تشكك بعض الجهات والأفراد بالدور الذي يمكن أن يلعبه خط المساندة، وصعوبة التعرف على بعض مدن المناطق النائية، إلى جانب صعوبة حصر جميع الموارد المجتمعية نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية، وعدم وجود قاعدة بيانات يتم الاستناد عليها بحكم حداثة التجربة، فضلاً عن حداثة تجربة العاملين في الخط، مبينة أن 22% من نسبة الاتصالات التي ترد لخط المساندة تنحصر في المشاكل الأسرية، بينما 18% تتعلق بالمشاكل المدرسية و 13% نتيجة الإساءة والعنف. دراسة لرصد العنف

هذا واستعرض السيد أيمن أبو العطا — نائب مدير خط نجدة الطفل المصري 16000 قائلاً : حملات المناصرة هي مجموعة من الجهود المنظمة المتواصلة المخطط لها التي تستهدف إحداث تغيير في المواقف أو السياسات أو القرارات أو اتجاهات الرأي العام والمجتمع وبما يحقق المنفعة الكلية أو ما يحقق الدفاع عن فئة مهمشة، وكسب التأييد هو عمل جماعي مع المنظمات الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التغيير، حيث تهدف مناصرة خط نجدة الطفل إلى تطوير الممارسات والآليات المجتمعية التي تدعم المعرفة بخط نجدة الطفل وتعزيز حماية حقوقه، وخلق مجموعة من المبادرات التي يمكن أن تساعد في خلق رأي عام يدفع إلى الاتصال بخط نجدة الطفل للوصول إلى تجمعات الأطفال في أكثر المناطق إحتياجاً بناء دائرة من المناصرين لحقوق الأطفال في المجتمع من الحكوميين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى تقوية حقوق الأطفال في المجتمع عن طريق خلق وعي داخل المدارس وكافة التجمعات للأطفال، وتصميم مؤشرات لحملات المناصرة لرصد الأثر النهائي ومردود النشاطات لتحقيق الهدف المرجو من حملات المناصرة وكسب التأييد، مشيراً إلى أنه قد تم تشكيل شبكة من الشركاء من الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز تقديم الخدمات والاستشارات النفسية بالجامعات المصرية لمساندة خط نجدة الطفل، وإجراء دراسة لرصد العنف الموجه ضد الأطفال من خلال فريق عمل خط نجدة الطفل في عدد من المحافظات الأكثر احتياجاً، فضلاً عن تعزيز جهود التوعية مع كافة المشروعات والبرامج التنموية التي ينفذها المجلس القومي للطفولة والأمومة التي تستهدف مناطق جغرافية مختلفة وكذلك فئات متنوعة من المستهدفين، والتوعية والتدريب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقانون الطفل المصري وتغيير السياسات والقوانين الوطنية وتم تجسيد ذلك في تعديلات قانون الطفل المصري التي كان لخط نجدة الطفل في تلك التعديلات أبلغ الأثر من خلال المشكلات وتنوعها التي تلقاها على مدار 5 سنوات، واستخدام كافة وسائل الإعلام للتعريف بالخدمات المقدمة من خط نجدة الطفل..

ختاماً قامت السيدة فريدة العبيدلي — مدير عام المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — بتوزيع شهادات المشاركة على وفود الدول الـ 14 التي شاركت بفعالية خلال الورشة، مؤكدة في كلمة ألقاها في ختام الورشة على ان مناقشات الورشة كانت ثرية وتناولت جوانب مهمة، ويمكن لجميع المشاركين الاستفادة منها، وتقدمت مديرة المؤسسة بالشكر للقائمين على أمر المنظمة والمشاركين من جميع الدول الذين ساهموا في إنجاح الورشة الدولية.

"اتحاد العلماء" يناشد هولندا لرعاية حقوق الأقليات الدينية

المصدر: جريدة الشرق الخميس 6 شعبان 1432 هـ - 7 يوليو 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=249561>

الدوحة-الشرق:

ناشد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين هولندا برلماناً وشعباً وحكومة إلى رعاية حقوق الأقليات الدينية (الإسلامية واليهودية وغيرها) حماية لهويتها، ورعاية للتسامح الديني الذي طالما نادى به المجتمعات الديمقراطية، وألا يكون الحفاظ على حقوق الحيوان على حساب حماية حقوق الإنسان وحرية الأديان، محذراً من انتشار الأفكار المتطرفة داخل الأقليات الدينية، وفي الوقت نفسه وقف الاتحاد في بيان له صدر أمس ووقع عليه فضيلة الشيخ د. يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد ود. علي محيي الدين القرة داغي الأمين العام مع حقوق الحيوان المشروعة، انطلاقاً من أن الإسلام دين الرحمة للعالمين بما فيه الحيوان والبيئة.

وجاء في نص البيان ما يلي:

"تابع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين التصويت الأولي للبرلمان الهولندي على منع الذبح بالطرق الدينية (الإسلامية، اليهودية) من خلال مشروع قانون قدمه (الحزب من أجل الحيوانات) ولقي ترحيباً كبيراً من قبل الأحزاب العلمانية، واليمين المتطرف المعادي للإسلام، وإذا اعتمد هذا القرار من قبل المجلس التشريعي الأعلى فسيكون الذبح على الطريقة الإسلامية (حلالاً) واليهودية (كوشر) عملاً غير قانوني، علماً بأن حوالي مليون وربع مليون مسلم في هولندا يشملهم هذا القرار لو طبق.

وبناءً على ذلك فإن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يرى ما يلي:

- 1- يناشد الاتحاد هولندا برلماناً وشعباً وحكومة إلى رعاية حقوق الأقليات الدينية (الإسلامية واليهودية وغيرها) حماية لهويتها، ورعاية للتسامح الديني الذي طالما نادى به المجتمعات الديمقراطية، وأن لا يكون الحفاظ على حقوق الحيوان على حساب حماية حقوق الإنسان وحرية الأديان.
- 2- يؤكد الاتحاد على أن القوانين المتشددة ضد الأقليات الدينية في الغرب - من منع النقاب، أو الحجاب، ومنع المنابر والمآذن - ستؤدي إلى دعم الأفكار المتطرفة داخل الأقليات الدينية، وتجسيد الكراهية والحقد والاحتقان، وتثبيت مقولات المتطرفين من أن الغرب ضد الإسلام. لذلك يناشد الاتحاد جميع الدول غير الإسلامية العمل الجاد لبناء مجتمع قائم على التسامح الديني الحقيقي، ونشر الود والمحبة بين الجميع، وإزالة كل أسباب الكراهية.
- 3- إننا في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين نقف مع حقوق الحيوان المشروعة، انطلاقاً من أن ديننا دين الرحمة للعالمين بما فيه الحيوان والبيئة (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) سورة الأنبياء 107، كما أن ديننا أمرنا بإبراحة الحيوان عند الذبح، والإحسان إليه ولاسيما عند الذبح فقال الرسول الكريم "إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته" رواه مسلم (1955) وغيره. ومن هنا فنحن واثقون من أن وسائل الذبح الدينية لا تتعارض أبداً مع حقوق الحيوان المشروعة وأنها أرحم وأقل إيلاماً من غيرها. ولذلك ندعو الحكومات الغربية لعقد ندوة علمية يدعى إليها المتخصصون في عالم الحيوان وعلماء الدين من الأقليات الدينية والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث تناقش فيها وسائل الذبح بمنهجية علمية. ونحن في الاتحاد مستعدون للمساهمة فيها.

رئيس اللجنة التأسيسية لجمعية المتقاعدين - القبس:

3 سنوات بانتظار بت الشؤون في طلب الإشهار

المصدر: جريدة القبس الاحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=718504&date=10072011>

حمد الخلف

دعا رئيس اللجنة التأسيسية لجمعية المتقاعدين الكويتية (تحت الإشهار) سعود العصفور مجلس الوزراء ووزارة الشؤون إلى المضي قدماً والمسارعة في إشهارها، مشيراً إلى حجم المعاناة والإهمال الذي يواجهه المتقاعدون، لا سيما أن عددهم لا يصل إلى ثلث المجتمع الكويتي، متمنياً من الدولة أن تستفيد من هذه الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها. وأشار العصفور في حوار لـ القبس إلى أن الهدف الأساسي من إنشاء الجمعية هو العمل على دمج المتقاعدين في المجتمع، لافتاً إلى أن المتقاعد يتخلى عن كثير من حقوقه التي تكفل له بها المجتمع طوال حياته الوظيفية. وفي ما يلي تفاصيل اللقاء:

كيف جاءت فكرة إنشاء الجمعية وما الذي دفعكم بهذا الاتجاه؟

— تجمعنا نحن عدد من المتقاعدين واتفقنا على أن عرض المعاناة التي نواجهها يجب أن يكون عبر إطار رسمي وقانوني، فتوصلنا إلى فكرة إنشاء جمعية للمتقاعدين ثم قدمنا طلباً لإنشاء لوزارة الشؤون ووضعنا النظام الأساسي لها بتاريخ 3/8/2008 وقابلنا وزير الشؤون د. محمد العفاسي الذي بدوره أشر على الكتاب وتم تحويله إلى الوكيل المساعد للشؤون القانونية جمال الدوسري، ولكن حتى هذه اللحظة لم نر أي إجراء منه، وفي كل مرة نستفسر منه عن سبب التأخير يتعذر لنا بأعذار مختلفة.

والسبب في تأسيس الجمعية هو أن كثيراً من الموظفين عندما يقبلون على التقاعد لا يعلمون ما هو الوضع الذي ينتظرهم، وأنهم سيعيشون وضعاً مأساوياً يتجردون فيه من كثير من الحقوق التي كانوا يتمتعون فيها أثناء حياتهم الوظيفية، فالدافع الأساسي هو تأهيل الموظفين المقبلين على التقاعد في بداية الأمر. والمتقاعد يتخلى عن كثير من المزايا التي كان يتمتع بها، حيث لو أراد أن يشتري لابنه سيارة فلن يستطيع أن يقترب من البنوك أو الشركات التي تمتنع عن التعامل مع المتقاعدين.

إلى ماذا تسعون من خلال إنشاء هذه الجمعية؟

— في البداية نسعى إلى أن يكون لنا تواجد واضح في المجتمع الكويتي من خلال جميع المناسبات سواء الاجتماعية التي تتعلق بالمتقاعدين أو غيرهم من فئات المجتمع، وستضم الجمعية جميع المتقاعدين من المؤسسات المدنية سواء الحكومية أو الخاصة.

ما أهداف الجمعية؟

— الجمعية لها عدة أهداف أولها هو التواصل الاجتماعي بين المتقاعدين، ثم تطوير حياة الإنسان المتقاعد، وللأسف أن النظرة الاجتماعية للمتقاعد في البلد نظرة غير صحيحة، كما سنسعى إلى إعادة عطاء الإنسان المتقاعد سواء في توظيفه في الجهات التي تحتاج إلى خبرتهم أو من خلال انخراطهم في العمل التطوعي. ونحن في جمعية المتقاعدين سنكون جمعية نفع عام تقوم بتشكيل فرق للعمل التطوعي لنشارك باقي الجهات التطوعية في المجتمع على جميع المستويات. ولذلك نحن بصدد إنشاء المركز الأول من نوعه لجمع خبرات المتقاعدين وإعادة توجيهها وتوظيفها.

ما الأفكار والرؤى التي سوف تتبنونها بعد إنشاء الجمعية؟

— هناك أفكار عديدة من شأنها أن تساهم في عودة المتقاعد لممارسة أعماله في المجتمع بشكل طبيعي، مثل فكرة سنقدمها للتأمينات الاجتماعية وهي إنشاء شركة استثمارية مساهمة خاصة للمتقاعدين ويدخل في هذه عدة جهات مثل الهيئة العامة

للاستثمار والبنوك والوقف الخيري، على ان توزع الأرباح على المتقاعدين، كما سنطرح فكرة دراسة تقييم رواتب المتقاعدين سنوياً وليس كل 3 سنوات كما هو الوضع الحالي.

وضعتم الفكرة والنظام الأساسي منذ عام 2008، لماذا تتحركون في هذا الوقت بالذات؟

فوجئنا أخيراً وفرحنا في الوقت نفسه بانشاء جمعية المتقاعدين العسكريين، ونأمل أن يكونوا هم السابقون ونحن اللاحقون على الرغم من ان طلب جمعيتنا تم تقديمه قبل طلب جمعية العسكريين، وقد يكون السبب في تقديم انشاء جمعيتهم لصلحة الوزير بالمتقاعدين العسكريين، خصوصاً انه كان يشغل منصب رئيس القضاء العسكري.

وبهذا فإننا نرى ان لنا الاحقية في اشهار جمعيتنا، ولذلك سوف نطالب ونستمر في مطالبنا حتى يتم الاشهار.

حملة «سند»

كشف العصفور انه سيتم اطلاق حملة وطنية باسم «سند» وسيتم اطلاق هذه الحملة حتى تتماشى مع حملة «ذخر» التي اختاروا فيها مجموعة من الشباب الكويتي، وحتى تكون عوناً في تنفيذ خطة التنمية. اما خطة «سند» فهي حملة تختار مجموعة من المتقاعدين لتسند الشباب وتقدم لهم العون تحت شعار «سجل خبرتك وانفع وطنك» وخدمة المجتمع في مجالات اخرى.

قيمة المتقاعدين

أشار العصفور الى حادثة تهديد بعض المدرسين الوافدين بالاضراب عن العمل على خلفية مطالبتهم بزيادات مالية ومساواتهم بنظرائهم الكويتيين، حيث وصلت رسالة بأنه سيتم الاستعانة بالمدرسين المتقاعدين لتعويض اي نقص قد يطرأ اذا ما تم الاضراب، وهو ما يعني ان للمتقاعدين قيمة في المجتمع، متسائلاً لماذا لا نشعر المتقاعدين بقيمتهم، ونستعين بخبراتهم في الحالات الاخرى في الدولة او القطاع الخاص؟

اعتصام

كشف العصفور ان هناك توجها للجنة التأسيسية لجمعية المتقاعدين الكويتية للقيام باعتصام امام مكتب وزير الشؤون للمطالبة بالاسراع في اعتماد اشهار الجمعية، لافتاً الى ان عدد المتقاعدين الذين ابدوا رغبتهم في الانضمام إلى الجمعية وصل الى 3 آلاف.

سياسة التكويت

أوضح العصفور انه منذ ما يقارب عاما ونصف العام كان يسمح للمتقاعدين بالعمل في الوزارات والهيئات الحكومية وفق عقود خاصة، لكن مجلس الوزراء اصدر قراراً بوقف هذه العقود وانهاؤها لحين اعداد قانون او تنظيم معين للمتقاعدين وحتى الآن لم يصدر اي شيء في هذا الجانب.

الراضي يشارك رفقة وفد مغربي في أشغال الدورة 37 للجمعية البرلمانية للفرنكفونية بكنشاسا

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإحد 9 شعبان 1432 هـ - 10 يوليو 2011م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=135236>

دكار (و م ع) | المغربية

يشارك عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب، رفقة وفد برلماني مغربي في أشغال الدورة 37 للجمعية البرلمانية للفرنكفونية، التي تحتضنها كنشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) خلال الأسبوع الجاري. وتعرف الدورة 37 للجمعية البرلمانية للفرنكفونية مشاركة أزيد من 250 برلمانيا من حوالي 50 بلدا ينتمون إلى الفضاء الفرنكفوني، من بينهم العديد من رؤساء الجمعيات الوطنية. واختير للنقاش العام، خلال هذه الدورة موضوع "السلام، والديمقراطية والانتخابات". وعلم لدى المنظمين أن راهنية هذا الموضوع تتمثل في الدينامية الديمقراطية التي تعرفها العديد من بلدان الفضاء الفرنكفوني، وكذا للانتخابات المرتقبة خلال الأشهر المقبلة، سيما أن الكونغوليين سيتوجهون، في 28 نونبر المقبل، إلى مكاتب الاقتراع لانتخاب رئيس للبلاد ونواب الأمة. وترأس جلسة افتتاح أشغال هذه الدورة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، بحضور عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية، ورئيسي الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ بالكونغو، وأعضاء الحكومة والسلك الديبلوماسي المعتمد بهذا البلد. ودعا ضيوف، في مداخلة له، في افتتاح هذه التظاهرة، إلى احترام القيم الديمقراطية التي تستدعي النزاهة في الانتخابات والقبول بنتائج الاقتراع. وعلم لدى الوفد المغربي أن الراضي أجرى، خلال زيارته للعاصمة الكونغولية، مباحثات مع نظرائه رؤساء الوفود المشاركة، الذين عقدوا اجتماعا قرروا خلاله مساندة ترشيح عبد الواحد الراضي، في أكتوبر المقبل لرئاسة الاتحاد الدولي البرلماني. وشارك عبد الواحد الراضي، الذي كان مرفوقا بسفير صاحب الجلالة الملك محمد السادس بكنشاسا، محمد بنقودور، في حفل استقبال أقامه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، على شرف الوفود المشاركة في هذه الدورة. وتعد الجمعية البرلمانية للفرنكفونية جمعية استشارية للفرنكفونية. ويهدف عملها إلى ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرنكفونية والتنوع الثقافي. وتروم الدورة 37 للجمعية البرلمانية للفرنكفونية بكنشاسا إلى التحضير لأشغال القمة 14 لرؤساء الدول والحكومات الفرنكفونية، المزمع عقدها في 2012، بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

منها "187" للنساء و"194" للأطفال.. "حماية الطفل والمرأة"

تستقبل "381" حالة إساءة خلال خمسة أشهر

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=249923>

"108" عدد النساء اللاتي تعرضن لمشاكل اجتماعية و"86" طفلاً يعانون تعليمياً المؤسسة تعمل على إجراء بحوث متخصصة تعالج ظواهر الإساءة والعنف "دار الأمان" تقدم خدمات عديدة لإعادة تأهيل وإدماج الحالات في المجتمع سمية تيشة:

استقبلت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة منذ بداية عام 2011 حتى 15 مايو الماضي، (381) حالة إساءة، منها (187) امرأة، و(194) حالة لأطفال، وذلك عن مشاكل اجتماعية وصحية واقتصادية وتعليمية إضافة لمشاكل قانونية، حسب آخر إحصائية أصدرتها المؤسسة، سعيًا منها لتوفير الحماية الشاملة والرعاية المتكاملة للطفل والمرأة في الدولة في إطار من الخصوصية صوتاً لحقوقهم الإنسانية..

وقد بلغ عدد النساء اللاتي لديهن مشاكل اجتماعية (108) حالات، بينما بلغ عدد الأطفال الذين يعانون من مشاكل اجتماعية (55) طفلاً، في حين أنّ (35) حالة من النساء يعانين من مشاكل اقتصادية، و(86) من الأطفال لديهم مشاكل تعليمية..

وتقوم المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — منذ تأسيسها في عام 2002 — على المساعدة في توفير أماكن لايواء الفئات المستهدفة وتقديم الرعاية المتكاملة لهم وحماية الفئة المستهدفة من الممارسات المنحرفة في الأسرة والمجتمع والتوعية الاجتماعية والقانونية للأسر والمجتمع حول حقوق الفئات المستهدفة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، والتوعية الاجتماعية والقانونية للفئات المستهدفة الذين يتعرضون للعنف داخل الأسرة أو في المجتمع في محاولة لتلافي العنف أو التقليل من حدته، والمساعدة القضائية لغير القادرين من الفئات المستهدفة الذين يتعرضون للعنف داخل محيط الأسرة والمجتمع ومساعدة وتأهيل ضحايا العنف من الفئات المستهدفة وإعادة إدماجهم في المجتمع، هذا وتعمل المؤسسة على إجراء دراسات وبحوث متخصصة تعالج ظواهر الإساءة والعنف الواقع على الطفل والمرأة واستبانة لدراسة واقع الطفل والمرأة في المجتمع القطري وبحث عن الأطر التشريعية المختصة بحماية الطفل والمرأة في قطر مع تسليط الضوء على مسؤولية بعض ذوي المهن ذات العلاقة وبحث عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال من الإساءة والعنف ومدى انعكاساتها على التشريعات والقوانين القطرية.. خدمات جليلة

وتقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والتوعوية والتنشيطية، كما تقدم مجموعة من الخدمات القانونية والأمنية كتوفير مساعدات قضائية (تتولى المؤسسة تكليف محامين متطوعين للترافع عن الحالات غير القادرة على دفع أتعاب المحاماة)، والتواصل مع الهيئة القضائية والجهات الأمنية لمتابعة الحالة وتأمين سلامتها من ناحية وتأمين الإجراءات القانونية للنقاضي أو الإيواء من ناحية أخرى، والخدمات الصحية النفسية وتتمثل في إجراء الفحص الإكلينيكي للحالة المتعرضة للعنف من قبل الطبيب النفسي، وعمل جلسات للعلاج النفسي السلوكي — التدميمي — المعرفي — الجماعي — الزوجي للحالة وللأهل إذا تطلب الأمر، والعلاج الدوائي إذا لزم الأمر لمعالجة الاضطرابات النفسية التي تعرضت لها الحالة المعنفة نتيجة الإساءة، ومعالجة المشاكل السلوكية واضطرابات الشخصية، إضافة إلى الخدمات التعليمية من خلال تقديم الدعم والمساعدة لضمان عدم غياب الطلاب المشمولين بالزامية التعليم وهم "طلاب المرحلة الابتدائية وطلاب المرحلة الإعدادية أو الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة أيهما سبق"، والمساهمة في التقويم الإيجابي للسلوكيات المنحرفة للطلبة من خلال استقبال الطلاب ممن يعانون من مشاكل سلوكية أو ممارسات منحرفة بالنسبة لطلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية إلى تمام سن الرشد (الثامنة عشرة) بالنسبة للذكور وفي أي مرحلة

عمرية بالنسبة للإناث، وتقديم أوجه الحماية الشاملة لضحايا العنف والإساءة من الأطفال، وخدمات الإيواء والرعاية المتكاملة..

دار الأمان

وأنشأت المؤسسة في عام 2007 دار الأمان القطرية لتوفير الإقامة المؤقتة والأمن للضحايا من الأطفال والنساء من ضحايا العنف والاعتداء في الأسرة والمجتمع وتوفير الحماية للفئة المستهدفة في حال وجود بعض الانحرافات السلوكية داخل الأسرة وإعادة تأهيل الفئة المستهدفة عن طريق تقديم المساندة النفسية والاجتماعية وفقاً لخطة علاجية للحالات المستفيدة، حيث تقدم "دار الأمان" كافة الخدمات المعيشية من المسكن والمأكل والمشرب.. الخ، وتقديم أوجه الرعاية الصحية بالتعاون مع المراكز الصحية والمستشفيات العامة ومتابعة الحالات المرضية، فضلاً عن تقديم خدمات العلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي لإعادة تأهيل واندماج الحالات في المجتمع، وتقديم كافة الاستشارات الاجتماعية والقانونية والصحية والنفسية للحالات بالتعاون مع المؤسسة، وإتاحة المجال للحالات للتواصل مع المحيط الخارجي من مدرسة وعمل وغيره..

وفي هذا الإطار وفرت المؤسسة خدمات الدعم والمساعدة للحالات المعنفة من خلال تدشين مكتب المؤسسة بمؤسسة حمد الطبية في 2007، ويهدف إلى توفير الحماية والأمن لضحايا العنف من الأطفال والنساء وتوحيد الإجراءات المطلوبة عند التعامل مع حالات العنف التي يكون ضحاياها من الأطفال والنساء والتعامل مع حالات العنف التي يكون ضحاياها من الأطفال والنساء واعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بقضايا العنف على الأطفال والنساء والتنسيق مع الجهات المختصة للحد من تزايد حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال والنساء من خلال نشر التوعية والتثقيف وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق الجناة، ومكتب المؤسسة بمركز شرطة أمن العاصمة الذي افتتح في 2009.

برامج وحملات

هذا وتوفر المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حزمة من البرامج والحملات الوقائية والتوعوية والارشادية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الداخل والخارج، وبرزت تلك البرامج برنامج "الثقافة القانونية" والهدف منه ترسيخ ونشر التوعية الحقوقية للفئات المستهدفة بما يؤمن تعزيز الثقافة القانونية وفقاً للمعايير والاسس الدولية لحماية الطفل والمرأة، وبرنامج "تدريب العاملين" بالصحة على مهارات التعامل مع حالات الإساءة والعنف وبرنامج الثقافة الصحية والنفسية، وبرنامج "التواصل مع المدارس" لنشر ثقافة حقوق الطفل بالمراحل التعليمية والذي يهدف إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الطفل والحماية من العنف بين طلاب المدارس وتفعيل دورهم المجتمعي في الحد من الآثار والنتائج السلبية للعنف والإساءة، فضلاً عن تمكين الكادر التعليمي من اكتشاف أنواع الإساءة والممارسات المنحرفة من خلال توعية الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين وزيادة مهاراتهم حول كيفية التعامل مع حالات العنف والإساءة الواقعة على الأطفال، إلى جانب برنامج "أصدقاء حماية الطفل" الذي يعتبر تجسيدا فعلياً لاهداف المؤسسة.. ومن ضمن الحملات التوعوية التثقيفية حملة (أنت غالية) التي أطلقتها المؤسسة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والذي يصادف 25 نوفمبر، وحملة (أوقفوا الصمت) للتصدي للعنف الجنسي استهدفت طلاب وطالبات المدارس بجميع المراحل التعليمية، بهدف تنمية روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع القطري والعمل على بناء مجتمع متكافل خال من السلوكيات المنحرفة، والعمل على توفير آليات التدخل المبكر من العلاج النفسي والتأهيلي لضحايا الإساءة الجنسية مع توعية الفئات المستهدفة وعلاج الحالات المساء إليها..

خط 919

وسعيًا من المؤسسة إلى تقديم أفضل الخدمات الهاتفية لعملائها من أجل سهولة التواصل وضمان حصولهم على الخدمة بآلية منظمة، أطلقت المؤسسة خط أمان (919) بالتعاون مع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأول من يونيو، 2010 وهو مركز اتصالات حديث ومتطور على مدار 24 ساعة يواكب معايير الجودة في الاتصالات الدولية، ويهدف خط أمان إلى استقبال جميع المكالمات التي ترد إلى المؤسسة من الشكاوى والبلاغات والاستفسارات من الطفل والمرأة ومختلف فئات المجتمع وبلاغات الحالات القادمة من مراكز الشرطة والنيابة العامة والمؤسسات المعنية، وتسهيل عمل القائمين على تلقي المكالمات الهاتفية من دون أن يؤثر ذلك على مستوى تقديم الخدمة، وتسجيل وأرشفة جميع أنواع الاتصالات سواء الواردة منها أو الصادرة من أجل الرجوع إليها إذا دعت الحاجة لذلك، ومعرفة هوية المتصل وسبب الاتصال ونوع الخدمة المطلوبة والية التواصل، وفي حالة اختصاص المؤسسة يتم تدوين بيانات المتصل تمهيداً لتقديم خدمات الحماية والرعاية المتكاملة والية متابعة تقديم الخدمة، أما في حالة عدم اختصاص المؤسسة بموضوع الحالة أو الاتصال بطريق الخطأ فيتم توجيه المتصل إلى الجهة المعنية إن أمكن.

8 أحزاب تؤكد حرصها على المساهمة في بناء 'مؤسسات ديمقراطية حقيقية'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين 10 شعبان 1432 هـ - 11 يوليو 2011م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=135242>

أكدت مجموعة من الأحزاب السياسية حرصها الكامل على المساهمة في بناء "مؤسسات ديمقراطية حقيقية، تضمن العزة والكرامة والحرية والمساواة للمواطنين جميعا".

الحسن مديح الأمين العام لحزب الوسط الاجتماعي أحد الموقعين على البيان المذكور ودعت أحزاب النهضة والفضيلة، والوحدة والديمقراطية، والإصلاح والتنمية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، وحزب الأمل والوسط الاجتماعي، في بيان صدر عقب اجتماع عقدته، أول أمس الخميس، بالرباط، إلى "محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين والمفسدين وناهبي المال العام".

وأوضحت هذه الهيئات، في البيان، الذي توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن هذا الاجتماع يأتي في إطار التنسيق والتشاور، وتبادل الرأي وتوحيد المواقف في ما بينها، مشيرة إلى أنها رصدت "استمرار مظاهر الإقصاء والتهميش والتمييز بين الأحزاب الوطنية المغربية، من خلال سلوكات بعض المسؤولين ووسائل الإعلام العمومية، سواء أثناء فترة المشاورات بشأن مشروع الدستور أو أثناء حملة الاستفتاء عليه".

كما سجلت هذه الهيئات الحزبية أنه "رغم ما تضمنه الخطاب الملكي لـ 9 مارس من تأسيس لمرحلة جديدة، وكذا مشاركة هذه الأحزاب في إنجاح الاستفتاء على مشروع الدستور، فإن الواقع السياسي لبلادنا لم يتغير شيئا، بل إن العقلية المهيمنة السائدة (...) مازالت مصرة على السلوكات نفسها".

كما عبرت هذه الأحزاب عن "احتجاجها بكل قوة على الإقصاء الممنهج، وانعدام المساواة بين الفاعلين السياسيين في الساحة الوطنية، وشجبها المناورات السرية التي تجري في الخفاء..".

الصبار يتحاور بسجن خريبكة ويحل إضراب عمال المناولة ببني

ملال

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ - 12 يوليو 2011م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=135271>

بني ملال: محمد رفيق | المغربية
افتتح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مداخلته بفضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مساء الجمعة الماضي، بتساؤل إشكالي حول القدرة على تحويل مكان الندوة إلى بورصة للأفكار والجدل والإقناع والافتتاح، في ظرفية خاصة أن فيها الألوان للتعبير والكلام.
وقال الصبار، في ندوة أطرها حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان وديناميته الوظيفية كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية"، إنه مسرور لتلقي رسالة من أحد الشيوخ داخل القاعة، ما يؤكد أن المجلس له علاقة بمظالم الناس، إضافة إلى الخطوات الرمزية التي قام بها في الوساطة، حين عرج، قبل حضوره الملتقى، على سجن مدينة خريبكة، ليتحاور مع معتقلي الأحداث الاجتماعية، كما ساهم، أيضا، في حل إضراب عن الطعام خاضه عمال شركات المناولة بعد أن استمر 45 يوما.
وانتقد الصبار، بالمناسبة، عدم الاشتغال بالأسس الديمقراطية داخل الأحزاب والنقابات وعدم تجديد النخب بها، معلنا، من جهة أخرى، أن المجلس سيشكل في المستقبل فريق عمل للنظر في ملف المهدي بنبركة، وإقامة نصب تذكاري بالمعتقل السري السابق (تزممارت).
وأبرز محمد الصبار، خلال الندوة، التي نظمتها جريدة ملفات تادلة، وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال، دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسس بمقتضى ظهير شريف، يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية، التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها.
وقال الصبار إن المجلس يجمع في تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة، والحرص في وساطته على التربية على حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، مضيفا أن أعضاء المجلس سيجري اختيارهم، بعد التشاور، من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي، والأطباء، والقضاة والمحامين والإعلام، بالإضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقاة، لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي، وأن اختيار أعضاء المجلس آت في الطريق، من بينهم ثمانية يعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمته القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، و 11 عضوا، يجري اقتراحهم من قبل منظمات غير حكومية نشيطة في مجال حقوق الإنسان، وتمثيلية من غرفتي البرلمان وهيئات أخرى.
وأبرز الصبار أن تدخل المجلس يكون بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، والقيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، أو بشكل استباقي، أو زيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز، ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل، من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديمقراطي في مراقبة العمليات الانتخابية.
وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي صادق عليه الشعب المغربي خلال الاستفتاء الأخير، والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان، أكد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان"، حيث إنه أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين، ما جعل الكل يعتبر أن "المغرب أضحي يمثل نقطة مضيئة في منطقتة"، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس، وكل ما ورد في الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديمقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. وذكر أن المجلس قام، في إطار ديناميته الجديدة، بعدد من الأعمال الإيجابية، ما ساهم في تحقيق نوع من الانفراج السياسي الجزئي، موردا، في هذا السياق، تمتع بعض أعضاء السلفية الجهادية بالعفو، والإعلان عن توثيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واقتراح الوسائل الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتصدي لها.



شقيق ولد سيدي مولود ينتقد إهمال المنتظم الدولي وفتور المنظمات الحقوقية بالمغرب

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=135359>

حد البراشوة (الرماني) (و م ع | المغربية)
أكد محمد الشيخ سلمى ولد سيدي مولود، شقيق المناضل الصحراوي مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، يوم السبت الماضي، بحد البراشوة بمدينة الرماني (إقليم الخميسات)، أن وضعية هذا الأخير تعرف نوعا من الإهمال من قبل المنتظم الدولي والمجتمع المدني العالمي، كما تعرف نوعا من الفتور من قبل المنظمات الحقوقية بالمغرب. ووصف ولد سيدي مولود، في تصريح للصحافة، على هامش حضوره فعاليات الحفل الديني السنوي، الذي نظمته شرفاء قبيلة الركيبات المتحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة، وضعية شقيقه مصطفى سلمى بـ "المأساوية والحرجة"، نتيجة اعتصامه المفتوح أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بنواكشوط، منذ فاتح يونيو المنصرم. واعتبر رئيس لجنة العمل من أجل إطلاق سراح مصطفى سلمى ولد سيدي مولود أن قضية شقيقه مصطفى سلمى هي قضية إنسانية بالدرجة الأولى، وتعني المغاربة جميعا، لأنه مواطن مغربي، مضيفا أنه في حاجة إلى دعم لشرح قضيته، والتعبير عن رأيه على الصعيد الدولي. وأكد أن مصطفى سلمى سيواصل، خلال الأيام المقبلة، نضاله واعتصامه المفتوح أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بنواكشوط، بعد أن "علقه قبل يومين ولأيام محدودة من أجل إجراء فحوصات طبية على حالته الصحية المتدهورة، التي لا تسمح له بمواصلة إضرابه"، ميرزا في السياق ذاته، أن المطلب الوحيد لمصطفى سلمى هو العودة إلى مخيمات تندوف، للدفاع عن آرائه ولمعانقة أبنائه وذويه.

حق المشاركة المواطنة مدخل لإرساء قواعد الديمقراطية في تدبير الشأن العام

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاربعاء 12 شعبان 1432 هـ - 13 يوليو 2011م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=130541>

ليلي أنوزلا | المغربية

استنتجت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، من خلال متابعتها لعملية الاستفتاء، المشاركة المكثفة للناخبين والناخبين في عملية التصويت على الدستور، معلنة أن يوم الاقتراع مر في ظروف موسومة بالهدوء. وأعلنت المنظمة، في الوقت ذاته، أن 3 آلاف ناخب وناخبة لم يتمكنوا من التصويت بمدينة العيون، بعد التشطيب على أسمائهم، من أصل 14 ألفا خلال المراجعة. وأعلنت المنظمة أن وتيرة وكثافة التصويت ارتفعت في فترة ما بعد الظهر، مسجلة الارتباك، الذي طبع مسلسل توزيع البطائق يوم الاستفتاء، مفيدة أن مسؤولين بعدد من المكاتب منعوا المواطنين من التصويت لعدم وجود أسمائهم باللوائح الانتخابية، فضلا عن عدم تمكن مجموعة من المواطنين من الحصول على بطائق الناخب وعدم إدراج أسمائهم في اللوائح الانتخابية رغم مشاركتهم في استحقاقات سابقة. واستخلص التقرير، الذي أصدرته المنظمة حول "الأهمية الحقوقية للاستفتاء على دستور 2011"، انطلاقا من متابعة حملة الاستفتاء ومعاينة ظروف يوم الاقتراع في 22 مدينة، "المشاركة المكثفة للناخبين والناخبين في عملية الاستفتاء، التي ترتبت عنها نتيجة التصويت لصالح الدستور". وسجلت المنظمة، انطلاقا من تجميع أعضائها ومسانديها للمعطيات، وتقاطعا واطلاعا على تصريحات مختلف الفاعلين وما نشرته الصحافة، الأهمية الحقوقية لعملية الاستفتاء على الدستور، موصية بإعطاء الأولوية للتيسير والتعريف وتبسيط مقتضيات الدستور، وبتوسيع وتعميق وتأمين حق المشاركة المواطنة لإرساء قواعد الديمقراطية في تدبير الشأن العام، والقطع مع التباسات الفعل السياسي العام، وتدبيره عبر أدوات بسيطة وواضحة لعموم المواطنين والمواطنات. وأكدت المنظمة على أهمية التداول والتعبير عن الرأي بشكل سلمي، وإعمال آليات الحوار والإقناع بخصوص الاختلاف السياسي بدل التهيج واستعمال العنف، مطالبة بضرورة تجاوز الارتباك والاضطراب في عملية التصويت، بالإسراع في مراجعة مسطرة التسجيل في اللوائح الانتخابية، واعتماد البطاقة الوطنية في الاستحقاقات الانتخابية، وتبسيط مسطرة الطعن ذات الصلة بالتنشيط لتفادي أنماط الخلل. كما استنتجت المنظمة، انطلاقا من متابعة الحملة على الاستفتاء، أن اللجوء إلى التهيج والعنف واستغلال المساجد، فوت على المواطنين والمواطنات فرصة تعميق النقاش والتداول من أجل بلورة القنوات الفردية بخصوص الاختيارات، فضلا عن انعكاس الارتباك في توزيع بطائق التصويت على حق المواطنين في التصويت بشكل عام. كما سجلت المنظمة، في متابعتها لحملة الاستفتاء، ولوج مختلف تيارات الفكر والرأي خلال حملة الاستفتاء، لوسائل الإعلام العمومي والقنوات الإذاعية الخاصة طبقا لمبادئ وقواعد جرى تحديدها من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمشاركة المتنوعة والمتعددة لوجهات النظر بالبرامج الحوارية، سواء بالقنوات التلفزية أو المحطات الإذاعية، ملاحظة تكاثف النقاش العمومي حول مقتضيات مشروع الدستور إن عبر وسائل الإعلام العمومي أو الشبكات الاجتماعية والصحافة الخاصة وباقي الهيئات.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 7
شعبان 1432 هـ - 8 يوليو
2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2016>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 7
شعبان 1432 هـ - 8 يوليو
2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2017>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الاحد 9 شعبان 1432 هـ -
10 يوليو 2011 م
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2024>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 9 شعبان 1432 هـ -
10 يوليو 2011 م
http://www.aleqt.com/2011/07/10/article_557557.html



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 10 شعبان 1432 هـ
- 11 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/286853>

سعودة وهمية ..



الرياض
www.Alriyadh.com

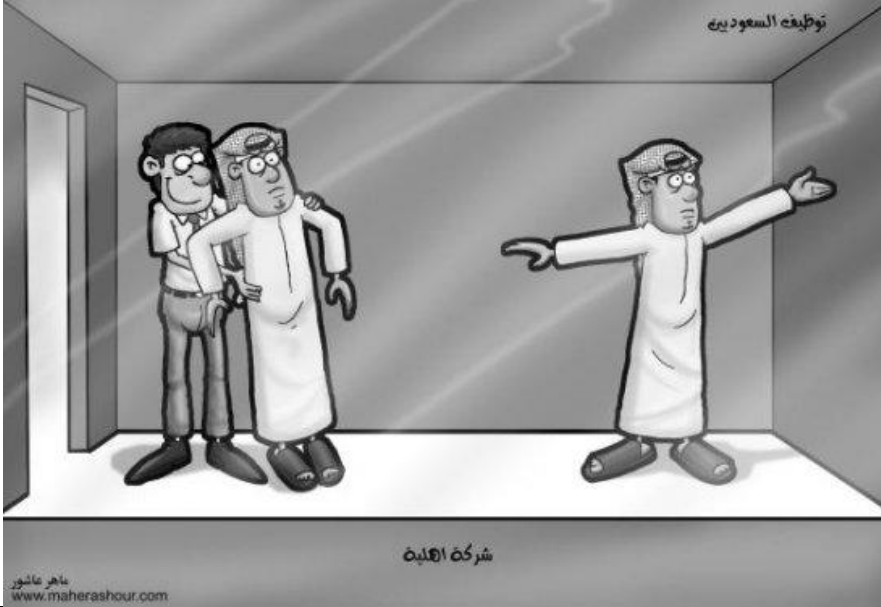
المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 10 شعبان 1432 هـ
- 11 يوليو 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/07/11/article_649584.html



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ
- 12 يوليو 2011م

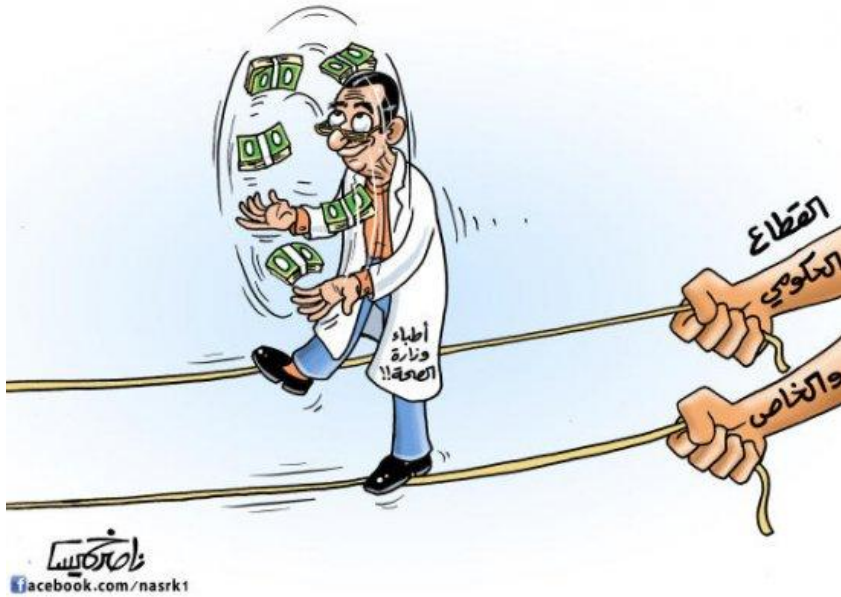
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287165>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 11 شعبان 1432 هـ
- 12 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287148>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الأربعاء 12 شعبان 1432
هـ - 13 يوليو 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/287528>



AL JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء 12 شعبان 1432
هـ - 13 يوليو 2011م
<http://www.al-jazirah.com/20110713/cartoon.htm?pic=ma-di.jpg&name=6569&sms=6569&>